الصافي سعيد

المانفستو

النداء الأخير.. إلى الباي الكبير



سوتيميديا

ناشرون عرب

المانفستو

النداء الأخير.. إلى الباي الكبير

المانفستو

النداء الأخير.. إلى الباي الكبير

الكاتب: الصافي سعيد

الطبعة الأولى: أوت 2017

الناشر والموزع: سوتيميديا للنشر والتوزيع
العنوان: 85 شارع بالفي ـ تونس
صندوق بريد: 570 تونس ـ حشاد
تونس 1049
الهاتف: 31400756 (216+) الجوال: 97126757 (216+)
الفاكس: 32400756 (216+)
البريد الإلكتروني:
contact@sotumedias.tn

المعرف الدولي للكتاب
978 - 9938 - 918 - 26 - 7



الطباعة: المغاربية للطباعة واشهار الكتاب ـ تونس

الصافي سعيد

المانفستو

النداء الأخير.. إلى الباي الكبير



المقدمة

قبل ساعة واحدة، من بدء السباق

«إذا كنت لا تستطيع الانتظار،
فعليك أن تتزوج امرأة حبلى»
• مثل فرنسي

«أفضل طريقة لتقييم ذكاء الحاكم،
هو أن تنظر إلى الرجال الذين من حوله»
• مكيافيللي 1469-1527

إن فكرة «الخلاص الجماعي» عن طريق الثورة التي يعتنقها الحالمون بعالم أكثر عدلا وسعادة، غالبا ما تجعل من أصحابها مغفلين وتعساء.!

يبدأ ذلك الشعور المرّ بالتصاعد حين نصطدم بزحف الرداءة والنذالة.. آنذاك يولد «التعارض المرضي» مع أنفسنا ومع العالم ثم يبدأ الإحساس بأننا نوجد خارج السياق، لأننا كنا نعيش فعلا خارج السياق مندمجين مع السمو والتضحية والفضيلة! أي غرباء عن الواقع والحقائق. وحين ينقشع الضباب، نصاب بالإحباط فنتهم الجماهير بأنها تحب جلاديها ولا تستمع إلى منقذيها. هذا ما حصل في ملاحم كثيرة وثورات كثيرة.. وقد حصل أخيرا في تونس بإشباع وبإسفاف وبإمعان في الرداءة حتى أصبح كل شيء يشبه كل شيء لأن وهم الخلاص الجماعي، كان يوجد في الخلاص الوهمي!.

إن ذلك ما أسميته «بالكيتش» يا سيادة الرئيس. وها أنا لا زلت أصرّ على أن ما نعيشه اليوم وحتى وقت طويل ليس إلا احتفالات وكرنفالات كيتشية هابطة من حيث المعنى والقيمة والبناء.. إن اشمئزازي من الفصل التام بين ما نعيش وما نقول في تونس لكبير جدا.. أمّا حنقي وغضبي على «الطبقة السياسية» فلا حدود له. ففيما عدا استثناءات نادرة جدا، فإن معظم سياسينا ومثقفينا ومفكرينا قد أثبتوا أنهم كانوا محرومين من الحس الأخلاقي الملتزم ومجردين من المبادئ ومدفوعين بالطمع ومتسلحين بالازدواجية والديماغوجيا.

إن هذا الخطاب / المانفستو، ما كنت لأكتبه لو لم أكن على قناعة بأن كل «خطاب» هو شهادة تاريخية. وفي نفس الوقت فكرة أو مجموعة أفكار معجونة بانطباعات شخصية. ليست الأفكار سلبية أو إيجابية في حد ذاتها، لكنها تجعل من الأفعال ممكنة. ثم تجعلها منتشرة لتصبح من ثم حاسمة في سياقات التاريخ. وبما أن كل شهادة عليها أن تتحلى بالمصداقية، فإن ذلك ما يجعل من فكرة هذا الخطاب الأساسية (مانفستو سياسي بألوان متعددة ومن زوايا مختلفة)، ذلك «أن الرسامين ينزلون إلى الوديان ليتمكنوا من رسم الجبال ثم يصعدون إلى أماكن مرتفعة حتى يتمكنوا من رؤية السهول والوديان» كما كتب ميكيافلي إلى أمير فلورنسا العظيم منذ خمسة قرون.

* * * * *

كل شعب يتلو مزاميره ويصنع أساطيره ويعيد إنتاج تاريخه أحيانا ببراءة وسذاجة وأحيانا إمعانا في تأكيد اللعنة والعود على بدء. ولو أن الشعب التونسي أدرك ما حدث «لبن غذاهم» الذي حاصر رجاله القصبة لمرتين ثم عاد إلى قبائله بالوعود بعدما أودع ثورته لأعيان تلاعبوا بها، فإن الشعب ما كان ليعيد الكرة بعد

قرن ونصف! لقد عاشت تونس ذلك الحدث مرتين. في المرة الأولى كمأساة استمرت لقرن ونصف.. وفي المرة الثانية كملهاة، لا أحد يعرف كم ستستغرق من الزمن.. إننا ندعو الله لمساعدتنا في تكذيب مقولة ماركس الشهيرة! كما ندعو أنفسنا إلى الكف عن شتم الشيطان والحظ التعيس والدول الكبرى والإمبرياليات. فتاريخنا الذي نحياه هو من صناعة أيدينا في جزئه الأعظم.. ومن لا يقرأ التاريخ جيدا بعيون مفتوحة يسقط في مكر التاريخ وحفره..

لم يعد من المفيد أن نعود إلى الاتهامات القديمة؟ أو سيناريو المؤامرات، مع ذلك يجب أن لا نمنع أنفسنا من الحفر في الأسباب والمعوقات والإكراهات وحتى التهيؤات، فلربما كان «الحمل» كله مجرد تهيؤات لتلك السيدة التي قد فاجأها المخاض دون أن تكون حبلى أصلا.!

وإذ يحزنني جدا أن أقول الآن (بعد أن انتظرنا طويلا وحلمنا كثيرا) مع ما قاله فلاسفة اليونان قديما من «أن الشعب هو التشكيل الأبله لذلك الصرح المتعالي والمتكبر والذي اسمه الدولة، فعزائي أن أصرخ مع المعذبين في هذه الأرض: نحن الحجارة. ولدنا عشوائيا ونتساقط عشوائيا ولكننا فلسفيا لا نموت ولا نفنى، وإنما نحن نتكاثر حين نتفتت ونتعالى حين نتهندس!»

* * * * *

نعم، كانت الثورة التونسية بلا رؤية وبلا قيادة. ولكن الشارع فيما بعد اخترع دينامكية جديدة، حتى على اليسار.. وبات مساحة تحت سلطة المعتصمين.. هؤلاء يختلفون على المتظاهرين أو المحتجين المياومين.. كانوا قوة متيقظة، متواجدة باستمرار، ملتزمة بكشف العيوب والأخطاء، وحارسة لمسار الثورة.. فالاعتصام يتطلب جهدا شاقا، عملا دؤوبا، حضورا مستمرا لعدة أيام وعدة أسابيع وحتى لسنوات، حيث تعاد هندسة الأرض /المكان، وحيث

يعاد أو يقام ولو مؤقتا فضاء مضادا للسلطة.. فضاء ديمقراطي متأصل وعميق وواقعي لتعريف دور المواطنين والسكان الذين تم انهاكهم طيلة عقود من اللامساواة والاستعباد.. هذا البعد الزمني هو ما يكسب الاعتصام خصوصيته ويجعله مختلفا عن المظاهرات التقليدية. فهو يصنع التاريخ بكيفية أخرى، حين يكسب الناس مهارات جديدة في التعليم والتعبئة والنقاشات والأفكار كما تقول عالمة الاجتماع «ساسكيا ساسن».. ومن خلال الاعتصام الذي أصبح مبدأ في احتجاجات الشباب التونسي الغاضب خلال السنوات الماضية، عرفنا أن النظام لا يعمل وأنه غير مقبول شعبيا. وبالمقابل عرف النظام كيف يجاهر تلك الاعتصامات ويتسلل إليها لكي يقضي على جذورها من الداخل بالتحريف والانحراف والإغراء. وإذ تعارضت الاستراتيجيات، بين النظام وبين المعتصمين، فقد أصبح الأمر عسيرا على الفهم ومزعجا حتى لدى قادة اليسار التقليدي الذين راحوا يتهمون مع النظام ، المعتصمين بأنهم لا يملكون برنامجا واضحا ويحتجون لمجرد الاحتجاج ويشتغلون لحساب أجندات مجهولة!

لنبسط الأمور. أن معتصمي -الكامور- الذين أوصلوا مطالبهم إلى سقوف عالية وباتوا يطالبون بتأميم الثروات قد زرعوا ثقافة جديدة وأعطوا لليسار حججا كثيرة للنهوض وإعادة البناء وأرغموا الجميع على الاستماع إلى مطالبهم. وفوق هذا فقد كانوا يتحلون بالمسؤولية والديمقراطية والاستعداد على التفاوض. ولو أنهم وجدوا الدفع والحماس لدى الأحزاب الأخرى، فإنهم كانوا سيرغمون النظام على الذهاب إلى الهدف الكبير: التأميم. ولكن التواطؤ والمناورات قد جعلتهم -أيتاما- في مواجهة قوة النظام. ها هنا نلاحظ أن «القوي» في منطق الاعتصامات المفتوحة لم يعد بإمكانه صناعة التاريخ لوحده. إن المعتصمين /

المستضعفين هم الذين أنجزوا هذه المرة قدرا كبيرا من التاريخي والسياسي في هذه البلاد. فالفرق واضح بين أن تكون ضعيفا أو تكون عاجزا أو غائبا عن الأرض.. وهؤلاء المعتصمون في بلادنا منذ سنوات لازالوا مستضعفين وضعفاء ولكنهم حاضرون وفاعلون ويصنعون السياسة والتاريخ. إنهم يدفعون بالنظام إلى تغيير أساليبه ويحجمون من جبروت الدولة ويضعون الأحزاب التقليدية بما فيها اليسارية التقليدية في أحجامها الحقيقية.. ويقيمون حقيقة قاطعة على الأرض وهي، غياب العدالة!.

إني على يقين أن نسق الاعتصام المفتوح، هو النسق الاحتجاجي للمستقبل. فهو موجود كقوة مادية على الأرض. وهو موجه لرفع وعي ومهارات الجماهير. وهو مناهض لأية قوة جامحة أو ضاغطة. وهو مرتبط بوسائط الإعلام والاتصال الاجتماعي والجماهيري. وفوق كل ذلك، فهو خال من العنف المسلح أو غيره. يمكن اتهام المعتصمين، باعتمادهم كليا على مواقع الاتصال الاجتماعي مثل الفايسبوك والتويتر والتايم فيس، ولكن مثل تلك الوسائط ليست إلا أدوات إتصال لدى المستضعفين ولكنها ليست الضامنة لأي نجاح ما لم يحضر المعتصمون على عين المكان.. وقد دلت التجربة أن احتجاجا واحدا في مدينة أو قرية نائية في الريف يستدعي عشرات الاحتجاجات والاعتصامات في عملية محاكاة عتيدة ومثمرة.. وهنا يقف النظام مذهولا ومشلولا ولا يستطيع أن «يعسكر» الاعتصامات كما لا يستطيع أن يحدّ من انتشارها.. قد يلجأ إلى المراوغات كما فعل في كل مرة سواء في قبلي أو قفصة أو الكامور، ولكنه أيضا قد لا ينجح وقد تفلت رصاصة من بنادق الأمن فتقتل مواطنا معتصما.. وهنا يجد النظام نفسه في النقطة الأضعف.. وقد شاهدنا ما الذي حدث بعد مقتل محمد السكرافي في الكامور.. لقد استعدت حكومة السيد الشاهد للرحيل، لولا

قفزها إلى موضوع الفساد الصغير للتغطية على الفساد الكبير. فلو أن هذه الحكومة كانت صادقة لذهبت مباشرة إلى فتح ملف النفط والغاز والثروات الوطنية!

باختصار، لقد تغيرت قواعد الاشتباك بين السلطة والجماهير، منذ أن اخترنا الديمقراطية كمنهجية للحكم. ولكن ما لم يتغير حتى الآن أن الحكومات في بلادنا لازالت تعمل طبقا لمنهجيتها القديمة. والرئيس لازال يحكم كما حكم الرؤساء السابقون.! وهذا ما جعل من القاطرة التونسية ضعيفة الدفع..

* * * * *

لقد أفسدت السلطة السياسيين في تونس. وجعلتهم يحتقرون «السياسة» ويحتقرون أنفسهم لأنهم لم يعودوا يفكرون سوى في السلطة، كنفوذ وعبادة شخصية، ومكاسب. إنهم يحاولون أن يمسكوا بها من أجل خدمتها وكذلك من أجل خدمة ذواتهم، ولكنها في غالب الأحيان تذلهم وتطحنهم إلى حدّ الإذلال.. إن السياسيين في تونس غالبا ما لا يعيرون للمعرفة أية أهمية، لذلك فإن السلطة سرعان ما تجعلهم أشكالا مزركشة بلا أرواح وتجعل من خطاباتهم مجرد استيهامات إلى درجة تصبح فيها سلطتهم، سلطة قهر لا تاريخي. قهر لا مبرر له ولا أصل له ولا سبب له.

إن الحكومات التي تعاقبت على تونس منذ العام 2011 لم يكن لها من جامع أو رابط مشترك، سوى التفاف الجماعات السياسية على السلطة.. وحيث هم خاضعون لعلاقات التبعية الحزبية والإيديولوجية، فإنهم يكثفون مركز سلطتهم في السلطة العليا.. يتكلمون باسم الدولة ولكنهم في غالب الأحيان يقصدون «الرئيس» أو «الزعيم». ويكثرون من الحديث عن الديمقراطية ولكنهم يقصدون علاقات الولاء الحزبي والإيديولوجي. وبما أن

تلك العلاقات الجديدة تنسج في الخفاء وبالولاء، فإنها غالبا ما تتسم بالرياء إلى حدّ تصبح فيه «السلطة العليا» ناديا مغلقا أو عائلة مقدسة، فيما تحوم السلطات الأخرى المتناثرة فوق مواقع ومراكز قوى متعددة..

حين يتكلم الرئيس أو الزعيم، تتكلم السلطة. فالسلطة توجد في الدولة وفي الأعراف والقوانين. لكن لا توجد الدولة إلا من خلال رجال الدولة (هنري لوفيفر). فحين قال الرئيس، أن السيد يوسف الشاهد هو الذي سيشكل حكومة الوحدة الوطنية، لم يعد لأية معارضة أو أي رأي آخر من معنى. لقد تم كل شيء كما لو أن السيد يوسف الشاهد فرض نفسه كرئيس حكومة نظرا لموقعه السياسي المتقدم أو لتجربته السياسية الكبيرة.. أو لألمعيته، أو لامتلاكه لقوة سياسية فاعلة.. وحيث بات «أمرا واقعا مدسترا»، فإن السؤال عن أهليته أو حقيقته أو شرعيته لم يعد ذا قيمة..

كثيرون تساءلوا بشغف وكذلك بتندر: من أين جاء السيد الشاهد؟ وكيف وصل في قفزة واحدة؟ ومن هو هذا «العملاق» الذي جعل الجميع معه وخلفه في حكومة واحدة متحدة؟. وهل أرسلته العناية الإلهية كما أرسلت من قبله الرئيس، أم تمّ اعتماده من الآلهة الكبيرة بعد أن عمّدته آلهة قرطاج؟

شخصيا حاولت مرارا أن أجد إجابات موضوعية على تلك الأسئلة المثيرة والبسيطة ولكنني لم أفلح. لقد وجدت وصوله بهذه السرعة وهذه الكيفية أمرا يتعارض مع قانون نيوتن للجاذبية إلا إذا كان قد سقط من السماء. كما هو يتعارض مع قانون النسبية لأينشتاين، لأنه لم يأت منتخبا من صفوف الشعب. إضافة إلى ذلك، فهو لم يكن متوافقا مع قانون الديالكتيك التاريخي، (هيغل) لأنه لم يكن لا زعيما سياسيا ولا قائدا حربيا. وطبيعي إذا لم يكن وليد الجدل التاريخي، فهو وليد الدجل اللاتاريخي

للعائلة المقدسة!.. إن السلطة، أية سلطة حتى لو جاءت عن طريق الانتخابات، إذا ما أرادت أن تكون سلطة مطلقة، فإنها تفعل ذلك بتفكيكها لمنظومة الديمقراطية بجعلها مجرد عملية تقنية خارجة عن سياقاتها التاريخية والطبيعية وحتى الأخلاقية.. إنها تنجح في ذلك أيما نجاح لأن «النموذج» الذي يحركها من الداخل لم ينقرض، بل ازداد شراسة وسطوة إلى حدّ خرج فيه من الاستعارة المتسترة إلى الوضوح الجارح!. هل علينا أن نصدق كل ما يقوله الرئيس؟ هل علينا أن نكيّف الأمور ونتبنى أطروحة التوريث السياسي؟ بصيغة أخرى هل علينا أن نرتدي ثيابا ديمقراطية ونمارس طقوسا كليانية ضمن ما يسمّيه هنري لوفيفر «بنمط الإنتاج الدولاتي»..

إن «الدولاتية» أي النزعة التي تتلبس بعض رجال الدولة حين يرون نموذج دولتهم ينهار أو يتقلص، قد تصبح مرضا إيديولوجيا. وقد تدخل المجتمع كله في دورة حبلى بالمفاجئات، ولكنها لا تجدد بالضرورة الدولة. فهي نزعة إذا لم تكن خالية من العنف والاحتيال واستخدام القوانين المنقرضة (كحكم الطوارئ) والرموز القاهرة، فإنها تصبح عقيمة ومجلبة للفساد ومركبة للانتهازيين والأقارب والعائلات، إن الجانب المأساوي لأية دولة، يوجد في «السلطة» التي تكون فيه منفصلة عن الواقع وعديمة الفعالية..

شخصيا أدّعي أنني كنت أول من نطق بتعبير «نحن الدولتيون» أي المدافعون عن الدولة ومؤسساتها ضد الهمجيين والمتنطعين ولكن فيما بعد تبين لي أن رجال النظام القديم قد اختفوا واحتموا بتلك النزعة إلى حدّ تيقنت فيه أن هؤلاء يستعملون الدولة كجهاز للسلطة والقمع ضد أي نوع من العدالة!

من حق الزعيم أو القائد أن يفكر في حماية دولته وتسييج

حديقته، ولكن عندما تميل العلاقة نحو الأكثر قربا والأكثر ولاء والأكثر استعدادا للطاعة والأكثر توغلا في الفساد، فإنها تميل في نفس الوقت نحو هدم ما يفكر فيه.. فحتى الإصلاحات التي يقترحونها مثل أولئك الرجال الذين وصلوا عن طريق القرابة أو الطاعة أو الحظ، هي محاولة منهم لإخفاء تلك العلاقة الخاصة. فهي قد تذهب في طريق الانفجارات. فليس ثمة ما هو أخطر من عواقب الإصلاح إذا لم يستند إلى الجرأة والقوة والترفع.. فالذي يريد أن يخادع الناس بالإصلاح، ينتهي عادة إلى ضحية ذلك الإصلاح المخادع.. «على المصلح أن يدرك أن له أعداء شرسون أما أصدقاؤه فيغلب عليهم الفتور (ميكيافيلي)». ويرجع هذا الفتور إلى الأعداء والقانون ومعرفتهم بحقائق ونوايا ومحدودية ذلك المصلح.!

* * * * *

«لم يكن ينقصه شيء لكي يحكم سوى مملكة». هذا ما قاله ميكيافيلي عن هيرو السيراكوزي الذي أصبح أميرا فيما بعد.. وهذا ما يردده أغلب التونسيين اليوم عن يوسف الشاهد الذي قد يصبح أمير قرطاج في وقت قريب.. هكذا بعد خمسة قرون من موت ميكيافيلي، لازال التونسيون، وهم جيران إيطاليا من الجنوب يعيشون في صمت، على الضدّ من ضمائرهم ودستورهم. فبعد أن أقيم حفل بهيج للديمقراطية، أرسلوا ضمائرهم وقناعاتهم وأخلاقهم إلى مذبح الآلهة كما لو أنهم يطلبون المغفرة على عصيانهم للحاكم السابق!..

ولكن الآلهة لن تغفر للذين فضلوا مرة أخرى الاستبداد عن الديمقراطية، وكذلك للذين جعلوا من الديمقراطية استبدادا شرعيا وقانونيا. ومهما تجادل المفكرون والسياسيون حول أهلية ومشروعية وشرعية الحاكم في زمن الديمقراطية، فإنهم لن يصلوا إلى جواب، مادام الذي منحته الديمقراطية، السلطة باسم

أغلبية الشعب، يدرك أن الديمقراطية ليست إلا خدعة.

إن الديمقراطية التي هي «سلطة الشعب بإرادة الشعب» منذ روما القديمة وأثينا القديمة، وهي المؤسسة التشريعية المتلاحمة والمتضامنة والتي تمنع قيام الاستبداد، بل هي النظام المتكامل الذي يسمح بإقالة الحكومة، أية حكومة دون إراقة الدماء.. يمكن خداعها والالتفاف عليها ومصادرتها وتهشيم صورتها والطعن في أخلاقيتها، إذا وقعت على اختيار «حاكم» غير مؤهل وغير مدرب أخلاقيا وديمقراطيا، أو إذا تناثرت هيبتها بين أقدام زعماء الأحزاب أو إذا أصبحت متحالفة مع الفساد والغباء. وإني على يقين، أن أخطر ما يصيب الديمقراطية هو داء تكاثر الأحزاب الذي يجعل من أكثر الحكام تعقلا وتمثلا للديمقراطية، أكثرهم استسلاما لإغواء الاستبداد. إن تكاثر الأحزاب غالبا ما يفضي إلى حكومات حزبية ائتلافية، حكومات تقوم على التراضي والتفاهمات والمحاصصات.. حكومات لا طائل من ورائها ولا أحد فيها يكون مسؤولا أمام البرلمان لأن البرلمان نفسه قد أفرغ من مصداقيته وسلطاته.. إن حكومات الائتلاف، وتحت جميع مسمياتها ليست ذات جدوى ولن تكون، لأنها غالبا ما تتملص من مسؤولياتها وتتخلى أو تتنازل عن سلطاتها، ومع ذلك فهي تستمر في الحكم، أكثر من غيرها دون أن تحكم.. وبعبارة أخرى، فإنها حكومات لا لتسيير العمل وإنما لإنفاق وتصريف الزمن. وهي أحسن الخدع من أجل كسب الزمن لصالح من يريد أن يبقى حاكما أو يصنع حاكما..!

سيادة الرئيس،

أقرّ مع الفيلسوف «كارل بوبر» بأن كلمة «إرادة الشعب» في الأنظمة الديمقراطية هي إيديولوجيا عقيمة، وأن كلمة «حكم الشعب» هي الأنسب لوصف نظام ديمقراطي لأنه يعمل لتفادي

قيام الاستبداد واستعباد الشعب! ولكن ما يجعلني حزينا على الديمقراطية التي نعيشها في بلادي أنها ليست هي أفضل أنظمة الحكم باستثناء كل الأنظمة الأخرى. كما قال تشرشل ذات مرة ساخرا، وإنما هي «أكثر الأنظمة سوءا مع الاستبداد».

بعبارة، أن ديمقراطيتنا التونسية تبدو لي في كل تجلياتها كأنها الاستبداد المصفّى، والنظيف والناعم!.. وإن «حكامنا الجدد» كما لو أنهم يريدون القول: نريد أن نكون ديمقراطيين قدر الإمكان، ولكننا لا نزال غير ديمقراطيين!..

سيادة الرئيس،

سأكون مسرورا لو أن حدسي أخطأ، لو أنني كنت مخطئا وأنا أكتب لك هذا الخطاب المفتوح.. هذا المانفستو الأخير، قبل الساعة الواحدة من بدء السباق!. وقبل أن يصل الأمير القرطاجي «جو» إلى قصر قرطاج.!

للإشارة:

حينما كنت أدفع بمخطوطة هذا الكتاب إلى المطبعة، تكلم الشيخ راشد الغنوشي عن تهيؤات السيد يوسف الشاهد وسباقه المحموم نحو الانتخابات الرئاسية. وطلب منه بشجاعة نادرة أن يستقيل إذا كان يريد أن يترشح للرئاسة! شخصيا وفي أكثر من مناسبة وفي أكثر من بلاتوه، قلت ما يشبه كلام الشيخ راشد الغنوشي وأكثر منه. فقد اقترحت على عدة أحزاب وعدة شخصيات سياسية أن «يثبتوا هذا الطلب» في وثيقة رسمية إلى جانب «وثيقة قرطاج»، ولكن لا أحد تحمس لذلك. ولخطأ في التقدير، ولاعتقادي أن حزب «حركة النهضة» هو من يدفع بالشاهد إلى الرئاسة، لم أتصل لا بالشيخ راشد ولا بأحد آخر من قيادات النهضة.. واليوم، فإني أضم صوتي إلى صوت الشيخ راشد حتى لو اتهم بالإقصاء والتشويش على الحكومة!

إنني أجدد اقتراحي على السيد الشاهد إذا كان يريد الترشح للرئاسة، وهذا حق دستوري، أن يؤكد لنا أولا أنه لا يحمل ولم يكن حاملا لجنسية أخرى غير التونسية. وثانيا أن يستقيل من رئاسة الحكومة قبل عام من الانتخابات الرئاسية، ليكون السباق شفافا ومتساويا ومتعادلا ومنطلقا من نفس النقطة.

1

سحرة وضفادع ومتملقون.!

«إذا لم يكن لديك إله تؤمن به، فادفع باحترامك إلى ستالين أو هتلر»

• توماس -س- أليوت

سيادة الرئيس،

والآن، وقد أصبحت، قائد العربة الرئاسية، أراك ممسكا بالكرسي بقدر ما تستطيع آياديك من قوة، فيما ترتسم على وجهك تعابير غامضة وسريعة التحول كما لو أنها أقنعة! مرة مبتسما نصف ابتسامة.. ومرة عابسا وغاضبا بلا جدية، ومرة ثالثة مهدّدا بخراب الهيكل!.. وأخرى ناصحا بالتكاتف والتوافق.. وفي مرات عديدة كنت تبدو فاقدا للقوة والهيبة والحقيقة.. لقد كانوا يدفعون بك إلى المقدمة وكنت مستسلما لذلك. وما أن انتهى حفل الانتخاب، حتى فقدت أقرب الرجال إليك وأكثرهم صدقا معك فتحولوا إلى منتقدين وغاضبين وأعداء شرسين..

سيادة الرئيس، دع عنك الهواجس والمعتقدات البالية . فليس لديّ حساب شخصي معك. ولست من الذين يثقون في قدراتك على نحو أعمى. كما أنني لا أستطيع أن أتخلى عن ذكائي وسط محافل الغباء.. أغفر لي صراحتي وفظاظتي وافتح لي أذنيك وصدرك حتى نبلغ معا درجة من درجات الاستقامة والنزاهة.. إن أغلبية الشعب اليوم لم تعد ترى فيك الرجل الأكفأ أو الأكثر فعالية.. لقد ناصروك وتابعوا صمودك وانتظروك من أجل أن تفي بوعودك، ولكنهم لم يروا شيئا ذا قيمة ولم يلمسوا تغييرا حقيقيا ثم باتوا ينتظرون رحيلك ويسخرون من حركاتك وبعض تعابيرك وهم يعرفون فلسفتك: كلما امتلأت الشوارع. بالغضب أو ارتفعت الأصوات باسترجاع الثروات الوطنية أو دعا البعض لمحاسبة وعقاب الفاسدين، التجأت إلى إعلان «حالة الطوارئ» حتى بلغت الرقم القياسي كما لو أنك تنكر جملة وتفصيلا ما الذي حدث في تونس منذ 14 جانفي 2011.

سأفترض أنك لا تعلم بكل شيء.. ولا تعرف كل شيء.. سواء في القصر أو خارج القصر.. ولكن هذا لا يجعلك بعيدا عن تهمة الانزلاق بالرئاسة إلى مربع الاستبداد .. والانحراف بالدستور والاعتماد على أحكام وقوانين قديمة وموغلة في العنف واحتقار إرادة الشعب. سأفترض أنك لا تسمع ولا ترى كل شيء، ولكن ما إن تضع حراسا فاسدين حولك ومستشارين متملقين إلى جانبك لكي تنعم أنت بالسكينة والاطراء والثناء، حتى يرتاب كل المخلصين لك ولهذا الوطن.. أتفهم حاجتك إلى أقزام وأقرباء وماكرين ومتملقين ليطردوا المزعجين والغاضبين والصادقين والطموحين والمثقفين والقلقين، ولكنني لا أستطيع أن أصدق تلك الحالة من التزلف والتملق والتذلل التي أصابت نخبنا، ومعها تلك الحالة البائسة التي تعيشها بلادنا منذ أن صدقت أنها انتخبت «هرقل الديمقراطي» لتنظيف أوساخ هرقل الاستبدادي!.

سيادة الرئيس، في كل مرة نعقد العزم على صدقك وتصديق أقوالك، نصاب بالخيبة.. لقد سألت أغلب زملائك منذ نحو 60 سنة، عما يتحلى به الباجي قايد السبسي حين كان وزيرا. وقد أجابني الجميع على نحو واحد هو:«أنك تخفي ما تظهر.. وأن لك رأيين أو أكثر في كل موضوع .. وأن بورقيبة لم يكن يثق فيما تقوله أمام الحضور .. وأن علاقتك بالرئيس كانت مدعمة بعلاقتك الخاصة مع السيدة حرمه، وأنك لا تخفي إلا بقدر ضئيل «حساسيتك» المفرطة ضد «هيمنة السواحلية» على الدولة أو فوضى «الرعاع» في الداخل!..

وها أنت كما أنت. فمن فرط عدم تصديقك لمن حولك، فإنك لا تنطق بالصدق أمام أحد.. حتى أقرب الناس إليك ولديك يحاولون استنطاق جسدك وحركاتك بدلا من أن يصدقوا لسانك.. فبعد تنحية رئيس الوزراء الحبيب الصيد، طرحت الوزارة على أكثر من شخص وأوحيت لأكثر من شخص أنك اخترته لتشكيل الوزارة.. وفي الأخير أخرجت «حمامتك» التي أخفيتها تحت القبعة.. وكانت هذه الحمامة: هي السيد يوسف الشاهد. إن أغلب الناس لا زالوا يتساءلون عن أرجحية هذا الرجل وكذلك عن أصوله السياسية وهويته ومدى صلة القرابة التي تربطك به.. أنهم لا يصدقون أبدا ما تنفيه بلسانك بخصوص هذه القرابة. فقد أسرع الناس إلى البحث والتدقيق ليثبتوا على أنه ـ أحد أقاربك ـ بل هو قريب جدا من لحمك ودمك وجيناتك. هذا وقد ربطتك علاقة قوية بعائلته.. بجدته من الأم، راضية الحداد بن عمار، وبأخيها الحسيب بن عمار!. دعني أجازف وأنا مستعد لدفع الثمن. أن كل سياسي بإمكانه أن يلعب لعبته ولكن في آخر المطاف عليه أن يدفع الثمن. وبما أن السياسيين في بلادنا عادة ما يجعلون الآخرين يدفعون الثمن، فإن الشعب هو الذي سيدفع ثمن اختيارك للسيد يوسف الشاهد: رجل خرج للتوّ من مكاتب السفارة الأمريكية.

وقد كان يشغل خطة موظف بسيط ليجد نفسه على رأس دولة ورأسه لا يزال ساخنا.. انتمى إلى حزب صغير (الجمهوري) لمدة قصيرة جدا ثم ارتمى في أحضان حزب (نداء تونس) الذي يتأهب للسلطة تحت قيادتك.. أعطيت له فرصا كثيرة لكونه مهذبا ومطيعا وقريبا، مثل وزارة الشؤون المحلية وكتابة الدولة للصيد البحري.. وبعد مدة قصيرة أصبح رئيسا للحكومة.. أما الآن، وهو بالكاد يخطو عامه الثالث في الشأن السياسي، فإنه يتأهب للرئاسة.!
إن السيد الشاهد ومع كل الاحترام الذي أختزنه تجاهه لطموحه وتعلمه السريع، هو رجل طارئ على المشهد السياسي الواقعي في بلادنا.. ومع أنه أصبح من المتعذر الآن فهمه أو حتى الثقة به، إلا أنه أصبح من المتعذر في الوقت نفسه تنحيته أو لجم طموحه! يقولون أن صعود الشاهد إلى الرئاسة مسألة وقت.. وأنك أنت الذي اخترته لتلك المهمة وذلك لأسباب عديدة منها: رغبتك في إبقاء الرئاسة لأبناء العاصمة.. وحماية العائلة بعد رحيلك وفتح الطريق أمام طموح ابنك، ولكن صدقني أنك لم تفعل سوى أن أججت لهيب الخلافة من جديد وعدت إلى مربع التوريث الحقير والبائس بعد أن أيقظت شهوة الحكم في قلب رجل لا يزال يتهجى أبجدية هذا الوطن العريق..!

حين جاء من يناقشك من داخل الأسرة، كيف تتجرأ وتضع كل ثقتك في هذا الشاب ثم سألك ما الذي يجب أن تفعله حين تراه قد أخذ طريقه وراح يبتعد عنّا وعنك، أجبت بكل ثقة العجائز: «اترك لي الأمر. فأنا سأتولى خداعه وتمريغه حتى يصبح مطيعا. فإذا كان ذكيا، فعليه أن يكون خادما» !.. وحين بادرته قائلا: إنني اخترتك رئيسا للحكومة وهي مهمة ثقيلة.. كشف عن ابتسامة نصفها خبيثة ونصفها ساذج ولم يبد أية دهشة كما لو أنه كان ينتظر الهدية. أنت نفسك كنت حذرا في البداية ثم استسلمت لفكرتك: لو خاننا، لو أفشى السرّ، لو دفعه طموحه

لكشف خطتنا، فسوف انتقم منه.. والآن أيها الرئيس، يا نسر قرطاج المحدق في المجهول، ماذا أنت فاعل الآن؟ لقد كشفت الخطة.. وأظن أن ابليس الطموح قد احتل صدر الشاب وجعله يخطئ في قراءة عيون وزرائه ومستشاريه.. لقد بدأ يطفو متأرجحا بين اليوم والغد، إنه يصدق كل ما يقال له.. ويتحمس لكل الذين ينافقونه ويرتبون على أكتافه.. ينظر إلى الأعلى باستمرار ولا يرى أين يضع قدميه.. يمشي بوثوق ويريد أن يرتدي بدلة الدهاء، حذر جدا وهو لا يتعامل أبدا مع الرجال الأقوياء.. إنني أكاد أسمع وقع خطاه نحو القصر وأنت لا تزال تقول لمن يناقشك في هذا الموضوع: إنه لا يمتلك الأسلحة التي تجعله قويا أو مستعصيا علينا.. استطيع أن أجعله عاريا في نصف ساعة.. لو رفعت عنه حالة الطوارئ..! فهل هذا كله ثقة أم دجل؟

لم يكن أبدا ليخطر على بالي أن نجلك السيد حافظ له طموح عارم في الوصول إلى الرئاسة. وقد تراهنت مع بعض أصدقائه على عكس ذلك ثم قلت لنفسي: اهدأ يا رجل. فهذه البلاد تحكمها نخب موغلة في التملق وقادرة على صناعة الدكتاتوريين والزعماء حتى لو كانوا معتوهين!. بعد ذلك تأكدت أن طموح نجلك كبير وكبير جدا. وقد رأيت أنه ذاهب إلى الاصطدام بالسيد الشاهد لأنه قد يخدعه ويصعد على ظهره ثم يرميه كأية خشبة على قارعة الطريق. ومن هنا بدأت معركة الكراسي في حزب النداء.. ثم معركة الاصطفاف مع بقية الأحزاب. فالرجل الذي لا يملك «حزب النداء» لا يمكنه أن يصعد إلى الرئاسة..كذلك الرجل الذي لا يملك تأييد النهضة سيجد نفسه ضعيفا في معركة الرئاسة.. اختار حافظ بناء حزامه السياسي بافتكاكه للحزب ثم بالتفافه على النهضة وفتح أبواب الحزب لرجالات ورموز كثيرة من التجمّع القديم. أما الشاهد فرأى أن حكومة الوحدة الوطنية هي حزام الآمان وأن بضعة معارك صغيرة ضد الفساد وضد

الإرهاب حتى وإن كانت فولكلورية قد تعطيه السبق على غريمه، غير أنه لا يعرف أبدا أن الأب لا يستطيع أن ينحاز لغير ابنه حتى وإن كانت أسلحته ضعيفة ومواهبه ضئيلة وفرصه قليلة. وبما أن الأب أحد سادة المكر السياسي في هذه البلاد، فلا بدّ أن قدرته على التلاعب والخداع لا تزال قوية.. إنني أرى أن المعركة قد بدأت. وقد تبدو معركة أنداد ولكنها لا بدّ أن تكون مفترسة وجامحة.. لذلك لن أتردد أبدا في القول أن معركة «الفساد» التي خاضها الشاهد ضدّ مجموعة رجال صغار في عالم الفساد، ليست إلا لكمة موجهة إلى السيد حافظ من أجل تحرير حزب النداء والسيطرة على كتلته. فرجل الأعمال شفيق الجراية صديق النداء وصديق صاحب النداء، هو أول الضحايا الذي سقطوا عند بداية معركة الرئاسة بين الإخوة/ الأعداء!

فهل يمكن للسيد الشاهد أن يأتينا برؤوس كبيرة في عالم الفساد إلى مذبح العدالة؟ ذلك أسوأ شيء يمكن أن يفكر فيه هذا الرجل، لأن الرؤوس الكبيرة تحتاج إلى رجل كبير.. مقدام وشجاع وغير خاضع لأية وصاية من أي نوع.. هل يستطيع السيد الابن أن يقوم بإغواءات كبيرة للطبقة السياسية حتى يلتف على الشاهد ورجال الشاهد؟ ذلك أمر لا يبدو واضحا لا للسيد الابن ولا للسيد الأب.. غير أن أسوأ ما تقع فيه البلاد مرة أخرى أن تجد نفسها تختار بين السيئ والأسوأ كما وجدت نفسها في العام 2014 منساقة وراء العاجز والعجوز.. في ذلك الوقت كنت أعرف من هو العاجز ومن هو العجوز.. أما الآن فصدقني أنني لا أعرف بالضبط من هو السيئ ومن هو الأسوأ.. إنني أريد أن أكون متفوقا على عجزي، ولكن معارك الأغبياء غالبا ما تكون متعادلة في النتائج والوسائل والبؤس.

سيدي الرئيس..

في مارس 2015 قمت بزيارتك في قصر قرطاج. وبعد جلسة

دامت حوالي الساعة خرجت بعدّة قناعات منها: أنك الرجل الذي لن يغيّر شيئا والذي لن يذهب إلى التغيير إلا إذا كان مدفوعا أو مرغما.. ثم إنك الرجل الذي لا يحمل أي شيء على محمل الجدّ.. وأخيرا أن السياسة لديك هي فن ابتلاع الضفادع دون أن يرمش لك جفن!

كنت أجتاز الرواق نحو مكتبك بمعية بعض الحراس.. وفجأة اعترضني مستشارك الأوّل وقائد أوركسترا الانتخابات السيد محسن مرزوق وقد خرج من المكتب المجاور لمكتبك ليرحب بي قائلا بصوت عال: أهلا بك السيد الصافي في وكر الذئاب.. ها أنت الآن في وكر الذئاب والثعالب!. في الحين أجبته بصوت متناسب مع علو صوته: لا.. يا صديقي محسن..لقد أتيت لأرى الأسد لا لأرى الذئاب!. كنت واقفا خلف الباب لاستقبالي وقد استمعت جيدا لكلام السيد مرزوق ولكلامي إذ كانت المسافة بين مكتبك ومكتبه لا تزيد عن أربعة أمتار.. أعجبك ردّي.. ورأيت بريقا في عينيك ثم رأيت إصبعك يرتفع تأييدا لما قلته ثم سمعتك تقول لي:

- جيّد.. جيّد.. bien dit

تأكدت بسرعة أن التيار الكهربائي قد انقطع بينك وبين السيد محسن مرزوق.. بعد ذلك جلسنا في الركن الأيسر من مكتبك.. قدمت لك كتابي - المعادلة التونسية. كيف نصنع المستقبل؟ رؤية 25/30 - ثم بدأت أشرح لك فكرة الكتاب الأساسية.. وكان آنذاك أن أعلنت القاهرة عن مؤتمر استثماري في شرم الشيخ تحت عنوان مصر 2030. وقبل أن أكمّل فكرتي عاجلتني بالقول: هل تراهم سرقوا فكرتك!؟ صمت قليلا ثم تجاسرت على الردّ: معاذ الله سيادة الرئيس.. يوجد في مصر ألف كاتب ومفكر أكثر مني قدرة وإبداعا.. ليس هذا موضوعي.. كتابي خرج قبل عام.. أريد أن أقول فقط.. أن تونس تحتاج هي أيضا لتنظيم مؤتمر

دولي للاستثمار وبرؤية زمنية متوسطة المدى. وأنصح أن يكون المؤتمر في الحمامات وبعيدا عن المزايدات السياسية والحزبية.. بعد ذلك علي أن أقول لك، أن ثقتي في هذه المؤتمرات الدولية قليلة لأن صناعة المستقبل ستظل بأيدي أبناء هذا الشعب! أغلقت الموضوع بسرعة ثم انتقلت إلى موضوع الزيارة..قلت له:

- سيدي الرئيس، جئتك اليوم مبعوثا ومكلفا من إحدى الجمعيات الدولية (TACID النسيج الجمعياتي من أجل المدنية والتنمية) والنخب المحافظة التي رشحتك مع السيد منصف المرزوقي والشيخ راشد الغنوشي لنيل جائزة نوبل للسلام.. وإني رأيت أن أبدأ بزيارتك أنت لأنك الرئيس لأرى ما إذا كنت موافقا على هذا الترشيح؟. صمت قليلا متأملا في قسمات وجهي، ثم قلت لي منتفضا: «من ناحيتي، لقد نلت جائزتي.. ها إنني رئيس.. ماذا أريد بعد.. ثم هل سيكون ذلك أمرا محبّبا للناس لو تحصلت على جائزة نوبل مع المرزوقي؟ أعتقد أن المستفيد الوحيد هو المرزوقي.. أقول لك: شكرا لك ولهذه الجمعية..الباجي لم يعد يريد شيئا». بعد ذلك انتقلت بي فجأة إلى موضوع آخر.. سألتني، ما إذا كنت قد استمعت البارحة لخطاب رئيس الحكومة الحبيب الصيد، فأجبتك بنعم إذا كنت تقصد بخطاب الثماني دقائق.. ثم سألتني: ما رأيك في الخطاب ؟ قلت لك: هل تريدني أن أكون صريحا كعادتي، فقلت: لو لم أكن متأكدا من صراحتك لما سألتك..

حين بدأت في الإجابة وسمعتني أقول لك: «أنه خطاب غير مقنع.. وشبه تافه».. وقبل أن أكمل جملتي، صرخت أنت قائلا: «بل قل إنه تافه، ثم ضربت كفك على فخذيك». مرة أخرى تأكدت أن أسد قرطاج قد عقد العزم على الإطاحة بسيّد القصبة..

مررنا إلى الإعلام والخارجية، فاعترفت بأنك لا تستطيع أن تدخل إلى عش الدبابير. قلت لي: «لا أريد أي شيء من الإعلاميين ولا أريد أن أحشر نفسي في هذا الموضوع».. أمّا سياسة تونس

الخارجية، فقد اختصرتها بكونها «سياسة بورقيبية» وهي المدرسة الوسطية المعتدلة..

كالعادة كررت ما كان يقوله دائما بورقيبة من أن تونس دولة صغيرة وفقيرة ومحتاجة إلى الجميع وإلى الحياد الإيجابي، لكنك أبديت بعض المرارة من العجز الذي أصاب وزير الخارجية آنذاك الطيب البكوش.. قلت لي «أن هذا الرجل لا يفقه الكثير في العلاقات الدولية» ثم رويت التالي: «لقد عملت شخصيا مع بورقيبة ست سنوات كوزير خارجية. وأذكر أنه استدعاني على وجه العجل طيلة هذه المدة مرتين فقط. في الأولى، شكرني خلالها على مهمة ناجحة في ليبيا. وفي الثانية وبّخني لأنني لم أحضر لأحد المؤتمرات العربية لتقصير في التقدير.. أما سي الطيب فقد استدعيته خلال ثلاثة أشهر أكثر من أربع مرات.. وفي المرات الأربع نال من التوبيخ ما يجعله يستقيل..». لذت بالصمت وانتظرت أن يقول أكثر ثم سمعته يتساءل: ماذا تراني سأفعل بعد ذلك؟ أدركت فورا أنه لم يكن ينتظر إجابتي، ولكنه كان يريد القول، أن وقت السيد البكوش قد انتهى.. في ذلك الصباح الربيعي أدركت أنني تعلمت أن من تتقدم به السنّ يصبح مستعجلا من أمره أكثر من غيره.. وأن أسد قرطاج الهرم لا يزال في يقظته.. وأن ثلاثة من رجاله الذين حملوه إلى سدّة الرئاسة، قد قرر التخلص منهم. وهكذا خرج مرزوق من القصر ليهتم بشؤون الحزب «نداء تونس» ثم غادر البكوش ليذهب إلى الرباط كأمين عام الاتحاد المغاربي.. ثم بدأت معركة الإطاحة بالسيد الحبيب الصيد، رئيس الحكومة.

رويت هذا لبعض الأصدقاء. ومنهم أصدقاء في «حزب نداء تونس».. ثمة من لم يصدق تخميناتي حين أدركت «أن هؤلاء الرجال الثلاثة ذاهبون». ولكن حين خرج محسن مرزوق من مكتب المستشار الأوّل في القصر، قال لي بعضهم :«أن الزعيم

الكبير هو من يثبت بسرعة أنه لا يعتمد على الرجل الذي عيّنه». أضاف البعض الآخر معلّقا: «لنأخذ كل شيء على أننا نعيش في زمن ديمقراطي». قلت بتفاؤل مفتعل: لو أن السيد الباجي يدرك أن الديمقراطية هي أن نغيّر من لا نحب بمن نحبّ، فإنه سيقودنا إلى أرذل الديمقراطيات وهو في أرذل العمر!. وحين بات من الواضح أن رئيس الحكومة الصيد قد حسم في أمره، ازددت قلقا على هذه الديمقراطية، وقلت للوسطاء ومروجي الإشاعات والناشطين في بورصة الترشيحات: «لا تتعبوا أنفسكم.. فحين يقرر الرئيس أن يطيح برئيس حكومته، فلا بدّ أنه يفضل الشخص الذي يريد أن يخلفه والذي يظن أنه سيكون إلى جانبه خادما مطيعا..فابحثوا عن الاسم المرشح لمثل هذه المهمة. الأكثر اخلاصا وولاء. والأكثر حاجة إلى من يعلمه فن المراوغة..»

لم أكن يوما مخطئا في تقديري السياسي لك، سيدي الرئيس. كنت دائما لا تعمل إلا مع الضعفاء لأنك لا تستطيع السيطرة على الأقوياء. زملاؤك في عهد بورقيبة يصفونك بأنك من جناح الحمائم رغم «المهمات القذرة» التي كلفت بها إبان عملك في وزارة الداخلية، فأنت من السياسيين الذين كانوا يتقربون من بورقيبة عن طريق زوجته وسيلة بن عمار. عرفت كيف تفوز بمكانة في قلب بورقيبة وعرفت كيف تصبح صديقا لحرمه ثم عرفت كيف تدرب نفسك جيدا على استنشاق «الخلّ المرّ» لكي تصبح ماهرا في قول كل شيء دون أن تقول شيئا. قدرتك على الكلام الملطف في الاجتماعات، ثم قدرتك على ترطيب الأجواء في الجلسات الخاصة، كانت تصنع لك الحضور وتجعلك حلو المعشر. لم تكن تتظاهر بالغباء كما يفعل البعض حتى لا تؤخذ كغبي ثم لم تكن تتظاهر بالذكاء والفطنة أمام من ينافسك أو يخاف دسائسك. والآن وقد أصبحت رئيسا.. في مقدمة القيادة، في المكان الذي

لا يجرؤ عليه أحد في عصر الديمقراطية إلا بالاستحقاق الشعبي، فإنك لا تزال تبدي لنا عروضا من المسرح السياسي تقترب فيها وتبتعد من بورقيبة: خطابا ولغة وحركة وإيحاءات وإيماءات وحنينا وعواطف..وكل ما يبدو لك نافعا ومفيدا، دون أن تنسى أبدا أن «هيبة الدولة» توجد دائما في حالة الطوارئ حتى وإن كان نظامنا ديمقراطيا!. فمنذ أن عدت إلى المقدمة في 2011 كرئيس للحكومة المؤقتة ثم صعدت إلى الرئاسة في العام 2014 كرئيس منتخب وأنت تحكم بالطوارئ، لا لأن البلاد منفلتة، ولكن لعدم ثقتك في الديمقراطية وكذلك في الرجال الذين وضعتهم أو شاركتهم دفة الحكم باسم ما بات يعرف «بسياسة التوافق». ثق يا سيدي الرئيس، أن النصر الذي جعلك رئيسا في حفل كئيب ذات شتاء، سينتقل إلى غيرك مهما حاولت اختطاف المسار الديمقراطي أو تدجينه أو اعتراضه أو مصادرته.. وحينها ستصبح في أفضل الحالات الرئيس السابق! قد لا أعيش لمثل هذه اللحظة. وقد لا تعيش أنت. وحينها ستصبح الرئيس المغفور له. آنذاك لن يكون لك وجود لكي تفكر فيمن خلفك، ولكن الشعب التونسي كله سيكتشف أن لديه مشكلة. وهذه المشكلة كان لها اسم هو: أنت..

أنت، لا لأنك الرئيس الحالي ولكن لأنك ستصبح ذات يوم الرئيس السابق (خاسرا أو مستقيلا أو مخلوعا أو راحلا). إن مشاكل بلادي تعود إلى زمن قديم. ولم يتمكن أحد من حلّها على الإطلاق لأن مثل تلك المشاكل سرعان ما تتحول إلى أدوات للحكم لدى الحكام في كل مرة. وطبيعي أن يعتاد الناس على تحميل المسؤولية للذين يتبوّؤون السلطة الثقيلة والمركزة. وهنا عادة ما يجاهر الناس بأراءهم بعد ما يرحل أصحاب تلك السلطة وتلك الجلالة، الأمر الذي يجعلهم في كل مرة يلعنون الذين غادروا السلطة ويمدحون الذين لا زالوا يمسكون بالسلطة!..

بالطبع، تستطيع أن تطرد وزيرا فاسدا وتأتي بوزير آخر إلى أن يثبت فساده.. وتستطيع أن تعد الناس بالتغيير والعدالة، كما تستطيع حتى أن تبكي أمام بؤس الناس وهم يكابدون الحياة والأسعار والفاقة.. إلا أن المسؤولية الكبرى في نهاية المطاف تقع على عش النسر، أي على أكتاف الرئيس حتى ولو كان الزمن ديمقراطيا، حتى ولو كان الحكم شبه برلماني!. أعرف أنك لست إله لكي تحصي وتراقب كل صغيرة وكبيرة.. وأتفهم وضعك البشري وحالتك الصحية، كما أعرف أن هناك أشياء جيدة قد حسم في أمرها، لكني أودّ أن أصارحك، وكلي احترام لك ولتجربتك، أنه نادرا ما يخطئ الشعب في تحميل المسؤولية وقت الحساب والمراجعة.. فالنتائج هي التي تسطع كل من ينكر أو يتنكر الحقائق، وهي الوحيدة التي تحسب في نهاية المطاف لكل سياسي أو رجل دولة! أنت الآن هو الرئيس السابق مفترضا أنك لن تعيد الكرة كما يدعو بعض المتملقين. والرئيس السابق هو أيضا بورقيبة وهو بن علي وهو المنصف المرزوقي.. ولو أنك أدركت ما معنى «الرئيس السابق» في بلد مثل تونس، ينتمي إلى العالم الثالث المتخلف والعالم العربي المنكوب، فإنك ستفكر جيدا كيف لا تكون أنت هو أنت! وأنت هو من سبقك إلى ذلك الكرسي.. ففي دماغ كل تونسي يوجد فيروس اسمه «الرئيس المقبل» أو «خليفة الرئيس» حتى اعتاد الناس في كل مرة أن ينتظروا «الرئيس المقبل» بعد أن يكونوا قد ملوا من انتظارات الرئيس الحالي..!

* * * * *

سيدي الرئيس،

لا أخفيك أنني على أشدّ الشغف، لما سيقوله التاريخ ذات يوم عن الرئيس الخامس لجمهورية تونس الثانية، الذي هو أنت.. وباعتقادي كيفما طرح المؤرخون أسئلتهم حول تلك «البرهة

الزمنية» التي عدت فيها إلى منصة السياسة بعد سبات عميق.. ومن ثم صعدت فيها إلى الرئاسة، فإنهم سيجدون صعوبة في الإجابة حول ما إذا كانت تلك - العودة - من وراء الجدار انقاذا لبلاد راحت تتفكك أو إخمادا لثورة راحت تتمدد؟!

في البداية، وحين تمّ وضعك على كرسي القصبة، لم يكن يعرف أغلب التونسيين وجها لك.. كنت لدى شباب ثورة الرابع عشر من جانفي مجهولا.. وإلى هذه اللحظة ثمة من لا يزال يتساءل: كيف جئت.. ومن أتى بك إلى القصبة، ومن الذين دفعوا بك؟ ثم وفي زحمة الانتقالات والخوف المشحون والمفتوح على كل الاحتمالات السيئة، أصبحت سيّد اللحظة.. رجل قديم، متمرس، يمتلك الحكمة والتجربة.. هكذا تمادت أطراف كثيرة في مدحك حتى أصبحت كما لو أنك «الأب الشرعي» أو «القائد الكبير» للثورة!..

بسرعة أدركت أن هذه الثورة يتيمة، وتكاد تكون ابنة العفوية العمياء. فهي بلا بوصلة وبلا قادة. أما جمهورها فهو بريء وينزع إلى السذاجة التي تجعله يصدق كل من هبّ ودبّ.. خلال ذلك تشكلت أحزاب كثيرة بالعشرات وجمعيات بالمئات، وخرجت مراسيم كثيرة لإنشاء هيئات متعددة، ثم عقدت العزم على أن تضع يدك في أيدي الأحزاب ثم تذهب إلى الانتخابات: انتخابات مجلس تأسيسي، سيّد نفسه، مهمته إعداد دستور للاستفتاء عليه!. كان ذلك هو الهدف الأكبر لجميع مكونات المشهد السياسي في تونس. في تلك الفترة لم تكن مراوغا إلا بقدر ما كنت حريصا على النجاح. كنت تمشي بالقرب من النجاح والفشل لكنك وجدت كل الدعم الداخلي والخارجي على أن تسير نحو مؤسسات الديمقراطية.. كانت الطعنات تأتي من هنا وهناك لضرب هذا المسار.. مرة من بعض الدول التي لا ترغب في نجاح هذه الثورة.. وأخرى من الإرهاب المشعوذ والمتطرف. وثالثة

من دول الجوار وخاصة ليبيا حيث باتت مسرحا كبيرا للتطرف بعدما تمّ تدمير النظام والدولة معا من قبل حلف الأطلسي..

حين كنت رئيس حكومة خلال العام 2011 ، لم تكن بعيدا عن انحرافات المشهد الإقليمي والدولي.. تبنيك لأطروحة الأطلسي تجاه ليبيا لم تكن حاملة لأي معنى أو إدراك لنوعية الصراع. لقد اندمجت في لعبة تحالفات مشبوهة مع فرنسا وقطر والاتجاهات الإسلامية في ليبيا وتونس، لا بل أصبحت متبجحا ومرددا ما كان يقوله كثيرون حول إمكانية نجاح معادلة الإسلام والديمقراطية! بدت لك تلك المعادلة وكأنها اكتشاف جديد، بيد أنها قديمة وتعود إلى كراسات اليسار واليمين منذ سنوات التسعين، تلك المعادلة التي تمّ تدبيجها في تركيا وماليزيا مع الأمريكان لتصبح شبه نظرية للحكم الرشيد في العالم العربي والإسلامي في عهد أوباما، شكلت لك فرصة كبرى للتطهير الذاتي من كل التهم التي علقت بك وبجيلك وبدولة «الحداثة المجحفلة» التي ساهمت في بقائها وشحنها بكل مكونات الاستبداد والتسلط!

سيدي الرئيس،

في الحقيقة لا بدّ أن نعترف لك أنك كنت من الأوائل الذين انتفظوا ضدّ «تسلط» هذه الدولة وضدّ حزبها العتيد والوحيد (الحزب الدستوري) في بداية الثمانينات. كان واضحا أنك ابتعدت قليلا عن الجناح المتصلب والفاشي لذلك النظام في عهد بورقيبة الأخير.. الرفاق الذين كانوا معك كانوا يمثلون جناحا معتدلا يبحث عن صيغة توافقية لمسألة الخلافة ثم كانوا يحاولون أن يتصدوا لأية مفاجأة ويحاربون على جبهة الديمقراطية وحقوق الإنسان لفصل السلطة أو النظام عن محور الساحل!. إن الأسماء التي كانت تتصدّى لذلك المنهج أغلبهم ينتمون للعاصمة (الحسيب بن عمار، أحمد المستيري، راضية الحداد.. ولما لا؟

ومعهم وسيلة ابنة بن عمار التونسية زوجة بورقيبة ابن الساحل.. أعترف لك أنك افتتحت كتاب - التحريم والتوريث - على نحو موارب.. وخضت معارك ماكرة وناعمة مع رفاق ناعمين ومنعمين ضد أجنحة النظام الأكثر توغلا وتطرفا حتى بدوتم في ذلك الليل وكأنكم شعلة الانفتاح والديمقراطية! لكن ما لبثت هذه الشعلة أن انطفأت مع صعود جماعة السابع من نوفمبر 1987 والتي استمرت في السلطة والديماغوجيا إلى الرابع من جانفي 2011.

بعد مغازلات في الردهات الخلفية مع نظام السابع من نوفمبر، عدت إلى بيتك ثم كتبت مذكراتك (كتاب: بورقيبة، المهم والأهم) ولم تكن تعرف أبدا أن هناك أمامك واجب آخر ينتظرك أو فرصة أخرى ستصنع لك العودة من بعيد، ومن خلف الصمت الكثيف والعزلة..

حين جاءت الفرصة تمّ الدفع بك إلى المقدمة من قبل رجال كانوا خصوما لبن علي. لم يكونوا من شباب الثورة ولا من مؤيديها ولا حتى من أنصارها، وإنما كانوا من الذين تصدوا لقيادتها نحو الانحراف.. رجال كانوا موغلين في النظام وحتى في الفساد وجدوا الفرصة لكي يشمتوا ويتطهروا ويستخدموا كل مكرهم وعنفهم لتحويل وجهة الثورة حفاظا على مكاسبهم وممتلكاتهم.. في تلك اللحظة، قال البعض: أن اختيار رجل في أرذل العمر لقيادة ثورة شبابية، لهو اختيار خبيث وليس حاملا لأية براءة سياسية!. وقال البعض الآخر: هذه مهمة صعبة لا يقوم بها إلا المجانين أو الحكماء. ولكن الباجي قايد السبسي في تلك اللحظة، لمن يعرفه وكذلك لمن لا يعرفه، لم يكن حكيما ولا مجنونا.. كان سياسيا براغماتيا، لاعبا محترفا، صياد فرص على قارعة التاريخ.. ورجلا يتمطط مع الزمن كما لو أنه قادر على مجاراته إلى الأبد.

بسرعة وفي لمح البصر دبّ الطموح بداخلك ثم استولى عليك الحنين إلى السلطة فقبلت بعرض «اللعبة» ثم رحت تعرض مهاراتك على الجميع كما يفعل رجال السيرك!. وفي أقل من ثلاثة أشهر استطعت إفراغ الشحنات العاطفية للثورة ثم دفعت بها نحو منعرجات ومنحنيات خطيرة.. وفي آخر الشوط كان عليك أن تدفع نحو منصة الانتخابات.. في كل خطوة كنت تحسب جيدا ما إذا كنت قادرا على الانسحاب، ثم عقدت الصفقة الأولى مع أكبر الأحزاب (النهضة) بانتخابات نزيهة مقابل الوعد بالرئاسة المؤقتة!

أوفيت بوعدك (إجراء انتخابات) لكن المنتصرين أخلوا بوعودهم.. وهنا شعرت بطعنة الخيانة يا سيادة الرئيس، ثم انهالت عليك حملات التبخيس والتحقير.. وقد جاء من ينصحك أن ترفع منديل الوداع وتغادر أروقة السياسة بجدارة، ولكن البعض الآخر قال لك: أن الأسود لا تنام أبدا إذا كانت جريحة.. وطبيعي جدا أن تشتم الذئاب والثعالب عن بعد رائحة الأسد الجريح.. ظلت تترصده لمدة، فإن رأته قد وهن، فسوف تهجم عليه كوليمة.. أما إذا عادت له صحته، فإنها ستجعل منه «قائدا» لرحلة صيد جديدة..

سيدي الرئيس،

لا بدّ أن نكون منصفين حتى لو كنا متألمين. فالذين صعدوا إلى السلطة المؤقتة واحتلوا أغلبية مقاعد المجلس التأسيسي ووزعوا مناصب الدولة فيما بينهم لم يكونوا أكثر نباهة من خصومهم ولا أقل طمعا وشغفا بصولجان السلطة.. لقد هزتهم رياح الانتصار عاليا وتلاعبت بأفئدتهم وأشرعتهم وبوصلتهم.

أذكر أنني التقيت بالشيخ الغنوشي مباشرة بعد توزيع المناصب بليلة واحدة في بيت إقامته بحمام الشط.. كان محاطا بأقرب الناس إليه. تسامرنا لساعات طويلة. وأثناء وجبة العشاء قلت له:

- يا شيخ راشد.. أول مقال قرأته لك كان يتمحور حول نقدك للنزعة الانتصارية لدى جبهة الإنقاذ الجزائرية. فقد آخذت عليهم العجلة وغرور الانتصار وعدم قراءة خارطة القوى السياسية آنذاك في الجزائر جيدا. وها أنني أراكم تفعلون ما فعلت جبهة الإنقاذ.. هل هذا ضروري.. أن تحتلوا المجلس التأسيسي بالأغلبية ثم تشكلوا حكومة وتأخذوا كل مناصب الدولة.. أليس ذلك استفزاز حتى لحلفائكم؟. بعد برهة من الصمت أو بعد ان ابتلع الشيخ لقمته، التفت إليّ مازحا:
- ولكن كيف تريد العريس أن يعود من عتبة بيته ليلة زفافه؟

ضحك الجميع للشيخ راشد. وطبعا ضحكت معهم ولكن بمرارة.. وأدركت أن «الجماعة» قد وقعت تحت إغواء السلطة الذي لا يقاوم.. وهكذا كأغلب السياسيين العرب رأيت أن الشيخ راشد الغنوشي قد وقع أيضا تحت فكرة «جهنمية» مفادها أن جماعة النهضة قد بعثت لإصلاح البشرية أو هم جنود الله في الأرض أو أنبياء جدد للإنقاذ والتضحية.! ولكن تلك النزعة المثالية والطهورية سرعان ما بدت زائفة، فقادتهم نحو الاتجاه المعاكس.. تلاطمت الأمواج الإقليمية والدولية العالية من حولهم فبعثرت كل جهودهم وكشفت عن خلافاتهم ثم عن عجزهم وأخيرا جعلت منهم منتوجا غريبا عن أرضهم لم يتمكن من الصمود رغم الصرامة والسطوة والمال والدعم الخارجي.. ولا شك أن الباجي لم يكن هو «الرجل المثالي» الذي يمكن أن يتصدى لذلك الانحراف الكبير نحو غباء مجتمع الأخونة! وإنما كان هو «الرجل الماركنتلي» والأكثر استعدادا وبراعة ومكرا لقيادة كل الغاضبين والمنتقدين والمتضررين والانتهازيين والطامعين مع صيادي الصفقات والخائفين والفاشلين والمرتعشة أيديهم!.

ثم هاهو موكبك يظهر من بعيد مرة أخرى. جاءت إشارات

الصفقة الثانية من باريس والجزائر.. في الأولى ربما لم يكن هناك شهود. ابتلعت الطعم ثم سكت إلى حين.. والآخرون تنكروا لوعودهم ثم رموك بالطمع والتهالك. لم ينفذوا وعدهم، بل أمنعوا في الكشف عنه حتى يظهروك في صورة المتهالك على السلطة. ولم يترددوا في القول: «أن وعدهم ليس مقدسا وأن لا أحد يلومهم إلا من صدق الوعد». أما في الثانية، فها أن شهودا كثيرين قد سجلوا اللقاء (باريس) بالصورة والصوت. أما في الجزائر، فكان الشاهد هو الرئيس الجزائري بوتفليقة بنفسه..بدا الأمر للجميع وكأنك فرضت شروط المعركة دون أن تغيّر قواعد اللعبة. استمريت في المقاطعة والمناداة بالعزل وطالبت بالعودة إلى الشرعية وذهبت إلى حدّ حلّ المجلس التأسيسي والعودة إلى الانتخابات.

الحزب (نداء تونس) الذي شكلته بسرعة وجمعت فيه ائتلافات ومكونات متعارضة ومتناقضة في الأصل وفي التوجه، سرعان ما أصبح المعادل الكبير للحزب الذي يهيمن على حكم الترويكا (النهضة) الذي يخاصمه. بعد ذلك اخترقت صفوف المجلس التأسيسي بنواب وقع ترويضهم وكسبهم إلى جانب نداء تونس، تحت يافطة - جبهة الإنقاذ -، ثم وقع التصدّع داخل صفوف أحزاب الترويكا فتشابكت أياديك مع أيادي الغنوشي.. وجاء اغتيال المناضل محمد البراهمي بعد اغتيال زميله اليساري والعروبي شكري بلعيد، فرفع شعار الرحيل من جديد ضدّ الترويكا.. راحت أيادي النهضة تتراخى فباركت الجزائر المسار وراحت تراقب من خلف جبل الشعانبي بعيون حمراء.. وهنا كان على حكومة الترويكا الثانية (العريض) أن تستعد للرحيل.. وفي نهاية الشوط، استطعت أن تحبط كل مشاريع «التصفية» و«التطهير» والإقصاء، لكي تضع نفسك على سباق الرئاسة في أكبر عملية التفاف على مسار الثورة واستحقاقاتها الراديكالية..

مضت سنة انتقالية أخرى، تم خلالها المصادقة على الدستور تحت قيادة حكومة ليبرالية تكنوقراطية ثم جرت الانتخابات تحت يافطات كثيرة.. وكانت يافطتك يا سيادة الرئيس: استعادة البلاد من خاطفيها واستعادة شرفك الشخصي رغم أنف الذين شمتوا فيك وحاولوا دفنك وإهانتك.

من ناحية ما، لا زال يبدو لي شخصيا أن معركة الباجي، ذلك الرجل المركب من عناصر كثيرة أغلبها قديم وبال ومتآكل، كانت معركة شخصية لاسترداد كرامته والانتقام من الذين نكثوا بوعدهم! أمّا لأغلب الناس، حتى مناصريه، فقد بدا كما لو أنه لم يكن لديه هدف إلا هدف الوصول منتصرا إلى قصر قرطاج. وهو ما يجعلني أرى اليوم، أنه لم يبق للباجي من هدف، سوى الخروج سالما من قصر قرطاج!.

2

ديمقراطيون.. ولكن

الطرق الملتوية، المعتقدات المنجسة،
الأرواح المكبلة والإرادات المثقلة والفاترة.. كلها آثام.

• من اعترافات القديس اغسطينوس

سيادة الرئيس،

أقول لك بصراحة أن رجال السلطة إذا ما تأخروا عن الانسحاب أو الغياب في الوقت المناسب، فهم لا يصنعون إلا نهايات قاسية ومؤلمة لهم ولشعوبهم.. وها أنني أكرر ذلك الآن وأنا على قناعة أنك غارق في التفكير في هذه المسألة العويصة. أقول مرة أخرى لمساعدتك، أنه يمكن أن تكون الديمقراطية بابا كبيرا لإنقاذ زعيم راح نجمه يتوارى، ولكن مواعيد الديمقراطية قد لا تسعف دائما من ينتظرها. إن أسوأ ما يمكن أن يبلغه أي حاكم هو أن يظل فوق كرسي الحكم يعاند الزمن حتى أرذل العمر. فالشيخوخة والسلطة هما أقسى وأقصى درجات العزلة.

فإن يفطر الحاكم على جيل ويتغذى مع جيل ثان ثم يتعشى بجيل ثالث، لهو أمر غاية في الأنانية، لا بدّ أن يصاب فيه المرء بعسر الهضم بعد أن يصبح من آكلي اللحم البشري!

إن أعداء الديمقراطية متعددون وأخطر الأعداء لهم، الحميميون الذين يتحدث عنهم تودوروف.. أي أولئك الذين تربوا خارج ثقافاتها ثم أصبحوا يحكمون بها وأولئك الذين يحتضنوها ويخافون عليها ولا يتصورون وجودها بدونهم. ثم هم أولئك المنقطعون عن خيال شعوبهم وثقافة مجتمعهم والساكنون في الماضي.. وهؤلاء ليس بإمكاني إلا أن أسميهم «بالقاهرين الجدد».. فحين يحكم رئيس يبلغ من العمر قرن إلا نيف، شعبا ثلاثة أرباعه تحت الثلاثين، لا شك أنه يصبح من القاهرين أو المغتصبين الجدد باسم الديمقراطية. وحين يحكم رئيس جاء عبر صناديق الانتخاب طيلة عهده بقوانين الطوارئ، فلا شك أنه يرتكب حماقة في حق الديمقراطية!!. بل هو «عدو حميمي» للديمقراطية!

وقد تبدو لك الأرض هادئة والقلوب صافية، يا سيادة الرئيس، ولكن حذاري مما تقوله الدعايات القاتلة والمسمومة حول عبقرية الزعيم وحكمة الزعيم.. إن ذلك الهدوء إذا لم يكن دليلا على الركود المستمر والخداع المستوطن، فإنه يخفي بداخله جمر أحمر. إن التغيير ليس ضدّ الاستقرار ولا هو ضدّ الديمقراطية، لكن الاستقرار القائم على مبدأ الخداع وخيانة الديمقراطية وقوانين الطوارئ غالبا ما يؤدي إلى التكرار والبلادة والغباء وحتى العنف.

ومع أنني أعتقد أن طلاق السلطة هو أصعب طلاق.. ومع أنني أجدك منسجما في إدارة دفة الحكم مع نخب لا تزال تمارس الخداع والنفاق، فإنه يخيّل إلي في أحيان كثيرة، أنني سأنهض ذات

صباح على خبر استقالتك.. وبذلك تكون قد دخلت إلى القصر منتصرا وخرجت منه بطلا. فهل تكون إلى جانب الصواب حين أفكر (أتخيل) في ذلك؟ لا أعرف: كل ما اعتقده الآن برسوخ ورجاحة، هو أنك لن تفعل ذلك إلا متى اطمنيت على مصير قرطاج من بعدك. أعتقد أنك حريص على ذلك. بل أعتقد أنك بصدد ترتيب ذلك لأنك مؤمن بأن قصر قرطاج يجب أن يبقى لأبناء تونس العاصمة.! إنك تمتلك الفكرة والحيلة والأسلوب والأدوات وحتى الرجال المرشحين لذلك المنصب. أعرف أنه لم يبق أمامك إلا زمن قليل لأنه لا يجب أن ننتظر الموت الذي يأتي غفلة في الغالب أو موعد الاستحقاق الانتخابي المقبل.. عليك أن تصنع الفرصة بنفسك لتتم لك الصفقة الثالثة.

إن الفضيلة لم تكن ولن تكون من أبناء السلطة ولا من أبواتها. فالحاكم الأكثر تقرّبا من التضحية والفضيلة غالبا ما يصبح مستغرقا في الرذيلة رغم أنفه، لهذا كله فأنا على قناعة راسخة بأنك يا سيادة الرئيس، لن تتردد أبدا في اختيار هذه الرذيلة.!

* * * * *

سيدي الرئيس،

أنت الآن رئيس قد وصلت عبر آلية ديمقراطية، ولكنني لا أستطيع أن أطلق عليك أنك رئيس ديمقراطي، لأنك جئت من خارج المسار التاريخي والثقافي للديمقراطية. لهذا فأنا خائف من انحرافات قد تقع فيها بقصد وبغير قصد ومن اغواءات قد تحيط بك ولا تستطيع أن تقاومها.. لقد تعلمت خلال الحقبة الأخيرة أن معظم التجارب الديمقراطية في العالم الثالث قد قامت على منهجين ضعيفين ومتلازمين هما: التجريب الموغل في التقليد الهزلي ثم التغريب إلى حدّ الهزل الثقافي.. فالديمقراطيات في هذه

الفضاءات المتخلفة تكون أشكالا ملونة ومتطايرة ومستعارة من تجارب وثقافات أخرى. فهي تبدو معاقة بتقاليد بالية ومحكومة بأمزجة نخبها وغير متأصلة في ثقافة جماهيرها الأهلية. وبالتالي فهي قابلة للانحدار والسقوط الفوري والمفاجئ.

إن النخب التي تولت قيادة هذه البلدان نحو الديمقراطية (في أغلبها) لم تتعلم من أعدائها السابقين (أي المستعمرون الذين هم في الواقع معلموها) سوى مبدأ العنف. وقد شكل السياسيون والمثقفون على حدّ سواء في أحيان كثيرة، أما سلبية معممة أو تعاونا أعمى مع الأنظمة وأهل السلطة، حتى باتت الديمقراطية في نظر هؤلاء، أما ترفا لم يأت زمنه ولا يوجد من يستحقه. وإما مهمة غير عاجلة وثانوية.! وحتى عندما اتجهت بعض هذه الدول إلى تجريب هذا النوع من الديمقراطية، وضعت تلك المهمة (مهمة التجريب أو التخصيب أو التأسيس) على عاتق قوى سياسية غير مثقفة ديمقراطيا. بل هي عدوانية مثل وزارة الأمن والداخلية والجيش.. ولقد إستبعد الديمقراطيون والمثقفون ديمقراطيا، مرة أخرى لتتولى قوى أخرى قادمة من مدارس الاستبداد ومن الماضي الكئيب ليتفردوا بقيادة هذه التجربة.

إن قدر كل فكرة عظيمة هي أن تهان أو تتعرض للخيانة في آخر المطاف! لقد خان المثقفون الديمقراطية، وكذلك فعل الساسة القدماء. ومرة أخرى عملنا جميعا على دفن الديمقراطية الأهلية ورفع تجارب الغرب إلى مستوى الحقيقة المقدسة. فهل يعني هذا أن الحداثة لها طريق واحد هو طريق الغرب الأناني يا سيادة الرئيس؟ أفلا توجد ثقافات أخرى مختلفة؟ وإلى أي حدّ تستطيع تلك – الديمقراطية – التي لطالما حلمنا بها أن تضع حدّا لذلك الجشع الإمبريالي المغلف بنوايا الإصلاح والديمقراطية.

سيدي الرئيس،

سمعتك ذات مرة تعترف صوتا وصورة، بأنك شاركت في تزوير الانتخابات في بلدك حين كنت وزيرا في العهد البورقيبي. وقد كررت ذلك في أكثر من موقع. وحاولت أن تتراجع عن تلك الاعترافات فيما بعد لكنك لم تفلح. وكان واضحا أنك كنت تريد القول، أنك كنت مرغما على ذلك. وأن تزوير الانتخابات لدى الأنظمة العربية كان أمرا طبيعيا.. ولكن رغم أن نواياك كانت طيبة في نظري، فإنك رجل لا يمكن الاطمئنان إليه لأنه ابن طبيعي لمرحلة الاستبداد.. وهو ما يجعلك محكوما بثقافة أخرى متعارضة مع ثقافة الديمقراطية بدت واضحة للعيان خلال حكمك كرئيس حكومة مؤقت أو حتى كرئيس منتخب.. إن اللجوء إلى قوانين الطوارئ القديمة وحتى إلى المراسيم ثم انحيازك لأقربائك (من كل صنف) وجعل نفسك بديلا لكل المؤسسات المنتخبة واصرارك على الذهاب في سياسات غير شعبية (مثل أطروحة المصالحة) وبناء تحالفات براغماتية وعدم التقدير لما قد يسوق البلاد نحو العواصف، ثم تفردك بعقد تحالفات خارجية مشبوهة.. كل ذلك يجعلني مؤمنا بأنك صانع لمناخات جدا مؤاتية لأولئك الذين يترصدون الديمقراطية عند تقاطع الطرق. إن الديمقراطية هي «الندرة الفارقة» في تاريخ البشرية حتى الآن.. فإذا لم تكن قوة من أجل تحرير طاقات المجتمع وإعادة توزيع الثروات والسلطة والفرص بطريقة عادلة، فإنها لن تكون إلا نظاما كابحا لأي تقدم وتنمية».

سيدي الرئيس،

كثيرا ما رددت أن الغرب يناصر ديمقراطيتنا، وأنه جاهز لمساعدتنا، وأنك استطعت أن تقنع زعماءه بأن الديمقراطية التونسية هي الوليد الوحيد الذي نزل بصحة جيدة من بطن الربيع

العربي، ولكن ذلك كله لا يجعلني منسجما مع «مديح» الغرب، إذا كنا نحن التونسيين عاجزين عن شحن ديمقراطيتنا بدماء جديدة وبخيال مبدع وبعدالة اجتماعية.. فإذا ما أنتجنا نماذج فقيرة من الديمقراطية في كل مرة، فمن المحتمل جدا رغم – حماسنا جميعا – أن يكون الاتجاه العام نزوة أو حمى أو منفعة براغماتية أو هزة ضمير متعب. فالغرب لن يمنحنا لا الفرص ولا الإمكانيات لكي نحكم بلادنا بحرية ونؤمم ثرواتنا ونعيد بناء بلادنا. فهو ممعن في إذلالنا عن طريق الديون والاشتراطات والمعاهدات والتحالفات، وكذلك في جرّنا إلى معارك أخرى هامشية أحيانا، وأحيانا وهمية! أمّا ديمقراطيته فتعاني من الشيخوخة والترهل والفضائح والسفالات والأكاذيب.. انظر ماذا فعل الغرب بليبيا، جارتنا ومعطفنا الإستراتيجي ومجالنا الحيوي. ثم ماذا فعل بسوريا والعراق وغيرهما.. ثم كيف راح ينهب أموال العرب من مخازن الخليج عبر الابتزاز وإشاعة الخوف.. إن أكثر الدكتاتوريات بشاعة لتقف اليوم مذهولة أمام سفالات الديمقراطية الغربية.. إن شعوبنا العربية تدرك اليوم أن ما يسمى بالديمقراطيات العريقة ليست عريقة، إلا في تاريخ النهب والغزو، حتى إنها أصبحت سلاحا من أسلحة الغزو.. ففي الماضي، جاء الغرب بالإنجيل والكتب وقال لشعوب كثيرة، جئتكم لأعلمكم القراءة والصلاة.. وحين أنهى هؤلاء الصلاة، فتحوا عيونهم فوجدوا أن أراضيهم قد سحبت من تحت أقدامهم وسجلت بأسماء غريبة لقساوسة غرباء.! واليوم لا يفارق أكثر الشعوب معاناة من فقدان الديمقراطية، أن هذا الغرب يريد تكرار المسرحية بلا خجل. لقد قال لنا من خلال « ثورات الناتو» وزحف الإرهاب المعولم: لا تقلقوا، سأعطيكم الديمقراطية.. مقابل أوطانكم.! فماذا يفعل الليبيون بهذه «الديمقراطية» حين يصبحون بلا وطن؟ وماذا سيصنع السوريون

أو العراقيون أو اليمنيون بكل هذا البزار الديمقراطي؟ وما الذي قد تربحه تونس بهذا «المديح الغربي» لديمقراطيتنا إذا ظلت ثرواتنا منهوبة وأبوابنا مشرعة وبلادنا تحت تهديد الإرهاب؟. إن هذا «المصطلح النبيل» كثيرا ما عانى من اللبس والخلط والخيانة. فهو بالنسبة للغرب حين يتعلق بشعوب العالم الثالث لا يعني سوى شيء واحد هو: فتح البلاد والأسواق وتحطيم أنظمة المناعة والحماية وبيع ما تبقى من الخيرات والثروات والأرض والجهد بأسعار منخفضة وبائسة.

بكلمة يا سيادة الرئيس، إن مستقبل الديمقراطية في العالم الثالث وخصوصا في بلادنا العربية لا زلت أراه بعيدا. وإذا كنّا نعتقد أننا نصنعه بأيدينا فقط، فإننا واهمون. أما إذا كان من صناعة الغرب، فإنه لن يكون حاملا لأي إغراء كما لن يكون أكثر بهاء من الماضي القريب.!

عليك يا سيادة الرئيس، وعلينا جميعا، أن نكف عن الاعتقاد بأننا نعيش عصر الديمقراطية وإنما نحن نعيش ارهاصاتها الأولى والتي قد تكون كاذبة، والتي من المحتمل أن يصيبها النكوص كما حصل لها سابقا في بعض البلدان.. إن القرن الحالي لن يكون إلا قرن تجارب لامتحان الديمقراطية العسير.. وكذلك للديمقراطيين العرب قاطبة.. أدعوك يا سيادة الرئيس أن تتمسك بالتجربة بلا انحياز ولا مساحيق ولا خوف ولا طمع ولا تدجيل ولا تبذير في المدح ولا إكراه في الرأي والتعبير.. فالديمقراطية ليست درس فردي في التعبير، وإنما هي تجربة تراكمية نتيجة معادلة بين العمل والعدالة والأمن والمساواة وصولا إلى الرفاهية!.

سيدي الرئيس، لا شك أنك تعرف أن الفساد السياسي في أي بلد ليس له أية علاقة بالدين أو بالعرق، ولكنه مرتبط بأنظمة

الاستبداد والديمقراطيات الفقيرة والضعيفة على حدّ سواء.. إن نقطة الضعف المشتركة بين هذه الأنظمة، هي لهفتها الشديدة على المال لتمكين أحزابها من البقاء في الحكم لفترة أطول..وبما أن اشتراكات المنخرطين لا تكفي نفقات هذه الأحزاب، فإن هذه الأحزاب كثيرا ما تفتح خزائنها «لكرم» الخارج والداخل.. أي كرم أولئك الذين يريدون منافع وقوانين وتسهيلات وحماية لمتلكاتهم وأصولهم التجارية.

إن الفساد مثل القاطرات، إنه يسير في كل الاتجاهات، وسنكون ساذجين لو اعتقدنا أن الفساد لا يسافر إلى جميع الأوطان عن طريق الجمعيات واللوبيات والأحزاب.. وقد تحرّم معظم دساتير العالم، تلقي الأحزاب الوطنية لأية أموال من الخارج، ولكن بما أن ذئاب أو أرباب السلطة هم أيضا يتلقون أموالا من الخارج لإنفاقها على حملات إعلامية وانتخابية، فإنهم كثيرا ما يغضون الطرف على الأحزاب الأخرى، إلا إذا أنفضح وانكشف أمرها.

سيدي الرئيس، وأنت ترفع شعار مكافحة الفساد، فلماذا لا نبدأ بمحاسبة الأحزاب والجمعيات الدولية التي اخترقت الدولة وأصبحت تتاجر بأسرارها وخرائطها وحتى بأعضاء مواطنيها؟. إن الناخبين ليسوا كلهم ساذجين حتى يقتنعوا بأن حزبكم «نداء تونس» حزب نظيف ، لا يتلقى أية هدايا أو رشاوي أو دعومات، بل أن بعض منخرطيكم لا يتردد في القول: إن حزبا نظيفا لا يصل أبدا إلى السلطة.. آخرون يؤكدون أن «نداء تونس» لو كان نظيفا، لما فاز بالأغلبية البرلمانية ثم بالرئاسية في فترة وجيزة!. لقد خرجت اتهامات كثيرة من داخل الحزب نفسه، وعرف الشعب التونسي كيف أن دولة الإمارات قد أهدتكم سيارتين فخمتين، ودعمت حزبكم بعدة ملايين من الدولا رات بلغت حدود الـــ27 مليون دولا ر. وبعد انتهاء موسم الانتخابات

تبخرت تلك الأموال ثم خرجت اتهامات أخرى تقول أنها تم تقسيمها بين مدير الحملة محسن مرزوق وبين مدير الحزب السيد حافظ قايد السبسي، وهو ما أدّى بعد ذلك إلى انشقاق حزبكم إلى حزبين.. لم يفهم التونسيون مدعاة ذلك الانشقاق المفاجئ والمروع والذي أصاب ديمقراطيتنا بالذبول وبرلماننا بالضعف في البداية، ثم تكاثفت الأخبار من الداخل والخارج حتى بات من شبه المؤكد أن «أموال الإمارات» التي تبارت مع أموال قطر» والتي دفعت إلى رجال خصمكم الدكتور منصف المرزوقي، هي التي تعبث بنا وبمصيرنا وتجعلنا رهائن لسياسات خارجية ليست من اختيارنا ، وحلفاء مشتركين في معارك طاحنة ليست معاركنا.. هذا أيضا ما يجعلنا نخمن بأن حلف «نداء تونس» مع خصمه «النهضة» ضمن ما يسمّى بسياسة التوافق، هو حلف بين خصمين مضادين فرضته الاملاءات الخارجية بأكثر ما فرضته الضرورات الداخلية..!

صدقني يا سيادة الرئيس، أنني لا أريد أن أصدّق ذلك، ولكن ما سمعته من أطراف عديدة جعلني أصاب بالإحباط في أقسى درجاته.. فما يقال كثير عنكم وعن غيركم بل ليست الإمارات وقطر فقط من تبرعا لأحزابنا المنتصرة، بل ثمة جهات أخرى في ليبيا وغيرها مرتبطة بالجهادية والتطرف. ولشد ما يزعجني أن الذين مولوا أحزابنا الديمقراطية العتيدة ليسوا هم الديمقراطيون وإنما هم الأعداء الحقيقيون للديمقراطية..

إن الخطر الأكبر الذي يؤثر سلبا على دواليب الديمقراطية هو المال. هذا ما قاله ذات مرة أحد النواب الأمريكان برادلي. فالوقت الذي يخصصه رجال السياسة لجمع الأموال خلال مناسبات متواصلة تنظمها أحزابهم أو بمبادرة منهم طيلة الحملات الانتخابية أصبح يستغرق معظم أوقاتهم. فما إن

ينتخب أحد النواب هنا، حتى ينغمس فورا في البحث عن المال لدى رجال المال (فاسدين أو غير فاسدين. ومن أين لي أن أثبت الفرق ؟) ليضمن إعادة انتخابه في الدورة القادمة.. وهي ظاهرة يشترك فيها الجميع في الغرب كما في الشرق..

ولا تتصرف المؤسسات أو الدول المانحة لهذه الأموال بدافع الايديولوجيا أو المحبة أو التسامح المسيحي أو البركة الإسلامية. فمعظمها يذهب إلى حدّ تمويل حزبين متنافسين معا لتضمن مصالحها في كل حال. وما يهم رجال الأعمال بالدرجة الأولى هو تعديل السياسة أو على الأقل ضمان منفذ خاص إلى كبار المسؤولين الحكوميين للدفاع عن مصالحهم وعقد مزيد من الصفقات. وهو أمر أصبح يدركه رجال السياسة. ومن يعجز عن دفع أو جمع المبالغ الضرورية، عليه أن ينسحب بكل بساطة من الميدان.. فإذا كان لديك فكرة جيدة وعشر آلاف دولار وأنا لدي فكرة سيئة ولكن في حوزتي مليون دولار، فإنني سوف أنجح في إقناع الناس بأن فكرتي جديدة وجيدة، وبأني شخص جيّد. وهذا معناه يا سيادة الرئيس، أن المال هو الذي يصنع كل شيء: الحرية والعبودية.. الديمقراطية والفساد.. لعلنا نعرف (أنا وأنت) أن أي مال ينفق إنما من أجل مال آخر (استثمار)، ولذلك فإن أية دولة قد تقدم على مساعدة دولة أخرى أو مجموعة سياسية داخل تلك الدولة (حزب، منظمة أو جمعية أو حتى مراكز ثقافية) إنما هو استثمار سياسي لصاحب رأس المال. وهذا الاستثمار يجب ألا يؤخذ دائما عينيا أو ريعيا، وإنما هو قد يكون استثمارا في منظومة حكم سياسية وأخلاقية. وحتى إيديولوجية أو عرقية أو دينية. فحين تقدم دولة مثل قطر مساعدات لأحزاب تراها فاعلة أو تتوقع لها الفعالية والانتشار، فإن ذلك يتم لأسباب ايديولوجية وكذلك لنفوذ سياسي.. كذلك تركيا أو فرنسا أو حتى

دولة الإمارات أو غيرها. فهذه الأخيرة لا بد أنها تدرك من الذي يستطيع الدفاع عن مصالحها وشبكة نفوذها واستثماراتها أو مصالحها أو منظومتها اللغوية والثقافية. وقد تلتقي مصالح عدة دول عند حزب واحد أو مجموعة دينية واحدة أو إقليم واحد، فتسعى هذه الدول إلى كسب مساحة خاصة بها داخل ذلك الجسم (السوق السياسية). فتقسيم السودان أو تخريب ليبيا مثلا هو منفعة لكثير من الدول، وصعود الإسلاميين إلى الحكم في المنطقة العربية كان رهانا لأكثر من دولة. وعليه فإن التحالفات كثيرا ما تأخذ طريق المساومات والتسويات للوصول إلى ما يسمّى بالصفقة السياسية.

ومهما اخترعت الدولة من قوانين لحماية صندوق الانتخابات من الغش أو التزوير أو الانحراف، فإن صندوق المال أقوى وأكثر سطوة من كل تلك الصناديق. فاليوم تصعب مراقبة مصادر التمويل وشبكات التمويل والتدخلات في السوق الانتخابي حتى على نحو ما يحدث في السوق الاقتصادي. أضف إلى ذلك، فإن الدولة لا تستطيع أن تمنع الصدقة أو الهبة أو التبرّع، وبما أن الرأسمال الوطني في عصر العولمة لم يعد مستقلا أو منفصلا عن حركة السوق العالمية، فإن في كل رأسمال وطني يوجد قدر كبير أو صغير من الرأسمال العالمي. ففي نهاية المطاف لو أردنا أن نختصر رأسمال فرنسا الوطني والعالمي، فإننا سنعثر عليه في شركات متعددة الرؤوس والاختصاصات والجنسيات مثل تومسون ورينو وبيجو وداسو وتوتال، وهي الشركات التي تدفع لصناديق الانتخابات في الداخل والخارج. وينطبق ذلك أيضا على دولة مثل قطر من خلال شركاتها التي تمتد من غاز قطر واتصالات قطر وأوريدو للاتصالات إلى تبرعات الشيوخ والجمعيات الخيرية.. إنه لمن الصعب أن تقبض على حزب سياسي قد تلقى أموالا من دولة

أجنبية، مهما دققنا وتعقبنا حركاته وسكناته، ذلك أن مراوغات المال متعددة وطرقه ملتوية والصرافين منتشرون في كل مكان وجنات الضرائب في أكثر من قارة..

ولا شك أن التونسيين قد تحدثوا كثيرا في العام 2016 عن «فضيحة باناما» التي طالت بعض الأسماء لبعض الزعماء السياسيين، ولكن بعد فترة قصيرة تبخرت كل تلك الفضائح وبدت كنكتة ثقيلة .. فحتى البرلمانيون لم يثبتوا شيئا من تلك الفضائح ولم يتقدموا في موضوع البحث أو التقصي قيد أنملة، لا لأن «باناما» لم تعد موجودة على الخارطة، ولا لأن سياسينا نظيفون، لكن لأن الآثار سرعان ما تمّ محوها، والدافعون لتلك الأموال التي قد تكون منحت عن طريق باناما لم يكشفوا عن زبائنهم.. إلى درجة بات فيه كل تدقيق في مثل هذه المسائل هو مضيعة للوقت وتضييق على السوق الديمقراطي.! ومتى أقلعنا يا سيادة الرئيس على القول أن الديمقراطية هي أفضل الأنظمة، أدركنا أن الديمقراطية هي أقل الأنظمة سوءا. علينا أن نخفض من المديح العالي لهذه الديمقراطية المتزوجة مع المال السائب. والجوال!. فالمال يتسبب في توترات كثيرة منها الشعور بالفوارق والحرمان وعدم الإيمان بأي شيء وفقدان الشغف بالديمقراطية وأخيرا الانحدار نحو العنف والتطرّف..

وباختصار، فإن ذلك ما يجعل مفكرين غربيين كبار مثل «جان ماري جونيو» أو «لاري رايموند» أو «آلان تورين» يتنبأون بنهاية هذه الديمقراطية الطماعة والنهّابة في طبعتها التقليدية من جراء التدمير المستمر والتدريجي الذي تعرضت له خلال العقود الأخيرة على يدي أصحاب النقود.

لقد تغيرت أدوار ورموز عديدة للنظام الديمقراطي، وباتت تسكن تحت الشبهات: لقد بات القاضي وكأن لا شيء لديه

غير تسليط العقاب! وأضحى الصحفي ملاكما للإيجار لحساب السياسي.. فيما أصبح المحامي مهندسا للعلاقات العامة. أما البرلماني فقد غدا سلطة مضخمة بالنزاعات لا بالحلول يبيع مهاراته لأصحاب النفوذ. أما الأحزاب فقد تحولت إلى مطاحن للأفكار والعروض والمزايدات والانفعالات العاطفية من أجل أن يستمر المجتمع في الذهول..والسبات!! وهذا كله ما يدفع الديمقراطيون الحقيقيون إلى خوض معركتهم الكبرى من أجل أن يعيدوا للديمقراطية شفافيتها ونظارتها ونبلها.. ولن يطرأ على ديمقراطيتنا الناشئة أية صحوة يا سيدي الرئيس، ما لم يدرك الضعفاء،أن الديمقراطية هي سلاحهم الوحيد والنبيل ضد الأقوياء.

سيادة الرئيس، كما قلت لك قبل حين إن للديمقراطية أعداء كثيرون، منهم البعيدون المرتبطون بالخارج. ومنهم القريبون الحميمون الذين يلتصقون بها مباشرة، وهؤلاء أخطر بكثير. إن الإصرار على بناء مثال ديمقراطي فاشل وفاسد عن طريق الفاسدين ووسط الفساد، لهو خيانة بشعة في حدّ ذاتها، حتى لو كان بلا علم منه أو عن حسن نية. لقد حدّد تودوروف ثلاثة متطلبات ضرورية وملازمة لأي مشروع ديمقراطي. الأول هو مطلب «التقدم». فالديمقراطية حسب رأيه ليست حالة سابقة، أو مبدئية نتجت عن وضعية موجودة سلفا. فهي ليست نزعة محافظة، ولا تخضع لفكر جبري أو سلفي أو حتى رجعي. كما هي ليست للحفاظ على ما هو موجود سابقا أو لاحترام التقاليد – تقاليد الحكم – بلا قيد أو شرط. كما أنها لا تستند إلى كتاب مقدس أو قوانين قديمة يجب تطبيقها بكيفية مستعجلة عند حدوث أية أزمة. إن الديمقراطية لا تفرض بالقوة، لأنها نتيجة تعاقد اجتماعي وسياسي. كما أن تصورها بأنها حاملة لأكبر المنافع وبذلك فإنها تكتسب مشروعية فرضها على الآخرين

بالقوة، لهو انحراف جديد نحو الدكتاتورية. إن ما حدث في العراق ثم في ليبيا وقبل ذلك في أفغانستان، حين استخدمت الجيوش الخارجية لفرض «مثال ديمقراطي ما» على شعوبها قد منحنا درسا فذّا مفاده: أن العنف لا يبني الديمقراطية، وأن ديمقراطية حاملة للدمار وليس للتقدم والبناء، لهي ديمقراطية مزيفة وهشة، وهو ما سماه تودوروف بديمقراطية الشرّ، أو ذاكرة الشرّ.

ويأتي الخطر الثاني أو العدو الثاني من المفارقة بين الحريات الفردية وحرية الشعب. ويعني هذا أن حرية الشعب يجب ألا تتعارض مع الفرد حتى وإن كان هذا الفرد من الشعب ذاته. في نفس الوقت يجب ألا تطغى حرية الفرد وربحيته على سيادة الشعب لأن ذلك سيقود حتما إلى أن يستولى الأكثر غنى ونفوذا على الأكثر فقرا!.. هذا النمط الليبرالي المتطرّف باسم الديمقراطية الليبرالية يوشك أن ينتج سلطة مستبدّة أوليغارشية مختارة. فطغيان الرأسمالية قد يلحق الضرر بمكتسبات الشعب عبر الدولة وأدواتها. فإن تستولى الدولة على ممتلكات ما أو تصادر ممتلكات أخرى أو تبيع مؤسسات تابعة للشعب أو تفرط في ثروات الأجيال القادمة أو تعقد تحالفات مشبوهة أو تقدم اغراءات غير شعبية لمستثمرين أجانب، باسم إعادة التوزيع أو البحث عن مصادر للتمويل والتنمية دون أن تستشير الشعب وتمتحن خياراته، فإن ذلك يتجاوز صلاحيات أية مجموعة سياسية تحكم بالديمقراطية، بل هو أحد مهددات هذه الديمقراطية من الداخل.

ويتمثل الخطر الثالث فيما يسمّى بالشعبوية وهو قفا الديمقراطية المقلوب بحسب تعبير تودوروف.. لا أشك أن الديمقراطية تهتم باستشارة الشعب وتنظم لذلك آليات استفتاء وعيا منها أن بدون الشعب، ليس ثمة من وجود لها. ولكن ما نراه قد أصبح خطرا داهما، هو أن يتعلق جزء من الجماهير بمطالب غير واقعية أو فوق

طاقة الدولة أو أن يحاول حزب ما إرغام الدولة على اتخاذ قرارات عاجلة تحت الضغط العالي للعواطف وبعيدا عن كل عقلانية. إن الشعبوية سلاح تدميري كبير لأية تجربة ديمقراطية ناشئة وستظل ملازمة وموجودة ما دامت هذه الديمقراطية لم تصل بعد إلى «وعيها بذاتها» حيث فطنة التمييز والقدرة على اتخاذ القرارات الهامة واحترام الشرعية! تلك «الشرعية التي شرعت في أحيان كثيرة للإستبداد. تلك الشرعية التي غالبا ما تغتصت أمام مشرعيها!

3

شرعيون، لكنهم غير ديمقراطيين

«انظر إلى نفسك جيدا أيها السياسي الأحمق..
لا بد أنك متعب.. لا بد أن لعنة الشرعية قد حلّت بك»

• تشارلز بوكوفسكي

سيادة الرئيس،

لا شك أنك رئيس شرعي الآن بمواصفات الشرعية الانتخابية. وهي شرعية فرضتها موازين قوى متعارضة نطقت بنتائجها صناديق خريف 2014. وإذن الشرعية الانتخابية هي ما يتاح للشعب أن يقبل به دون إكراه أو تسلط مادي أو تزييف أو تزوير.. وهذا المتاح هو سلطة مؤسسة ما أو رجل ما، حاملة أو حامل لقيم مشتركة وضامنة أو ضامن لمستقبل قريب أو بعيد مشترك.

ولكن يا سيادة الرئيس، فمهما بدت تلك الشرعية كاملة أو مكتملة، فإنها مع الزمن قد تتعرض للتآكل وكذلك للإطاحة بها.

إن تاريخ الصراع السياسي يسير كله على إيقاع الشرعيات وأزماتها. فما من شرعية تبدو ناجزة أو نهائية.. فاستمرارها مرهون بنجاحها ونجاحها مرهون بانجازاتها. فإذا هي آتت بالعدالة والتغيير، فإنها تؤسس للبقاء الطويل. وإن هي زرعت الخيبة والاحباط راحت تتآكل وتتوارى خلف غبار الصراع المحتدم.

وسواء كانت شرعية شخص أو أسرة حاكمة أو ثورة أو انقلاب أو حركة تحرر وطني، فإنها ستصل إلى وقت لا تعود فيه قادرة على الفعل.. وحينذاك تحل شرعية أخرى محلها.. لنكتف بالعالم العربي ونسأل كم عرف من شرعية في العقود الست الماضية؟ لقد عرف الشرعية الانتخابية في أكثر من دولة خلال الخمسينات (نذكر سوريا ومصر والسودان) ثم الشرعية الانتقالية الثورية (نذكر مصر وليبيا والعراق والجزائر وحتى موريطانيا).. وكان قد عرف شرعية التحرر الوطني مثل تونس والجزائر والمغرب.. ولا شك أن هناك بلدانا كثيرة كانت قد عرفت شرعية التأسيس الملكي مثل الأردن والمغرب والسعودية ودول الخليج. ولو أخذنا الشرعيات التي مرّت بها بلادنا تونس، فإننا سنجدها أربع. الأولى: شرعية التحرر الوطني والاستقلال التي فرضتها تغيرات داخلية وخارجية ثم فرضت هي بدورها سياسات بعضها ناجح وبعضها فاشل وكانت تستند إلى زعيم وطني شعبي ثم ما لبثت أن تآكلت وتلاشت مع تلاشي سطوة ذلك الزعيم ومشروعه الوطني. بعد ذلك حلّت شرعية أخرى محلها وبدت شرعية التغيير تجديدا للشرعية القديمة وقد تأسست عليها أصلا. وقد استمرت إلى أن أطاحت بها الشرعية الثورية بداية من 14 جانفي 2011. بعد ذلك استنفذت الشرعية الثورية زمنها المؤقت ثم انتقلت إلى الشرعية الانتخابية التي أصبحت أنت بموجبها رئيسا للبلاد!

إن الحاكم الشرعي هو ذلك الذي يقود القتال ضد أعداء

شعبه.. وطبيعي أن تتغير أسماء الأعداء في كل حقبة تاريخية. وبما أن أعداء الشعب الآن هم الارهاب والفساد والفقر، فإن واجبك لكي تحمي شرعيتك هو أن تقاتل هؤلاء الأعداء. اكتسب بورقيبة شرعيته من خلال قتاله لأعداء تونس (فرنسا). واكتسب الجنرال ديغول شرعيته حين قاد معركة تحرير فرنسا من النازية.. وهكذا أيضا بن بلة وتكروما ونيريري وغيرهم كثيرين.. ما من أحد كان منتخبا عبر الصناديق، ولكن كل منهم كان قد اختار طريق الشعب فبات منتخبا تاريخيا.. وهذه أقوى الشرعيات يا سيادة الرئيس.. أحيانا يصعد جنرال أو كولونيل عبرِ انقلاب إلى الحكم محطما ومتجاوزا شرعية قديمة، ولكن إذا عرف ذلك «الانقلاب» كيف يلتقي مع مطالب وطموحات شعبه، فإنه يبني شرعية أخرى جديدة. أما إذا كان عاجزا عن ذلك، فإنه مهما فعل لا يستطيع أن يضفي على حكمه أية شرعية.. يظل معزولا ويموت معزولا. ثمة أمثلة كثيرة من هذين النوعين. جاء القذافي في انقلاب عسكري لكنه استطاع أن يؤمم ثروات بلاده ويطرد القواعد العسكرية الأجنبية وينهض بالتنمية، فاستطاع أن يبني شرعية سياسية شبه مطلقة. وكذلك كان عبد الناصر. فلولا معاركه التحررية لتأميم قناة السويس وبناء النهضة والإصلاح الزراعي لظل عسكريا معزولا ومكروها.. ولا شك أن بومدين أو حتى علي صالح في اليمن أو صدام حسين في العراق هي أمثلة ناصعة على رجال جاءوا بالقوة ثم ما لبثوا أن بنوا شرعيات مؤسسة لبلدان جديدة.. لم يكونوا معزولين أو غير شعبيين أو غير ناطقين باسم التقدم لشعوبهم مهما قلنا عن أساليب حكمهم، مثل آخرين وصلوا إلى الحكم عن طريق انقلابات ثم لم يستطيعوا أن يؤسسوا لشرعيات سياسية جديدة.. مثل النميري في السودان ومعاوية ولد الطايع في موريتانيا.!

لقد وصل كمال أتاتورك إلى الحكم عقب انقلاب عسكري (مهما حاول البعض أن يسمّي ذلك ثورة)، ولكنه سرعان ما اكتسب شعبية كاسحة جعلته أكثر شرعية من العثمانيين الذين حكموا لمدة خمسة قرون.. لم يكن أتاتورك بطلا فاز في الحرب على أعداء الدولة العثمانية، ولكنه كان على قناعة أن تركيا لا بدّ أن تعود إلى الأتراك. هكذا أعطى لشعبه شحنة من الكبرياء والعزة والكرامة جعلته بمثابة نبي جديد لشرعية جديدة.. وهذا ما تحتاجه تونس اليوم با سيادة الرئيس لأن ثورة الكرامة لم تعد حاملة لأية كرامة!. فأين هي ثروات الشعب التي هي جزء من كرامته؟ ولماذا يهاجر التونسيون بأعداد هائلة وبأكثر مما تعودوا؟ ولماذا ينظم التونسيون إلى المنظمات الإرهابية بأعداد هائلة؟ وما هي سمعة شبابنا في العالم اليوم؟ وكيف ينظر أهل الخليج والأتراك والإخوة العرب إلينا وإلى أحزابنا وجمعياتنا وحتى إلى وزرائنا ومدراء شركاتنا؟ فأية كرامة هذه التي تداس يوميا في الداخل وفي المهاجر؟ وأية كرامة هذه التي تبسط «مهرجاناتها» عن طريق الطوارئ وأية كرامة لأية حكومة «تتسوّل» يوميا على عتبات البنوك؟ بل أية شرعية نتكلم عنها وهي فاقدة للكرامة.!

إن «شرعية» كمال أتاتورك التي قامت على محاربة الأعداء وإزاحة حكم مهترئ وفصل الدين عن الدولة واستبدال الأبجدية وقيادة الأتراك إلى الحداثة، قد أسست لشرعيات وطنية كثيرة مثل شرعية ملك أفغانستان الشاب أمان الله الذي قاد بلاده نحو التحرر من الإنكليز ووضع اصلاحات جريئة كمنع تعدد الزوجات منذ العام 1929 ثم شرعية الضابط رضا خان في إيران. ثم شرعية عبد الناصر الذي تبدت في خلخلة العادات وإصلاح التعليم والزراعة وتأميم الثروات... ولم يكن بورقيبة معجبا فقط بأتاتورك، ولكنه كان يقع تحت سحر تجربته حتى

أصبح مثالا له في الجرأة خاصة فيما يتعلق بالإصرار على معركة عصرنة مجلة الأحوال الشخصية وتعميم التعليم وتأميم الأراضي الزراعية وإجلاء القواعد العسكرية.

إن الشرعية لا تستمر مع القاهرين ولا تتبدى إلا في الاصلاحات والقدرة على التغيير، ولا تعطى لمن يدافع عن مصالح الدول المعادية، ولا تنمو داخل الشبهات والتحالفات غير المتكافئة.. أنني أتفهم أن تكون العلاقات الدولية من اختصاص رئيس الجمهورية، ولكن أن يتجرأ رئيس الجمهورية على عقد التحالفات العسكرية دون العودة إلى البرلمان ودون الإفصاح عن تفاصيل تلك التحالفات، فإن ذلك ما يضرب هذه الشرعية حتى وإن كانت انتخابية. إن صندوق الانتخابات يعبّر عن إرادة شعبية، ولكنه يصبح مزيفا لتلك الإرادة متى تعارضت هذه الإرادة مع الكرامة أو السيادة. لقد أصبح رضا بلهوي مكروها ومعزولا منذ أن انحازت – شرعيته – إلى أعداء الشعب وأصبح مدافعا عن مصالح الشركات الأجنبية وتعارضت مع سياسة رئيس وزرائه محمد مصدق. آنذاك أصبحت كل دعواته إلى التحرر والتحديث والعصرنة مفرغة من المحتوى حتى أن الشعب كان يعارضه في كل شيء ينطق به، حتى وإن كان لصالح الشعب.. والآن ها أنا ألحظ أن الشعب التونسي قد فقد الأمل والمعنى لهذه «الشرعية» لأنها أنجبت، أمّا بكماء أمام مطالب الشعب أو عاجزة عن حماية كرامة هذا الشعب. أو متحالفة مع أعداء الشعب.. ومهما فعلت الآن يا سيادة الرئيس، فإنه بات من الصعب تصديقك أو الاستماع إليك.. قد ينصاع الناس تحت الخوف وتهديدات حكم الطوارئ.. وقد يعطونك فرصة للمراجعة، ولكن أبدا، لأن الشرعية الانتخابية مهما كانت مثمنة، فإنها أقل بكثير من «الشرعية الوطنية» التي تمتع بها زعماء كثيرون في العالم الثالث!.

لقد عرف العالم والعرب الزعيم نيلسون مانديلا وهو خارج من السجن. قليلون الذين كانوا يعرفون هذا الرجل قبل مغادرته السجن. كان حالة باهرة ونادرة وقادرة على التنكيل بأعدائه لو أراد. وكان يمكنه أن يظل رئيسا مدى حياته لو رغب في ذلك أو شدته حمى السلطة، ولكنه كان أقوى بكثير من كل الاغراءات والبطولات الزائفة. لقد أعطانا درسا في النضال والحكم الرشيد. وكان قد انحاز إلى «الشرعية النضالية الوطنية» وجعلها أثمن وأنبل من أية شرعية أخرى حتى الانتخابية منها. ومن لم يتعلم من حكمة هذا الرجل، خاصة أولئك الذين يقاربونه في العمر والمجايلة، هم حكام فاشلون أو حكام أنانيون..كان يمكن لك يا سيادة الرئيس أن تكتفي بالدور الذي لعبته كمنقذ لمسار الديمقراطية حين توليت الحكومة مؤقتا لتظل أيقونة نادرة في تاريخ هذه البلاد.. وأظن أنك وقعت تحت ثقل الانتقام أو الادعاء حين عدت للصراع من أجل الرئاسة. ولو أنك أثرت الصمت وصفيت نواياك وعاقبت كل عناصر الإغواء بداخلك وأثرت الحكمة، فما كان لأحد أن يلومك. وما كان لأحد أن يطالبك اليوم بما ليس في مقدرتك أن تمنحه. لا تقل لي، أنك كنت حريصا على تونس أكثر من الآخرين. ولا تقل لي، أنك الوحيد الذي كنت قادرا على حماية تونس من التطرف، كما لم تقل لي أنك كنت المنقذ من «حرب أهلية» كانت توشك على الاندلاع..إجلس الآن في ركن مكتبك لمدة ساعة وحاور نفسك، ولك أن تسأل نفسك بنفسك: ألم تكن موافقا على نيل مقعد الرئاسة المؤقت بعد انتخابات 2011 ؟ ألم تكن المسؤول عن تلك «الخدعة» التي وقعت فيها مع حزب «النهضة» الفائز بالأغلبية؟ ألم تجلس فيما بعد مع الشيخ الغنوشي لإنهاء اعتصامات الرحيل التي قامت ضد - الشرعية الانتخابية- مقابل إلغاء مبدأ إقصاء الدستوريين والتجمعيين وعدم تحديد سنّ المترشحين للرئاسة..؟ ثم ألم تناقش

مع الشيخ الغنوشي إمكانية إزاحة أو عزل المرزوقي لتتولى أنت ما تبقى من ولايته المؤقتة وإلى غاية الانهاء والمصادقة على الدستور؟ نحن ننسى بسهولة ومادمنا ننسى، فإن السياسيين في بلادنا حق في جعلنا مغلوبين على أمرنا. وكما ننسى الأحداث القريبة، ننسى كذلك حتى الأحداث الهامة والمؤلمة في حياتنا.. إنه لا يمكن إعادة صنع التاريخ، ولكن من الواجب أن لا نزوّر التاريخ.. فالتزوير ينزع عن التاريخ شرعيته التاريخية.

سيدي الرئيس،

إن الشرعية تقاس أيضا بالأعمار. أعمار الرؤساء وصحتهم وقدرتهم العقلية على ممارسة الحكم الرشيد.. وإلا ما معنى أن تحدّ بعض الدساتير من عمر المترشحين لقيادة الشعب.. وما معنى أن توضع اشتراطات أمام أي مترشح تتعلق بالصحة ونظافة اليد. فمن يريد أن يحكم عليه، أن يملأ كل شروط الحكم وأهمها العمر، خاصة في بلادنا العربية التي حكمها رؤساء وملوك بلا أعمار حتى لكأنها من عصر البخار.. فإذا كانت الأعمار متقدمة جدا، فهي تتعارض مع الثقافة العامة والمزاج والنشاط. إسمح لي سيدي الرئيس بأن أقول لك بأن الحكام إذا كانوا جدا متقدمين في الأعمار، فإنهم يصبحون مضخات للذكريات، بلا برامج ولا أفكار.

بعد انتخاب جاك شيراك رئيسا عام 1995 وكان عمره آنذاك لا يزيد عن الستين تساءل بعض الفرنسيين بجرأة ما إذا انتخب الفرنسيون رئيسا للقرن المقبل أم رئيسا من القرن الماضي؟. لم يكن شيراك طاعنا في السن آنذاك، ولكنه كان ينتمي ثقافة ومزاجا إلى القرن العشرين الذي لم يبقى على أفوله آنذاك سوى أربع سنوات. إن القرار العربي ورغم كل هذه التحولات والثورات التي نادت بالخروج من الوصاية ومن التوريث وتقديس العائلة، لا يزال بيد الشيوخ حتى وإن تيبسوا على مقاعد السلطة. إنه لا

يزال ينام في الماضي وهو يتحدث كثيرا عن المستقبل. إن الذين يحكموننا في أكثر من بلد إنما هم يستحمون في النهر ذاته لأكثر من مرة غضبا عن الفيلسوف اليوناني هيراقليطس.

نحن الآن في فجر ما كان يعرف قبل حين بالقرن المقبل. ما عشناه في القرن الجديد الـ21 هو عدة ساعات فقط من نهار طويل.. وهذا يعني أن كل رئيس جديد لشعب فتي عليه أن يكون ربان العبور إلى المستقبل، غير أن ما من أحد من هؤلاء الذين اختارهم القدر أو اختارهم الشعب قادر على انجاز تلك المهمة الصعبة. جميعهم أو أغلبهم ينتمون إلى أفكار النصف الأخير من القرن الماضي، ومعظمهم متشبعون بأفكار القرن الـ19 ويمارسون السياسة والزعامة على الطريقة نفسها والمفاهيم نفسها التي مارس بها الآباء والأجداد. فأن يحج سياسيونا اليوم إلى قبر بورقيبة، فلأنهم سلفيون يستندون على شرعية غيرهم من الأموات، مثلهم مثل كل السلفيين من كل المدارس.. وإن يكثر البعض من مديح بورقيبة بعد الثورة التي دللت على فشل المشروع البورقيبي ومحدوديته وتجاوزه، فهذا ما يمكن أن يوصف بالنكوص والديماغوجيا.. ولأن أفضل وسائلهم هي العودة إلى «شرعية الماضي» لكسب شعب ثلاثة أرباعه لم يعش العصر البورقيبي، فإنهم يدللون من حيث لا يريدون أنهم مجرد هيئات لرجال جدد لكنهم مركبون من عناصر قديمة.!

سيادة الرئيس، أعرف أن أي رئيس هو معجون مستخرج من «ميتافيزيقا» شعبه.. ولكنه وهو يصعد إلى القمة يبدأ في الانفصال عن تلك الميتافيزيقيا.. ومع ذلك يصارع بعض القادة لكي يظلوا مشدودين بخيط غير مرئي يكون قد أفنى عمره وأنهك عبقريته في صنعه ثم في الاحتفاظ به.. وهكذا يذهب في اعتقاد أولئك القادة أن المكان الذي صعدوا إليه بات يسمح برؤية بانورامية

للأشياء والمسافات والعلاقات والمشاكل والمواطنين، بيد أنهم في الحقيقة لا يفعلون ذلك إلا لترضية غرور «الأنا» المستفحل بهم على الدوام.. ومع مرور بعض الوقت ينسون أنهم صعدوا إلى القمة لأجل مهمة استشراف المستقبل كما تقول الدعايات، وإنما لتغذية الشعب بعدة فانتزمات وأوهام. فهم يعيشون في الحاضر بطريقة الماضي. وهم لا يريدون للمستقبل أن يأتي حتى لا يكسر عظامهم أو يبخر أوهامهم.. إنني لا أرى يا سيادة الرئيس بعد عهود من الآلام وجود مخاضات عسيرة لصناعة أي «مستقبل» لهذه البلاد، وأنت تمسك بقيادتها حتى لكأنك المثال الساطع على أن السلطة العربية لا تنام إلا في فراش الأجداد. إن عودتك إلى السياسة يا سيادة الرئيس، قد أيقظت الأموات من نومهم وبات بورقيبة ورجال بورقيبة كما لو أنهم المنقذون الوحيدون لهذه البلاد الشابة.. وقد لا تكون المسألة مسألة أعمار بقدر ما هي مسألة أفكار. ففي هذه البلاد العربية المنكوبة في عقلها، لا زال سياسيوها وقادتها يعيشون على أفكار قديمة صنعت في الخارج وانتهى زمن صلاحيتها منذ عقود.. إن التحليلات والأفكار والرؤى التي نسمعها وحتى ردود الفعل أو الانطباعات ما هي إلا ارتجاعات تعود إلى ماضي سحيق وتقوم على معطيات تجاوزها التاريخ.. وهنا أعترف بأنك لست الوحيد، وإنما أنت واحد من هؤلاء الذين صعدوا إلى القمة!.

لقد كان دائما الزعماء الكبار هم أولئك الذين بإمكانهم أن يستحوذوا على حبّ شعوبهم .. والذين هم يملكون سحرا لا يقاوم وقدرة فائقة على قيادتهم وكذلك على النفاذ إلى الجوهر والتوغل في المستقبل ومحاورة الأجيال الصاعدة عبر نصر أو إنجاز كبير أو مشروع وطني كبير، غير أن تلك المميزات والخصال ما عدنا لنراها في زعماء اليوم.. فما نلحظه اليوم أن القيادة لدى زعماء

العرب أصبحت مسألة موت أو حياة، للقادة ثم لعائلات القادة ثم للشعب كله.. وفي السياق نفسه للبشرية.. فإذا أصرّ زعيم عربي على البقاء في السلطة إلى أرذل العمر حتى وإن كان منتخبا، فإن الفساد سينمو من حوله ومن تحت أرجله.. وهذا الفساد سيدفع ثمنه هو وعائلته مهما تحايل على الزمن ثم سينتشر كوباء ضد الشعب كله مما يهدد الأمن الجماعي كله ويدفع نحو تهديد شعوب أخرى قريبة أو بعيدة! فلولا وجود نماذج مثل حسني مبارك وبن علي وعلي صالح لما تمّ تدمير بلدانهم وأنظمتهم! ولولا إصرار قادة على البقاء في السلطة إلى آخر رمق مثل الباجي قايد السبسي وعبد العزيز بوتفليقة وحتى ميشال عون (الثلاثة منتخبون) لما بدت بلدانهم كأراجيح تتلاعب بها الرياح..!

إن السلطة هي الإمكانية المفتوحة على الدوام بين البناء والدمار وبين المجد والانحطاط على مرّ التاريخ.. ولذلك فإن الذين يبحثون عن السعادة فقط في السلطة قد لا يجدون إلا التعاسة. أما الذين عليهم أن يصنعوا المجد لشعوبهم فهم مطالبون بتغيير مفاهيمهم القديمة ولغتهم القديمة بل هم عليهم أن يفسحوا المكان والزمان لغيرهم.. أيّ لأولئك الراكضين نحو المستقبل لا لأولئك الراكدين في الماضي.

* * * * *

سيدي الرئيس،

لا بدّ أنك توافقني على أنه في الأزمنة المضطربة، يصبح الزمن كتلة من القلق والخوف فيما تصبح الشعوب ريشة في مهب الرياح، كائنات هشة لا تحتمل حتى قشعريرة البرد الناعمة أو دفء الشمس الجميل. أما الأحلام فتختلط بالهواجس، فلا نقدر على فرزها من فرط تشعبها ووطأتها.. باختصار يصبح الانتظار أكثر وطأة ولا نعود نعرف ما إذا كنّا ننتظر نعيما أو جحيما.!

في تلك الأزمنة المضطربة يعود الناس إلى الدين أو الحضانة القبلية والعائلية أو حماية القائد المنقذ، ذلك الذي ترسله العناية الإلهية!. وحتى أكون متساويا مع نفسي، فإني لا أعتقد البتة أن العناية الإلهية قد أرسلتك كما قال عنك ذات مرّة خالد شوكات، لكنني أعتقد أن «الحنين الجارف» الذي أخذ بتلابيب الشعب مع بعض النخب، هو الذي جعلك في لحظة ما كما لو أنك القائد الملهم والمنقذ من اضطراب الأزمنة الانتقالية.!

لقد كانت الساحة السياسية كسيحة.. وقد امتلأت بالسلفية من كل حدب: إسلاميون يدّعون الديمقراطية رافضون للعلمانية والعدالة الاجتماعية.. يساريون مبرمجون على الساعة البولشيفية.. قوميون حاملون لجينات العنصرية، وليبراليون متسكعون على أرصفة العولمة وإرهابيون فاشيون يترصدون الفرصة ومعهم أرتال الانتهازيين والفاشلين والمتسلطين والفاسدين!

في تلك اللحظة، لحظة ما بعد سقوط النظام: كان التفكير في قيادة المستقبل في تونس أو مصر أو ليبيا يسير نحو -المثال العراقي- ولا شيء آخر. انتخابات مراقبة، دستور معلب ثم استبدال دكتاتورية وطنية أو قومية باستبداد ديني!. ولو كان ثمة خيار بين الدكتاتورية والاستبداد، فإن التاريخ سينحاز إلى الدكتاتورية لأنها تنتمي إلى معجم الحداثة بينما الاستبداد ينتمي إلى ثقافة ما قبل الحداثة.!

إن مأساة هذا الجزء من العالم، ونقصد الوطن العربي، إنه يقاد غصبا وطواعية باتجاه الماضي كلما أراد أن يتحرك باتجاه المستقبل. حتى أن انقلاباته في الستينات من القرن الماضي تبدو أكثر حداثة وتقدما ووعدا من - ثوراته- في القرن الحادي والعشرين.. حتى أن زعماءه السابقين ومنذ الخمسينات كانوا أكثر شبابا ورشاقة وجرأة من زعمائه الحاليين.. فما الذي سيصنعه هذا النمط من الزعماء لشعوب طموحة وتواقة؟ وما الذي يستطيع أن يفرضه

هؤلاء الزعماء الذين وصلوا بتأييد - الغرب- وآلته الجهنمية؟ وما الذي يمكن أن ينتج عن زواج بين قوة الخارج، وتخلف الداخل، أو بين رجال الديمقراطيات الغازية ورجال الدين المتدثرين بأردية مضادة للتقدم..

ثم ما الذي صنعه ساركوزي الفرنسي وبرلسكوني الإيطالي وأوباما الأمريكي وكاميرون البريطاني حين أرسلوا وسلطوا آلتهم الحربية على بلد شقيق لنا لتدميره بالكامل بحجة التغيير وزرع الديمقراطية، غير الذي صنعه آباؤهم وأجدادهم في قرون مضت بحجة التنوير. كان هؤلاء يبحثون عن الأرض والشمس والعضلات. وهاهم الأبناء والأحفاد لا زالوا يلهثون وراء الأراضي والنفط والطاقة.. إن أسوأ ما يقوم به هؤلاء، حتى ولو كانت نواياهم صادقة، هو أنهم يقومون بتحويل وجهة تاريخ شعوبنا لاغتصاب ثرواتنا على نحو اعتباطي ومنهجي على حدّ سواء. أما أسوأ ما نقوم به نحن فهو أننا نصفق للتدمير الذي يلحق بنا ونشكر الذين يستقبلوننا بابتسامات باردة في مؤتمراتهم ويعدوننا بالمساعدة والدعم.. فما الذي جنيناه حين مررنا السلاح إلى ليبيا وساعدنا شذاذ الآفاق على غزوها ووقفنا إلى جانب الآلة الحربية لحلف الناتو؟ هل جاءتنا الاستثمارات؟ هل تقاسموا معنا غنائمهم؟ هل عوضوا لنا خسارتنا في التبادل التجاري مع ليبيا؟ قل لي يا سيدي الرئيس ما الذي حصلت عليه تونس وقد أصبحت القاعدة الخلفية لما يسمّى بالثورة الليبية ! ثم إفصح لنا ما إذا كانت ضغوط قد مورست عليك من الليبيين أو الفرنسيين أو الأمريكان أو القطريين.؟! إن أسرار تلك الحقبة ستظل في حقيبتك أنت بالذات لأنك كنت رئيسا للحكومة وكنت مرافقا لقائد الأركان السيد رشيد عمار.. إن قول الحقيقة من شيم الزعماء الكبار ، وكل من يعجز أو يمتنع عن كشف الحقيقة حكم على نفسه بأنه صغير

وعلى شرعيته بالغبن.. فليس ثمة من يعطيه التاريخ الحق في دفن الحقيقة أو في صنع تاريخ الآخرين بأدوات غريبة عن أهله. أنا متأكد أننا جميعا سندفع ثمن أخطائنا مهما كانت صغيرة، ولكن الكبار أو من يعتقد نفسه أنه من الكبار، لا بدّ أن يدفع ثمنا أكبر.. وهذا الثمن هو ببساطة «لعنة» من لعنات التاريخ، ومن الشعب حين يجد نفسه غدا يدفع أخطاء قادته.. لقد خسرنا الكثير من جراء الدمار الذي ألحق بليبيا، وأطل علينا الإرهاب من داخل تلك الفوضى ثم سحب شبابنا إلى مناطق التطرف الديني، وكانت التكلفة عالية جدا حين توقف نمو العلاقات والمشاريع والتبادلات.. ولكن أكثر ما خسرناه هو أننا حفرنا حفرة (جدار رملي) بيننا وبين ليبيا بدعوى مكافحة الإرهاب، فضاعت الثقة إلى الأبد بين شعبين جارين شقيقين. فمن الذي أوحى لك يا سيادة الرئيس بهذه الفكرة العبقرية؟ وهل فكرت في الغد السياسي حين تعود ليبيا إلى رشدها وتختار نظامها السياسي؟ وكيف ستواجه تونس «المشكل الحدودي» مع جارة غنية فيما لو طالبت ليبيا بمراجعة حدودها مع تونس؟!

إن الفوضى التي غالبا ما تصبح نمط معيشة جديد عقب كل ثورة أو كل حرب أو حتى كارثة طبيعية، هي التي تدفع حتى بالنخب الأكثر حداثة إلى العودة إلى الزعيم المنقذ. وهذا الزعيم قد يكون بطلا حربيا كما في حالة حنبعل أو نابليون أو ديغول أو روزفلت، أو حتى في حالة حفتر في ليبيا. وقد يكون حكيما يمتلك الخبرة والشجاعة مثل تشرشل. وقد يكون شيخا فاضلا يطفو فوق الحساسيات والمواجهات المجانية والمنهكة مثل الخميني الإيراني أو غاندي الهندي أو مانديلا الإفريقي أو مفكرا مثقفا حالما مثل لينين أو تروتسكي أو فاكلاف هيفال.

ذلك الحنين إلى القائد الملهم يوجد في خزانة «اللا وعي الجمعي».

فهو رصيد لدى النخب التقليدية وغير التقليدية عند عجزها على اجتياز المضايق الصعبة. وهو محرك نفاث لدى الجماهير المشوشة.. لذلك فإن خطاب كل الزعماء المنقذين عادة ما يكون موجها إلى الأمة، كل الأمة (لأن مكونات الشعب متنوعة ومؤهلاته العقلية والنقدية متفاوتة ومتداخلة). وهو خطاب غالبا ما يمرّ من فوق رؤوس «النخب العقلانية» وكذلك ضد أفكارها وخلافاتها إلى درجة يمضي فيها نحو ما يسمّى «بالشعبوية» حتى أن كل زعيم منقذ لا يكون منقذا إلا إذا كان «شعبويا» تحريضيا مدمرا للمراتب والمناهج ومؤمنا بقوة الجماهير!. إن مثل أولئك الزعماء المنقذين قد لا يوجدون لا في المقدمة ولا في المؤخرة في بداية أي تحول،وإنما عليهم أو يوجدوا أثناء التحول في نقطة الفصل والربط، أي في أرضية «القاعدة الوسط» حيث على هذا القائد المنقذ أن يمسك بكل الهواجس ليزيحها جانبا ويلتقط كل الأحلام لكي يرفعها عاليا ويقبض على كل المشتركات ليجعلها مرتكزا.. حدث هذا مرارا في التاريخ القديم والحديث ..فمن الإسكندر المقدوني وحنبعل القارطاجي إلى بوتين الروسي وداسيلفا البرازيلي ومانديلا الإفريقي مرورا «بالرايخ الأول» شارلماني وإليزابيت وفرديناند ثم نابليون وصولا إلى ديغول وتشرشل وبورقيبة وناصر. هنا التزم القائد المنقذ بقاعدة الوسط العريضة والصلبة، واستطاع أن يقيم علاقة حميمة مع أمته ليقودها نحو الطريق الأفضل عبر هندسة مبدعة لمصير جديد وبرؤية ثاقبة ونافذة باتجاه المستقبل دون أن يكون منحازا لأي شيء آخر غير الصواب، ودون أن يكون سجينا لفكرة نخبوية نافرة أو مستفزة أو نازفة للجراح.

إن ما يسيطر على الأمم في أوقات الثورات والانقلابات أو الحروب هو الخوف، وبالتالي فإن الزعيم المنقذ هو ذلك الرجل الشجاع الذي لا يخاف ولا يجعل الخوف يتسلل إلى شعبه. وهنا

لا نفكر بالضرورة في العودة إلى شيوخنا المبجلين أو أبناء الحقب المظلمة الذين تسللوا إلى مقصورة القيادة وإنما إلى أولئك الذين يملكون دراية وتجربة ورؤية وشجاعة لهندسة مجتمع جديد. ومهما كانت مراجع ذلك الزعيم الملهم أو المنقذ السياسية والثقافية عليه أن يمحو الحدود الإيديولوجية بين النخب ويزرع ثقافة سياسية جديدة تتعالى عن الإحتجاج والتطاحن. وهذا عادة ما لا يكون في متناول أو في مقدرة الرجال المهووسين بالنزعة اليمينية المغلقة أو بالنزعة الاحتجاجية المطلقة.. فكل رجل من تلك الضفة أو من شقيقتها أراد أن يلعب دور الزعيم المنقذ غالبا ما أصيب بالإحباط أو قاد شعبه نحو مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار. ففي زمن الثورات يمكن للزعيم المنقذ أن ينحاز إلى صف الثوريين ويمكن أن ينجح كما حصل في الصين وروسيا والهند.. ولكن بعد أن تحدث الثورة ويمضي الناس إلى إعادة بناء الدولة (التعاقد الاجتماعي الجديد) غالبا ما يصبح الزعيم الثوري إما حجر عثرة أمام أي استقرار، لأن وجوده يقوم على اللاّاستقرار، أو حجر زاوية لإعادة البناء وإدماج الثورة مع الدولة..

إن بلدان الربيع العربي تحتاج إلى الديمقراطية قطعا، ولكن من المهم أن نتساءل عن معنى ومحتوى تلك الديمقراطية. لقد أوضح لنا المثال العراقي بأن الديمقراطية قد تصبح فوضى إذا ما سلمت إلى الطوائف أو الأجنحة المتصارعة أو الأحزاب المتطرفة، خاصة إذا خلت الساحة من المرجعية القيادية الجامعة والحاضنة لكل الخلافات. لا يعني ذلك أن على هذه البلدان أن تعود إلى حقبة بن علي أو صدام أو مبارك، فهؤلاء حتى وإن مثلوا في وقت ما مرجعية قيادية لشعوبهم، وكانوا منحازين إلى أصولهم الثقافية إلا أنهم كفوا على أن يكونوا ممثلين للشعب منذ أن فقدوا تأثيرهم ومصداقيتهم..

وقد تبدو مقولة الزعيم المنقذ متخلفة حاليا ومثقلة بالأخطاء وحتى بالأثام. بل هي تستدعي القرف والذعر لدى بعض النخب اليسارية. ولكن اليسار نفسه كما اليمين يؤمن بها ويعمل من داخلها تحت غطاء «الحكم القوي والرشيد» أو «الدولة المهابة والعادلة». فهذا الحكم الرشيد الذي يتعالى عن الخلافات وثقافة الاحتجاجات ويتفوق على نفسه بتبني فضائل الدولة وواجباتها المقدسة وعلى غيره بالطهورية ومحاربة الفساد هو تقريبا محصلة الوعي الجمعي حول أهمية الزعيم المنقذ.

إن أسطورة الرجل المنقذ، حتى وإن وجدت جذورها في الثقافات الدينية وتمظهرت في «العاهل السياسي» أو في «البطل القومي» تستدعي كل الفاعلين على المسرح السياسي إلى إعادة قراءتها لإبعاد شبح الخوف والانحطاط من مخيلة الشعب. إنها نوع من إعادة الربط مع التاريخ في سيرورته والنسج على المنوال الوطني في جميع تجلياته. فالذي يريده التونسي أو المصري أو الليبي اليوم هو القائد الذي يستطيع أن يعيد الربط مع المرجعية التاريخية، ذلك أن كل حقبة تعيدنا إلى حقبة أخرى.. وكل زعيم يوقظ الأحاسيس نفسها التي عاشها الشعب مع زعيم آخر.!!

سيادة الرئيس،

قد أتبنى مقولة «الزعيم المنقذ». وقد أقبل بأنها لا تخيف ولا تعرقل الديمقراطية بل إن الديمقراطية تحتاجها في أزمنة الاضطراب. فهي حاجة لملئ فراغات الفوضى حتى لا تصبح بلادنا فوضى للفراغات ولكن بشرط أن يكون هذا الزعيم المنقذ متساويا مع نفسه صادقا مع شعبه، متداخا مع طموحات الجماهير، حالما نحو المستقبل متدثرا بشرعية ثورية تحت شرعيته الانتخابية. وذلك هو الدرس الفذ الذي استوعبه الإغريق

والإنكليز والفرنسيون والروس وراكموا عليه لبناء ديمقراطيات متجددة وأمم عتيدة.

مرة أخرى نعم لزعيم منقذ، ولكن أن يسير على سكة الديمقراطية، لا خارجها أو على حوافها..! لكي لا تتآكل شرعيته، إن كانت انتخابية أو تاريخية .!

4

حداثيون، ولكنهم رجعيون وأغبياء

«تعلمت أن الليل يساوي جيشا بكامله.
إني أكره الألغاز لأنها مثل الليل».
• **الجنرال ديغول**

سيادة الرئيس،

أعرف جيدا أنك المسؤول عن الدستور الذي وصلت عبره للرئاسة والذي تتوسده الآن ولا تستعمله إلا مزاجا وحسب المصلحة.. أعرف كذلك، وهذا ما كتبته سابقا، أن ما من بلد بحّت أصوات شعبه ونخبه منذ فجر القرن العشرين من أجل الدساتير مثل تونس. وأن ما من بلد أهينت فيه الدساتير مثل تونس! أذكرك أيضا بأن ليس كل من طالب بدستور لبلاده وجد الراحة أو التمجيد.. فالماركيز كوندورسيه، وهو أحد قادة حركة التنوير في الثورة الفرنسية، وأحد مؤسسي الدستور الفرنسي، قد ألقي عليه القبض وأخضع للمقصلة..

إن كاتب التأبينات الشهير كوندورسيه الذي كان يقول عنه فولتير، «أنه يتمنى أن يموت أحد الأكاديميين أو أحد القادة كل أسبوع حتى يتمتع بتأبيناته»، لم يجد من يؤبنه لأنه طالب بدسترة التعليم والعدالة والحق في الرخاء فوجد نفسه ممقوتا من قطبي الثورة:

الجيرونديون المحافظون شككوا فيه بوصفه جمهوري، واليعاقبة الثوريون ارتابوا فيه بوصفه ارستقراطي! ولأنك كنت دائما مغلفا بالحيادية، فقد ابتعدت عن كل نقاش يتعلق بالدستور. كان شرطك الوحيد وأنت تدعو إلى العصيان وانتهاء «برهة الشرعية المؤقتة» أن لا يقع إقصاءك من السباق الرئاسي، بسبب تقدم عمرك أو بسبب «تعاونك» مع النظام السابق..!

إنك تعرف جيدا يا سيادة الرئيس، أن ما من أمة انحنت على أرضها الدساتير أمام «الأحزاب الأحادية» مثل أمة العرب. وفي تونس بالذات كثيرا ما تحايل الحزب الذي سمّي نفسه بحزب الدستور على الدستور.. لقد شق العرب قرنهم العشرين وهم عميان بلا دساتير وبلا كشافات ضوء. حكمت دولهم مرة بدساتير شكلية ومرة بمراسيم انتقالية وثالثة بحالات طوارئ مؤبدة! وهكذا لم يكن تاريخنا في القرن العشرين إلا تاريخ التحايل على الدساتير أو غياب الدساتير وحضور ثقافة الارتجالي والاستثنائي والانتقالي.

سيدي الرئيس،

إن لا دولة حديثة بلا دستور، ولا هيبة لأية دولة بلا دستور. وهذا يقودنا إلى مبدأ، أن لا سيادة كاملة بلا دستور. ويحدث أن يتعطل أو يعلق الدستور أو يتوقف العمل به حين تصبح سيادة الدولة مهددة أو مجزأة. فكما أن السيادة غير مجزأة، فالدستور لا يقبل التجزئة. فإما أن نعمل به أو لا نعمل به. وإما أن نجعله تعبيرا

متكاملا عن إرادة شعب واحد وسيادة دولة كاملة ومستقلة أو نعتبره لاغيا فنلغي بالتالي الوجود المتكامل للدولة! فليس ثمة من وجود لدولة ذات سيادة غير منجزة أو هي مجزأة أو قيد التجزئة.. ويبدأ ذلك انطلاقا من «تغييب» الدستور أو تعطيله. فالدستور في المحصلة هو الوثيقة الأساسية لإعلان وجود تلك الدولة.. لذلك رأينا كيف شرع الأمريكان في إعداد دستورهم حالما أعلنوا عن الاتحاد. ولم تعلن ألمانيا الجديدة عن قانونها الأساسي (الدستور) إلا في العام 1949 بعد أن انتهت آثار الحرب والاحتلال نهائيا.. وكانت تونس قد سطرت دستورها الأول حين أرادت الاستقلال عن الدولة العثمانية ودستورها الثاني حين استقلت عن الإمبراطورية الفرنسية. أما دستور فرنسا الأول فقد جاء بعد الثورة وإعلان الجمهورية الأولى. وتقدم الجنرال ديغول بدستور جديد لإنشاء جمهورية خامسة إثر تحول دراماتيكي عصف بأركان الإمبراطورية من جنوب شرق آسيا إلى غرب إفريقيا. وقد بادر آنذاك البرلمان باستدعاء الجنرال ديغول لإنقاذ فرنسا الإمبراطورية التي راحت تتفكك ، فأقترح دستورا جديدا تم الاستفتاء عليه عام 1958.

في بدايات الفقه الدستوري، كان الشعب هو مصدر السيادة، ومع تطور مفهوم السيادة أصبح الشعب هو صاحب السيادة (الصاحب الوحيد) وهو الأمر الذي تم ترسيخه في معظم الدساتير الحديثة بداية من الدستور الأمريكي إلى دستور الشيلي فالبرازيلي الجديد الذي بدأ به العمل منذ التخلص من عصور الدكتاتوريات العسكرية، غير أن مفهوم السيادة في دستورنا ظل مبهما ولم يتم تعريفه كما يجب فيما عدا ما ورد في الفصل الثالث حين نصّ على أن الشعب هو صاحب السيادة.. لم يتكلم الدستور مما يعنيه بالسيادة، هل هي الترابية أو الفضائية ؟ هل هي الوطنية أم السياسية، أم الاستقلال؟ كما لم يحذر أو يمنع من التفريط في أي وجه من

وجوه السيادة أو التنازل عن مكتسبات السيادة أو رموزها..ففي فقه الدساتير الحديثة ما إن تعقد الحكومة تعاقدات سيادية مع دولة أخرى،حتى تتعرض السيادة للاختراق. فالانتماء إلى الحلف الأطلسي عبر اتفاقية الحليف المفضل من خارج الحلف، هو في تعريفه الأول تنازل عن السيادة خاصة وإن الشعب لم يستفتى في ذلك وبرلمان الشعب لم يناقش ذلك. فتخزين أسلحة الأطلسي على ترابنا واستعمال فضائنا من قبل هذا الحلف ووضع موانئنا تحت تصرفه عند الضرورة هي تنازلات عن السيادة وتجاوز للشعب صاحب السيادة، بل هو تجاوز للدستور لأن المحكمة الدستورية التي عليها أن تقرّ أو لا تقرّ هذه الإجراءات دستوريا، لازالت معطلة وغائبة عن الوجود. ثم ألا يعتبر إرساء قواعد عسكرية أجنبية على بلادنا هو إعلان صريح عن تقلص هذه السيادة ؟. إن جزءا من التراب الوطني سيصبح تحت سيطرة الأجانب..ويصبح الشعب في هذه الحالة ممنوعا من استغلال ذلك الجزء كما تصبح الحكومة عاجزة عن مراقبة ذلك الجزء. وهو جزء قد يبدأ صغيرا ثم يكبر فيمتد إلى اتجاهات أخرى نحو الاقتصاد ونحو مواقع الثروات، وهو ما قد يفرض على البلاد كلّها واقعا جديدا لم تكن ترغب فيه وليس من مصلحتها أن تقبل به.

إن التفريط في الثروات الوطنية بفعل عقود غير متكافئة أو بالصمت تجاه استغلال فادح لهذه الثروات (فسفاط – بترول- غاز-مياه-ملح-حديد- إلخ) لهو تفريط في هذه السيادة وتدمير لمصادر رفاهية هذا الشعب الذي هو صاحب السيادة. إن الدساتير ليست تعابير منمقة أو نصوص مزركشة نفاخر بها أمام العالم، وإنما هي إجراءات وأفعال وسياسات واضحة وغير مبهمة. فحين نكتب أن الشعب هو صاحب السيادة ، فلا بدّ أن نستشير هذا الشعب حين تفكر احدى حكوماتنا بيع بعض موانئنا أو

إغلاق أحد مناجمنا أو إنتاج الغاز في أحد حقولنا أو حتى بيع بعض البنوك الوطنية.. ويطال أمر السيادة كل مصادر العيش والإستمرارية لهذا الشعب وكذلك الحماية الأمنية والحفاظ على ثروة الأجيال.. إن ما يجري في الساحة قد يبدو بسيطا للبسطاء، ولكن حين تنفق وتستثمر في السياحة لمدة تزيد عن نصف قرن ثم نجد في الأخير أن أكثر من نصف أموال هذه السياحة يظل في الخارج ولا يدخل إلى سلة العملات في تونس، فإن ذلك أيضا تفريط للسيادة وتفريط في قوت الشعب الذي بات ينفق على ما يزيد عن ثلاثة ملايين سائح سنويا.

في الفصل 13 من الدستور نقرأ أن الثروات الطبيعية (غير محددة أو معرّفة) ملك الشعب التونسي وتمارس الدولة السيادة عليها. هنا وقع الفصل بين الشعب والدولة. فالدولة هنا تبدو وكأنها جسم منفصل عن الشعب من حقها أن تنزع الشعب ملكه لتتصرف فيه دون استفتاء أو حتى تفويض من نواب الشعب. إن التجاوزات تبدو أكثر حتى مما نعتقد.. ففي خلال عامين ونيف من دخول الدستور حيز النفاذ، يمكن أن نلمس تجاوزات كثيرة. فالفصل 67 ينص صراحة بأن المعاهدات الدولية لا تصبح نافذة إلا بعد المصادقة عليها، بينما لم يعقد البرلمان أية جلسة للمصادقة على معاهدة الحلف الستيني الذي عقده الرئيس مع الدول المحاربة للإرهاب، ولا على الحلف الإسلامي الذي عقده في السعودية في العام 2015 ولا حتى على معاهدة الحليف المتميز من خارج الحلف الأطلسي الذي تمّ توقيعه في واشنطن في بداية العام 2015.

لا شك يا سيادة الرئيس قد إطلعت على الدستور ثم باركته ووافقت عليه ثم أصبحت رئيسا بمقتضاه وأديت عليه القسم ولكن هذا لا يمنعك من أن تنتقد بعض ما جاء فيه أو تعارض

أحد فصوله، مثل فصله الأكثر رذالة ووضاعة. وأقصد الفصل 74 الذي يبيح لأي مترشح لرئاسة الجمهورية إذا كان حاملا لجنسية أجنبية أن يتقدم ضمن ملفه تعهدا شخصيا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند انتخابه رئيسا للجمهورية..هذه بدعة تونسية مفرطة في وضاعتها بكل صراحة. وكل من يصمت تجاهها وكل من يحاول تجاهلها ولا يعمل على حذفها ، فهو وضيع ولا يستحق لقب مواطن! فما الذي يعنيه ذلك الفصل الذي لطالما عملت وناديت بإلغائه والذي لن أملّ ولن أكلّ طالما عشت في هذه البلاد من محاربته والتحريض ضدّه وضد من يتمسك به ؟ إنه ببساطة يمكن لأي كان، حتى إذا كان من المريخ أن يترشح للرئاسة في تونس. لا بل من المحتمل أن يصبح لدينا رئيس تونسي من أصول أجنبية متحصل على جنسية تونسية عن طريق الشراء أو الزواج! إن هذا الفصل لم يضمن في الدستور إلا بتدبير خارجي خبيث جدا. ولا يمكنني أن أقبل بأنه جاء من باب إعطاء الفرصة لأبناء تونس العاملين في الخارج..ولو أن الفصل نصّ على أن يكون المترشح لمنصب الرئيس متخليا عن جنسيته الأجنبية المكتسبة بخمس سنوات على الأقل قبل الترشح لأدركنا ذلك الحرص على أبنائنا في الخارج وكذلك على سيادتنا في الداخل..

سيدي الرئيس، لا بدّ أنك تعرف الجاسوس الإسرائيلي «إيلي كوهين» الذي عرف بإسم أمين ثابت والذي جاء من الأرجنتين باعتباره من المهاجرين السوريين ثم تقدم في سلم السياسة حتى أوشك على الصعود إلى رئاسة الدولة السورية.. حدث هذا في منتصف الستينات، وأنت كنت وزيرا خلال تلك الحقبة، ولا شك أنك تفاعلت مع هذه الحادثة بحدود متفاوتة.. و لولا اكتشافه عن طريق الصدفة من المخابرات المصرية، لحكم سوريا طيلة سنوات، وهو يهودي من يهود الإسكندرية أختير

لتلك المهنة من قبل الموساد فتقدم إلى عالم السياسة باعتباره مهاجرا عائدا من المهجر. وبدلا من أن يحكم سوريا تمّ إعدامه في ساحة المرجة بدمشق في العام 1956. هذا ليس مثال للتندر ولا هو نادر الوقوع.. وكل سياسي حريص على مستقبل هذه البلاد أن ينتبه لكل الفصول التي قد يتسرب منها الشرّ والتي يمكن أن تنحرف بالبلاد نحو الدمار..

سيادة الرئيس، لا أظنك غافلا عن ذلك المطلب.. والآن أنت المسؤول عنه، إذا لم تدعو إلى استفتاء عام لإلغاء تلك الفقرة، فإنك لن تكون من - الجيل الوطني الأول- الذي طالب باستقلال هذه البلاد. إن كل من يسكت عن هذا الفصل ويتجاهله إنما هو يرتكب خيانة في حق الوطن.. فعندما يصل رئيس حامل لجنسية أمريكية أو فرنسية أو حتى إسرائيلية! إلى قصر قرطاج، نكون قد انتخبنا الاستعمار بطريقة أو بأخرى. وينطبق ذلك على أي مسؤول كبير إن كان وزيرا أو قائد في الجيش الوطني أو مديرا لجهاز أمني أو استخباراتي.. لك أن تتخيل مثلا ما الذي سيكون عليه حال السيادة التونسية، لو انتفض الشعب ضد ذلك الرئيس أو تم عزل ذلك الرئيس الأجنبي.. وما الذي سيكون موقف السيادة التونسية لو حدثت نزاعات بين الدولة التونسية والدولة المانحة للجنسية الأخرى؟ أو ماذا يمكن أن يكون عليه موقف الدولة في حال إلقاء القبض على أحد الوزراء الحاملين للجنسيات الأجنبية بسبب فساد مالي أو استخباراتي! إن ذلك ما يمكن أن يعيدنا إلى زمن حكم القناصل في القرن التاسع عشر، لذلك حين نحذر من تلك المطبات، فلا شيء يشغلنا عن سيادة بلادنا..

روى مرة الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري، أنه جاءه مبعوث فرنسي يطالبه بإطلاق سراح مساجين سياسيين فرنسيين ثم قدّم له لائحة الأسماء. وعند قراءتها لم يعثر الرئيس سيكوتوري عن

أي إسم من أصول أوروبية. وتساءل سيكوتوري أمام ضيفه:

- هل لديكم إسم ديبو سلانغي في فرنسا ؟ فقال: لا أعلم. ثم تساءل : هل لديكم عائلة بمبارا في فرنسا؟ فرد، لا أعلم.. آنذاك عقد الرئيس سيكوتوري حاجبيه وكور قبضته في الهواء ثم قال:

- هؤلاء غينيون أب عن جد.. منحتموهم الجنسية الفرنسية لتحكموا بهم غينيا.. هم فرنسيون إن أردتم في فرنسا.. أما في غينيا فهم غينيون. هل تعلم يا سيدي، أن أحدهم قريب جدا لي وهو من عائلة أخوالي!

تلك الحادثة تجعلني متيقظا لكل انحرافات ذلك الفصل 74 من الدستور، لأنه المدخل الكبير لأي انحراف.. فكل دولة عاقلة أو ذات سيادة ليست مضطرة للقبول بذلك. فلا أمريكا الإمبراطورية تقبل بذلك ولا فرنسا ولا الجزائر. فدساتير هذه البلدان وغيرها تنص على أن يكون المرشح للرئاسة من أم وأب مولودين على أرض الوطن وحامل لجنسية بلاده فقط لا لغيرها.. انظر يا سيادة الرئيس ما الذي فعله البرلمان الأسترالي مؤخرا (جويلية 2017). لقد ألغى حق ترشح أي شخص حامل لجنسية ثانية لأي موقع سيادي في استراليا.. وعلى هذا الأساس قدم ثلاثة وزراء استقالتهم في الحين.. أسألك هل تونس أكثر مناعة من استراليا مثلا؟

لقد تساءلت كثيرا كيف تم حشر ذلك الفصل ومن كان وراء حشره أثناء إعداد الدستور، فتلقيت إجابات متعددة أغلبها حاملة لمبررات لا ترتقي إلى المسؤولية أو حتى المنطق إذ غلفتها المجاملات وتم تسويقها على أنها جزء من الحريات العامة !. فقبيل الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2014 التي تقدمت فيها كمترشح، سألت الشيخ راشد الغنوشي في مكتبه وأمام بعض مستشاريه:

كيف توافقون على هذا الفصل الذي يسمح للأجانب بالترشح لرئاسة الجمهورية؟ ثم أريد أن أعرف رأيك الشخصي لأنني أراك المسؤول الكبير عن ذلك بما أن حزب النهضة هو أكبر الأحزاب في المجلس التأسيسي الذي أعد الدستور وصادق عليه؟

رأيت بعض الحياء على محياه ثم أجابني: أنا شخصيا لست موافقا على ذلك ، ولكنني كنت مضطرا من أجل بناء توافق على هذا الدستور حتى يجمّع ولا يفرّق بين التونسيين. بعد ذلك أقسم بالله، أنه من ناحيته حاول أن يعارض لكنه لم يفلح.. وسألته:

- هل ثمة من نواب النهضة من يجرأ على معارضتك؟ فقال:

- ربما هناك من يلتزم بالتوصيات.. ولكن المسألة توجد في مكان آخر.. فالمجلس يرأسه (مصطفى بن جعفر) وهو حامل لجنسية فرنسية، وهو يريد الترشح. وصاحب كتلة المحبة أو العريضة الشعبية (الهاشمي الحامدي) حامل للجنسية البريطانية وهو يريد الترشح، ثم إن الرئيس نفسه السيد منصف المرزوقي حامل للجنسية الفرنسية وهو من المرشحين، ولو أنني عارضت ذلك علانية، فإنني سأكون ربما من الأقلية.!

تلك هي إحدى النتائج الكارثية حين نعطي للأحزاب حق تأسيس الدساتير.. فالدساتير لا تسطرها الأحزاب مهما كان شأنها ومهما كانت صدقيتها، وإنما هي نتاج عقل متكامل وحكيم بعيد عن المحاباة والمركنتلية والمزايدات ووصايا السفارات الأجنبية، لنخبة من المفكرين والقضاة والحكماء والمختصين في فقه العدالة وفي رؤية المستقبل.!

هل تعلم يا سيادة الرئيس، كيف يفقد الشعب ثقته في رئيسه ومؤسساته؟ وكيف يفقد الرئيس الثقة في نفسه وكيف تفقد الدولة هيبتها وقدرتها على الحكم ؟ يتم ذلك حين تصبح الثقة مفقودة في

الدستور ثم في الحكومة ثم في الأحزاب. ها أن أمامك دستورا لطالما رقصنا حوله وصفقنا له ثم رميناه جانبا وعدنا إلى أحكام الطوارئ، وها أن أمامك (أجانب) معينون من الخارج، وزراء ملعونون من شعبهم وهم يحكمون.. وها أن الشعب يعرف كل شيء وهو يخزن الغضب في صدوره ويتحين الفرصة لإسترداد كرامته وسيادته.. لم تعد تنطلي عليه الحيل مهما أغرقتموه في المديح والوعود. ولم يعد مصدقا لأية أكاذيب تصدرها البيروقراطية القاتلة.

سيدي الرئيس، إذا كان الرئيس عاجزا، ورئيس الحكومة مكبلا والبرلمان غارقا في أكوام القوانين والأحزاب متحالفة مع الفساد، فبماذا يمكن أن تحبل هذه الأرض بغير الانتفاضات والاعتصامات والاحتجاجات.. إننا نعيش لحظة مزدوجة ومركبة من زمنين: لحظة 7 نوفمبر، حين كان هناك من يفكر في الإطاحة بالرئيس من داخل مربع السلطة بسبب العجز. ثم لحظة 14 جانفي، حين كان هناك من يفكر برحيل النظام كله والذهاب إلى ثورة راديكالية.!

إني أسألك يا سيادة الرئيس ، هل هذا هو معنى الدولة الحديثة؟ هل هذا هو معنى «السياسة»؟ أم أن الحداثة مجرد برقع والسياسة نوع من الفهلوة والشطارة؟. كل ما أعرفه من خلال قراءاتي وتأملاتي أن الدستور نفسه هو المدخل الحقيقي للحداثة. وتعني الحداثة فيما تعني الحرية والمساواة والعدالة والسيادة السياسية. وتؤسس تلك المفاهيم للمواطن والشعب والدولة، أي الإرادة الجماعية والسيادة المنجزة والكاملة، لذلك فإن كل شعب تجاوز المراهقة وأصبح ناضجا لا بد أن ينجز دستوره وإذا ما أنجز دستوره عليه أن يتجاوز «المراهقة السياسية»، أي الإقلاع عن ممارسة السياسة كشطارة وإنما كرؤى ومشاريع تضع الشعب مباشرة في الحداثة..

لنعترف جميعا أننا تهاونا جميعا وكثيرا مع ثقافة الدساتير. في أحيان بسبب قلة وعينا للحداثة وفي أحيان أخرى بسبب الارتهان للنظام الحاكم!. ثم لنعترف أن الحداثة التي عشناها في السابق كانت غير مؤسسة وغير واعية وغير رشيدة، بل هي لم تكن إلا شطحات نخب مهمشة ومنفصمة أو خيالات رجال قاصرين، ولكن الاعتراف وحده لا يكفي إذا لم نكن مهيئين أصلا لصياغة دستور جديد ومجهزين بالمعرفة والوعي والإرادة. وها إني أتهم كل من ساهم في تزييف السياسة في بلادي، ولكن ذلك لا يكفي، بل علي أن أحتج ثم أبدأ في المقاومة كما كتب الروائي إميل زولا مساء القرن التاسع عشر.

سيدي الرئيس،

لنقرأ معا هذا الفصل الأول من الدستور جيدا حتى نرى ما إذا كنا فعلا حداثيين أو سلفيين! يقول هذا الفصل:«تونس دولة مستقلة ذات سيادة ! لغتها العربية. دينها الإسلام ونظامها جمهوري!»..

يا للعقم!. لم نأت بأي جديد. لقد تم تدوين ذلك الفصل ذاته في دستور 59 في زمن آخر غير هذا الزمن. آنذاك كانت تونس قد خرجت للتوّ من الإستعمار حيث لم تكن دولة مستقلة ولم تكن ذات سيادة، وحيث لم تكن لغة «الدولة الحاكمة أي الإدارة» عربية. وحيث كان الإسلام دينا من بين ديانات أخرى، وحيث لم تكن البلاد جمهورية بل إيالة وراثية !

وبالنظر إلى تلك الحقبة وإلى تلك الحقائق، فإن هذا النص كان ثوريا ومتقدما في العام 59. أما اليوم وبعد نحو 60 عاما، وحيث من المفترض أن تعلن الثورة قطيعة مع تلك الحقبة، فإن الأمر كان عليه أن يستدعي من أصحاب الفخامات والمقامات

والثروات والرضا والمقاصد (شيوخا كانوا أو جنتلمانية، محافظين أو يساريين) نحو تثوير ذلك الفصل بما يتناسب وأهداف الثورة والهوية الجديدة والرؤية المستقبلية الشاملة..

لست من الداعين إلى تضمين الشريعة أو اقحام الدين في الدولة وبأي قدر. ولا أظنك تخالفني في ذلك. ولكن لست أرى ما يراه الآخرون، سلفيين كانوا أم حداثيين مزيفين، بورقبيين أو نهضويين، ذلك أن المسألة تبدو لي كالتالي:

- فأن تقول دولة لغتها العربية، فهذا كما لو أن تونس ابن خلدون الذي أسس علم الاجتماع السياسي وتونس ابن منظور الذي قدم للعرب جميعهم «لسان العرب»، وتونس الشابي الذي نطق بإرادة الحياة، دولة تشبه التشاد أو بوركينافاسو لها لغات محلية متعددة شفهية، فإختارت لغة الدولة والإدارة (الفرنسية).. أكثر من ذلك، فأن تقول أن هذه الدولة المستقلة دينها الإسلام، فإن ذلك يعني بوضوح أن الدولة إسلامية، أي دينية وليست مدنية، وبالتالي فإن نظامها جمهوري / إسلامي.

للوهلة الأولى يبدو لجمهور الحداثة الساذج الذي تزعمته يا سيادة الرئيس، أنه ربح المعركة وأطبق الباب على الدين وقد سجل نصرا كبيرا على خصومه، أصحاب نزعة الدولة الدينية.. وإذ ذهب في ظنكم أن النجدة أتت من التراث البورقيبي، دستور 59 ، فإن لا أحد تفطن إلى ما تخفيه تلك الصياغة الرخوة والفضفاضة (مرة أخرى نكتشف أن حداثة العرب تقوم على تلفيق العبارات لا على الإنجازات). فالذي تم الاتفاق عليه في النهاية هو تأسيس لدولة تتكلم العربية وتدين بالإسلام، فيما كان فصل الدين عن الدولة مطلبا حاسما. وفي الحالتين تم تعميد وتأبيد استبعاد الشعب تماما واستحضار الدين. ما يعني في الفقه الدستوري

استبدال الدولة الوطنية بالدولة الدينية. وبتقديري المتواضع، كان من المفترض أن يصاغ ذلك الفصل على النحو التالي: «تونس دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وغير مجزأة، نظامها جمهوري وشعبها عربي جزء من الأمة العربية ودينها في الأغلب الإسلام». وهكذا نكون قد حصلنا على منطق سياسي منسجم ومتسلسل بحيث حين نقول دولة نحدد نظامها بالجمهوري. وحين نذكر شعبها نعرفه بهويته الأكثر رحابة وبلسانه العربي، وحين نتكلم عن الدين فإننا ننسبه إلى الشعب وليس إلى الدولة. وبذلك نبتعد عن الأفخاخ والتأويلات والقراءات المغرضة التي سوف تعترضنا أثناء الممارسة السياسية.. صدقني يا سيدي الرئيس لو أننا فتحنا هذا الدستور ورحنا نفحصه فصلا فصلا لتم تمزيق أغلب فصوله الآن بين النواب ومعه تم تمزيق قمصانهم.!

* * * * *

سيدي الرئيس،

كثيرون يعتقدون أنهم نجحوا في إفراغ الأحزاب الإسلامية - الدينية من شحنتها العاطفية ونزعتها السلفية وأرغموهما على التوافق أو التنازل والقبول بخيار التعايش مع البورقبيين والدستوريين والتجمعيين.. ولا شك أنت واحد من هؤلاء، بل أنت على رأس هذه الأوركسترا الجديدة!. ولكن علينا أن ننظر إلى الواجهة الثانية . فالإسلاميون يعتقدون وبكل يقينية أنهم أوقعوا العلمانيين في فخاخهم منذ أن تبنوا ذلك الفصل الشهير في دستور 59. كانت لعبة خداع واضحة. فلا العلمانيون أدركوا الفخ الذي نصب لهم ولا الإسلاميون تنازلوا فعلا عن خيارهم .. وقد بات ذلك واضحا من خلال مؤتمر النهضة الأخير الذي زعم أنه قام بفصل ما هو دعوي عما هو سياسي! يا إلهي من بإمكانه أن يشرح لي مثل هذا التعبير؟ وكيف تم الفصل بين السياسة

وأدواتها الدعائية والدعوية.. وهل ثمة منظومة سياسية بلا نظرية سياسية أو بلا منظومة إيديولوجية. إن كلمة - فصل - هنا لا تعني غير الخديعة، لأن ما من أحد نطق بالقطيعة، وإنما اختيرت كلمة فصل لتعني في النهاية أن المجال الإيديولوجي سيبقى في نطاقه وسيعمل بأساليب أخرى وطبقا للتحولات الجديدة..

وهنا أشير أن الحركات الإسلامية في عمومها وخاصة (تلك التي وصلت إلى الحكم أو تتهيأ للحكم) قد باتت تتحلى بالواقعية، وهي تدرك أن الفضاء الذي تتحرك فيه فضاء متحول ومتداخل وطنيا وإقليميا ودوليا. إن طموحها إلى الحكم يجعلها أكثر قبولا واستعدادا للتداخل والتعايش والتأقلم. بل هو ما سوف ينزع عنها طابع العنف ويجعلها أكثر قدرة على المساومة والتسوية.

إن مبدأ القطيعة يكاد يكون غائبا في أدبيات هذه الحركات الأصولية. فلا هي قادرة على القطيعة مع الماضي ولا هي مستعدة للقطيعة مع العلمانيين أو حتى الإمبرياليين. وبما أن مبدأ القطيعة ثوري بامتياز، فإنه يصعب على مثل هذه الحركات المحافظة أن تقيم القطيعة الأمر الذي لا يزعجها أن تقيم علاقات مشبوهة مع أعداء الشعب وعلاقات «مدنسّة» مع الحداثيين والعلمانيين، منظورا إليها من جمهورها المحافظ، أو تفاهمات غامضة مع مدونة الماضي. ففي تونس وكذلك في مصر، قبل صعود الجيش، رأيناهم كيف أحكموا لعبة التفاهمات سواء مع رموز الأنظمة السابقة أو مع الإمبرياليات أو مع «المشيخات العربية».. إن شيخ اليوم قد أصبح أكثر توغلا في إنتاج الغرب المتوحش من شيخ الأمس، كما يقول المفكر عبد الله العروي. بل هو أقل ارتباطا بالإنتاج العربي القديم والجديد على السواء. فالأصولية الإسلامية هي حقيقة لإنعكاس الأصولية الغربية. وهي الحقيقة الباهتة

للحداثة المفرغة والمقيدة.. فهي لم تكن ولن تكون لديهم كمنهجية ومعرفة وهوية وسيادة، بل هي مجرد تقنيات وطرق في الترجمة المزيفة للعولمة. فالعولمة والأصولية حسب «بنجامان باركر» وجهان لعملة واحدة. فالاثنان يخوضان حربا ضد الدولة الوطنية. والاثنان مصممان على القضاء على روح الشعب ومؤسساته وهويته. والاثنان يخترقان المجتمع المدني ويقللان من قيمة الديمقراطية. والاثنان يعملان جنبا إلى جنب في الأسواق وفي ميادين الحرب. والاثنان يتعاونان مع العصابات ومنظمات الإرهاب والتهريب لبسط النفوذ والطاعة !.

إن الشعور الطاغي لدى أهل الحكم حاليا هم أنهم يواجهون واقعا مركبا ومعقدا بفعل النظام الانتخابي وكذلك بسبب هشاشة الحزب الذي انشطر إلى شطرين (نداء تونس) منذ أن جلستم على سدة الحكم.. وكذلك بسبب الشرعية المبهمة والأدوات المتواضعة التي تملكونها لإدارة الحكم.. إن هذا ما جعلكم عرضة للمساومة وأكثر استعدادا للتنازل. وفيما كنتم تتبجحون في «نداء تونس» بأنكم تملكون فريقا ضخما من السياسيين والخبراء قادرا على حكم أكثر من دولة، اكتشفنا واكتشف جمهوركم وحضوركم بأنكم لا تملكون حتى مقومات فريق كرة قدم. إن ما يسمّى «بالتوافق» هو في الأصل توافق بين فريقين محافظين أنتجه عجز مزمن في الضفتين، وخوف قاهر من تحمل المسؤولية لدى الطرفين ثم إنصياع ضروري فرضته موازين قوى داخلية وإقليمية لكي تتعاونا على التعايش والبقاء.. فالآن، يبدو واضحا يا سيادة الرئيس، أنك لن تستمر في الحكم أكثر من 24 ساعة لو أن النهضة انسحبت من الحكومة أو فرض عليها التجميد. كما أن النهضة لن تستطيع صمود البقاء لمدة 24 ساعة لو أن البساط، بساطكم، سحب من تحت مقاعدها في الحكومة..

وهكذا نرى الخديعة في إقامة «معادلة حكم الخصمين» التي أنتجت معادلة الأخوين غير الشقيقين. إن ما أعتقده عميقا وحقا وما كتبته مرارا يا سيادة الرئيس أن «التحايل السياسي» ليس هو السياسة في مفهومها النبيل. وإن دساتير الشعوب لا تكتبها الأحزاب مهما أوتيت من الرشد والحكمة.. ولا تنسى أبدا يا سيدي الرئيس، أن هذا الدستور الذي تتباهى به ، إنما كتب في فترة كانت فيها الكلمة العليا للأصوليين .!

ها إنك يا سيدي الرئيس لا تبدو لي إلا كرهينة سياسية، عليك أن تستجيب للإكراهات ولخصوم الأمس وكذلك لحزبك ومستشاريك. فأنت اليوم رئيس بلا حزب. وحزبك بلا رئيس وحكومتك مبرقطة. وحكمك خاضع لحالة الطوارئ، بدون محكمة دستورية. وبدون برامج واضحة وتحت ضغط انخفاض مداخيل السياحة وانخفاض الاحتياطي النقدي وانخفاض قيمة الدينار وارتفاع البطالة وارتفاع وتيرة الاحتجاج وتمرد أجهزة الجمارك وعجز أجهزة الرقابة وافراغ البلاد من كوادرها الطبية والعلمية ورجال أعمالها.. فماذا ستفعل للـ 25 ٪ من السكان الذين يوجدون تحت خط الفقر؟ وللعشرين في المئة من الأميين؟ وللديون التي ارتفعت إلى ما فوق 55 ٪ من الناتج الوطني؟ وكيف ستساعد رئيس حكومتك المكبل بالفاسدين والفساد والبيروقراطية وبالذئاب الجائعة؟ وكيف ستواجه الانتخابات البلدية في كل هذا الخضم المتلاطم والمتطاحن؟ وأين هي العدالة الاجتماعية التي وعدت بها؟ وأين هو منوال التنمية الجديد التي تكلمت عنه تكرارا أثناء حملتك الانتخابية ؟ ثم أين هي وعودك حول كشف هوية مرتكبي جريمتي اغتيال البراهمي وشكري بلعيد؟ كذلك أين هي التحقيقات حول مقتل العالم التونسي محمد الزواري من قبل الموساد الإسرائيلي؟ ومن الذي جعل من تونس أراض غير

مسيّجة أمام العدو الإسرائيلي والإرهاب الدولي؟ إن الأسئلة لا تنتهي يا سيادة الرئيس ويمكن أن تطال حقيقة الثروات الوطنية وحقيقة التحالفات العسكرية والسياسية وحقيقة الفساد الكبير وتخريب الإدارة الوطنية. إن هذا كلّه ما أدى إلى اليأس السياسي لدى التونسيين. إن التونسيون اليوم أصبحوا يكرهون السياسيين ولا يثقون في وعودهم ولا في أحزابهم التي باتت كما لو أنها شركات قابضة على الأرواح والأرزاق..

إن النصر الذي جعلك رئيسا أراه يتبخر الآن. إن كونك رئيسا في بلد شبه برلماني لا يجعلك بعيدا عن المسؤوليات. فأنت أردت أن تجعل كل شيء بين يديك لتدير لعبة الخيوط كما تعلمتها من معلمك بورقيبة.! إنك تدرك أن الدستور أعطاك كل شيء. أنت رئيس كامل الأوصاف بصلاحيات ملك. فأنت قائد القوات المسلحة. تعلن الحرب والسلام وتعلن حالات الطوارئ وتعقد الأحلاف والمعاهدات دون اعتراض أو حاجة لأحد. وأنت رئيس مجلس الأمن القومي الذي يعتبر المؤسسة الأولى المتحكمة في الموانى والمطارات والغذاء والأمن والصحة وحتى في بودرة الأطفال. ثم أنك أنت الذي تختار رئيس الحكومة وأنت الذي تملك طلب عزله أو تثبيته من البرلمان، كما أنك تستطيع أن تكون رئيسا لاجتماعات الحكومة..ثم إنك تملك صلاحية تعيين وزراء السيادة: الأمن، الدفاع، العدالة والخارجية.. فهل لديك مشكلة في الصلاحيات بعد كل هذه الصلاحيات.. أعتقد أن المشكلة الوحيدة هي خيالك أنت..

سيدي الرئيس،

هل تعتقد أن إنزال الجيش في مواجهة المضربين أو المعتصمين شيء مفيد للديمقراطية؟ أعرف أنك هنا تختار النظام على الفوضى. وهذا منطق الدولة. ولكن تكرار تلك العملية قد يسحب

البساط من تحت الديمقراطية.. أعرف أنه في ظروف عصيبة، تصبح دعوة الجيش للانتشار في المدن ومواقع العمل والإنتاج خيار وحيدا، ولكن التجارب أظهرت في العديد من البلدان أن عسكرة السياسة تبدأ عند السياسيين الفاشلين. فكم من حاكم طلب من جنراله قائلا:«أنصحك بتنفيذ هذه العملية بسرعة وبنظافة أيها الجنرال».. وكم من جنرال قال لرئيسه:«حاضر سيدي الرئيس».. ثم خرج ولم يعد إليه.. فقد أكمل مهمته الأولى ثم تولى قيادة التمرد.. ما أعنيه أن الذين يمدونك بهذه المقترحات قد يدسون لك تيسا عنيدا في قطيع الماعز! ولنفترض أن أحدهم جاءك وقال لك: لا بد أن نطرد مئة أو ألف من الشرطة الفاسدين لنعطي درسا للآخرين.. طيب، هذا جيد، ولكن عليك أن تكون متأكدا من أن هؤلاء الذين ستطردهم لن يذهبوا للانضمام للعصابات.. إذا فعلت ذلك بدون فطنة، فإنك تكون قد ساعدت اللصوص على الحصول على أسلحة وخيرات وجعلت منهم أكثر قوة وتماسكا.!

هل تعرف يا سيادة الرئيس بماذا أجاب الجنرال ديغول حين اقترحوا عليه أن يضرب الشرطة بالجيش؟. قال لهم: تعلمت أن الليل يساوي جيشا بكامله.. ثم أوضح يقول:«إني أكره الألغاز لأنها مثل الليل، فإذا وضعنا الجيش في مواجهة الشرطة، فإن هؤلاء سيدكون الإسفين في مؤخراتنا».. أظنك أدركت ما أبغي شرحه.. ولا شك أنك تعلم أن أكثر الفترات ظلاما على تونس كانت الأشهر الأولى من العام 2011، حين سيطر الجيش على وزارة الداخلية وقد استمر هذا الوضع إلى ما بعد قدومك إلى القصبة.. فالجيش الذي وقف على الحياد أثناء الانتفاضة ثم صعد إلى الإمساك بدواليب الأمن وترتيب بيت الدولة بعد نجاح الثورة وهروب الرئيس بن علي، سرعان ما دخل في صراع عنيف مع

رجال الشرطة والأمن. أنني لا أعطي شرف الثورة لأحد من جنرالات ذلك النظام، ولكن بات الآن كل شيء شبه واضح من أن «جنرالا ما» قد نفذ الأوامر من الخارج. كان عليه أن يقبض على رجال أمن النظام ويروعهم حتى يسهل ترحيل رأس النظام ثم يسهل تطويع مسار الثورة. أعرف يا سيدي الرئيس أن استدعاءك للقصبة كان على عجل وبتدبير ما تم في إحدى البيوت بضواحي تونس. وقد تم التفكير في غيرك ثم استبعدت كل الأسماء ليبقى اسمك. كل الذين تداولوا الموضوع كان رأيهم أن الباجي يعرف وزارتي الأمن والجيش وهو الوحيد القادر على ترويض الجيش والشرطة معا. كان عليك أن تحمّر عيونك في رجال الشرطة، وشتم بعضهم ووصفهم بالقردة. وفي نفس الوقت رحت تناور مع الجيش لإخراجه من القصبة ومن شارع الحبيب بورقيبة وإرساله إلى الجنوب بدعوى وتحت غطاء حماية أرض الوطن من غزو محتمل قد يقوم به القذافي، ولكن في الحقيقة، لمساعدة قطر والفرنسيين وثوار 17 فيبراير/ فيفري والناتو على إرسال الأسلحة إلى ليبيا. أكمل الجنرال عمار مهماته المكلف بها ثم وضع يده بين يدي الصلابي وبلحاج (ليبيا المقاتلة) بحضور رئيس أركان قطر وبمباركتك أنت كرئيس للحكومة ثم بدأ تدفق السلاح. كان رأي كل من فرنسا وقطر أن نظام القذافي لن يسقط من الشرق وإنما من غرب ليبيا. وكان عليك أن تبارك الصفقة التي عقدت بين الجنرالين القطري والتونسي. لقد اعترف الصلابي ومعه عبد الحكيم بلحاج بذلك التعاون الذي تمّ بينهم وبينك وأنتم على قناعة بأن نجاح الثورة في ليبيا هو نجاح للثورة في تونس. جاءت الطائرات القطرية محملة بالسلاح والأموال وكانت طائرات شحن مدنية تنزل بمطار قرطاج حمولتها ثم تتولى طائرات الجيش التونسي إيصالها إلى الجنوب. أما الأموال فقد تم تقاسمها بين عدة أطراف. لم يكن القطريون بخلاء ولا ساذجين. فقد وزعوا على الجميع وورطوا الجميع.!

سيدي الرئيس،

إن تفاصيل نصر عظيم يساوي هزيمة حسب الفيلسوف سارتر. فلو دققنا في الأحداث والمسؤوليات والملفات لحصلنا على مجرمين ضالعين في الجريمة وقد أصبحوا أبطالا..إنني على يقين أن بعض الرجال الذين يمتدحون ويتم تمجيدهم اليوم كآلهة للتحرر يمكن أن ننظر لهم كشياطين لو تم كشف الحقيقة..!

إن قطر التي وضعت اليوم في الزاوية وقد اتهمت بتمويل الإرهاب ، بعدما فاحت روائحها قد لا تكون وحدها راعية لهذا الإرهاب العربي والدولي، وإنما هي التي دشنت هذا العصر الجديد الذي عرف بالربيع العربي. فقطر قد حققت اختراقات كبيرة في تونس منذ بداية الثورة. وحين جئت أنت إلى رئاسة الحكومة واصلت العمل مع قطر ضمن ملابسات دولية وإقليمية، ففتحت لها المطارات والمسارات للتدخل في الأزمة الليبية. وقد تطور ذلك التعاون مع حكومة الترويكا حين تم التوقيع على البروتوكول التنفيذي المتعلق بتنظيم إعارة عسكريين تونسيين وإلحاقهم بالقوات المسلحة القطرية الذي وقع في نوفمبر 2012. إلى جانب ذلك حضرت إلى تونس القوة القطرية الناعمة من إعلام وشيوخ دين وجمعيات، وكان اتحاد العلماء المسلمين من أبرزها. وفيما برز الذراع المالي من خلال أعمال –قطر الخيرية- فقد تكفل المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية الذي يديره وزير الثقافة السابق المهدي المبروك، بتدجين الأكاديميين التونسيين. فإذا كان المصري القرضاوي أحد زعماء الإخوان هو مفتي الديار القطرية، فإن الفلسطيني- الإسرائيلي عضو الكنيست السابق عزمي بشارة هو المفكر المبشر بربيع قطر العربي!

إن قطر التي رمت بكل ثقلها المالي والإعلامي في الساحة التونسية، قد استطاعت وبفضل اختراقاتها المالية والسياسية

أن تقوم بتجنيد عشرات التونسيين وإرسالهم إلى سوريا عبر تركيا لتصنع مجدها في الشرق العربي. كانت قد بسطت جزءا من نفوذها من العام 2011 إلى العام 2013 في تونس وليبيا ومصر فباتت كأحد اللاعبين الكبار على الساحة المصرية. فبأموالها وبسياسينا وسياسي ليبيا ما بعد الربيع ثم بشبابنا وشباب ليبيا، تمكنت الإمارة الصغيرة أن تكون كبيرة في دورها وقرارها حتى تفوقت على السعودية، وذلك بمناوراتها مع تركيا تارة وأخرى مع إيران.. وقد تبدو الآن قطر وكأنها تلميذ ذكي تعرض للعقاب ولكن الحقيقة، إن زعماء الإرهاب قد تخاصموا بعدما وصلوا إلى انسداد الأفق في سوريا والعراق.. فحرب الا رتداد تشبه حرب السراق حين يتخاصمون. والمسألة كلها تتلخص في «الزعامة» بين قطر الإخوانية والسعودية الوهابية! وبمعنى ما، مطلوب من الوطن العربي أن يختار بين الوهابيين وبين الإخوان المسلمين والحال أن جميعهم مصدرا للإرهاب والتطرف والعمى السياسي!.

سيدي الرئيس،

أعرف أنك صديق لقطر حين كنت رئيسا للحكومة. وخلال حكم الترويكا، أصبحت مناصرا لوجهة نظر الإمارات. وأعرف أيضا أن مجموعة من حزبك «نداء تونس» قد التقوا ضاحي خلفان وبعض أمراء أبو ظبي الذين كانوا على تضاد مع سياسة قطر الإخوانية وسياسة السعودية الوهابية.. وبعد أن أصبحت رئيسا أبديت ميولا تجاه السعودية وعقدت معها الحلف الإسلامي ثم تساهلا ومرونة مع حزب النهضة القريب سياسيا وإيديولوجيا من قطر. وهكذا خسرت دعم الإمارات لتونس، بعدما تلقى حزبك دعما للحملة الانتخابية! والآن لو كنت مكانك لشعرت بالإحراج لأنني أصبحت مطالبا برد الجميل إلى الجميع دون أن يكون بإمكاني ترضية الجميع.. فأن ترسل طائرة محملة بالمواد

الغذائية إلى قطر وإشارة سياسية من أجل التعقل إلى الإمارات والسعودية، هو أمر غاية في الاستخفاف بما يحدث من حولك، أي من حول تونس.. وأنا على أية حال لو كان الأمر بيدي لأرسلت أكثر من طائرة لمساعدة اليمن، وأرسلت أكثر من إشارة إلى الإمارات والسعودية لمساعدتي على حلّ الأزمة الليبية. فمادامت ليبيا مهشمة وممزقة، فإن لا تونس ولا حتى مصر ستنهضان من كبوتهما .. فقد تم تدمير الدولة الليبية من قبل الحلف الأطلسي ودول الخليج لإفراغ الثورة في تونس ومصر من طاقتها الاحتياطية وحرارتها وقدرتها على التغيير!

سيدي الرئيس،

إذا كان كل ما يوجد لدينا حتى الآن، هو مجرد حريات عامة بلا قيود تميل إلى الفوضى والتعميم واحتقار كل ما هو مبدع وبنّاء وحكيم، فإن المياه الراكدة تبدأ في الصعود إلى السطح لتحيط كل شيء وتحطم كل ما يعترض طريقها.. لا يكفي أن تقول أن الناس يحبونني وقد انتخبوني. ولا يكفي أن تقول أن الجيش تحت إمرتي وهو من اختصاصي ، وأن الأمن جمهوري ولا يتدخل في السياسة.. كما لا أريدك أن تغفل على نواقص هذه المنظومة الديمقراطية، لأن النقص الفادح الكبير في كل هذه المنظومة هو أنت.. نعم أنت.. لماذا؟ لأن الناس بحاجة لأن يحسوا بأنك موجود إلى جانبهم لا إلى جانب الأحزاب والضيوف الأجانب.. إنهم في حاجة لأن يروك واقفا وقائدا ومتقدما في كل مكان عن الآخرين.. ها أنا أصبحت لا أراك إلا كمن يطوف في ردهات القصر لوحده.. لا عمل له، لا نشاط له، مثل شبح شيخ يعتلي العرش في انتظار ما سوف تحسمه الأيام.. إنني أحترمك ولا أريدك أن تظهر للناس أنك مجرد لعبة تحت رحمة قوى خارجة عن السيطرة.. انهض وتطلع في عيون الشعب.. ودع صوتك يملأ الساحات ويشق

طريقه إلى كل فج عميق. ففي هذه البلاد وفي بلاد أخرى تشبهنا، لا يمكن للسياسة أن تعيش إلا في الأماكن التي يسمع فيها صوت الرئيس.. كما لا يمكن للرئيس أن يكون قائدا إلا إذا تكلم من فوق الربوة.. إصعد إلى الربوة الآن.. أما إذا لم تعد قادرا على ذلك، فإن الانسحاب هو أيضا سيكون نصف الانتصار!!

5

هيبة.. بلا مهابة ..

«على الأمير أن يجعل نفسه مهابا بطريقة
تجعله إن فقد الحب، فإنه سيتجنب الكراهية.
فالمهابة وعدم وجود الكراهية من الممكن أن يجتمعا.!»

• نيقولا ميكافيلي . كتاب الأمير

سيادة الرئيس،

إني أراك في كل حين تتحدث عن «هيبة الدولة». هذا التعبير المستعار من قاموس بورقيبة، وضعك في مقام عال لدى عامة الناس.! ثم أصبح أحد شعاراتك للوصول إلى الرئاسة.. كنت تقول في زمن الترويكا «أن هيبة الدولة قد تبخرت ولا بد من استعادتها».. وكنت تغمز بعينك إلى الرئيس المؤقت الذي أزاح تلك الهيبة عن الدولة بخطاباته الشعبوية وبلباسه الفوضوي والبدوي أحيانا وربما بلونه الضارب في السمرة!. ها هنا يمكن أن نوجه إليك بعض الانحرافات العنصرية، إذ تبدو لك الهيبة في

اللباس الإفرنجي وفي العيون الزرق وكذلك في النسب.. فلقب المرزوقي يوحي لك بالقبائل الرحل ولباسه يوحي لك بالبداوة والتخلف.. ومع أنني لست من المدافعين عن المرزوقي إلا أنه رجل بتقديري لم يكن لا بدويا ولا مدنيا. ولم يكن لا ثوريا ولا سياسيا بارعا، وإنما كان وإلى حدّ ما يعمل من أجل بث روح جديدة في رجال السياسة لما بعد الثورة.! كانت صورته صادمة لك ولكثير من أمثالك ولكن ليس ذلك ما كان يزعجني شخصيا، لأن ليس المرزوقي الذي أطاح بهيبة الدولة، وإنما الثورة هي التي نزعت تلك «الهيبة الكاذبة» عن الدولة الاستبدادية!

إن هيبة الدولة Prestige أو عظمة الدولة Grandeur بالتأكيد توجد في العدل والقانون والقوة ولا توجد في الاستبداد. كما أن هذه الهيبة تختلف من عصر سياسي إلى آخر. ومنذ أن سقط النظام، (أي نظام هو التعبير السائد عن الدولة السائدة)، حتى بدأت الدولة في فقدان هيبتها. ولا شك أن عودة تلك الهيبة لا تتوقف أبدا على شخص بعينه، وإنما هي تقوم على أسس جديدة منها القيادة والرؤية والعدل والقانون.. إن الهيبة ليست مرادفا ولا يمكن أن تكون للغطرسة، وإنما هي مرادف للحكمة والرزانة والوهج الوقاد للقيادة.. إنني لا أستطيع أن أدافع عن الرئيس المؤقت السابق، ولكنني في نفس الوقت لا أستطيع أن أهاجمه لأنه سافر إلى أمريكا وسكن في فندق مرتفع التكاليف، وإنه استهلك كثيرا أو قليلا من السمك أو أنه يتلقى مرتبا قدره 30 ألف دينارا شهريا في بلد لا يتجاوز دخل الفرد فيه الـ5 آلاف دينار.. لو فعلت ذلك لكنت شعبويا ومتطفلا على عالم السياسة والسلطة. نعم لقد دخلت إلى القصر في عهدك وفي عهد المرزوقي وقد أحسست الفرق على مستوى البروتوكول والاستقبال، وقارنت بين الحرص والدماثة للسكريتاريا في عهدك ومدى التسيب

واللامبالاة في عهد المرزوقي. ولكن صدقني يا سيادة الرئيس، أن لا شيء آخر قد تغير.. بل أجازف بالقول أن مستشاريك أكثر سطوة وتفاخرا من مستشاري المرزوقي، حتى وكأن «الرئيس» غير موجود. نعم رأيت في عهدك كيف أن الزهور عادت إلى الحدائق، ولكن الذين كانوا يعملون في تلك الحدائق بدوا لي وكأنهم «عمال مياومين» لا تبدو عليهم أية مهارة.!

لقد سألت ذات مرة أحد المقربين لك: ماذا تعني هيبة الدولة للسيد الباجي؟ أجابني: أن تكون هناك «ديكتاتورية خفيفة أو ناعمة». أثارني التعبير وأدركت في الحين أن الهيبة تعني الاستبداد لديك. أقول لك وله: ما من دكتاتورية خفيفة ولا تصبح ثقيلة. وما من ديكتاتورية ناعمة ولا تصبح شديدة القسوة!

في كتابه الثاني «بداية التاريخ» الذي أصدره فوكوياما بعد نحو عقدين من كتابه «نهاية التاريخ»، نرى أن هيبة الدولة تتراءى في ديمقراطية قيادتها ثم في حكومتها المسؤولة ثم في سلطة القانون وسيادته.. ويوزع علينا فوكوياما نماذج عديدة من مختلف الدول. فروسيا مثلا تجتمع فيها شروط الحكومة القوية والانتخابات الديمقراطية، لكن القانون لا يزال ضعيفا.. وثمة الصومال حيث لا يتوفر أي شرط من تلك الشروط الثلاث.. أما الدولة التي توفقت في الجمع بين الشروط الثلاثة فهي: أمريكا ومعظم بلدان أوروبا. ولو تفحصنا بلدنا تونس في أية خانة توجد الآن، فإننا سنجدها في مرحلة الانتقال القاتم والغائم.. فالانتخابات الديمقراطية تمت لمرتين أو أكثر. أما سلطة القانون فضعيفة والحكومة تعاني من الشلل والشللية. لا أعتقد بأن الانتقال من نظام سياسي إلى نظام آخر يتم في صورة قطيعة تامة، ولكني بالمقابل لا أوافق على تمطيط زمن الانتقال إلى ما لا نهاية.. سأضرب لك

مثلا يا سيادة الرئيس عن الانتقال السياسي. وسوف تقتنع بأن ما يحدث عندنا اليوم هو مجرد مناورات سياسية لتمطيط الانتقال ولتأخير زمن الديمقراطية!

لقد عشت وعايشت مرحلة الاستقلال. وكنت من الفريق القريب من بورقيبة. ففي العام 56 حصلت تونس على استقلالها. وهذا يعني أن دولة جديدة قد ولدت أو انفصلت عن الإمبراطورية الفرنسية.. ونحن نعلم أن معظم المستعمرات لم يكن لها أي وجود سياسي مستقل . ومنذ عام 56 إلى عام 62 استقلت كل دول إفريقيا عن فرنسا. وهذه الدول الوليدة والجديدة، ومنها تونس استطاعت أن تقيم كيانها المستقبل في أقل من أربعة سنوات.. لنأخذ أمثلة: في العام 56 وقعت وثيقة الاستقلال. في العام 57 اختار المجلس التأسيسي نظام الجمهورية. بعد ثلاثة سنوات صدر دستور 59. في العام 58 تم الجلاء الزراعي. في العام الذي سبقه تأسس البنك المركزي وتحرر الدينار من الفرنك الفرنسي وفي العام 62 تم اجلاء آخر الجنود.. فهل رأيت كم كانت تلك المهمة صعبة ومتعبة بالمقارنة مع هذه المرحلة.. ففي حوالي 6 سنوات أنهت تونس الجديدة كل مراحل الانتقال من مستعمرة إلى دولة مستقلة. أما الآن فقد مضت 7 سنوات ولم ننتقل من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر.. هل أن المهمة أكثر تعقيدا كما يقول مسوقو الشعارات والمبررات، أم أن همة وهيبة رجال الأمس لم تعد من شيم رجال اليوم ؟!

سيادة الرئيس،

لقد عشت بنفسك المرحلتين، ولك أن تقارن.. وإنني على يقين بأنك ستنصفني وتقول معي : نعم كنّا شبابا. وكانت المرحلة الأولى أكثر تعقيدا وتشابكا، ولكن كنّا أكثر نضجا وتصميما.. وحالما تعترف بذلك ستكون كمن أطلق على نفسه وماضيه النار..

حسنا.. إذن أنت مشارك في مهزلة الانتقال التي لا تنتهي.. وهذا جزء من إطالة المعظلة لربح الوقت من أجل هدف آخر. إن ما يجعلك متهاونا ومنساقا وراء إطالة الانتقال هو ربما طموحك لتوجيه مسار السلطة في تونس.. فحيثما حللت أو كانت لديك المسؤولية، كنت تصرّ على تركيز السلطات بين يديك.. إننا نعرف أن القرار الثقيل والكبير كان ينتقل بين قصر قرطاج وقصر الحكومة في القصبة وقصر باردو (البرلمان).. ففي كل عهد تتركز السلطات في مكان ما . في عهد المرزوقي الانتقالي والمؤقت كان قرار السلطة الثقيل في باردو ولم يكن في قرطاج. وفي عهد المهدي جمعة المؤقت، كان مركز القرار في القصبة. وفي عهدك الأول كرئيس الحكومة، كان القرار في القصبة. وحين انتقلت إلى قصر قرطاج انتقل معك القرار كما كان الأمر تماما في عهد بورقيبة وبن علي.. من المفترض أن تكون - القرارات - الكبيرة الآن وفي هذه المرحلة في القصبة وبالانسجام والتنسيق بين القصبة وباردو وقرطاج، ولكن ما نراه أن كل القرارات (معظمها) تخرج من قرطاج. فأنت الذي عينت رئيس الحكومة الأول الحبيب الصيد وأنت الذي اخترت رئيس الحكومة الثاني يوسف الشاهد.. وأنت الذي أعلنت حالة الطوارئ الأولى والثانية وأنت الذي أعددت وثيقة قرطاج لحكومة الوحدة الوطنية.. فهل هذا تأبيد لمبدأ الرئاسة أم هو انقلاب داخل الرئاسة؟ وهل هذا احتيال على الديمقراطية أم مصادرة لمستقبل الديمقراطية؟

أعرف من خلال مذكراتك في نسختها الأولى الفرنسية عام 2009، أن لديك مكانة خاصة لدى الزعيم بورقيبة وأخرى لا تقل عنها وزنا لدى زوجة الزعيم. وقد لمست كذلك أن لديك «لوم كبير» وثقيل قلما تفصح عنه تجاه انحياز بورقيبة لمنطقة الساحل ولرجال الساحل وخاصة تجاه بلدته منستير.. وكنت في أحيان كثيرة

تجد نفسك وسط جمع من رجال الساحل الذين يعاضدون بورقيبة ويردّونه على أية ممارسة ديمقراطية .. ومع الزمن تكونت لديك فكرة أن هناك صراع سرايا محتدم بين أهل الحاضرة (العاصمة) وأهل الساحل.. وبما أنك مولود في العاصمة بحي باب الأقواس من أب ينحدر من أسرة مملوكية وأم تنتمي إلى عائلة بن جعفر وتنحدر من أصول شامية، فقد كان يحزّ في نفسك كثيرا أن ترى أهل الساحل وقد تفوقوا على أهل الحاضرة وافتكوا منهم الحزب ثم الدولة.. كان حزب الدستور الأول قد تأسس على يدي نخبة الحاضرة وقد اندمج فيه كل أبناء العائلات الكبرى بتونس. وبرز من قيادته محمود الماطري الذي كان أهله يسكنون في باب سويقة وكذلك الثعالبي وأحمد الصافي وجميعهم من تونس العاصمة. نعم انظممت مبكرا إلى الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح على رأسه بورقيبة ومحمود الماطري، ولكن ككل أبناء العاصمة كنتم أكثر ميلا إلى محمود الماطري، وكنتم أكثر قربا واندماجا فيما بينكم.. وبما أنك كنت زميلا للدراسة لنجل بورقيبة وقبله المنذر بن عمار شقيق وسيلة بن عمار والحسيب بن عمار ابن عم وسيلة بن عمار، فقد فزت بمكانة لائقة في قلب الرئيس والرئيسة معا.

في الثمانينات وحين ظهرت التصدعات عميقة في البيت البورقيبي، أصبحت أحد رجال مجموعة ضغط تونس العاصمة، أي لوبي العاصمة الذي اتهم بالعنصرية وبالضغط على بورقيبة من خلال عائلة زوجته لكي يمنح «الخلافة» لأحد أبناء العاصمة.. كان هذا الذي سمّي بلوبي العاصمة يتكون في الأصل منك شخصيا ومن أحمد المستيري ومن راضية الحداد والحسيب بن عمار ويتحرك ويعمل بالتنسيق مع السيدة الماجدة حتى نهض بورقيبة ذات مرة وقال: «ها إن المعارضة تنام فوق سريري». وحين تم طلاق وسيلة من بورقيبة بسرعة في العام 86 انهار ذلك اللوبي،

ليقفز إلى السلطة في السابع من نوفمبر رجل آخر ليس من الحزب الدستوري، ولكنه كان من الساحل. أعاد ذاك الرجل ترسيخ سلطة الساحل بإبعاده لكل من اشتكى ذات يوم من سطوة الساحل أو حاول أن يأخذ الرئاسة إلى مكان آخر.. فهل نفهم الآن مدى إصرارك على تمطيط ما يسمّى بالمرحلة الانتقالية؟ وهل يمكن أن ندرك الآن كذلك إصرارك على تعيين أحد أقاربك الذي ينحدر من تونس العاصمة السيد يوسف الشاهد، وهو لا يزال جديدا في عالم السياسة في موقع رئيس الحكومة، حكومة وحدة وطنية؟ هل هو تصفية حساب قديم مع الماضي؟ هل هو انتقام من بورقيبة الذي حاول أن ينقل عاصمة البلاد من تونس إلى المنستير؟ لقد قال لي ذات مرة أحد الناشطين السياسيين، وهو أصيل منطقة الساحل، «أن الباجي انتقم منا دفعة واحدة. فالرئيس ليس ساحليا كما اعتادت تونس منذ الاستقلال ورئيس الحكومة ليس ساحليا وكذلك وزراء الدولة الأربعة: الخارجية والداخلية والدفاع والعدل.. فما الذي بقي من الساحل في أعلى مراتب الدولة».!!

لا أريدك أن تغضب لصراحتي يا سيادة الرئيس.. فما ارتكبته الآن، إذا كان تخميني يحاذي الصواب، هو إثم جمهوري كبير، لأنك تريد أن تصادر طموحات تونس العميقة في الرئاسة وتصادر مستقبل الديمقراطية وتذهب بالدستور إلى حيث التوريث.. فأن تختار رئيسا للحكومة بقصد الصعود إلى منصة الرئاسة من عائلتك ومن أهل العاصمة، فهذا ما لن يغفره لك التاريخ، ولنا جميعا لأننا لم ننتبه جيدا أو أخطأنا التقدير أو تواطأنا مع الخطأ.. أو تعاونا على تنفيذ ما تصبو إليه.. ها إننا عدنا إلى «العائلة المقدسة» بينما أرض الوطن لا زالت مدنسة بالإرهاب والفساد والفقر.. من المرجح جيدا يا سيادة الرئيس أن تكون قصتك مع يوسف الشاهد مثل قصة الثعلب الذي

يعرف جميع الفخاخ التي نصبت له، لكنه لا يعرف أن الفخ الذي نصبه هو للصيادين سيكون هو الفخ الذي سيقع فيه في نهاية المطاف.. أحذرك جيدا ثمة من يترصد أخطاءك ويتعقب خطوات يوسف الشاهد لإيقاعكما معا في الجبّ.. إحذر، فقد تأتي الضربة من أقرب الناس إليك أو من أكبر حلفائك في البرلمان والحكومة.! انتبه يا سيادة الرئيس أن تكشف أسرارك أو تجعل الآخرين يكشفون أسرارك. فالأسرار هي ألدّ أعداء السياسيين. انظر جيدا من حولك. إن بعض مستشاريك أو بعض من يدّعي التقرب إليك ما انفك يشيع عنك أنك تتهيأ للانسحاب وإعطاء مقود القيادة للسيد يوسف الشاهد. وحين نسأله كيف؟ يقول لنا: سوف يستخدم الرئيس ما ورد في الدستور. فإذا انسحب الرئيس أو استقال قبل الانتخابات أو أصيب بالعجز، يمكن لرئيس الحكومة أن يتولى الرئاسة مؤقتا ثم يجري الانتخابات في خلال 3 أشهر.. وبما أن السيد الشاهد سيجد نفسه فوق مصطبة أو منصة عالية ويمسك بدواليب الحكومة، فإن لا أحد سيجاريه في الفوز بعرش الديناصور.! نسأله أيضا: وماذا يفعل الرئيس آنذاك وهناك من يريد ترشيحه مرة أخرى؟ يرد علينا ساخرا ومبتسما:«السيد الباجي يريد أن يسجل اسمه فقط على دفتر التاريخ «إنه دخل بسلام وخرج بسلام» يضيف:«دع الديمقراطية للذين يؤمنون بالحظ.. وتكلم معي في السياسة. أن السياسة في بلادنا هي جمع الاعتباطي مع العقلاني من أجل إحداث الدهشة»!

أعود بك الآن يا سيادة الرئيس وأسألك: أين هي هيبة الدولة إذا نحن فكرنا بهذا الأسلوب؟ وأين نرى «هيبة الدولة» ونحن نكاد نوصف بأننا دولة متسولة، كسولة، وغير منتجة؟ وكيف يمكن أن نشرح هيبة الدولة ونحن نرى السفراء الأجانب يتجولون في بلادنا طولا وعرضا وزعماء أحزابنا يتسولون على

عتبات السفراء؟ وأين توجد هذه الهيبة إذا نحن لم نتكلم بصراحة عن اختراق بلادنا واغتيال علمائنا وسياسيينا ولم نكشف عن الملابسات ولم نطالب بحقوقنا؟ ما هذه «الهيبة» التي تجعلنا نصمت ولا نندد بالعدو حتى حين يعلن عن نفسه؟ ومن الذي -أنفق- رصيد هذه الهيبة في المماحكات والوعود والتوافقات المشبوهة ؟ وكم تزن «هيبة» أي دولة إذا هي رهنت كل إرادتها لدى البنوك والدول الأخرى؟ وما معنى هذه الهيبة إذا كنت تجمع بسفرائك لتقول لهم: «أن تونس بلد صغير وفقير»!. إن هذه الهيبة التي نتكلم عنها لا نكاد نجدها إلا في «اللذة» قادتها بالمحسوس، حتى أنها رهنت سعادتها في منع الغير من بلوغها بتعبير القارابي، ليظل الجميع يتخبط في تراجيديا القاهر والمقهور..

لا أظنك أنك تقصد «هيبة» الغالب أو القاهر، وأنت تتحدث عن هيبة الدولة ! لا بل لا أعتقد أنك تقصد غير ذلك. فإذا وقف شرطي في كل زاوية من شارع وأوقف مواطن في كل ركن، فليس ذلك مظهر من مظاهر هيبة الدولة، وإنما هو مظهر من مظاهر تخلف الدولة وقهرها.. فالدولة المهابة لم تعد في حاجة إلى التظاهر بأنها قادرة أو غالبة أو قاهرة. وقد حسم مكيافيلي منذ حوالي خمسة قرون في هذه المسألة حين قال: «أن على الأمير أن يكون مهابا لا مخيفا أو قهارا»..

سيدي الرئيس،

إن الوعد دين على الرجل الحرّ.. وها أن السنوات تمضي دون أن تفي بوعدك في كشف ملابسات اغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي.. وهذا أيضا جزء من هيبة الدولة.. فالدولة التي تتلعثم وتخاف وتتردد في قول الحقيقة أو إخفاءها تفقد مصداقيتها وهيبتها. أعرف أن غالبا ما تقع الجريمة السياسية لكي لا تكشف أبدا.. فهي جريمة بطبعها مطموسة المعالم.. ولو أنك لم تركب الموجة

وتجعل من الشهيدين بلعيد والبراهمي مطية للعبور إلى الرئاسة، فإنني ما كنت لأطالبك بالإيفاء بوعدك. لا تقل لي الآن: نحن دولة وعندنا علاقات وإكراهات وواجبات لأن كل دولة تطلب الهيبة لا يحق لها أن تدفن الحقيقة أو تلعق دماء أبناءها.. شخصيا كنت أنتظر بشغف ماذا كان بإمكانك أن تفعل حتى لو افترضنا أنك توصلت إلى الحقيقة. هل تعرف لماذا؟ لأنني ببساطة أشك في شجاعتك وتقديرك لهذه الهيبة التي تتكلم عنها.. فماذا ستفعل لو اكتشفت أن بلعيد اغتالته إسرائيل مثلا؟ هل باستطاعة دولتك أن توفر الأدلة والحماية والدفاع وتتحمل المسؤولية في استرداد الحق؟ ينطبق ذلك على إسرائيل كما على فرنسا كما حتى على الجزائر؟ إن اتهام دولة ثانية بعيدة أو قريبة تترتب عنه قوة محصنة لتلك الاتهامات .. لا نذهب بعيدا في الإلحاح، لأنني على يقين أنك لن تستطيع التقدم في هذا الطريق قيد أنملة حتى لو كان الجاني من السلفيين أو من النهضة كما حاولت أن تشيع ذلك في السابق..! أما الآن وأنت لا تستطيع أن تحكم بدون النهضة، فإن من واجبك أن تحترم التعاقدات والتوافقات..

إن إخفاء الحقيقة هو ما يؤدي غالبا إلى اغتيال الثقة بين الحاكم والمحكوم ثم إلى اغتيال هيبة الدولة.. إن الثقة السياسية هي بيت التوافق الاجتماعي. وإذا ما انقطعت تلك الثقة ستبقى العيون تحدق في بعضها بعضا دون ملامح لأي تعاون ولأي تقدم ولأي مشروع. هذا هو معنى إخفاء الحقيقة. إنه ارتطام جدار بجدار. فعندما نبدأ عصر الديمقراطية بالأكاذيب والوعود الزائفة لا نعود نسأل عن هيبة الدولة.. وعندما يبدأ النهار بزرع اللعنات، فإننا لا ننتظر المساء لكي نعرف ما النهاية !

صحيح يا سيادة الرئيس أنك تنتمي إلى جيل الرواد للدولة التونسية الحديثة.. ولكن ما لم تدركه أنك عدت إلى السياسة

مع جيل آخر من الهواة. وبالتالي فمهما كنت قادرا أو مقتدرا أو حكيما أو محنكا، فلا بدّ أن تعرض نفسك وتاريخك إلى السخرية.. صدقني أنني لا أحب أن أراهم يعاملونك كجدّ وقور.. ولا أودّ لك أن تتقوى على نفسك لكي تظهر أكثر نشاطا وشطارة.. إن هيبة الدولة لا تنبني بالهواة أو بالعائلة أو بالقروض أو بأعداء الأمس، ولا بالمغفلين أو الفاسدين!

6

جرذان ويرابيع ومرابون..

«إنهم يبيعون لنا الحبل الذي سيشنقوننا به..
فلنشنقهم نحن قبل أن يشنقوننا!»
• فلاديمير لينين

سيادة الرئيس،

إن الفساد يضرب هذه البلاد منذ ما يزيد عن القرنين. ولا شك أن فساد اليوم موروث من فساد الأمس. وهو ما يعني أن «الدولة فاسدة» من لحظة تكوينها، وإنها تعايشت مع الفساد طويلا، حتى أصبح الفاسدون هم الحاكمون المفسدون والمدافعون عن الفساد والمنتجون له!. إنني لا أهزأ بك وبأصحاب النوايا الحسنة الذين يريدون الحرب على الفساد، وإنما أهزأ من أسلحتك وبعض رجالك وبدائلك.. فمهما كانت عزيمتك قوية وشعلتك وقادة، فإن حجم الفساد قد فاق كلّ مجهودات الحرب عليه! إنني لا أعتقد بأنه بالإمكان أن ننجح في هذه الحرب ما لم نرجع الأموال المهربة في

عهد الرئيس السابق، ونوقف نزيف القروض من الخارج ونعيد مراجعة ملفات السياحة والطاقة والتجارة الخارجية والاتصالات والبنوك!

لقد قرأنا منذ الفصول الأولى في مدارسنا، أن حفنة من المرتزقة المحليين والأجانب قد سيطروا على الإدارة والحاشية المقربة من الباي، قد استطاعت أن تنشئ تحالفا من المرابين والمضاربين (من أوروبا وتونس)، أرغم الدولة على المزيد من التداين وطلب القروض لنفقات غير مبررة وعقد صفقات مشبوهة، الأمر الذي وضع تونس في النهاية تحت الوصاية الأجنبية! كل تلاميذ المدارس في تونس يعرفون تقريبا أسماء من تلك «المافيا»، مثل مصطفى خزندار (وزير المالية ثم الوزير الأكبر) الذي لم يكن إلا يونانيا حاملا لإسم جورجيوس شرافيلاكيس. ومثل محمود بن عياد ونسيم شمامة وعزيز بوعتور.. ويعرفون كيف تمكنوا من نهب ثروات تونس وتحويل وجهة القروض الدولية التي حصلوا عليها ثم فروا إلى الخارج فمنحت لهم جنسيات وحمايات أجنبية!

في العام 1857 وحين صعد باي جديد إلى العرش كان اسمه، محمود باي، أمر بإنشاء لجنة خاصة لتصفية حسابات الدولة التي أعلنت إفلاسها. تألفت تلك اللجنة من وزير الخارجية جيوسيبي رافي ومصطفى صاحب الطابع أحد مستشاري الباي ومن الجنرال حسين، فانكشف هول الجريمة. فما تم تحويله وسرقته كان ما يعادل تقريبا ديون الدولة التونسية آنذاك تجاه المصارف الأجنبية. وقد حاول الباي محمود ثم الباي الصادق أن يصلا إلى حلّ مع محمود بن عياد ونسيم شمامة، لكن النتيجة كانت صفرا. لماذا يا سيادة الرئيس؟ ببساطة لأن حامي تلك العصابة هو مصطفى خزندار نفسه الذي بقي الرجل القوي حتى العام 1876. حاول الجنرال حسين لما له من رباطة جأش أن يفضح مؤامرات خزندار

ثم مصطفى بن اسماعيل وهو (من أم يهودية ويكنّى بأبي النخبة. كان حلاقا وبائعا متجولا ثم أصبح وزيرا أول) والذي فاق الجميع في النهب والتحيل لكن دون جدوى، مما دفع الجنرال حسين إلى الاستقالة ومغادرة البلاد.. وهو ما حدث كذلك مع الوزير الأعظم خير الدين باشا الذي انهزم أمام تلك «العصابة المدولنة» واختار الهجرة إلى اسطمبول!

كان الباي كلما أرسل مبعوثا إلى فرنسا مطالبا بإعادة الأموال المنهوبة أو تسليم الجناة، لا يتلقى إلا إجابة واحدة:«حضرة الباي. إن هؤلاء يحملون الجنسية الفرنسية. وبالتالي فإن أموالهم وممتلكاتهم فرنسية. وفرنسا لا تسلم مواطنيها إلى دولة أجنبية»! «آنذاك كانت تونس لا تزال مستقلة. وحين أقدمت فرنسا على احتلال تونس، أعادت تلك -العصابة- ممتلكاتها المصادرة، وأصبح الصادق الباي الذي وقع بيديه عقد الحماية في العام 1881 بلا سلطة ولا جاه ولا أموال.! فهل أدركت معي الآن لماذا أنا محتدم وغاضب تجاه أولئك الذين يريدون أن يحكموا تونس وهم يحملون جنسيات أجنبية؟ ولماذا أطالبك بتحوير فصل (الرئاسة) من الدستور عبر تنظيم استفتاء؟ لأنني لا أريد لك ولا لغيرك أن تكون ذات يوم شبيها بالصادق باي!

فمنذ صدور دستور عهد الأمان عام 1861، ذلك الدستور الذي أعطى الأمان للأجانب والطوائف الأجنبية والقنصليات، هو الذي عمم التهميش والحرمان على بقية الشعب التونسي. فقد وضعت كل السلطات بيد الأجانب لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم بفعل ذلك الدستور (الذي نتفاخر به إلى الآن دون أن نعرف محتواه ومآلاته ومقاصده). فهو الذي أقام تحالفا مريبا بين المرابين المحليين والمرابين الأجانب، وهو الذي فتح الطريق أمام افلاس الدولة وعجز ميزانيتها وتفقير الشعب وسلب ممتلكاتهم بأساليب

ممنهجة غاية في القسوة قادها «جنرالات كراغلة» مثل الجنرال زروق والجنرال رستم، حين أرغما الباي على حلّ الجيش الذي بناه أحمد باي وحمودة باشا باي، وراحا يحكمان بميليشيات من المرتزقة مدعومة من عصابة المرابين.. يا إلهي ما أشبه اليوم بالبارحة. فالدستور الجديد لعام 2014 والذي نلنا بموجبه جائزة نوبل للسلام، والذي تعاون الأجانب والوطنيون على صياغته والذي أكثرنا من مديحه، هو الذي يشرّع للأجانب لكي يتولوا زمام أمورنا، وهو الذي سيفتح البلاد على مصراعيها للأجانب دون أي أدنى إنتباه حتى من الذين يعتقدون أنهم يحبون البلاد كما لا يحب البلاد أحد. أؤكد لك يا سيادة الرئيس، أنني لست مصابا بمرض القهقري التاريخي، ولكنني لا أستطيع أن أفهم الحاضر إلا بالعودة إلى التفكير في دروس الماضي.. فحين أعلن «وزيركم الأوّل»، رئيس الحكومة يوسف الشاهد في العام 2016 في خطاب تنصيبه، أنه ستتم مراجعة السياسة الجبائية ورفع نسبة الضرائب ووقف دعم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية والتهديد بطرد آلاف العمال والإعلان عن التزام حكومته بسداد القروض الأجنبية، بدا لي أن هذا الرجل قد بدأ من حيث بدأ مصطفى بن إسماعيل، ورأيتك أنت يا سيادة الرئيس كما لو أن الصادق باي قد عاد إلى الحكم في هيئة رئيس!

فمباشرة بعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة في 20 أوت 2016، تأكدت أن الشعب ضحية مغالطات ممنهجة استخدمت فيها أخطاء حكومة الحبيب الصيد لنقل سلطات الحكومة إلى «نادي العائلة».. والذي كان يحزّ في النفس ليس ذلك المخاض الكبير والعسير الذي تمخض عن «حكومة من الشباب» وإنما قدرتكم على استخدام مجلس الشعب من أجل أهداف لم تكن أبدا واضحة! كان واضحا أن ضغوطا كبيرة قد سلطت عليك في

الداخل والخارج.. وكان واضحا لي منذ البداية أن السيد الحبيب الصيد هو مجرد قنطرة لعبور - آخرين - فوقها لا محالة.. وبعد مجيئ السيد يوسف الشاهد اتضح لي أيضا أن الوضعية الاقتصادية والمالية متدهورة، وأن هناك مراكز قوى اقتصادية مرتبطة بالمراكز الخارجية تريد أن تدفع باتجاه السيطرة وإعادة إنتاج النظام القديم.. فإتفاقية التبادل الحرّ الشامل والمعمق مع أوروبا وتوصيات صندوق النقد الدولي والانصياع لسياسة القروض، كلها مؤشرات على أن اقتصادنا لن ينهض وأن منوالنا الاقتصادي لن يتغير، وأن تشكيل حكومة جديدة تحت مسمّى حكومة الوحدة الوطنية، هو توريط سياسي شامل لكل من يحتج أو ينتقد أو يتراجع.. إن برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي التزمت به الدولة في رسالة نوايا بعث بها محافظ البنك المركزي مع وزير المالية في مايو 2016 في عهد الصيد هو نفسه الذي جاء في وثيقة قرطاج، حتى أنه لم يكن من المفترض تغيير رئيس الحكومة إذا كان موافقا على البرنامج.. وبما أن الأوساط السياسية والمالية تريد ضمانات أكثر، فقد تحول برنامج الحكومة الأولى (الصيد) إلى وثيقة صادرة من قصر السيادة الأول! والآن فها إن حكومة الوحدة الوطنية قد ذهبت باتجاه مجلة استثمارات جديدة تحمي مصالح المستثمر الأجنبي وتعطي امتيازات خاصة للفرنسيين فيما يتعلق بامتلاك الأراضي الفلاحية وقطاع الطاقة والمناجم!

إن طريق الاستيلاء، على الشركات الإستراتيجية قد بات مفتوحا أمام الأجانب مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة الخطوط التونسية وشركة تكرير النفط - ستير- والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد وديوان الحبوب وكذلك ديوان الزيوت وميناء رادس وبعض البنوك. إن مثل هذه القطاعات الإستراتيجية هي نسيج الإقتصاد التونسي. فلو تمت خصخصته أو بيعه أو فتح رأسماله

للأجانب، فإن الدولة التونسية ستجد نفسها بعد سنوات قصيرة بلا موارد وبلا أعمدة هيكلية وبلا رقابة على اقتصادها وسيادتها.. إن أخطر ما نعيشه اليوم أننا «نجد أنفسنا مضطرين» لمساندة حكومة مكلفة ببيع قطاعات الدولة الإستراتيجية وتصفية الحساب مع الأراضي الفلاحية (أراضي الدولة). فالـ500 ألف هكتار التي وقع تأميمها منذ أواخر الخمسينات قد تعود إلى «معمرين جدد» هم أحفاد المعمرين القدماء.. والاستمرار في تجاهل مطالب التأميم لثرواتنا الباطنية من غاز ونفط وملح وحديد وذهب هو تخلي واضح عن السيادة! أمّا الانصياع لسياسة القروض وشروط البنوك فهو يصل إلى مستوى الخيانة الوطنية لأننا لم نتعلم كيف نوقف هذا النهم للقروض، وكيف نعتمد على أنفسنا ونطرد من رؤوسنا تلك الفكرة الجهنمية، من أن القروض تمنحنا قليلا من الأوكسجين، فيما أصبح من الثابت أن كل دولار يرسل للنجدة، إنما هو يزيد من الغرق..

* * * * *

سيدي الرئيس: قد تبدو جثة بلادنا طافية فوق سطح الماء فنتخيلها تسبح، ولكن الحقيقة أن كل جثة طافية هي جثة ميتة! إن زرع الموت والدمار هو نتيجة كل حكومة غبية أو ساذجة أو متهورة أو عميلة أو مغلوبة على أمرها.. وكما دخل الاستعمار منقادا ببعض أبناء هذا الشعب بسبب جشعهم وغبائهم وكانوا يمسكون بأيديهم الدستور والقرآن، فهاهو الاستعمار يعود إلى تونس وإلى غيرها من البلاد العربية بفضل بعض أبنائه وهم يرفعون مرة أخرى القرآن بيد والدستور الجديد بيد!

قل لي يا سيادة الرئيس، هل تعرف اسم دولة استطاعت أن تنهض وتبني تنمية وتصبح متقدمة ومحترمة بالديون؟.. أنا لا أملك مثالا واحدا في العالم يمكن أن نقيس عليه نجاح تجربة

اقتصادية اعتمدت على القروض. في بعض الأحيان أرثي لحال ساستنا وأقول: ربما كانوا ساذجين، ولكن حين أمعن النظر أجد أنهم قساة وعتاة في انعدام الضمير وعدم الاهتمام بالمستقبل. أسألك يا سيادة الرئيس، وأنت منذ عودتك إلى السياسة في العام 2011، تبحث عن القروض وتتوسط من أجل القروض وتقيم الصلوات كلها في مؤتمرات الغرب والخليج طلبا للقروض، أين تذهب القروض عادة في آخر المطاف؟ وكيف تنفق؟ ومن يستفيد منها وكيف يعاد تدويرها ثم إعادتها إلى البلدان المركز (البلدان الدائنة) وهل تحتاج فعلا الدول إلى القروض؟ ثم هل تستطيع الدول التي تعودت على القروض أن توقف هذا الطاعون ذات يوم؟ ثم هل تستطيع الدول المثقلة بالديون أن تتنكر لديونها أو دائنيها أو تؤجل مواعيد دفعها أو تحول دفعها لدولة أخرى مقابل خدمات أو ثروات أخرى؟

كل تلك الأسئلة وغيرها كثير يمكن أن تطرح عليك، وهنا لا بد أن تكون مطالبا بالإجابة عنها لأنك المسؤول الأول عن هذه الدولة ثم لأن القروض هي المعول الأول، بل هي أكبر معاول الفساد في أية دولة مهما تذاكى حاكمها.. إن القروض التي التهمتها النخب التونسية منذ قرنين، هي التي جعلت من دولتنا حتى هذه اللحظة كسيحة. إن سدادها ليس هو المشكلة بالنسبة لأصحابها (مصدرها) وإنما الكف عن الاعتماد عليها هو ما يزعج مصادر القرار الدولي. فالقروض هي أن أجعل منك باستمرار «عبدا» مطاعا في بلدك، وأجعل من بلدك عجينة بين أصابعي! بل هي وكما قال ذات مرة الكاتب الفرنسي، «بياربيان»، «الطاعون الذي ينتشر عبر البنوك لتدمير العالم الثالث.. وكما كان هذا الوباء ينتقل في القرون الوسطى عبر الفئران، فإنه ينتقل اليوم عبر البنوك». إن خبراء البنك الدولي وزملاءهم في المؤسسات المالية الأخرى،

العديمي الثقافة والرحمة هم فئران هذا العصر. إنهم فئة تقوم بمهمتين متكاملتين! فمن جهة ينشرون وباء الفساد والإفقار والكسل. ومن أخرى يمتصون الفوائض ويكدسون الأرباح لاستمرار هيمنتهم!. إنهم بالضبط أولئك الذين يسميهم العالم البنغالي ساركار، بالجرذان/ المدخرين، كما شرح ذلك جيدا الكاتب الأمريكي «رافي باترا» قائلا:«في عصر الجرذان - المدخرين تتراجع قيمة الأشياء إلى الصفر. ولا تعود هناك قيمة لأي شيء إلا وتكون مستمدة من الأوراق المالية.. وتبدأ القيم الإنسانية بالتراجع ويخضع الفن والموسيقى والدين والرياضة إلى التجارة فتزدهر الجريمة ويعم الفساد والفوضى والجشع.. وعندئذ يتورط المجتمع كله في الفساد عادة ما ينتهي بصحوة اجتماعية تفرز عصرا جديدا يسمّى عصر النمور - المحاربين. ولكن النمور المحاربين إذا أغمضوا عيونهم للحظات أو تراخت أيديهم أو أبدوا الرحمة، فإنهم سرعان ما يجدون أنفسهم مرة أخرى في قبضة الجرذان/ المدخرين ! إن عدم يقظة المحاربين، يا سيادة الرئيس هو الذي أعادنا إلى حكم الجرذان، حسب تعبير الفيلسوف ساركار. كما أن جشع الخبراء هو الذي جعلهم يتبجحون بأن القروض هي وسيلتنا القوية لإخضاع كل محارب متمرد!

سيدي الرئيس،

لو حللنا العلاقة الاقتصادية - التجارية بين الشمال والجنوب لوجدنا العالم الثالث (وتونس من هذا العالم) قد أدّى ديونه خلال الستين سنة الماضية ثلاث أو أربع مرات. وذلك بشراء البضائع الاستهلاكية من الدائنين وبمنح الشركات الأجنبية أولوية إقامة المشاريع الممولة بالديون وكذلك بالفارق بين المبادلات وانخفاض أسعار المواد الأولية التي ينتجها العالم الثالث ويستخدمها لدفع ديونه! ولا يسعني هنا إلا أن أضرب لك مثلا: فعندما تحصل

تونس أو غيرها على قرض، سرعان ما يتجه ذلك القرض (كله أو جزء منه) إلى شراء مواد تحتاجها الدولة المدينة من الدولة الدائنة (مواد مصنعة أو استهلاكية أو خبرات). وبما أن ثمن تلك المواد في ارتفاع مستمر (الزيادات تتراوح بين 5 و 10 في المئة كل سنتين)، فإن الدولة مضطرة في كل الأحوال أن تبيع أكثر مما تشتري لأن امكانياتها ضعيفة في الإنتاج والتسويق وهو ما ينتج عنه سباق يشبه سباق الثعلب والسلحفاة. ويضاف إلى ذلك كله أن أسعار المواد التي يبيعها العالم الثالث وخاصة مواده الزراعية (كما الحال في تونس)، أما أن أثمانها لا ترتفع لأنها خاضعة لبورصة المونوبول أو هي في انخفاض مستمر بسبب تدهور العملة المحلية أو هي ترتفع بنسبة زهيدة جدا بحسب التضخم.. وهنا نجد أن الفلاح الذي كان بإمكانه في العام الماضي شراء جرار مقابل ثلاثة أطنان من البن أو التمور، مثلا لم يعد يستطيع شراء نفس الجرار بنفس الكمية في الموسم الجديد.

وحتى لو سلمنا بأن الديون ليست هي المشكلة إذا عرفنا إنفاقها واستثمارها، فإن فوائد الديون وفوائد الفوائد المركبة والمتراكمة تصبح هي العبء الكبير على أية مشاريع تنموية. فعندما يزداد طلب القروض ترتفع مباشرة الفوائد. وإذا كان معدل الفائدة على الدولار مثلا 5 ٪، فإن الولايات المتحدة مضطرة إلى رفع الفائدة نقطتين. وعندما يرفع سعر الفائدة على الدولار، يصبح الدولار أكثر طلبا. وحين يهجم الجميع على الدولار لأن فائدته أرفع، ترتفع قيمة الدولار، وحين ترتفع قيمة الدولار، فإن دول العالم الثالث التي عليها تسديد ديونها تجد نفسها مضطرة في آن واحد إلى تحمل الزيادات في تأدية الدين الأصلي مضافا إليه ارتفاع سعر الفائدة وتكلفة الانخفاض الذي سيطر على عملتها المحلية مقابل الدولار ثم أسعار المواد الأساسية التي تشكل أغلب

صادراتها. وتلك هي الدورة الجهنمية.. فما العمل للخروج من تلك الدورة يا سيادة الرئيس.؟

سألقي عليك هذه النكتة يا سيادة الرئيس، فلعلك تبتسم قليلا وتزيل الكدر الذي ألحقته بمزاجك تلك الدورة الجهنمية. ذات مرة أتيحت الفرصة لكل من الرئيس الأمريكي والزعيم الكوبي و الرئيس البرازيلي أن يلقي كل منهم سؤالا عن الرب. سأل الرئيس الأمريكي فقال: متى ستصبح أمريكا شيوعية؟ فأجاب الرب: ليس ذلك في عهدك. وسأله الزعيم الكوبي: ومتى ستصبح كوبا رأسمالية؟ فأجابه الرب: ليس ذلك في عهدك يا كاسترو، كن مطمئنا.. وجاء دور البرازيلي فسأل: ومتى ستتخلص البرازيل من نكبة قروضها؟ فأجابه الرب بيأس شديد: لا أعتقد أن ذلك سيتم في عهدي. !..

مع ذلك، فإن البرازيل قد تخلص من نكبة قروضه منذ أن أوقف الاعتماد عليها. فقد فتح الرئيس داسيلفا عهده الديمقراطي بوقف التعامل مع الديون. ثم أعاد العمل بالاعتماد على الذات ورفض دفع الفوائد وفوائد الفوائد عن القروض التي تجاوز عمرها عشر سنوات ثم اتجه إلى محاربة الفساد انطلاقا من إصلاح البنوك ورسم سياسات اقتصادية تضامنية..

قبل نحو عقد أو أكثر في الزمن قدمت الدول السكندنافية مسودة لحل عقدة الديون بالتعاون مع مجموعة الـ77 الذي نادى بتجميد جزء من هذه الديون. وكم من قمة إفريقية دعت دول الشمال لكي يتخلى عن بعض ديونها في دول إفريقيا الفقيرة، إلا أن ذلك كان مثار شفقة وسخرية أكثر منه مثار همم وعزائم.

أعرف جيدا كما تعرف أنت، أن كل محاولة تلكّؤ أو مماطلة في الإيفاء بالديون يعني الخروج عمّا يسمّى بحلقة المبادئ

والالتزامات، وهو ما يستدعي العقاب وفقدان المصداقية وأخيرا الإرغام على الدفع. وهكذا فليست الديون هي أرقام مالية فقط لدى البنوك أو الدول، وإنما هي كوابيس وإكراهات سياسية وحروب اقتصادية لا بدّ أن تستمر. وعوض أن يتفرغ العالم الثالث لبناء التنمية أصبح منشغلا بهذه الديون حين جرفته إلى التفكير السلبي والانفعالي. إن هذا ما يسمّى بمصادرة مستقبل وسيادة دول العالم الثالث عبر الديون!

سيدي الرئيس،

إن كل فرد في تونس من صفر إلى 100 عام مطالب بدفع 3 سنوات من جهده لكي تتخلص تونس من ديونها.. ولا أعتقد أن بلدا كهذا يستطيع أن ينهض أو يتقدم حتى لو حكمه عباقرة العالم. ثمة طريق واحدة للانعتاق هي، وقف نزيف الديون الجديدة.. والمطالبة بمؤتمر دولي لإعادة جدولة الديون القديمة.. هذه الطريق تبدو موحشة، ولكن عليك أن تشقها إذا أردت أن تبقى أيقونة نادرة في سماء تونس.. إنني أبدو هاهنا مفرطا في تفاؤلي، لأنه من الصعب على الذين تعودوا بالقروض أن يعملوا بدون قروض.. فثمة من شبّه ذلك كما لو أعطينا للاعبين خاسرين في كازينو أوراقا مالية لكي يستمروا في اللعب.. ثمة أيضا من شبّه سياسة القروض بالمخدرات. فكلما تم استهلاك القرض الأول، اتجه إلى البحث عن القرض الثاني. فلا أحد يقاوم الإغراء. لا الذي يعطي ولا الذي يأخذ. أما أنفاق تلك القروض فأمر في منتهي البساطة لدى متلقيها.. ويأتي ذلك الشعور من كونها أموال للآخرين أو هي أموال لم تكن نتيجة جهد أو تعب.. أحيانا تسجل القروض تحت بنود بناء مستوصفات أو جسور أو طرقات، ولكن انفاقها يتم فيما بعد في مشاريع أخرى، وأكثر ما يهتم به أصحاب هذه القروض هو أن تأخذ دورة العودة إلى بنوكها الأم!

في الثمانينات، كان ما بين 30 ٪ و40 ٪ من الدين الخارجي لأمريكا اللاتينية يذهب لشراء الأسلحة... وفاقت النسبة الـ50 ٪ في إفريقيا وبعض بلدان آسيا. ويؤكد خبراء البنك الدولي نفسه وكذلك المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم مثل هذه الانحرافات، فيشيرون أن البلدان التي هي على طريق التنمية هي التي تستهلك النسبة الأكبر من دخلها القومي في ميادين الحرب. وقد غرقت بلدان افريقية كثيرة في هذه الأحابيل مثل المغرب والجزائر ومثل موريتانيا والسنيغال. ومثل مالي والنيجر ومثل تشاد والسودان كذلك مثل الكونغو ونيجيريا والكامرون أو أوغندا وتنزانيا أو الصومال وأثيوبيا. جميع هذه البلدان التجأت إلى القروض لتمويل الحرب ومعها بلدان أخرى بالعشرات، ولكن الغرب لا يشعر بأي وخزة في ضميره وهو يقدم لهذه الشعوب الجائعة السلاح والسموم معا.. ولقد ضبطت فرنسا قبل سنوات وهي تفاوض دولة البيرو على جدولة ديونها في مقر وزارة المالية وفي نفس الوقت على عقد يتعلق بشراء طائرات الميراج في وزارة الدفاع! كما فعلت نفس الشيء مع المغرب والباكستان، بل كانت أحيانا تمدّ المتحاربين بالسلاح على أن يكون الدفع لاحقا من مخزون الثروات كما حدث في العراق خلال الحرب العراقية-الإيرانية.

إن الغرب يعرف كيف ينمي حالة الخوف لدى هذه الدول إن كانت غنية أو فقيرة.. فالخوف يساوي شراء الأمن.. والأمن يساوي سلاحا وقروضا. إن ما انفقته تونس خلال السنوات الخمس الماضية على أجهزة الأمن والدفاع يفوق ما أنفقته خلال عشرين عاما. ومعظم تلك الاتفاقات متأتية من قروض أو إيجارات أو مساعدات مشروطة.. أنا على يقين أن ما من دولة محصنة وقوية بلا جيش مجهز، مدرب وقوي، ولكن أي جيش يعتمد كليا على المساعدات أو القروض لكي يتسلح، لا بدّ أن تعترضه مشاكل إذا

خرج عن طريق السير. إن ما يواجه الجيش التونسي حاليا من مصاعب، هو أن يجد نفسه تحت ضغوطات تخفيض المساعدة التي يتلقاها من واشنطن أو من غيرها. أو يجد نفسه يقود حربا داخلية ضد الإرهاب تتغذى من حروب أخرى دولية! وهذا النوع من الحروب جديد على القيادة السياسية التي تربت تحت «الحياد»، وكذلك على العقيدة العسكرية التونسية التي اكتفت دائما بالاهتمام بالبيت الداخلي.. إن الحروب الكلاسيكية وكذلك اللاّمتماثلة، هي أكبر المطاحن لأموال الشعب الخائفة أو التي تشعر بأن أمنها مهدد.. وينطبق ذلك على الدول الفقيرة والغنية في العالم الثالث.. فما دفعته السعودية مؤخرا لأمريكا من أجل ضمان أمنها الشامل (480 مليار) يمكن أن يبني بلدا جديدا من الصفر. وما أنفقته قطر على السلاح خلال السنوات الخمس الماضية يمكن أن يشتري بلدا جديدا بحجم قطر مرتين. لا أتحدث هنا على انفاقات الكويت والإمارات والبحرين.. وإلا فإننا لن نشاهد الفقر أبدا ولمدة قرن على أرض العرب. كل تلك الأموال تصرف أمام مأساة اليمنيين وخصاصة المصريين وتخبط التونسيين والمغاربة دون أن نجد واحدا.. واحدا فقط يا سيادة الرئيس يقول لهؤلاء، أبناء الخليج، إخوتنا في اللسان والدم والهمّ: كفى.. كفى. إنكم تبيعون رؤوس بعضكم بعضا، ثم تدفعون أنتم المال ونحن الدماء!

لقد ذهبت إلى هناك يا سيادة الرئيس أكثر من مرة، ولكني لم أرك قد عدت بهدية كبيرة كما عاد ترامب إلى بلاده! إنهم يعرفون أن تونس تريد أن تتقدم ولا تريد أية حروب لا في ليبيا ولا في غيرها.. ويعرفون كذلك أن تونس حليف لهم ولا تجرؤ على معاكستهم أبدا حتى وإن اختلفوا فيما بينهم.. وتعاقب من يتجرأ على نقدهم (المرزوقي هدد بقطع لسان من يتجرأ على قطر. وفي عهدك تم عزل وزير الشؤون الدينية في أقل من ست ساعات

حين انتقد الوهابية)، ولكنهم لم يبدوا تجاهك وتجاه بلدك أدنى نوع من الكرم ولو من باب التكريم لتقدم سنّك وإقدامك على سفر طويل ومتعب!

ولا تعود تلك الأموال التي منحت كقروض إلى بنوكها الأم عبر شراء السلاح فقط. بل هي تعود أيضا متخفية في دورة سرية يشترك في حمايتها المسؤولون السيئون في العالم الثالث والمسؤولون الأنانيون والمتكتمون على الأسرار في الغرب. ففي أواسط التسعينات قدرت ثروة الجنرال موبوتو، حاكم الكونغو (زائير سابقا) في البنوك الخارجية بنحو 10 مليار دولار، أي بنحو ما تساوي ديون بلاده! كما بلغت أموال الجنرال نوريغا حاكم باناما السابق في الثمانينات عند الإطاحة به بنحو 7 مليار دولار، أي ما يزيد عن قروض بلاده آنذاك. وتقدر حاليا الأموال المهربة من مصر في عهد الرئيس مبارك بأكثر من 60 مليار دولار، أي ما يعادل 80 ٪ ديون مصر الخارجية. وتقدر أموال عائلة بن علي المهربة إلى الخارج خلال فترة حكمه بأكثر من نصف ديون تونس الخارجية.. وقبل نحو عقدين كشف أحد رؤساء الحكومات الجزائرية (الإبراهيمي)، أن الأموال التي هربت من الجزائر منذ الستينات حتى العام 1995 بلغت نحو 25 مليار دولار، وهو ما يعادل الديون المترتبة على البلاد آنذاك.

إن قائمة مهربي الأموال في العالم الثالث طويلة. ولكن أكبر المهربين هم الحكام. وقد أصبح من المتعارف عليه أن جزءا هاما من هذه القروض «تختفي» بسرعة لتظهر في سويسرا واللوكسمبورغ ولندن ودبي وفي بلدان الجنان الضريبية. ولقد أصبح من الممكن اثبات تورط تلك البنوك المانحة في دورة

الفساد هذه، لكن صانع القرار في المركز المالي والسياسي يشعر بالسعادة والحبور وهو يمنح القروض باليسرى بينما يستقبلها باليمنى. فلقد أعد رجال البنوك الدهاة بالتعاون مع السياسيين العتاة دورة انتاج أخرى جديدة لهذه الأموال المهربة كالتوظيف والاستثمار وإعادة قرضها مرة ثانية وثالثة للبلد نفسه.. لذلك فإن من حاول التقصي داخل هذه الدورة الجهنمية، قد رأى أن تضخم أرقام الديون قد لا تكون غير لعبة مضاربات من نوع آخر، إذ ليس من المستبعد أن القرض نفسه يعطى أكثر من مرة لأكثر من بلد في نفس الوقت.. وإن قروض بعض البلدان هي في الأصل أموال تم تهريبها من تلك البلدان.. وعلى طاولة جدولة الديون، غالبا ما يكون الطرفان على علم بأصول اللعبة، فيغرق كبار المسؤولين في الصمت بينما يستغرق صغار الموظفين والجدد والمتحمسون، في الثرثرة.. وفي آخر المطاف تسير الأمور كما في كل مرة: «أنت تعرف، وأنا أعرف.. فلنوقع»!

سيدي الرئيس،

لا شك أنه من الصعب أن تكون بنكا وتكون مخلصا أو غير جشع في نفس الوقت. فالبنك بنك مهما كانت التسمية. إنه يقدم القروض فقط لأولئك الذين لديهم فرص استثمار كافية لإنتاج تسويقي. فليس في دفاتر رؤساء البنك الدولي أو غيره من المؤسسات المالية المتشابهة أية خانة تحت «بطون مليئة أو شبعانة - كما يقول «فرانسيس مورلاجيه». فالجياع الذين يزرعون الغذاء حتى يأكلوا أفضل، لا ينتجون فائضا للتجارة حتى يحصلوا على العملة الصعبة عندما يزرعون ما يمكن بيعه حتى لا يأكلوا» وهو ما يعني أن الجياع الذين يتكلم باسمهم البنك

الدولي والحكومات هم دائما جياع وسيبقون جياع..

إن الحقيقة مرّة أكثر مما يجب يا سيادة الرئيس. فليس ثمة ما هو أصعب من حكم شعب على عتبة الخصاصة، كما ليس ثمة من جدية لمهاجمة الفقر لا من جانب الحكام ولا من جانب البنوك الدولية.. يبدو لي في أحيان كثيرة أن الفقر ضروري لكي تحتفظ البنوك والحكام بالمبادرة في كل منعطف.. إن رسم السياسات يتم عادة بالاعتماد على تقارير البنوك المانحة كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وإذ يحاول البنك مثلا إحياء ما يسمى بمشاريع -القطرات المتساقطة- السيئة السمعة إذ يقال دوما أن بضعة ملايين من الدولارات كافية لبناء سدّ يخلق المزيد من العمل والإنتاج الزراعي ، فإن الحقيقة التي غالبا ما يقع إخفاؤها، إن ذلك السدّ قد بني للأغنياء ليتمكنوا أكثر من استئجار المزيد من أراضي الفقراء أو ترحيلهم وشراء أرضهم وتحويلهم إلى باعة متجولين (باعة قوة عمل وعضلات). وهكذا فإن الفلاحين الكبار هم الذين يمدون أصحاب المصانع الكبار، إخوتهم في النهب، بعمال أبخس وأكثر استعدادا لصمت العبودية!

هل هي مجرد أرقام تلك الديون؟ لا يا سيدي الرئيس، إنها أكثر من ذلك بكثير.. هي أموال يجب أن تسدد آجلا أم عاجلا بعمل وعرق وتضحيات تلك الشعوب. لم تتبدد تلك الأموال فقط بل تبدد معها أيضا زمن آخر من عمر الشعوب هو زمن أجوف فارغ مرّ على تلك الشعوب وهي واقفة في نفس المكان ونفس الزمان.. وإني على يقين لو لم تتجه تلك الدول إلى القروض، فإن حاضر شعوبها ما كان ليكون أسوأ أو أشبه بماضيها.. أما مستقبلها، فمؤكد سوف لن يكون أفضل من حاضرها.

أكثر من ذلك. إن كل بلد غرق في الديون لا يعيد إلا إنتاج الماضي الذي يقول إنه بالإمكان الخروج منه بمجرد أن ينال الاستقلال.. إن دولة مثل مصر لو أرادت أن تتخلص من ديونها فعليها أن لا تأكل لمدة ثلاث سنوات متعاقبة. بمعنى أن يعمل وينتج ويدفع دون أن يأكل.. ولكن من يفعل ذلك في العادة؟ إنهم العبيد، يا سيادة الرئيس. وهؤلاء العبيد اسمهم (الشعب) حسب الدستور، الشعب الذي بعرقه ودمه تصنع المعجزات، وباسمه ترتكب أكبر الفظاعات.

سيدي الرئيس، إن أرقام اقتصادنا مفزعة ويصعب السيطرة عليها، كما قال رئيس البنك المركزي السيد العياري ذات مرة.. إنني لا أضع اللوم لا عليك ولا على السيد العياري بالرغم من أنكما لا تزالان تديران هذه الدولة بعقلية الستينات، ولكن من واجبي أن أحذر من النوم في خدر الأحلام. لقد تجرأ السيد العياري على ما لم يتجرأ عليه غيره وتساءل عن «أموال السياحة» غير المدرجة في حسابات البنك المركزي، ولكن ذلك لم يؤخذ كصفارة إنذار. إن الإبقاء على جزء من العملات الصعبة في الخارج هو ما جعل الدينار يتدحرج. فما بين مايو 2016 ومايو 2017، خسر الدينار حوالي 20٪ من قيمته أمام الدولار.. وهذا ما يجعل غالبية التونسيين يخسرون جزءا كبيرة من قيمة أموالهم وممتلكاتهم.. وإذا استطاع البنك المركزي أن يضخ في العام الماضي ما قيمته عشرة مليارات من الدينار لإنقاذ النظام البنكي الفاقد للسيولة، فإنه ليس من المؤكد أنه سيستطيع أن يفعل ذلك في العام المقبل!

لقد بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي حدودها القصوى وباتت عبئا على الدولة. ويقدر التقرير الأخير الذي تصدرها

وكالة المخابرات الأمريكية كل عام حول حالة العام خدمة الدين التونسي بأكثر من 52 ٪ من الدخولات التونسية من العملة الصعبة. ويعتقد خبراء كثيرون أن الدولة التي عليها أن تدفع سنويا ما يزيد عن نصف مداخيلها كخدمة للديون، هي دولة قد وضعت نفسها في أسوأ الاحتمالات.. حقا أن نسبة 52 ٪ وحتى أدنى منها بعشر نقاط يعتبر نسبة مفزعة. فببساطة لا يعني ذلك غير أن كل ما ينتجه الشعب التونسي ودولته يقع تقسيمه بالتناصف مع البنوك والدول الخارجية. وبمعنى آخر، فإن نصف الشعب التونسي قد تحول إلى عبيد، وأن الدولة التونسية مجبرة لدى دائنيها على تقاسم ثرواتها وجهد أبنائها لتسديد ديونها.. وطبيعي فحين تعجز عائدات الدولة على سداد الديون وفوائدها وخدماتها المستحقة عليها سنويا، تصبح الدولة مجبرة مرة أخرى على الاقتراض من أجل سداد ديون قديمة في آجالها المحددة.. وهو ما يعني أن الدولة التونسية تبدو الآن كما لو أنها دخلت في دورة الاستدانة من أجل سداد الدين.. وهنا يمكننا أن نتخيل أن القروض الجديدة التي قد نحصل عليها لا تدخل أبدا إلى البنك المركزي، وإنما تذهب مباشرة من بنك أجنبي إلى بنك أجنبي آخر. وهل ثمة أفظع من ذلك يا سيادة الرئيس؟ بل هل ثمة أفزع من ذلك حين نترجم تلك النسب البكماء إلى أرقام ناطقة. لا بل مفترسة!

إن شح المعلومات وتضارب المعطيات وعدم التزام المؤسسات والوزراء بالشفافية كثيرا ما كان محل شكوى للدارسين الاقتصاديين والصحفيين التونسيين. فأرقام الناتج الداخلي الخام والدخل الوطني الخام كثيرا ما يحجب حقيقة حجم الديون وثقلها وخطورتها إلى حدّ تزيد من حدة الأزمة وتأخر معالجتها.

إن الديون هي طريق سالكة نحو الارتهان والاستعمار والتحكم في مستقبل البلدان. وما لم تأت حكومة تطالب بجرأة وشجاعة بتعليق سداد هذه الديون لفترة ما، وتجميد بعضها وتحويل أصول بعضها الثالث إلى استثمارات مشتركة أو بيع جزء منها إلى دول أخرى، فإنها ستبقى غير جديرة بوصفها «وطنية».

سيدي الرئيس،

إن الأموال المهربة لا بدّ أن تعود. وعليكم كرئيس وعلى حكومتكم أن تعملوا ليلا نهارا من أجل استعادة تلك الأموال المقدرة بنحو 15 مليار دولار وربما أكثر في بعض التقديرات (20 مليار دولار).. لا بل أن خبير الأمم المتحدة المكلف بآثار الديون الخارجية «خوان بابلو بوهو سلافسكي» قد أكد خلال مؤتمر صحفي عقده في تونس في فيفري 2017 «أن الأبحاث الأكاديمية قد قدرت أن مجموع الأموال المهربة من تونس بلغت نحو 40 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى العام 2010 منها 34 مليار دولار خلال حكم بن علي الذي استمر لثلاث وعشرين عاما».

وحسب هذا الخبير الدولي، فإن المبالغ التي تمّت إعادتها إلى تونس مخيبة للآمال. وفيما عدا المبالغ المقدرة بنحو 23 مليون دولار والتي أفرج عنها بنك لبناني في العام 2013 لصالح تدخل خاص من حكومة قطر، فإن لا شيء آخر قد عاد أو تمّ استرداده. فحتى تلك المبالغ الهزيلة لم تدخل إلى الخزينة التونسية إلا بتدخل شخصي من الأميرة موزة كما قيل. أما الجهود التي بذلتها الحكومة التونسية، فقد ظلت ضعيفة وتحتاج إلى تكوين فريق دولي خاص لتعقب ورصد تلك الأموال من أجل استرجاعها..

على أن المجتمع الدولي لا بد أن يتحرك من أجل الإيفاء بالتزاماته القانونية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك بضمان عودة الأصول المسروقة إلى أصحابها!

إن الأمم المتحدة قد تساعد على استرجاع تلك الأموال المهربة ولكن نحن في تونس علينا أن نساعد الأمم المتحدة لكي تساعدنا. فلماذا لم نطرح هذه المشكلة على مكتب الأمين العام؟ ولماذا لم نقدم حتى الآن على - تدويل- تلك القضية.؟

لا شك أن تونس لن تجد نفسها وحدها، بل ستجد حلفاء لها في المحفل الدولي.. فالكونغو الديمقراطي لا يزال يبحث كيف يسترد أموال الجنرال موبوتو.. وإيران هي أيضا لا تزال تبحث عن أموال الشاه المنهوبة.. وكذلك الفيلبيين وباناما وهايتي والشيلي والأرجنتين ومصر..

سيدي الرئيس، أعرف أن كثيرا من الدول لم تستطع استرداد أموالها المهربة. وأعرف أن مغارة علي بابا الدولية عميقة جدا وذات دهاليز وسراديب تبعث على الغثيان. ولكن قليلا من الجهد والعمل يمكن أن يفتح أمامنا آفاقا للوصول إلى نتائج كبيرة.. إن القضاء ومكاتب المحاماة الدولية يتطلب وقتا طويلا ومالا كثيرا.. ولكن ذلك لا يكفي لوحده. بل وجب علينا أن نثير تلك القضية في المحافل الدولية (في الأمم المتحدة.. في اجتماعات الدول الثماني، في عدم الانحياز وكذلك في قمم الاتحاد الإفريقي).. وحين نجعل قضية استرداد أموالنا المهربة قضية وطنية بامتياز، نكون قد بدأنا فعلا في محاربة الفساد.. إننا حين نحارب الفساد، نحارب كذلك أنانيتنا ومراهقتنا وكذلك الضعف الذي يحيط بنا.. ففي رواية -فريدريك- للكاتب البولوني غومبريتش،

«إن الإنسان كلما تقدم في السنّ، ازداد فسادا»، وأنا أقول لك: علينا كلما تقدمنا في السن أن نحارب الفساد لكي نتهيأ لملاقاة الرب العظيم.. إني أدعوك يا سيدي الرئيس أن تكون رجلا آخر عنيدا وقويا.. لا أن تكون نفسك.. وأن تضع أفكارك وأفكار الذين يصدقونك القول موضع اختبار وتحدي.. فإن لم تفعل ذلك، فأنت فاسد جزئيا وأنت أشبه بالعذراء جزئيا، ثم إنك جبان سياسيا وايديولوجيا.. تأمل في عرضي وفي دعوتي.. وإني على يقين أن باب العبور ليست ضيقة كما هي في الكتاب المقدس، إذا كنت صادقا ولم تكن مجرد دمية تتكلم من بطنها.!

7

الابن والخال والعجل الذهبي!

«وهكذا يا بطيختي الصغيرة الغالية، ستصبح الرئيس بمساعدتي.
لذلك يجب أن تصبح أولا ستارا دخانيا رائعا لتخدع العالم
ونشكل أنت وأنا تحالفا حتى تعتلي عرش النسر».

• كارلوس فوينتس

سيادة الرئيس،

أظنك لا تزال قادرا على التقاط الإشارات وتفسيرها ثم ترتيبها، ثم تكويرها لتصنع منها حجارة للدفاع عن نفسك أمام هجمة الكلاب! إني أظن من ناحيتي أن كلاب الحرب الليلية قد أطلقت.. وهذه الحرب هدفها صناعة «قائد جديد».. قائد مستعد لقتل الأب وأخذ مكانه. قائد يخرج كما خرج «قائد» التغيير في الـــ7 من نوفمبر!. ماذا فعل ذلك «القائد» الذي هرب في النهاية مع عائلته تاركا البلاد والعباد في فوضى عارمة؟ جمع رجاله وقال لهم: «أن رئيسنا وأبانا لم يعد قادرا على الحكم . فلنحمه من المؤمرات ونحمي البلاد من الإنزلاقات».. لم يجد صعوبة في وضع «سيناريو»

هذا الانقلاب الناعم، بل لم يجد من يعترض سبيله في الطريق إلى قرطاج! تمت العملية بسلاسة وعاش الشعب التونسي تحت استبداد متجدد في انتظار الديمقراطية لربع قرن تقريبا.. والآن ها أنك تجد نفسك في نفس وضعية «الأب المؤسس» لهذه الجمهورية.. فإذا لم تضع بنفسك الشخص الذي سيخلفك، فإن الشخص الذي بإمكانه أن يخلفك، عليه أن يضعك في مكانك المناسب والنهائي!.

إن قصصا كثيرة تصلني باستمرار، وهي على أية حال تدور في المقاهي والشوارع والبيوت. منها ما هو خيالي. ومنها ما هو قابل للحدوث ومنها ما هو مزيف أو موجه. ومنها ما هو ضروري لإثبات «الحيوية» في ديمقراطيتنا العليلة.. أحيانا أجد صعوبة في تصديق ما إذا كنت أنت ترغب في تثبيت السيد يوسف الشاهد رئيسا، بعد أن تكون قد انسحبت. ولإخفاء ذلك – الانحراف الديمقراطي– يشيع بعض أنصارك أنك قد تتعرض لإطاحة مدبرة في انقلاب ناعم.. أو أن يوسف الشاهد يرغب حقا في الإطاحة بك لأنه يريد أن يضع لنفسه صورة القائد المقتدر ؟؟ وعلى أية حال، فإن الاحتمالين محملان لنتيجة واحدة، هي الإسراع في التخلص من الأب قبل اندلاع حرب الأخوة كارامازوف!

إن الانتظار يا سيادة الرئيس لا يعني إلا الكثير من هدر الوقت في مثل هذه الحالات.. تأكد يا سيدي الرئيس أن كنت تريد الانسحاب أو كنت تدفع باتجاه أن تسحب الشرعية منك، فإنك ستحمل اللعنة معك إلى القبر لأن القائد، الرجل الحقيقي، الرجل الذي ضرب على صدره لكي يحمي الديمقراطية الناشئة، الرجل الذي اختار الشعب أن يختاره رغم كبر سنّه، عليه أن لا يهرب من المعركة.. أقول لك من كل قلبي وعقلي أن تقطع الطريق على كل الذين يلعبون بمصير هذه البلاد. لا تتردد، أطلب من كل الذين يطمحون إلى خلافتك أن يقدموا استقالاتهم من الحكومة قبل

الانتخابات وينتظرون موعد الاستحقاقات.. استخدم نفوذك إن كنت حريصا على الديمقراطية وإن كنت تريد ألا تموت بمجرد أن تموت.. واستخدم كذلك الإعلام الحرّ لا المأجور وحلفاءك الجديرين والحريصين على الديمقراطية، لا أولئك الذين يبادلونك الابتسامات وكذلك الطعنات..!

سيدي الرئيس،

أمامي روياتان حول «علاقة القربى» الملتبسة بينك وبين السيد يوسف الشاهد.. أن الوالد المرحوم حسونة له ستة أبناء هم اسماعيل ومحمد الباجي وكمال وجميلة وصلاح الدين وفاطمة. وإن شقيقتك جميلة قد تزوجت من محمد صالح الشاهد، الذي خلف ثلاثة أبناء هم حاتم والحبيب وآمنة.. وأن يوسف الشاهد هو ابن للحبيب الذي هو حفيد شقيقتك جميلة.. إذن فأنت شقيق لجدته وبالتالي فأنت خاله حتى أنه يشبهك على نحو واضح.. أما الرواية الثانية فتقول أن جدته الأخرى هي السيدة راضية الحداد، صديقتك وشقيقة صديقك الحسيب بن عمار، ابنة عم زوجة الرئيس السابق وسيلة بن عمار.. في الرواية الأولى إذا صحّت. نجد أن علاقة القربى البيولوجية قريبة جدا. وفي الرواية الثانية نجد أن علاقة القربى الإيديولوجية واضحة جدا..

إني لا أذكر ذلك إلا لأذكرك بأن الخيانات ترقص فوق أكتافنا كما قال الحسن الثاني ذات مرة. وقد تكون كلمة خيانات في هذا الصدد ثقيلة وغير مبررة حتى الآن، ولكن أشعر أن ما يتداوله الشعب في المقاهي الشعبية تقترب من الحقيقة. إنهم يرددون ما يشاع هنا وهناك وما ينسب لابنك حافظ، من أن الشاهد قد انقلب على العائلة..

لنأخذ ذلك التعبير ونحلّله. ما معنى أنه انقلب على العائلة؟ هل يعني ذلك أنه كلف بمهمات تخص العائلة، فإذا به لم يقم بتنفيذها

وأعلن تمرده؟ هل يعني أنه رئيس حكومة عليه أن يمهد الطريق لغيره من أبناء العائلة، فإذا به يعلن عن عصيانه، أم يعني أنه بدأ يبتعد عن الضغوطات والوصايا، فراح يستقل برأيه وبخط سيره لاقتناعه بخط الديمقراطية التي كثيرا ما تنمي الطموح حتى في النفوس الأكثر ركودا وكسلا! في هذا الصدد لا أحد يعرف التفاصيل أكثر من العائلة.. وكل عائلة إذا لم تجد بداخلها -رأسا حكيمة- فإنها غالبا ما تأكل أبناءها.. في مثل هذه الظروف المليئة والغامضة، لا تدع نفسك يا سيادة الرئيس تتساءل: من سيكون الأكثر ولاءا لي وللعائلة.. بل قل: من يمكنه أن يكون أكثر ولاءا للديمقراطية ولتونس.. إن أي رجل ومهما بلغ من العمر لا يعجبه أبدا أن يرى أبناءه وقد شحذوا سكاكينهم لتقاسم «الإرث» قبل أن تدق ساعة الحياة دقتها الأخيرة. ولكن الرجل الذي لا يعدّ لما بعد رحيله، هو عادة إمّا أنه أناني. وأما أنه لا يثق في كل أبنائه..

سيدي الرئيس،

ها إني أجد نفسي أقول لك بكل صدق. أن السلطة تنام بالقرب من الجريمة. وهي تجعل أكثر الناس قبحا يبدون جذابين.. لذلك أدعوك للنهوض .. فقم وانهض ولا تترك نفسك مساهما في اقتراف الجريمة!

إنني لا أشك أبدا أن ما تبقى لك من عهد الرئاسة (سنتان ونصف بتاريخ كتابة هذا الخطاب) هو أصعب من كل ما مرّ بك خلال حياتك كلها.. لا تتعلق الصعوبة بحرب الخلافة والحملات الوشيكة على السلطة فقط، وإنما كذلك بقول الحقيقة للشعب وإنقاذ الديمقراطية من التخريب وحماية الثروات الوطنية من النهب ثم من الإقطاع الحزبي الجديد.. أعرف أن الرئيس موجود دائما عند مفترق الطرق.. وهناك توجد قوى متصادمة ومختلفة تحاول كل واحدة أن تدفعه في الاتجاه الذي يخدم مصالحها.. تبدو

كل تلك القوى شريرة فيما بينها، فهي حتى عندما تعلن الحياد أو التأييد أو التحالف ، فإنما هي تخبّئ جيدا عدواتها. وإني على يقين أنه لا توجد قوة أقوى وأفضل من قوتك الداخلية إذا كنت صادقا مع الشعب. إن الذين يحيطون بك يرون مصيرهم في وجهك.. فإذا كنت حازما وصادقا وقفوا معك. أما إذا رأوك لا مباليا و«مطنشا» على رأي اللبنانيين، فإنهم سيتفرقون من حولك ويلتحقون بغيرك. إن التونسيين ميالين للنقد والسخرية والتوبيخ والتذمر. وهم كثيرا ما يضعون المسؤولية كل المسؤولية على الرئيس. إن العيوب كلها يرونها في الرئيس حين يصابون بالإحباط. كما أن الفضائل كلها ينسبونها للرئيس حين يشعرون بالراحة.. لذلك لا تتركهم يصابون باليأس أو الإحباط.

سيدي الرئيس، دعني أقول ما أفكر فيه: إنني أراك قد فقدت سلطتك منذ أكثر من عام، لذلك أراك تستعين بالجيش في كل مرة.. فحين وقع تفجير حافلة الأمن الرئاسي بالقرب من وزارة الداخلية، أحسست بالخطر وتحركت بسرعة لتغيير طاقم الأمن. بعد ذلك حاولت أن تستعيد بعض النفوذ، ولكن الصراعات الجموحة إزدادت جموحا بالرغم من أنها غيرت من تكتيكاتها. فهمت الرسالة ورحت تعمل على تغيير الطاقم الأمني ثم رئيس الحكومة، فكان أن اخترت طريق الولاءات لا طريق الكفاءات.. في مرحلة لاحقة رميت بمقترحك «المصالحة الوطنية» وبها تجاوزت البرلمان والهيئات المكلفة بالتحقيق في الفساد السياسي والاقتصادي ولم تكشف أنك سرت في الطريق الخطأ إلا حين وجدت أمامك معارضة شديدة! أقنعوك في البداية أن المصلحة تقتضي التطبيع مع الفساد.. ثم جاءك من يقول لك، إن المصلحة تقتضي محاربة الفساد.. ولكن في الحالتين، فلا الحكومة كانت تعرف من أين تبدأ حرب الفساد. ولا أنت كنت مقتنعا بمعاقبة الفاسدين!.

لقد قلت ذات مرة لأحد السياسيين: يا سي فلان.. لنفترض أن السيد علان فاسد. وقد استفاد من النظام السابق. فهل من الحكمة عقابه على إثم قديم؟ هل نحن نكرم العدالة بمفعول رجعي أم نحن مع المصلحة العامة.. وطبعا كنت تعتقد دائما أن المصلحة العامة هي مصلحة النظام السائد: أي أن يحمي أصحاب الامتيازات لكي يحمي نفسه.. فحسب رأيك لا توجد سياسة بلا أوغاد أو فساد.

سيدي الرئيس،

أراك ميالا للمختصين في الزراعة لاختيارهم لرئاسة الحكومة. لا أعرف إن كان ذلك من رواسب عائلتك أو عائلة زوجك الفلاحية (أقصد من ملاك الأراضي) أو مجرد صدفة أن يكون السيد الحبيب الصيد مهندسا زراعيا والسيد يوسف الشاهد مهندسا زراعيا.. فهذا الرجل قد دخل إلى حلبة السياسة منذ ثلاث سنوات فقط. انتمى في البداية إلى الحزب الجمهوري ثم انظم إلى حزب النداء. لم يكن لا من الزعماء البارزين ولا من المناضلين البارزين .. سرعان ما وجد نفسه وزيرا للشؤون المحلية في حكومة الحبيب الصيد ثم كاتب دولة للصيد البحري ثم كلفته أنت شخصيا بالوساطة بين شقي «حزب النداء» لرأب الصداع في العام 2015. لقد خرج مباشرة من مكتبه في السفارة الأمريكية حيث كان يعمل في قسم الخدمات الزراعية، إلى وزارة الشؤون المحلية، وهي وزارة تبدو متخفية على العيون، لكنها تعتبر ذات أهمية أمنية في البلاد.. إن تعيين موظف سابقا في السفارة الأمريكية. رئيسا لحكومة بلد خرج لتوه من الثورة، لهو أمر غاية في الغرابة والتأويل.. فثمة من قال أنه «فرض فرضا». وثمة من أشاع أنه يربوع من يرابيع الربيع العربي.. وثمة من رأى في ذلك «تحديا مقيتا» من قبلك أنت يا سيادة الرئيس.. أنت تعرف

أن «العرب مهوسون» بالمؤامرة ولقد أعطيتهم فرصة لكي يتلهوا بأحابيل المؤامرة.. وإذا كنت لا أذهب في مثل تلك التأويلات، فإنه لم يكن من الحكمة أن تستنجد بموظف سابق في السفارة الأمريكية حتى لو كان من عباقرة هذا العالم.. إن من يعرف الشاهد أنه لم يكن ميالا للعمل السياسي أو الحزبي.. وقد تلقى دروسه الحزبية الأولى على يدي رجلين / صديقين يماثلانه في العمر وفي التجربة هما: إياد الدهماني والمهدي بن غربية. وقد توطدت علاقة هذا الثلاثي في الحزب الجمهوري ثم ازدادت وثوقا في الوزارة الحالية..

قبل ذلك كان يعمل في الوكالة التابعة لقسم الزراعة في الولايات المتحدة، وهي أحد أذرع السياسة الاقتصادية الأمريكية. ويتمحور مجال عملها حول قطاع الأغذية والزراعة في الخارج، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها عن حركة العرض والطلب العالمية واتجاهات التجارة والفرص الجديدة في السوق.. وذلك كله من أجل تحسين قدرة المنتجات الأمريكية على الدخول إلى الأسواق العالمية وتطبيق برامج مصممة خصيصا لغزو أسواق عالمية جديدة والرفع من حصة المنتجات الأمريكية! (تركيزا لصالح شركة ماسنتا).

إن المنصب الذي شغله يوسف الشاهد تم إخفاؤه عن وسائل الإعلام تماما كما تم إخفاء صلة القرابة بينك وبينه. ولكن الوكيليكس كشفت في وثيقة لها أن يوسف الشاهد قد حضر في الملتقى الإقليمي لمنظمة -الفاو- في العام 2014 والذي عقد في تونس كممثل عن الولايات المتحدة.. من الممكن أن نتساءل عن «جنسيته الثانية» إذ من المحتمل أن يكون كذلك حاملا لجنسية أمريكية وهو أمر في غاية الخطورة إذا ثبت ذلك.. في ذلك الملتقى الإقليمي للفاو الــ28، دافع يوسف الشاهد أمام

وزير الفلاحة التونسي عن التكنولوجيا الحيوية في الزراعة في تونس، كما طالب الحكومة التونسية بالتسريع في تبني وتسويق تلك التكنولوجيا.. إن انتداب يوسف الشاهد كخبير فلاحي في السفارة الأمريكية لم يكن صدفة. فقد سبق أن قدم أطروحة دكتوراه في باريس عام 2003 تحت عنوان «تقييم آثار تحرير الأسواق الفلاحية على المبادلات ومستويات العيش». وهذه الأطروحة حسب الخبير مصطفى الجويلي تكشف بوضوح ميوله نحو تحرير القطاع الزراعي كليّا وانفتاحه اللامحدود على الأسواق العالمية والسماح للأجانب بملكية الأراضي الزراعية وتأييده للزراعات المحورة جينيا.. وهو ما يبدو واضحا في سياسته الحالية إذ يعتبر أن حماية الزراعيين المحليين، ينتمي إلى الماضي وأن ما يسمّى بالأمن الغذائي أو السيادة الغذائية شعارات بالية وقديمة..

بهكذا خلفية سياسية وايديولوجية، دخل السيد يوسف الشاهد إلى السياسة ليظهر في فترة وجيزة على الربوة رئيسا للحكومة وقائدا محتملا للبلاد.. وهو أمر يا سيادة الرئيس لم يكن ليكون لولا إصرارك على اختياره.. فقد قدمت لك عدة أسماء لتختار من بينها رئيسا للحكومة حين قررت عزل السيد الحبيب الصيد. والتقيت مع الكثير منهم ووعدت بعضهم بالموافقة ثم رفعت قبعتك لتكشف عن حمامتك وسط ذهول الجميع.. أنت مولع دائما بالتظاهر بأنك ديمقراطي وكذلك مولع بزراعة الأمل في نفوس بعض الطامحين ولكنك أبدا لا تكشف عن أوراقك إلا في آخر الشوط.. هذا أسلوبك وقد يكون ناجحا في العديد من المساومات، ولكن في هذه المرة أراك لم تحسب جيدا نتائج المعركة وقد أوشكت ذخيرتك على النفاذ..

إن الشاهد هو الرجل الوحيد الذي كان على استعداد فطري لكي يطبق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أملاه صندوق

النقد الدولي. فهو بلا خلفية سياسية محددة في البلاد. فلا هو يساري المنشأ ولا هو من رجالات المرحلة الوطنية (مرحلة بناء الدولة) ولا هو يميني منغلق ولا هو اسلامي التوجه. فهو الليبرالي الجديد الذي يدشن مرحلة جديدة ما بعد الدولة الوطنية.. إنه من يطلق عليهم «بالولدان الذهبيين» الذين لا يقع تحت أي طائل ايديولوجي ولا حتى تحت طائل وطني بالمعنى السيادي! بالإضافة إلى ذلك فهو بعيد عن الصراعات السياسية والإيديولوجية وحتى الجيلية .. وهذه النقاط قد تبدو للبعض جيدة وتزيد من رصيد نجاحه، ولكن النخبة التونسية بجميع تفرعاتها لا تعترف به ولا تعرف له تاريخا ولا هوية سياسية. وهذا ما سوف يجعله «منزويا» في مكتبه وكأنه مدير تنفيذي لإحدى الشركات، لا كزعيم سياسي أو قائد جديد للبلاد.. إن القائد لا يجلس في مكتبه ولا يدبّج التقارير بنفسه، وإنما هو يتحرك ويقود ويراقب طبقا لرؤية ذات أبعاد متعددة..

سيدي الرئيس،

إن الأسماء التي كلفت بالحقائب الاقتصادية كلها أسماء بلا هوية سياسية وجديدة في عالم السياسة في تونس. بل أنهم يعملون كفريق متكامل لا من أجل التنمية الشاملة وإنما من أجل الانفتاح الشامل على الرأسمال الدولي.. فوزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة (هالة شيخ روحو) قد أتت من البنك الأمريكي -سيتي بنك- وهي إحدى أنصار الغاز الصخري الذي سيقضي على الخزان المائي لبلد بدأ يدخل في دائرة العطش. إن تاريخ هذه السيدة مع البنوك من «سيتي بنك» إلى «البنك الإفريقي للتنمية» مرورا «بالبنك الدولي»، يوضح لنا مدى تشبعها بثقافة الانفتاح الشامل.. وقد عشنا في عهدها عدة ارهاصات وانتفاضات للمطالبة بتحوير مجلة المحروقات، وصلت إلى حد

المطالبة بالتأميم، تأميم المناجم والغاز والنفط، ولكننا لم نلحظ لها أي أثر على الميدان.

وليس وزير الاستثمار والتنمية (فاضل عبد الكافي) الذي كان رئيسا لبورصة تونس من 2011 إلى 2014 إلا واحد من أولئك الولدان الذهبيين. فهو يمسك بملفات إستراتيجية مهمة ولكن ضمن رؤية مسطحة وساذجة. فالحلول التي يقترحها من أجل عبور الأزمة هي حلول صندوق النقد الدولي.. إنه لا يزال يعتمد على الاقتراض ثم بيع المؤسسات الوطنية. وبالتوازي مع ذلك تحوير مجلة الاستثمار لصالح الأجانب. فالمعادلة تبدو واضحة جدا: «ستحصلون على قروض إذا ما طبقتم وصايا صندوق النقد الدولي». وهكذا بدأت الاملاءات تتهاطل: إعادة رسملة البنوك العمومية، تدعيم استقلالية البنك المركزي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.. التحكم في كتلة الأجور وتخفيض عدد الموظفين الحكوميين..

وهنا نأتي إلى وزير المالية، السيدة لمياء الزريبي، التكنوقراطية التونسية، خريجة المدرسة الإدارية وصاحبة التجربة الإدارية.. فهذه السيدة ليست متسيسة كأغلب زملائها في الملف الاقتصادي. وتعتبر مثالا للموظف المنصاع والذي يعمل تحت الأوامر دون كلل.. وبالتالي، فقد كانت أفضل اختيار لتنفيذ برنامج الإصلاح الشامل، ولسبب تقني أو سياسي ما، سحبت الوزارة من تحت أيدي الوزيرة لتصبح من اختصاصات مستشاري رئيس الحكومة.

ومن أجل تمرير «وصايا واملاءات صندوق النقد الدولي» كان على الشاهد أن يستمع إلى نصائحك يا سيادة الرئيس لتعيين بعض الأسماء المسيسة والنقابية ولم لا، اليسارية، من أجل أن تزرع الانطباع بأن حكومتك فعلا حكومة وحدة وطنية، وأن

اصلاحاتك فعلا هي اصلاحات وطنية أعلنتها السيادة الوطنية.. وهكذا انظم مبروك كرشيد ليتولى وزارة أملاك الدولة، وهو قومي عربي. وتولى بريك العبيدي وزارة الوظيفة العمومية وهو نقابي يساري. واختير محمد الطرابلسي لوزارة الشؤون الاجتماعية وهو نقابي يساري وكذلك سمير بالطيب لوزارة الفلاحة وهو يساري من أبناء الحزب االشيوعي.. إن هؤلاء جميعا وبالتفاوت قد لا يوافقون على -اصلاحات ووصايا- بيوت المال العالمية، ولكنهم كانوا جدا ضروريين لتمرير أشد الإصلاحات بؤسا على مستقبل التنمية في تونس.. وكالعادة تم مرّة أخرى استخدام -اليسار المدجن- لأهداف قذرة!.

8

الكرامة هي ألا تبيع نفسك!

«كيف يمكن أن نصدق وعود دولة
تحرق **350** كلغ من الذرة لإنتاج
عشر ليترات من بنزين الإيناثول؟».
• فالنتين كالتسنوف

«حافظ على كرامتك حتى
لو كلف الأمر أن تصبح سجين غرفتك».
• فريدريك نيتشة

سيادة الرئيس،

أتمنى أن أدخل إلى رأسك ذات مرة كي أتمكن من معرفة ما تفكر فيه.. ولكني أخاف أن أفعل ذلك ولا أتمكن من معرفة أي شيء. إن السياسة في بلادي، يا سيادة الرئيس هي: عندما تحاول أن تعرف، تفقد عقلك، فلا تعرف شيئا!

فعلا، فأنا لم أفهم شيئا مما حدث في مؤتمر الاستثمار الدولي الذي عقد في تونس في نوفمبر 2016. لقد حضرت عدة دول وكذلك عدة مؤسسات وشركات وبنوك مع عدد من المسؤولين الكبار في قطر وتركيا وفرنسا والجزائر والكويت. أمطرتنا الصحافة ومواقع الاتصال الاجتماعي والشاشات بأرقام كبيرة ومضخمة..

واستيقظ التونسيون في اليوم التالي للمؤتمر ليمشوا متبخترين كأنهم أصبحوا من الأغنياء لأنهم «حصلوا» أو «قبضوا» أكثر من 30 مليار دولار! واستمرت التحليلات الساذجة لمدة تزيد عن الشهر دون أن يدركوا أن الوعود لا تلزم إلا الذين يصدقونها وأن الأرقام تستخدم لأغراض كثيرة عند الدول!

في البداية، أقول أن هذا المؤتمر هو الثاني من نوعه. فقد عقد الأول في سبتمبر 2014 ولم يأت بأية نتائج.. ثم إن الذي اختار عنوانا لهذا المؤتمر تونس 2020، لم يكن ربما يعلم أن سنة 2020 قد أصبحت من الماضي في تقاليد الاستثمار الدولي .. فحين تنظم دولة مؤتمرا من هذا النوع، عليها أولا أن تعد مخططاتها في انتظار أن ترسم البرامج والمشاريع. أما الذين يبحثون عن فرص للربح، فلا شك أنهم يعرفون أين توجد الفرص الكبيرة. فالبلدان التي تحقق نسبة نمو تزيد عن 6 ٪ أصبحت بالعشرات في العالم الثالث، والبلدان التي لا توجد فيها نقابات قوية هي أيضا أكثر جذبا للاستثمارات ثم إن البلدان الأكثر كثافة سكانية، وبالتالي أكثر استهلاكا هي أيضا متوفرة.. إن بلدان مثل الفيتنام الذي يحقق حوالي 7 ٪ نمو في السنة والذي يعد نحو 100 مليون ساكن، والذي يتميز بقوة النظام واستقراره ثم قربه من الأسواق الكبرى، لهو بلد ذو جاذبية ممتازة في عالم الاستثمار. وحين نجد تونس تترنح بين 1 ٪ و1.5 ٪ كنسبة نمو، وذات كثافة بشرية قليلة وقدرة شرائية ضعيفة وتميل نحو التدهور مع وجود نقابات قوية ونظام سياسي مترنح زائد اضطرابات داخل المناطق وبالقرب من مواقع الإنتاج الحساسة، فإن أصحاب الاستثمار وأصحاب الأموال لن يجدوا ما يحثهم على التقدم على هذه الأرض الهشة، إلا إذا كانوا من «صنّاع الخير العام».!

لقد رأينا كيف تبارى أصحاب الأموال والفخامات بالأرقام..

وبدت تونس وكأنها «عروس» يتزايد من حولها الضيوف.. ولكن ما إن انتهى الحفل حتى تبخرت تلك الأرقام.. والحقيقة أن أمير قطر الذي حقق النجومية في ذلك الحفل لم يقل كلاما من شأنه أن يجعلنا نرقص بدون موسيقى. فهو قال: «أنه سيعطي التوجيهات لصناديق قطر السيادية من أجل الاهتمام ورصد ما يقارب المليار وربع مليار لاستثمارها في تونس». كلام دبلوماسي كان علينا أن لا نعوّل عليه.. فمتى سيعطي التوجيهات؟. ومتى ستهتم صناديق قطر السيادية؟ ومتى سيصرف المبلغ وعلى كم من مرحلة؟. وهكذا فحين نفكك خطاب الأمير لا نضع اللوم إلا على أنفسنا وصحافتنا. حصل أمير قطر على جائزة أفضل صديق لتونس ثم عاد إلى البلاد، ولم ينفق إلا 4 ملايين دولار هي تكاليف ذلك الحفل، الذي كان أميره بامتياز!

إن الكرامة التي دفع التونسيون من أجلها الدم، قد تعرضت للإهانة في ذلك المؤتمر على يدي نخبتها البائسة وأصدقائهم الدجالين والمنافقين، مصاصي الدماء! إنني لا أقف موقف المهاجم ولكن موقف المدافع عن تلك الكرامة، لأنني أعتقد، إذا كان لا بدّ من الكرامة، فلا بد من التضحية التي قد تصل إلى العبودية الاقتصادية الذاتية.. لا إلى عبودية خارجية! فبالله عليك قل لي، دلّني، مدّني بطريقة ما: كيف يمكن لنا أن نبتز المبتزين؟ وكيف يحصل أن نتغلب على قهر القاهرين؟

سيدي الرئيس، إن اقتصاد بلد ما قد يلخص في مجموعة أرقام وإحصائيات ونسب، ولكن ذلك الجهد لا يقوم على مؤتمر لإرضاء نزوات المبتزين ولا على وزير جيّد أو تقني ماهر. ففي المحصلة العامة، نجد أن كل اقتصاد دولة هو اقتصاد سياسي. وهذا يقوم على سياسة اقتصادية تأخذ بمناخ البلد ومهاراته وإمكانياته وموقعه الجيوسياسي وتبني منهجية جديدة وصارمة

ومتناغمة مع مصلحة الشعب والسيادة.. وبالتالي، فإن من يضع هذه السياسة الاقتصادية ليسوا هم تقنيو المصارف أو موظفو البنوك الخارجية ولا حتى خريجو المعاهد الدولية الكبرى فقط وإنما كذلك سياسيون وخبراء ومفكرون مستقبليون. إن السياسة الاقتصادية لم تكن ولن تكون في أي بلد منزوعة عن سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية أو عن أفكار قادة البلاد الكبار.. فهي خيارات إستراتيجية تجيب عن أسئلة مفصلية مثل: ماذا نريد؟ كيف نصل إلى ما نريد؟ ما هي تكاليف رحلة ما نريد؟ ما هي مواردنا؟ ما حجم إرادتنا، كيف نترجم إرادتنا؟ كيف نعيد تجميع طاقاتنا، وما هي قدراتنا على التحمل وصولا إلى كيف يمكن توزيع الثروة مع إعادة توزيع الإقليم (المكان) ؟؟

حين تصاغ تلك الإجابات تصبح خيارات.. وهذه الخيارات هي التي ستحدد ما إذا كنّا محافظين (أصحاب نزعة إصلاحية تدريجية) أو كنا تقدميين (أصحاب نزعة راديكالية تطمح إلى قفزة نوعية في الإنتاج والتوزيع والآليات والعلاقات). وهنا سنتعرف على حدود خياراتنا وحدود إرادتنا ورهاناتنا في الزمن والإقليم.

كل ذلك لن يحدث قبل إعداد دراسات جديدة مستقبلية تذهب إلى حدود توقع اللامتوقع وتأخذ بإعادة هيكلة الجغرافيا المحلية والإقليمية وإعادة صياغة مفهوم جديد لما يعرف بالتنمية والأمن القومي الشامل في تعدده الأمني والغذائي والصحي والعلمي والإستراتيجي.!

ومن المحتمل أن الدولة التونسية تملك بين يديها خططا وبرامج قصيرة المدى بالإضافة إلى خطط قطاعية، ولكن من المشكوك فيه إنها تملك الآن خططا راديكالية بعيدة المدى تنطلق من رؤية شاملة تغطي مسافات واسعة في الزمان والمكان.. إن الدول التي أرادت أن تنهض أو تقلع أو تقفز، قد انطلقت من

رؤية شاملة ومتكاملة نحو هدف كبير، في زمن سياسي جديد، حتى وإن كانت الأثمان مرتفعة.. فالثورة في أحد معانيها السياسية هي الثمن المرتفع والمكثف استثمارا في المستقبل، وتعويضا عن خسارات الماضي. وعلى كل الذين يريدون أن يتقدموا أن يقدموا رؤاهم المستقبلية! أن يعرفوا إن هندسة المستقبل تحتاج إلى الرؤى الواضحة والرجال الأفذاذ والنخب الحكيمة.

لنكن واضحين: ما الذي ستفعله الحكومة الجديدة مهما كان لونها لكي تطفو بالاقتصاد التونسي وتمنعه من الغرق؟ هل ستحافظ على مستوى العوم؟ هل ستتبنى أسلوب القفز الضفدعي أم ستجنح إلى سياسة التقطيع والتركيب (التلفيق)؟.

في المنظور القريب ليس ثمة ما يجعلنا على قدر كبير من التفاؤل بما أن الجميع لا يمتلك مثل تلك الرؤية الشاملة وبما أن الأحزاب قد تحولت إلى مجموعات من المحسنين. فالنهضة أو غيرها من مكونات الطبقة السياسية الجديدة لا تملك إلى حدّ الآن رؤية لتثوير الاقتصاد التونسي. وحتى لو أنها نشرت برنامجا، فإن مثل تلك البرامج لا تعدو أن تكون جزءا من حملة انتخابية شبيهة بالحملات الخيرية وليست مقدمة لثورة اقتصادية.. فلن تجلب لنا النهضة أو غيرها آبارا من النفط. ومليارات من البترودولار الخليجية. فالخليجيون ليسوا على قدر من السذاجة لكي يستثمروا أموالهم في بلدان ذات مردودية منخفضة وذات ضباب سياسي كثيف وذات نقابات قوية وشرسة.. علاوة على ذلك، فإن التاريخ القريب يوضح لنا على نحو ناصع أن مال الخليج كان دائما يتجه نحو الغرب ولطالما استخدم كسماد مضاد لأية تنمية في البلاد العربية.. والذين يحلمون بأموال قطر أو غيرها، إنما هم ينامون على سرير وهمي.

لنظبط ساعاتنا ونحدد هدفنا جيدا ونربط على أحزمتنا. يا سيادة

الرئيس ثم نتقدم. لقد قال المعلم نيريري لشعبه في تانزانيا منذ الستينات: « هذه أرضكم.. وهذه محاريثكم.. وهذه حيواناتكم والآن عليكم أن تتقدموا». لا يزال ذلك القول صالحا لكل أمة تريد أن تعتمد على نفسها أولا .. فتونس حتى لو وجدت بين دولتين نفطيتين هما ليبيا والجزائر وبين قارتين مهمتين هما أوروبا وإفريقيا، فإنها لن تستطيع أن تستثمر ذلك المكان الجيوسياسي المهم ما لم تدرك أهميته وأهمية ذاتها وطاقاتها. فهذا الوجود الجيوسياسي قديم جدا، وهو ليس بطارئ، مع ذلك لم يقع إدراكه ولا استثماره من قبل حكومات سابقة.. والحال أن الحكومات السابقة حتى لو كانت قاصرة أو فاسدة، فهي مشكلة بالأساس من نخب لا زالت تحكم ولا زالت تتوالد عبر أشكال أخرى..

كثيرا ما يردد الأمريكان ما قاله ذات مرة جون أدامز «حالما تنتهي الانتخابات تبدأ العبودية». وهم يعنون بذلك أن البرامج الانتخابية لا تشبه أبدا سياسات الفائزين أو الصاعدين إلى السلطة لأن هؤلاء يزرعون عمى الألوان في زمن الانتخابات. وهذا ما قد ينطبق على تونس. فقد رأينا كيف ازدهرت الخطابات والوعود أثناء كل انتخابات ثم كيف اكتشفنا حالما انتهى الكرنفال الغش والاحتيال والتسيب والفقر في الخيال.. وهذا قد يعاد إنتاجه في أية انتخابات أخرى.. لذلك وحتى لو لم نشكك في النوايا أو في الخطابات، فإن ما ندعو إليه هو اقتراح عقيدة اقتصادية جديدة تقوم على الانضباط ومحاربة الكسل والفساد والاعتماد على الذات قد تصل إلى حدود ما يمكن أن يسمى «بالعبودية الاقتصادية».

فنحن لو نظرنا جيدا كيف نهض اليابان وأقلعت كوريا الجنوبية ونجحت ماليزيا والشيلي وتركيا والهند، فإننا لن نجد كلمة السر إلا في ما عرف بفرض «العبودية الاقتصادية» مع الوعي

الكامل بحقيقة الموقع الجيوبوليتيكي الذي تتمتع به تلك الدول. إن هذه الدول لا تملك ثروات فضائحية مثل الكونغو أو العراق أو إيران، ومع ذلك فقد حققت مستوى عاليا من الإنتاج والرفاهية وكذلك الديمقراطية. وهذه كلها مؤشرات على صحة «الكرامة الوطنية» في تلك البلدان..

لقد سميت ثورتنا بثورة الكرامة، وكذلك معظم ثورات الربيع العربي. ولو أدركنا المعنى الكبير للكرامة لوجدناه في التنمية حتى إنه بالإمكان الآن أن نستبدل مصطلح التنمية الذي بات باليا وقديما بمصطلح «الكرامة» بما أن كل هدف لكل تنمية هو تحقيق الكرامة. وإن كرامة كل إنسان تقاس بمستوى رفاهيته.

سيدي الرئيس،

لم يتقدم أي شعب نحو تلك الكرامة إلا حين نظر إلى نفسه جيدا في المرآة. فبعد كل أزمة أو كل ثورة غالبا ما تعيد الشعوب قراءة ذاتها في سياق التحولات الإقليمية والدولية ثم تذهب مباشرة إلى ما يسمّى بلغة العسكريين إلى إعادة الانتشار أي إلى غزو كل الفضاءات المغلقة والمحصنة والمهملة.. لم تكن ماليزيا أو تركيا أو كوريا الجنوبية تملك أية ثروة باطنية.. كل ما كانت تملكه هذه البلدان هو الرؤية ثم الموقع واليد العاملة الماهرة، الخبرة التجارية والانضباط وروح التضحية ثم قوة الدفع وإرادة التحدي..

لقد شفيت تلك الدول من جراحاتها القديمة (الانفصال الموجع أو الجزمة العسكرية أو الحرب الأهلية) لأنها استطاعت أن تجعل من العمل والإنتاج مصحات عامة لعلاج الجراحات.

وما دمنا نفكر (نخبا وأحزابا وشعبا) بطريقة تقليدية في التنمية، وبطريقة قطاعية في التشغيل، وبطريقة تقنية في احتساب نسب الاحتياطي النقدي وبطريقة ديماغوجية في الديون الخارجية،

وبطريقة رعوانية في التجارة الدولية.. كذلك ما دمنا ننظر إلى الدولة على أنها الأم الراعية والحاضنة وإلى بعض القطاعات كالسياحة والزراعة على أنها تابوهات لا يمكن الاقتراب منها أو مساءلتها، فإننا نكون قد حكمنا على بلادنا بالتخلف المؤبد.. إن التخلف قد يكون مؤبدا إذا لم ندرك أن الثورة السياسية هي المقدمة الموضوعية لأية ثورة اقتصادية.. وإن هذه الأخيرة هي الضمان الوحيد لكرامة أي شعب وأية أمة تريد أن تمشي فوق الأرض وتحت الشمس، لا تحت الأرض وخلف الشمس!

إن واضعي الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة قديما ليسوا هم فقط تقنيو البنوك أو تكنوقراط الحكومات. وإنما هم بالأساس رجال دولة سياسيون يملكون شجاعة ورؤية شاملة وكاريزما مشعة لكي يقودوا شعوبهم نحو مشروع كرامة كبير.. فبناة الاقتصاد الجديد في الصين أو ماليزيا أو تركيا أو البرازيل هم كسياوبنغ ومهاتير محمد وأردوغان ولولا داسيلفا. وهؤلاء رجال سياسة بامتياز. وهذا ينطبق حتى على «ميجي الياباني» وبسمارك الألماني وانزنهاور الأمريكي وديغول الفرنسي.. لذلك كله نقول أن الثورة التونسية التي بدت للبعض وكأنها هبة من السماء يجب أن تتحول إلى «هبّة» حماسية وشعبية بقيادة كاريزماتية تقطع مع الكسل والفساد من أجل أجور أرفع واستهلاك أكثر وتجارة أوسع وبنوك أقوى وإنتاج أكثر بكلفة أقل وحريات أشمل ونقابات أقل شراسة وأنانية.

ولكن هل تملك تونس الآن تلك القيادة الكاريزماتية.. وقبل كل شيء هل تملك هذه القيادة إستراتيجية كرامة بعيدة المدى على منوال إستراتيجية الـ20/30 التي طبقها مهاتير محمد في ماليزيا أو إستراتيجية الإقلاع 20 /20 التي جرى تطبيقها في كل من تركيا والبرازيل؟ إن الرؤية من دون عمل تظل أحلام يقظة.. بينما العمل من دون رؤية هو كوابيس عبودية!

سيدي الرئيس،

لقد رأيت ذات مرة في التلفزيون وزيرة إيطالية تبكي لأن إيطاليا باتت محاصرة بالفساد والديون.. ولو كنّا على دراية بحجم الكارثة، لكان علينا أن نبكي حين نعرف أن تونس لا تتوفر على أمنها الغذائي وأن البلاد التي كانت تعرف «بمطمورة روما» تستورد سنويا ثلثي استهلاكها من القمح.. وهنا أقول لك كما قلت للرئيس السابق المرزوقي سابقا: فحتى لو بعتم الشركات الوطنية كلها والقصور السيادية ومعها المساجد والآثار، فإنكم لن تطعموا بأثمانها التونسيين لمدة سنة على أكثر تقدير..

إن الناس لا يتغذون ببيع ما يملكون ولا بوعود سادة المجاعات وحاملي الحقائب السوداء أو سماسرة أراضي الدولة أو اللاعبين بمقدرات الشعب أو الفاسدين.. أو المتهربين من الضرائب ومن العدالة والعقاب!

هل تستطيع أن تقول لي يا سيادة الرئيس أين هي أموال المصادرات التي تمت بعد الثورة؟ ومتى ستعود الأموال المهربة؟ وما الذي حصل قبل ذلك لأموال العائلة الحسينية التي تمت مصادرتها. وما العقوبات التي تعرض لها «الفاسدون» قبل مجيء الحماية؟ فإذا كانت هناك بلدان توصف «بالجنان الضرائبية»، فإن تونس تستحق لقب «جنة الفاسدين والفالتين من العقاب»! فلم يحدث أن نال «فاسد» من كبار الفاسدين عقابه. وأغلب الذين يقبض عليهم باسم الفساد أمّا يطلق سراحهم بعد فترة قصيرة، وأمّا تنسب لهم تهم أخرى كالتحيل أو التعاون مع جهات أجنبية أو المتاجرة بالنفوذ أو ما شاكل ذلك، لأن «فاسدا كبيرا واحدا» يمكن أن يجرّ كل مؤسسات الدولة إلى المحكمة. وهذا ما لا تقدرون عليه وما تحاول الابتعاد عنه، لأن السقف قد يطبق على الجميع آنذاك. إن الفساد الكبير هو فساد المؤسسات.. وتأصيلا

فهو لا يعيش إلا في دولة فاسدة ومتى كانت الدولة فاسدة، فإنها لن تستطيع محاربة الفساد.

سيدي الرئيس، لقد عشت بنفسك مرحلتين أساسيتين مرت بها الدولة التونسية، وكنت في موقع العارف والشاهد والمسؤول والحاكم .. أنت تعرف جيدا أن بورقيبة حين اختار النظام الجمهوري، إنما كان يريد القضاء على ارستقراطية البايات.. وقد وصل إلى هدفه الذي أطال السير نحوه منذ الثلاثينات حين كان ينظر إليه على «أنه رجل آفاقي قادم من بلدة صغيرة، جاء يتخذلق في أوساط طبقة يتهامس أبناؤها حول تخلفه ونهمه وخجله».. ولكنه ما إن أطاح بالإقطاع الملكي وبأرستقراطية العاصمة، حتى التفت إلى البورجوازية الصاعدة ليمد يده إليها في تحالف مثير عملت «وسيلة بن عمار» زوجته الثانية على ترسيخه..

ولم ينتقم بورقيبة فقط لثقافته وطموحه وهو يقوم بعزل الباي وإنما انتقمت كذلك وسيلة بن عمار التي كانت مكروهة في أوساط القصر الملكي ومتهمة بالتعاون مع الاستعمار وخيانة زوجها الشرعي!. فهي لم تنس أبدا أن الباي كثيرا ما حذر بورقيبة من معاشرة هذه السيدة قائلا له: «إن زعيما مثلك عليه أن يبتعد عن كل الشبهات».. وإذ خبأت وسيلة كل تلك الإهانات في صندوق أسرارها، فقد سحبته بعد الانقلاب لتفرغه من الإهانات وتملأه بعشرات الكيلوات من الذهب والماس والعقيق والأحجار الكريمة.. ولأن المجوهرات وحدها التي تمحو الاهانات من قلوب النساء، فإن قلب وسيلة بن عمار قد مال للحبيب الذي أشبع نهمها!

وإذ تخلص بورقيبة من العاهل الحسيني وراح يصنع أسطورته في الحكم بعد أن صنع أسطورته في الجهاد! أصبحت وسيلة سيدة البلاد الأولى بلا منازع. وضعت أعداءها في العزلة والظلام. أما

ثروة الأعداء أي العائلة المالكة فقد وضعت تحت تصرفها. فمنذ أن أمر بورقيبة بعرض تلك المجوهرات على الاختبار ضاعت تلك المجوهرات في الطريق، ثم أخذت أماكنها النهائية ولم يظهر منها شيئا حتى الآن.. أما ما يتعلق بالأموال والأملاك، فإن السكرتير الخاص لبورقيبة السيد «علالة العويتي» ابن المنستير المتعصب «لمنستيريته» كما تذكر ذلك جيدا يا سيادة الرئيس في كتاب مذكراتك، سيتكفل بإدارتها.. وبعد بضعة سنوات سينسى الناس كل تلك الثروة وهم يعتقدون أن مجرد السؤال عنها يعتبر جريمة.. باختصار لم يجرؤ أحد على فتح ذلك الملف حتى الآن كما لم نعرف أبدا المنتفعين بتلك الثروة.. فقد ساد قانون الصمت . ومن كانت يده قصيرة، قال للناس، أن يده نظيفة !

لقد عشت يا سيادة الرئيس مع الرئيس بورقيبة مرحلتين. الأولى التي انتهت في العام 57 وهي مرحلة صناعة الأسطورة أما الثانية فهي التي انتهت في العام 1987 والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة تحطيم الأسطورة. ولا أظن أنك ستفلت من الحساب لو كان هناك حساب!

أعرف أن حكمتك في هذه الحياة الطويلة التي عشتها متقلبا بين «مقالب» السياسة هي أن تقول نصف ما تفكر فيه فقط. وأن لا تجهر برأيك الخاص للذين يحيطون بك، ولا تفكر أو لا تهتم لما يقوله الناس عنك ولا تقفز عاليا حتى لا تسقط. وإذا سقطت لا تترك الرعاع يشمتون.. أما أنا يا سيادة الرئيس فقد تعلمت شيئا وحيدا هو أن أقول الحقيقة.. الحقيقة التي أعرفها أنا، لكي أكون حرّا ومتساويا مع نفسي.

9

بين الانحطاط والمجد!

«السياسيون بارعون حين يكذبون
ولكني أكثر براعة منهم حين أجعلهم
يصدقونني أنني صدقتهم».
• برنارد شو

سيادة الرئيس،

إن القادة لا يتثاءبون حتى متى أحسوا بالملل والقنوط. إنهم لا ينامون إلا واقفين.. فقد يمرون بلحظات تعب وضيق وهشاشة نفسية وإحباط، ولكن إذا نهضوا، فإنهم يطيلون السير حتى آخر النفق.. وحتى آخر رمق..

إن الوصول إلى السلطة قد يكون أحيانا سهلا وأحيانا بالصدفة وفي أحيان أخرى عن طريق ضربة حظ (ميكيافيللي)، ولكن الاحتفاظ بها، أي الجلوس على القمة هو الأصعب، ذلك أن إرضاء الناس سيظل مستعصيا على رجال السياسة كما كان على الأنبياء.

إن المهمة الكبرى التي نسميها بصناعة التاريخ تفرض على كل قائد أن يسير بمحاذاة صاحب الجلالة، «التاريخ»، قويا ومهابا. عليه أن لا يتثاءب. وأن يخترع لقاحا ضد النوم وضد التعب والإحباط. وأن يجرب وسائل أخرى فاعلة ومتوازنة مع أهداف وطموحات واقعية.. وأن تكون له قدرات وطاقة وزمن ثم تحالفات والتحامات صادقة لإعادة صياغة وتعبيد الطرقات والجسور والحصون من أجل أن يرسم جيدا خط صعوده مع التاريخ..

إن التنكر أو النكران، هو أكبر الإهانات التي يمكن أن يوجهها رجال السياسة إلى التاريخ، لذلك أقول لك، حذار يا سيادة الرئيس، إذا ما شعر التاريخ بالنكران! آنذاك سيحزم أمتعته ويرحل عنك ويصبح أكبر الماكرين. لذلك أيضا فإني أدعوك بأن لا تترك العزة تأخذك إلى حيث الاثم. وأعني هنا أن تظل أمينا للذين انتخبوك وسيّدوك.. وأمينا لمبدأ الجمهورية والسيادة والهوية. وهذه الكلمات الثلاث يمكن تلخيصها في (الدستور). إنني أشعر بأن هناك من يريد أن يخنق الدستور لخنق الديمقراطية. وإذا لم تسارع وترفع حالة الطوارئ وتقلع عن هذه -العادة السيئة-، فإن الناس جميعا سينظرون إليك بأنك أنت الذي تريد خنق الديمقراطية!

نعم، هناك أناس وضيعون وخسيسون وأشرار يريدون الإساءة إليك وإلى الديمقراطية باسم الاستقرار وهيبة الدولة وغير ذلك من تلك اللعبة القديمة.. وهؤلاء يدفعونك إلى الخطأ للاستفادة من إعادة الانتشار وإعادة صياغة خارطة القرار السياسي.. وبالمقابل هناك أناس طيبون وعظماء بكبريائهم وصدقهم وحرصهم يريدون منك أن لا تكون كاريكاتورا للجنرال فرانكو، بصوتك الأجش وببنيتك النحيلة.. هؤلاء يطلبون منك أن تقلع عن حكم الطوارئ وتغلق المحاكم العسكرية وتثق في عدالة البلاد وتعلم الناس كيف يتفاعلون مع الديمقراطية.. انتبه فنحن

لسنا اسبانيا في الأربعينات ولم نعش حربا أهلية ولسنا محاصرين من أوروبا كما كانت اسبانيا.. إننا في الضفة الأخرى تماما. فنحن نعيش ديمقراطية انتقالية، بينما اسبانيا كانت تعيش دكتاتورية فاشية! نعم، لا تترك شبح فرانكو، أو حتى شبح بورقيبة يطل على الشعب التونسي.. طارد معهم ذلك الشبح المخيف بكل شجاعة..

إن أغلب أحزابنا منقسمة، متخاصمة ومتحاسدة تقاتل يوميا من أجل المناصب والكراسي والمنافع. كانت في الماضي القريب -دكاكين- تابعة وملحقة بالسلطة المركزية، وهاهي الآن تصبح -دكاكين-. تابعة للسفارات الأجنبية، محلات عرض لبضاعة كاسدة.. لم يعد هناك من أمل كبير لدى الشعب لا في دولته التي تعاني من شيخوخة مبكرة وعجز مركب ولا في أحزابه السياسية التي ما انفكت تعاني من التبعية والانفصام السياسي والإيديولوجي.

حسنا.. يمكننا أن نصفق لكل هذه الأحزاب التي خرجت من بعد 14جانفي. إنه «انفجار ديمقراطي» بكل الحسابات والمعايير.. فالطيف يمتد من الراديكاليين الجدد، إلى أتباع بن لادن التائهين والانتحاريين.. ولكن دعنا الآن من أولئك – السلفيين- و«الطهوريين» و«الانتحاريين»، الذين يسبحون في فضاء من الخواء والعدم ولنتكلم عن الأحزاب الأخرى، تلك التي توصف بالعاقلة والرشيدة والشرعية! فهل هي كذلك فعلا وهي لا تقوم إلا بتشريح أمراض السلطة؟ وهل هي عاقلة فعلا وهي تتناحر وتتزايد وتتخاصم يوميا؟ وهل هي رشيدة فعلا وهي تتسابق نحو السفارات وربط العلاقات المشبوهة مع الأجانب و«بيوت المال الديمقراطي» الغريبة؟

كنت سأصفق لها اليوم لو أنها تعمل فعلا على هيكلة الشعب

وتوجيهه نحو الإبداع والعمل. لو أنها كانت حاملة لأفكار ومشاريع جديدة.. لو أنها تقوم بنقدها الذاتي من حين إلى آخر للمراجعة والمصارحة وتصحيح الأخطاء. ثم لو أنها اهتمت ولو قليلا بتشريح أمراضها الخاصة وبتنزيل نفسها من أبراجها العالية!

لا أحد ينكر أن الدولة العربية (الوطنية) سواء في المشرق أو المغرب، قد وصلت في قطار الغرب البخاري.. فهي كفكر وإدارة وقوانين قد جاءت محمولة من الخارج بعد أن رضع روادها من حليب المساومات السياسية وفكر الفاشيات الاستعمارية.. إن ما رأيته خلال دراما الربيع العربي، من هجوم خارجي على بلداننا إن كان في ليبيا أو تونس أو سوريا أو مصر، هو بالضبط ما حدث في عهود سابقة. لقد هجم رجال يحملون جنسيات متعددة مدعومين بترسانة من المال والدعاية، ثم راحوا يغزون مواقع السلطة والقيادة في بلادنا ويتكلمون عن الدين والضمير والديمقراطية.. أنت نفسك تذكر يا سيادة الرئيس، حين ذهبت إلى القصبة كرئيس للحكومة في مارس 2011، وجدت أمامك نصف دزينة من الوزراء أرسلوا خصيصا من الخارج ليباشروا عملهم. إن السيد محمد الغنوشي، قد اعترف بذلك وقال للهادي البكوش آنذاك، «أنه لم يدخلهم إلى الوزارة وإنما دخلوا عبر الفوضى التي حدثت بعد رحيل بن علي».. هذه عينة بسيطة يا سيادة الرئيس. وآه لو تعرف حجم ذلك الانهيار الوطني الذي انتشر في تونس ثم بات سياسة شبه رسمية في ليبيا واليمن وفي ما يسمّى بالثورة السورية ! .. هكذا وصلت هذه الموجة العاتية من «المعارضين» العرب مع احتلال بغداد في العام 2003. وهي مستندة إلى الخارج ومستقواة بالأجنبي كالعادة.. ثم عادت لتتموقع في أرجاء العالم العربي كله. فالدولة التي بناها الاستعمار لخدمة مصالحه وتأمين رفاهيته وأمنه قد أصبحت

تحتاج إلى إعادة بناء وإصلاح من أجل أن تقوم بمهامها الجديدة، ضمن التوزيع الجيوسياسي الجديد. إن الدولة إذا ما باتت عاجزة أو داعمة للإرهاب أو حتى مصابة بجنون العظمة، فإنها تصبح خطرا أو وكرا للأشرار الذين يتربصون بالغرب (ها نحن نشاهد الآن إعادة توزيع للسلطة في دول الخليج وقد باتت متهمة بدعم الإرهاب.. وهو ما يتم تحت أعين الغرب وبتدبير من الغرب). إن هذا ما قد يسمّى «بتحديث الدولة» عند البعض أو تغريب التغريب عند البعض الآخر، أي الدفاع عن الغرب بمزيد من التغريب. وبمعنى آخر، فإذا ما تم القبول بأن مثل هذه «الدول» الحديثة والمستقلة هي من صنع الغرب في الماضي، فإن إصلاحها وتحديثها أو حتى إلغاءها يجب أن يكون من مهمات الغرب ! ها هنا يا سيدي الرئيس، على القائد أن يكون قائدا. أي مبتكرا وصانعا لسيادته وتاريخه الحرّ، ومعارضا لكل ما هو رديء.. لكل ما هو مقبول لدى عامة الناس، ولكل ما هو منشور في كتب الدعاية ووسائط الإعلام.. إن القائد هو ذلك الذي عليه أن يرفض الماضي الذي يرفض أن يمضي!

سيدي الرئيس،

ثمة حادثة صناعية مثيرة يمكن أن تشرح لنا وللجيل الجديد بكيفية بسيطة ما الذي حدث خلال القرن العشرين.. فقد ترافق تأسيس الدولة العربية الحديثة (القطرية أو الوطنية.. سمّها ما شئت) مع صناعة السيارات. وتفيدنا الألبومات القديمة أن حكام العرب الجدد (من الملك فيصل في العراق إلى البايات في تونس)، كانوا يتجولون في عواصمهم على متن ذلك الجيل الأول من السيارات ذات العجلات المطاطية (وقد استبدلوها بالكاليس الذي تجره الخيول وهو على عجلات خشبية). ولو أننا تخيلنا أن -دولتنا العربية- ليست إلا - عربة مطاطية (العربة ينطقها

الإخوة المصربون عربية، أي ناطقا بالحقيقة) قد غزت شوارعنا وحاراتنا، فإن الأمر سيسهل على كثير من الحيارى! فالسيارة الجديدة كانت تحتاج إلى سائق ثم إلى بنزين ثم إلى شارع وطرقات ثم إلى ميكانيكيين وأخيرا إلى قطع غيار.. ولا شك أن كل هذه السلسلة تقع تحت سلطة الخارج. وهكذا وقع تدريب السواقين (الحكام) ثم وقع حفر الآبار للبحث عن الوقود ثم توسعت الشوارع عبر قوانين نزع أراضي السكان باسم المصلحة العامة، بعد ذلك فتحت الورشات لتأهيل الميكانيكيين (جيش الإدارة العامة).. وبعد ذلك كله وحين اشتد الزحام وارتفعت القدرات الشرائية وتلوثت المدن وباتت حركة السير مكتظة وشبه معطلة، كان لا بدّ من التدخل لإصلاح تلك السيارات وتجديدها وجلب قطع غيار لها وتنظيف الفضاء من التلوث ثم تغيير سير الحركة بفتح عدة اتجاهات!

تلك «الاتجاهات المتعددة» هو ما يمكن أن يعبّر عنه اليوم بالتعددية الديمقراطية. وواضح أن السير إلى الأمام ليس دائما في اتجاه واحد وإنما هو يجب أن يكون في عدة اتجاهات.. ولكن يا سيدي الرئيس، فإني لا أرى تلك الأحزاب تضع اتجاهات ورؤى متعددة، وإنما لا زالت في اتجاه واحد!

نأتي الآن إلى حزبك يا سيادة الرئيس. إن حالة هذا الحزب تدعو إلى الشفقة. لقد تشقق كحبة جوز ثم خرجت منه ثلاث حبات.. الحبة الأولى، يقال أنها مجموعة رافضة للتحالف مع النهضة وهي تشبه حزب «الديمقراطيين المسيحيين» في إيطاليا أو ألمانيا، ولكنها بدون مسيحيين وبدون قادة من أمثال اندريوتي وأديناور. والحبة الثانية هي مجموعة الرئيس أو ابن الرئيس، وهي أغلبها تتكون من بقايا التجمع وتشبه هنا حزب «المحافظون» في بريطانيا ولكنها تفتقد إلى تشرشل أو تاتشر، فزعيمها أشبه

بـ«ماجور»، ذلك الرجل الضعيف الذي جعل من حكومة الظل أقوى من حكومته! وبقيت حبة ثالثة، وهي عبارة عن مجموعة يتيمة تدّعي التأسيس، ولكنها عاجزة عن تأسيس أي حزب آخر.. إن ذلك الالتحام الذي تم من حولك وأنت تصعد إلى الرئاسة لم يعد موجودا. فرئيس الحكومة الأول حبيب الصيد لم يكن من حزبك «نداء تونس» ولا رئيس الحكومة الحالي السيد الشاهد من مؤسسي ذلك الحزب، بل هو يبدو ممنوعا من الاقتراب من الحزب أو الاعتماد عليه أو حتى التكلم باسمه. إن أكثر الناس قربا إليه في الحكومة هم ليسوا من حزب «نداء تونس»، وإنما هم من تيارات أخرى مثل مبروك كرشيد ومهدي بن غربية ومحمد الطرابلسي أو إياد الدهماني.. وإذ يبالغ البعض أحيانا في تلك العلاقة، فلكي يقولوا للناس: انظروا، إنه رئيس حكومة ضعيف، بلا حزب وبلا سند.. هل يشبه «ماجور» البريطاني؟ ربما من حيث القامة والابتسامة الباردة! ولكن ما هي حكومة الوحدة الوطنية التي يعتمد عليها؟ إنها تتشكل من أربع دوائر: دائرة الأصدقاء المستقلين، دائرة صندوق النقد الدولي، ثم دائرة وزراء النهضة. ثم دائرة وزراء الرئيس أو وزراء السيادة. إنهم خليط بين التكنوقراط الجدد الذي يؤججون لهيب الليبرالية الجديدة. والإسلاميون الذين يحاولون السيطرة على الإدارة في الانتظار لحظة التدافع، وهم على أية حال مدافعون عن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، ثم من السياسيين المبرقطين بين قوميين يحاولون تأكيد السيادة وماركسيين قدماء يحاولون التقرب إلى الفئات الشعبية.. ومعهم وزراء من فئة موظفي الدولة العميقة.

في الحقيقة، يا سيدي الرئيس، أنت من ورطت رئيس الحكومة في هذه التركيبة العجيبة.. إنني لا أعتقد أنه قادر على -الإصلاح- بهكذا حكومة حتى لو كانت وطنية، حتى لو

كانت شبابية!. وهذا كله سبب تداعيات حزب النداء الذي فاز بالانتخابات التشريعية. ولو أنك منذ البداية اخترت الطريق السوي والصعب في لعبة الديمقراطية (من سيربح عليه أن يحكم ومن يحكم عليه أن يتحمل المسؤولية)، فإن تشقق حزبك ربما ما كان ليحدث، ثم إن رئيس الحكومة كان سيحكم بسند حزبي وببرنامج واضح، لا بعدة برامج لقيطة وبلفيف من الرجال المبرقطين تحت مسمى «حكومة وحدة وطنية». آه كم نحن سذّج.. ثم كم نحن محتالون؟ أن تتصور نفسك أنك ستنجح بمجرد تجميع ما لا يجمع. فهذه سذاجة. أما أن تقول أن تونس لا تحكم إلا بحكومة وحدة وطنية. فهذا احتيال على الديمقراطية؟ أو خوف من الديمقراطية!!

إلق نظرة فاحصة تأملية وغير ارتجالية أو منفعية من حولك، ثم قل لنا ما اكتشفته. وأين أصبت وأين أخطأت.. إن رئيسا منتخبا يحق له أن يخطئ ولكن لا يحق له أن يهرب من النقد والمراجعة.. أعرف أن ما تبقى لك من «شرعية» لا يسعفك لتغيير الطريق، ولكن تأكد حين تصرّ على السير في الطريق الخطأ، فإنك لن تصنع إلا الإحباط لمن انتخبوك وراهنوا على خبرتك وحكمتك!

أنك تتظاهر بأنك تمسك بكل شيء. وأنك لا تلاحظ أي شيء خطأ، ولكني على يقين أنك تتألم لأنك لم تعد تملك خط الرجعة.. فمجلس الشعب الذي كاد أن يتحول إلى سيرك كبير، تحتله «كتل» تعتمر الغباء والتأييد والتصفيق لكل ما يرمي حولها من مشاريع قوانين.. ولقد شاهدنا عرضا بهلوانيا غاية في الإسفاف، حين رأينا نوابا يصفقون لخطاب رئيس الحكومة المقال الحبيب الصيد ثم يصوتون على سحب الثقة منه. حدث ذلك بكيفية تندى لها جباه الرجال في جلسة واحدة.. كما

لو أن هناك مخرج لا يريد أن يخرج عن النص. يحدث أن تقع مشاجرات واحتجاجات وتنديدات ببعض المشاريع المقدمة إلى مجلس الشعب.. كما يحدث أن يجلد بعض الوزراء ويكشف عن عوراتهم، ولكن لا شيء يتغير أو يأخذ مجرى آخر، لأن الذي تريده الرأسان الكبيرتان، المعتمرتان لشاشية واحدة، يجب أن يمرّ. وهكذا تدار اللعبة، لعبة الوفاق داخل ذلك المجلس الذي تستحيل إدارته بدون ذلك.. آه يا رئيسي. لقد جعلتني أكثر قناعة بأنك غير قادر على الحكم لوحدك.. وأنك اخترت أن تحكم مع النهضة، بالتقاسم والتناصف والتوافق.. فكما أنت مطالب بحمايتها في الخارج والدفاع عنها وسط إقليم متوجس من «حكم الإخوان»، فهي مطالبة بحمايتك في الداخل. بسبب التآكل الذي أصاب «حلفك المقدس الأول» ثم حزبك العتيد: «نداء تونس».. والحقيقة يا سيدي الرئيس، لولا «النهضة» ما كنت لتصل إلى الرئاسة. فهي التي ألغت بند تحديد العمر في المترشحين للرئاسة من الدستور. وهي التي قبلت بعدم إقصاء رجال النظام القديم.. ثم هي التي تهاونت في الانتخابات الرئاسية بدعوى الحياد. ورغم أن قواعد النهضة اختارت منافسك في الدورة الثانية السيد المرزوقي، فإن قلب الشيخ راشد كان ينبض باتجاهك ويطلب من الله أن لا يكون الشعب التونسي قد اختار الخطر.. نعم إن الشيخ راشد الغنوشي كان يرى في تلك اللحظة، أن نجاح النهضة في التشريعية ونجاح المرزوقي في الرئاسية سيجعل البلاد على حافة الخطر.. إنني لن أنسى أبدا طيلة ما عشت ما سمعته من فم الشيخ راشد الغنوشي نفسه. لقد وجدته مبتسما لا عابسا ومنشرحا ومتدفقا في الكلام ذات مساء بعد الانتخابات التشريعية.. قال لي: «أحمد الله على هذه النتائج، لو كانت لصالحنا لهجم علينا الجميع ليقطعوا لحمنا.. وسألته: من

الجميع، فقال: الداخل.. والخارج.. الجيران وغير الجيران!».

سيدي الرئيس،

سأذكر لك هذه الحادثة التي وقعت في ألمانيا: عندما فتح دستور فايمار، الباب أمام الديمقراطية في ألمانيا في العام 1919، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقف الألمان محملقين، مندهشين مثل فلاحين تمت دعوتهم إلى عشاء فاخر. إني أظن أن الشيء ذاته حدث في تونس في العام 2011. وفي كثير من بلاد العرب.. عبرت عن تلك «الحيرة» التي جلبت معها كل تلك الرداءة في روايتي «الكيتش». فقد أصابنا جميعا الذهول. ولم نعرف ماذا نصنع بالثورة ولا بالديمقراطية. هناك من دمّر بلاده واستبدل الوطن بلعبة الديمقراطية.. وهناك من راح يتلهى بالديمقراطية كما لو أنها مجرد لعبة فنية! أنا أيضا توقعت شيئا أفضل، وصدقت أن الشعب يحب ويفقه قواعد الديمقراطية.. ثم تماهيت مع المستوى العام فتقدمت للترشيحات الرئاسية اعتقادا منّي، بأن الديمقراطية هي نظام الفرص المتعادلة، ولكن الحقيقة أن لا فرص متعادلة أمام المتسابقين إلا إذا كانوا يملكون نفس المؤهلات والإمكانيات والمواهب. وهذا ما تؤمن به الديمقراطية الأمريكية مثلا، أما ديمقراطيتنا فتعتمد على أشياء مثل جعل الموتى يصوتون وهم في قبورهم منذ عقود طويلة! نعم هذا حصل. ولدي ما يثبت ذلك .. فوالدي قد قام من قبره في القطار – قفصة ثم جاء لينتخبك في مكتب بالمرسى.. نعم رأيت بطاقة تعريفه التي لم أكن أعرفها من قبل.. وكذلك تأكدت من وضع ورقته في صندوقكم.. كيف؟ لا أعرف..

إنني أشعر بالضيق وأنا أذكر لك ذلك. أنك ربما لا تعلم بهذا التزوير.. ولكن سبق لك أن اعترفت أكثر من مرة أمام

الصحفيين، بأنك شاركت في تزوير انتخابات سابقة وكنت شاهدا على تزويرات عدّة.. وعليه ولا بد أنك توقعت مثل هذا التزوير.. وهذا الغش الذي لا تخلو منه ديمقراطية في العالم الثالث.. أعرف أن حظ الكلمات في «التغيير» ليس وافرا.. وإني لآسف لأنني لا أملك غير الكلمات في هذه الأرض التي دمرها الألم والعطش.

10

دولة بلا رؤية وبلا عقل!

«ما يجمعه ويراكمه شعب بكامله طيلة قرن،
قد تنفقه وتفرط فيه نخبة متهورة
وغير متبصرة في عام أو عامين».
• الصافي سعيد

سيادة الرئيس،

إن أي شعب أو أمة لا تبني دولتها هي أمة بلا عقل، أو ذات عقل غير ناضج وغير متكامل إذا أخذنا بمقولة هيغل في «أن الدولة هي عقل الأمة الكامل». ثمة شعوب اندثرت أو اندمجت في شعوب أخرى ولم تبن دولتها التاريخية.. ولو نظرنا إلى حولنا، فإننا سنجد مثل تلك الشعوب التي لم تستطع بناء دولتها. وعلى مدى تاريخ طويل فقدت مقوماتها وهويتها وحتى لغتها. وتاريخيا يمكن القول أن تونس تمكنت من بناء -دولتها- الوطنية القطرية. وقد راحت تتشكل تلك «الدولة» منذ بضعة قرون

حتى أصبحت دولة مكتملة وأصبحت أنت اليوم رئيسها. وإذا كان الاستعمار قد شكل قطيعة مع «دولتنا» الوطنية الأولى التي بدأت مع الحفصيين ثم اكتملت مع الحسينيين، فإن الاستقلال قد استعاد المبادرة وراح يعيد بناء الدولة. إن الاستقلال هو عبارة عن استعادة كاملة لتاريخ قد تم قطع أوصاله وأسره ودمجه في آتون الإمبراطوريات.. والآن فإن من واجب الثورات أن تعيد صياغة العلاقة بين الشعب ودولته!

ويقودني الحديث عن تاريخية الدولة إلى جغرافية هذه الدولة وكذلك إلى كينونتها النفسية والثقافية. فنحن نعيش على أرض هي جزء من فضاء إقليمي مغاربي/عربي. وإفريقي/ إسلامي. لذلك فكما أن إعادة صياغة الهوية الوطنية والثقافية العربية بات واجبا.. وكذلك إعادة صياغة خارطتنا الجيوسياسية.. ها هنا المدخل الصحيح والضروري يا سيادة الرئيس لكل تنمية شاملة وإستراتيجية. سأضرب لك مثلا: إن تركيا التي بدأت تتصاعد كقوة إقليمية حتى باتت الاقتصاد التاسع عشر في سلم الاقتصاديات العشرين، ما كانت لتبلغ هذه الدرجة من التنمية ما لم تقم بإعادة صياغة هويتها الثقافية وإعادة صياغة خارطتها الجيوسياسية منذ سقوط جدار برلين.. فانهيار هذا الجدار الذي أدى إلى انهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، قد حرر الأتراك من «معتقلهم» الضيق لينتشروا في الفضاء التركماني الكبير والذي يمتد من آسيا الوسطى إلى أوروبا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط. والأمر نفسه ينطبق على كل الدول التي خرجت من «معتقلات الحرب الباردة». روسيا نفسها قامت بإعادة صياغة مفهومها القومي وفضاءها الجيوسياسي والإستراتيجي الجديد.. كذلك الصين.. كذلك ماليزيا أو البرازيل أو جنوب إفريقيا.. لقد حطمت القوة السياسية الجديدة في البرازيل معاقل الاستبداد العسكري وكذلك قيود

البنوك الأجنبية ثم ترسانة العلاقات القديمة والموغلة في العزلة ثم انطلقت. أما جنوب إفريقيا، فإن نزع حكم الأبارتيد، كان هو ميلاد الدولة الجديدة ذات العقل المكتمل..

إن العلاقات الدولية متشابكة ومترابطة ومعقدة إلى درجة أنها قد تصبح أمّا محركا نفاثا للتنمية الداخلية أو معوّقا كبيرا للسلم الاجتماعية. وعليه إذا بدت ملفات كالزراعة والسياحة والتشغيل والتعليم ملحة وتحتاج إلى معالجات راديكالية، فإن ما يبدو أحيانا أكثر إلحاحا هو إعادة صياغة سياستنا الخارجية!

سيدي الرئيس،

في البداية لا بد أن أشير إلى أن معظم الدول العربية مريضة اليوم ومهددة بالتفكك ومرتابة في بعضها بعضا.. لماذا؟ لأن المرض عدوى ونحن جيران ملتصقون جدارا بجدار. ثم لأن «دولنا القطرية والوطنية» معظمها قد أوشكت على النهاية في نسختها الأولى.. نعم، أنا على قناعة أن الدولة العربية التي ولدت على مدى القرن العشرين لم تعد قادرة على العيش والتواصل والتطور إذا لم تغير من أساليب الحكم وتعيد صياغة خرائطها الجيوسياسية الجديدة.. فإذا كنا نفكر أن العراق سيعود إلى – عهده الوطني- الأول على يدي مغتصبيه وغزاته، فإننا نستحق أن نوصف بالسذاجة. فلا ليبيا ستعود إلى ما كانت عليه ولا اليمن ولا حتى مصر أو تونس. إن القرن الواحد والعشرين هو قرن التحولات الكبرى إن كان ذلك في الدين أو في الطاقة أو في مفهوم الدولة وسيادتها أو حتى في مفهوم المواطن ذاته أو حتى في شكل الحروب القادمة!

إن مفهوم الدولة نفسه يمرّ بأزمة عميقة حتى في الفضاءات الأكثر تقدما وحداثة. فالعولمة قد غيرت من مجرى الدول القومية

والوطنية والأسواق قد سلبت منها جزءا كبيرا من سيادتها.. والتكنولوجيا قد جعلتها جهازا فارغا من معانيه النبيلة. والاتصالات قد جعلت من مواطنيها «طوابير» رحل في عالم افتراضي ممتد إلى آخر مدى.

من المهم يا سيادة الرئيس أن نتواضع ونعترف أن «دولتنا العربية» عموما ومنها التونسية هي عبارة عن إدارات بيروقراطية زجرية. وهذه الإدارات غالبا ما تختصر في ترسانة من الأجهزة والقوانين والإجراءات ذات الطابع الزجري.. ويمكن أن نجد بعض الفروق بين دولة عربية وأخرى، ولكن طرق التسيير والتحكم تظل واحدة لدى جميع هذه الدول.. حتى في الغرب بالإمكان أن نلاحظ ذلك. فالدولة القومية بمفهومها الكلاسيكي لم تعد قادرة على استيعاب كل نشاطات المجتمع. فالنيوليبرالية التي ما انفكت تتوسع مع توسع تكنولوجيا الاتصال قد جعلت من الدولة كجهاز قائد ومراقب، شيئا وقع تجاوزه. كان مثار احترام ولكنه لا يمكن تقديسه أو عبادته. فالمجتمعات باتت أكثر تعقيدا ويصعب وضعها في قوالب نمطية كما في الماضي. ولا يتعلق الأمر هنا بالتقنيات، وإنما بين المجتمعات الجديدة. فالعلم قد أتاح لأغلب المجتمعات أن تنتقد وتتساءل عن جدوى أي قرار تتخذه الدولة حتى لو تعلق الأمر بزيادة في أسعار الخبز أو البنزين. إن مواقع الاتصال الاجتماعي، وهي كثيرة، أصبحت في أحيان كثيرة هي التي تقود عيون الدولة ومن ثم تحدّ من سطوتها، وقد تصبح في وقت قريب خاضعة ومنساقة لها تماما. لقد تمكنت هذه المواقع من افتكاك جزء كبير من سلطة الدولة.. ولم يعد الأمر يتعلق أو يتوقف على «درجة الديمقراطية» التي يعيشها السكان داخل دولتهم. وإنما الأمر يعود كله إلى «الإندماج الكلي» في مسارات العولمة!

من الواضح الآن أن المستقبل أصبح أكثر ثقلا وتعقيدا.. لم تعد تلك الجملة الرنانة والفخمة التي تقال عادة أمام الناس لكي يصمتوا: «هذه شؤون الدولة العليا» تقنع أحدا أو ترهب أحدا، لأن تضارب المصالح وصراع البيروقراطيات وتعدد اللوبيات ومراكز القوى، قد جعلت من تلك الجملة المخيفة عنوانا للتوسع والسيطرة. ثم أن تدفق المعلومات وسرعة وتوسع الاتصالات قد أتاح للذين يسمّون -مواطنين- التحكم ولو بنسبة ضئيلة في جموح الدولة. وهو ما يعني ببساطة: حرية أكثر، خضوع أقل. لم يصل الأمر بعد إلى حالة من العصيان العام على الدولة لا في الشرق ولا في الغرب. وإنما هناك حالة من عدم الرضا الممزوجة بعدم الاقتناع بضرورتها كما كان الأمر في الماضي..

وما يهمنا هنا يا سيادة الرئيس، أن نموذج «الدولة القائدة» والذي قام على عصبية ما، حزبية، عشائرية، مناطقية أو عسكرية، قد راح يختفي.. فقراءة جديدة لجغرافيات دولتنا ما انفكت تعكس معطيات وحقائق جديدة. إن العصبية وحدها حتى وإن تشكلت تاريخيا أو تطورت إلى روح وطنية لم تعد قادرة على دفع الناس إلى الأمام.. وتقسيم العمل ضمن التنوع والتعدد والاختصاص الذي فرضه التطور الصناعي والإداري زائد الاختلاط السكاني واختلاط الأسواق ثم انتشار الحريات والديمقراطيات قد أنهى امتيازات تلك الدولة/ الستندار.

لنعطي مثالا عن ذلك . وهذا المثال ذكرته في عدة مناسبات. في تونس بن علي أو عراق صدام حسين، كان يمكن أن تشكل حكومة من 30 وزيرا في ربع ساعة. كما يمكن لهؤلاء الوزراء أن يظلوا وزراء لأكثر من عشرين عاما. ولكن اليوم يا سيادة الرئيس، وأنت تؤكد ذلك حسب خبرتك في العهدين، فإن تشكيل حكومة أو حتى لجنة وطنية لا بد أن يأخذ أسابيع

وحتى أشهر من النقاش.. هذا الأمر لا يحدث إلا في البلدان ذات الانتقال الديمقراطي.. إننا نعيشه في العراق وتونس وحتى في لبنان والمغرب.. وهذه البلدان إنما تمرّ اليوم بمخاض التحول الديمقراطي، أي مخاض إعادة التأسيس.. إن ما يحدث قد لا يكون فوضى في معناها الرديء وإنما هو فوضى ناتجة عن انفجار الصنم والمنوال الواحد. فالدولة التي لا تعترف بالتناقض ولا تعيش مخاضات التعددية، إنما هي دولة جامدة وعامودية . قد نصف تلك الدولة أو هذه الدولة بالعراقة والقدم التاريخي، كما يكثر التونسيون من ذلك حين يتحدثون عن دولة عمرها ثلاثة آلاف عام، وقد تمتدح تلك العراقة لأنها شكلت سيرورة تاريخية، غير أن مثل تلك القراءات قد باتت مختلفة. فالدولة القرطاجية أو الدولة الفرعونية أو دولة بابل قد تكون دولا متطورة في ذلك العهد (عهد بزوغ المجتمعات المستقرة والمنظمة) لآن القائد، كان قادرا على التحكم والقيادة والبناء والإدارة بتلك الوسائل البسيطة التي أنتجها مجتمع بسيط، ولكن تلك القيادة لا تصلح اليوم إلا للدراسة التاريخية أو للمتاحف لأنها باتت خارج الحياة.!

سيدي الرئيس،

إن الدول كائنات جيوفيزيائية حية قابلة للحياة والفناء. إنها تولد وتكبر وتتوسع ثم قد تنهار وتختفي. لذلك فإنني لا أحب الحديث عن -قداسة- الدولة أو «إلهية الدولة»، وإنما أفضل أن أتحدث عن ضرورة الدولة وديناميية الدولة وتاريخية الدولة.

إن مفارقة الفوضى والنظام غالبا ما تضع الثورة والدولة في وضعية صدامية.. فحين انظم الشعب إلى «تمجيد» الثورة تم بصفة آلية تبخيس الدولة، ولكن حين بدأت الثورة المضادة تنتصر، تم تبخيس الثورة وعاد الشعب تحت الخوف من الفوضى إلى تمجيد الدولة.! لنعترف الآن أننا في زمن انتقالي، أي زمن

رمادي يعيش صراعا ظاهرا وخفيا بين زمنين وقوتين. بين قوى الفوضى وقوى النظام أو بين قوى الثورة وجنود الدولة.. ولكن ولكي لا نعود إلى الماضي ونتنكر كلية لما حدث في بلادنا، فذلك هو العمى الكامل لأية نخبة سياسية تريد أن تتقدم ببلادها إلى الأمام. إن الثورة هي فرصة يمنحها الشعب للدولة لكي تجدد نفسها. إن ذلك المعنى الكبير للثورات هو ذلك الذي أدركته نخب كثيرة في العالم. فالثورة الفرنسية هي التي رفعت الدولة الفرنسية إلى مصاف الإمبراطوريات، وكذلك الثورة الأمريكية وكذلك الثورة الروسية.. أترك هذه الأمثلة، سيقول أحدهم، إن هذه ثورات بورجوازية كانت من أجل بناء الدولة البورجوازية.. نعم ولكن البورجوازية مرحلة متقدمة عن الإقطاع ومجتمعات العبيد.. إن الثورة الروسية التي كانت تنتمي إلى صنف الثورات الاجتماعية الراديكالية هي أيضا كانت من أجل تثوير الدولة وإعادة صياغتها وتموقعها الاستراتيجي وتحديثها.. وما أقصده في كل الأحوال أن الثورة التونسية إذا لم تقم بإعادة تشكيل الخارطة الاجتماعية والسياسية والجيوسياسية للدولة التونسية، فإن لا الثورة تكون قد أنجزت شيئا، ولا الدولة التونسية تكون قد كسبت شيئا.. أشير هنا أنه ثمة فرق بين إعادة بناء النظام القديم أو تجديده وبين إعادة بناء الدولة. فالدولة هنا هي الشعب والإقليم والنظام السياسي. ولإعادة هذا المركب أو هذا الهرم ذي الواجهات الثلاث، وجب على رجال هذه الدولة أن يعرفوا أين هم يقفون؟ ثم إلى أين يسيرون ثم ما هي قدراتهم واستعداداتهم وإمكانياتهم ووسائلهم لفعل ذلك؟!

سيدي الرئيس،

إن ما نعيشه من عشوائيات سياسية الآن إنما هو يعود أساسا إلى فقدان الرؤية الإستراتيجية. يؤسفني أنني أعيد هنا ما كتبته

منذ بضعة سنوات، ذلك أنني لم ألحظ أي تقدم نوعي بين سنوات الانتقال الأولى وبين الانتقال الثاني الذي حصل مع انتخابك رئيسا.. فما من سياسة فاشلة كانت أو ناجحة لا تستند إلى رؤية ولا تتأصل من فلسفة ولا تنمو في إقليم محدد. وما من خطة سياسية أو اقتصادية صغيرة كانت أم كبيرة لدى أية حكومة في هذا العالم المتقلب والمتغير وغير الخاضع لأية هيمنة، لا تستند إلى فلسفة بعيدة المدى ومتعددة الأهداف يتدامج فيها الاقتصاد مع الاجتماع ويتعانق بداخلها التاريخ والجغرافيا وتتلاحم فيها الإرادات مع الطاقات المادية والروحية لتشكل ما يمكن أن يسمّى بالاستراتيجيات الكبرى..

بدون ذلك تصبح الدول وحتى الإمبراطوريات عمياء. فالدولة ليست إلا كائنا تاريخيا حيّا ومفكرا. وما أن توضع داخل مكان عقيم أو تتجه نحو إلغاء التفكير أو تمنع السجال أو تعجز عن التوقع والخيال، حتى تدخل إلى الانحطاط.. إني أسمع ترهات من هنا وهناك تقول: «إننا نجحنا سياسيا وفشلنا اقتصاديا».. وهذه شبيهة بتلك الترهات التي تكلمت في الماضي عن نجاح الثورة سياسيا وفشلها ثقافيا! أقول ببساطة أن لا نجاح سياسي بدون نجاح اقتصادي. بل أن النجاح الاقتصادي هو الواجهة الحقيقية لأي نجاح سياسي. إن التلاعب بالكلمات هو ضرب من ضروب النضوب الفكري والإستراتيجي، فأنا لا أعرف دولة قد تطورت وتقدمت ونصف وزرائها لم يقرأ كتابا واحدا في الأدب السياسي أو في التاريخ أو في الإستراتيجيات.. أقول لك هذا بمرارة وعن معرفة يا سيادة الرئيس. أعرف أنك قارئ نهم بحسب شهادة الذين يجالسونك ولكني لا أعرف لماذا لا يقع اختيارك إلا على الذين لا يقرؤون! لقد جلست إلى بعضهم وسمعت منهم معلومات تجعلني «أنجلط»، أي أصاب بالجلطة. كأن يقول أحدهم، أن بورقيبة

متخرج من «سان سير» أو أن الزعيم الفيتنامي «هوشي منه» كان يتلقى النصائح من بورقيبة! أو أن تونس قد علمت الأتراك والمغاربة السياحة أو أن عدد اليهود في تونس حاليا يبلغ نصف مليون !! لو أن أحد العامة نطق بذلك أمامي، فلا بد أنني سأصحح له ما يجب تصحيحه. أمّا ماذا عساي أن أقول لوزير وهو يتفاخر بمنصبه.؟ بالتأكيد سأشتمه في السرّ والعلانية وأسبّ الذي أعطاه ذلك المنصب!

أعود الآن، لأقول، أنه في لحظات كثيرة كتلك التي تعقب الثورات، إذا لم تلتقط النخب عقلها من أتون العواصف العارمة والهيجان، تدخل الدولة إلى الفوضى والتفكك.. يحدث ذلك أيضا في زمن الاستبداد المطلق والأعمى حيث يصاب عقل الدولة بالبارانويا. وفي الحالتين يسيطر الارتجال ثم تقفز المزاجية في القرارات والتسيير. بعد ذلك تعمم الولاءات والمحازبة والتعصب الإيديولوجي والديماغوجيا وحتى الفهلوة والشطارة والبلطجية في فكر الدولة وممارساتها !

* * * * *

سيدي الرئيس،

إن أهم انجاز إنساني على الأرض هو الدولة. وهذه الدولة هي الحاصل العام لانسجام البشر مع أرضهم أو فضائهم الحيوي مع ما يتطلب ذلك من طاقة واتصالات وتكيف اجتماعي وطرائق عيش ذاتي. فالدولة لا تقبل بأية أرض. أي أنها لا تنمو فوق كلّ أرض.. (كالجرداء والفقيرة المعادن والبعيدة عن الطرقات الدولية أو البحار). ثم هي لا تقبل أن تكون أرضها الحيوية من ملكية الأفراد أو الجماعات أو الشركات أو الأجانب.. وهو ما يحيلنا إلى مفهوم السيادة. فالسيادة الناقصة أو غير المكتملة أو الذاتية، هي

نقص عضوي في الدولة. فالشعب الذي سيعيش ويسكن تلك الأرض ليس بالضرورة أن يكون من عرق واحد أو يدين بدين واحد أو يتكلم لغة واحدة، ولكن عليه أن يملك فضاء مشتركا واحدا. فالشعب حسب «راتزيل» هو «الأرض الواحدة والموحدة قبل كل شيء».

إن الدولة كائن عضوي وفيزيائي ليس بسبب تناغم حياة الشعب مع عموم الأرض فقط ولكن بسبب تلك العلاقة التي تتطور حسب المبدأ التبادلي إلى درجة أنهما يشكلان واحدا، فلا نعود نفكر فيها إلا كواحد حتى أن مميزات أرض ما غالبا ما تصبح من بعض مميزات شعبها..

وحين يفرش الجيوسياسيون خارطة لدولة إفريقية مثلا يذهبون مباشرة إلى قراءة العناصر المكونة لتلك الدولة ومدى تلاحمها أو انفصالها. ثم يتجهون إلى مركز السلطة لتحديد درجة متانته أو هشاشته. بعد ذلك يستخلصون أن السلطة في مكان والشعب في أماكن أخرى من الأرض لا تزال هباء. وأنّ هناك مراكز تمرّد أخرى تتأهّب لأخذ مكان السلطة. يحدث عكس ذلك تماما حين يكون البلد متطورا. فالمركز في البلدان المتطورة يتمحور في الشعب والأجيال المتعاقبة وليس حول زعيم ما أو منطقة ما. والدولة القوية هي الدولة التي يحركها فكر سياسي واستراتيجي لا التي تحركها نزعات إيديولوجية أو عرقية. فنحن لا نستطيع أن نتخيل اليابان بدون اليابانيين كلهم. كذلك ليس من الممكن أن نتكلم عن تونس بدون التونسيين ولا أن نتكلم عن التونسيين وهم بلا أرض اسمها تونس. إن حجم وشكل الدولة تقاس بحدودها المكتسبة مع التاريخ وليست مجرد معطيات أو صور فضائية. وتحت تأثير الأرض، فإن الدولة تتحرّك لاكتسابها وصيانتها وحمايتها وتنميتها.. وهكذا كلما خاضت الدولة تلك

المهمة زادت قيمة الأرض والشعب، ولكن إذا تقاعست ازداد المحيط الخارجي توغلا في الداخل. وهنا تفقد الدولة حيويتها وقدرتها على المقاومة فيما يفقد الشعب شهية البقاء وأسبابه على تلك الأرض أو حماس الدفاع عنها..

* * * * *

ثمة حاجيات توفرها الدولة لأرضها. كما ثمة مرتكزات توفرها الأرض لدولتها. الدولة عليها أن تؤمّن الحدود وخطوط التواصل والنقل والأمن للسكان والدفاع عنهم ضدّ الأعداء. أما الأرض فعليها أن توفر الغذاء وهذا مرتبط باحتياطيها من المياه والطاقة ونشاط سكانها. إن الأرض هي التي تدفع أو تمنع الدولة من التطور. ومن هنا تأتي أهمية الماء والطاقة بالنسبة للدولة. إن الدول تنشأ وتتوسع على نحو تلقائي قرب الأنهار والشواطئ. ثم تتطور وتنمو بقدرتها على اكتشاف الطاقة أو انتشارها أو الحصول عليها أو تطويرها وتجديدها. فالأرض بالنسبة للدولة تمثل البحر بالنسبة للسمك. فكلما اقتربت الدول من خطوط الشح كلما تأهبّت للموت. وكلما نضبت مصادر طاقتها كلما دبّت في عروقها الشيخوخة.

لن نبالغ في حالة تونس لو توقعنا نقصا فادحا في المياه والطاقة في العقود الثلاثة المقبلة. فهي تقع في خطوط العطش المحدق بالبلاد العربية وبلدان الساحل والصحراء. إنها بعيدة عن الأنهار وعن المصبات الكبرى للأمطار فيما حركة السكان تتوسّع فلاحيا وصناعيا. كما هي لا تتوفرّ على شبكة سدود كبيرة لحماية الأمطار الفيضانية.. وإذا لم تستثمر الدولة في مشاريع الطاقة النووية بكلّ طاقتها، فإنها ستصبح مهددة بالعطش والجفاف.

على أن احتياطات الغاز والنفط قد قاربت على الشح فيما حركة التنقيبات لا تزال ضعيفة لأنها تحتاج إلى أموال كثيرة وقدرات

كبيرة. ونخلص من ذلك أن تونس كأرض قد بات عليها أن تنتقل إلى عصر جديد من التكنولوجيات لتوفير الماء والطاقة. أما تونس كدولة فعليها أن تتكفل بتوفير الأمن والغذاء والدفاع لسكان تلك الأرض. إن حماية الأرض والسكان يبدأ من تحصين الحدود. وهذه مهمة متشابكة مع الحلفاء والجيران والأصدقاء والأعداء. إنّ الإرهاب العابر للحدود قد أصبح يسكن بالقرب منا، فيما خطوط إمداداته وتغذيته تمرّ فوقنا وتحتنا وبالقرب منّا. وهذا هو التحدّي الثالث لأمن تونس الإستراتيجي بالتعاون مع الجيران، لأن حماية أيّ بلد على حده كاد أن يصبح ضربا من الفذلكة. فالإرهاب الذي تمتد أذرعه من سيناء إلى تمبكتو لا يهدّد تونس فقط، بل هو يهدّد دول شمال إفريقيا كلها وبلدان الساحل والصحراء. وقد يمتد إلى بعض بلدان غرب إفريقيا. ولكن تحصين الحدود لا يتم فقط بالمعاهدات أو بدبلوماسية حسن الجوار، وإنما بوضع إستراتيجية دفاعية ووقائية داخلية وخارجية تبدأ بالتنمية الشاملة في الداخل وتنتهي ببناء استراتيجيات وقائية مشتركة مع الجيران والأصدقاء. يجب أن نعرف كيف نحدّد خصومنا وأعداءنا ثم يجب علينا أن نعرف كيف نختار أصدقاءنا وشركاءنا.. وأخيرا علينا أن نعرف كيف نكيّف سياستنا مع سياسة حلفائنا. لا يكفي هنا أن يقال أننا أصدقاء للجميع ولكن علينا أن نبني الأمن المشترك مع أولئك الأصدقاء والحلفاء الحقيقيين. فالأمن المشترك يبدأ بمدّ خطوط التنمية والتجارة وتحصين الحدود والسكان ومحاربة الهجرة السرية وبناء المشاريع الضخمة والمشتركة في المجالات الزراعية والصحية والطاقوية والتعليمية.. وحالما تبدأ الفائدة تعود إلى الجميع، تتنفس الأرض من جديد وتتنفس معها الدولة الصعداء.. وهذا هو المدخل لأي أمن إستراتيجي!، وذلك هو ما يسمّى بهيبة الدولة يا سيادة الرئيس.

سيدي الرئيس،

إن هذا ما أكتبه إليك قد يشبه في بعض فقراته ما كتبه ميكافيلي لأمراء توسكانا وفلورانسا والبندقية والفاتيكان. لا أعتقد أن رجلا واحدا حتى لو كان هرقل سيكون قادرا على تنظيف إسطبلات السياسة التونسية.. ولهذا، فإني لا أحسدك أبدا على مكانك الصعب واللزج والمليء بالفساد والرذيلة.. إنني لا أحسد إلا الموتى على راحتهم!

11

جيوبولتيكا المحراث والمجذاف

«إن الأمن القومي الشامل هو التنمية.
وبدون التنمية لا يوجد أمن لأية أمة..
فالدول التي لا تنمو لا يمكن أن تكون آمنة»
• روبرت مكنمارا

سيادة الرئيس،

أعرف أن الذكاء يحارب الوهم. ولكن أعرف أيضا أن السلطة تغذي الوهم. ومع الزمن يتغلب وهم السلطة على الذكاء. فهل هو الغرور!. لا أسميه كذلك. إنه شيء مزيج من خيانة المبدأ وتقاعس الإرادة والخوف من التغيير.. إن التغيير الذي سأتكلم عنه الآن هو من نوع آخر.. من نوع إعادة هندسة المكان للوصول إلى هندسة الرفاهية ! لا أبالغ، صدقني، ولكن ذلك من واجبي لكي أخفف عنك بعض العناء أو الوهن الذي يكون قد أصاب بعض حماسك..

إن هذا الموضوع الذي أكثرت الحديث عنه وقدمت بشأنه أكثر من أطروحة وكتبت عنه في أكثر من مكان والذي تبناه فيما بعد بعض المجتهدين من الأحزاب الوطنية ثم أدغموه في الدستور كمدخل للتنمية الشاملة، والذي يؤسس أساسا لإعادة التفكير في الجغرافيا التونسية، هو الذي يجب أن يكون من أولويات أي رئيس يريد فعلا التغيير والتنمية الشاملة والحدّ من الطغيان واللا مساواة.

سيدي الرئيس،

إن التقسيم الإداري لأية دولة إذا لم يقم على أساس دينامكية السكان والمكان، يصبح تقسيما أمنيا واعتباطيا يمنع السكان من الاختلاط والتفاعل والإنتاج فيما يمنع الجغرافيا (المكان) من التوسع والنشاط والنمو. فكيف لدولة منبسطة مثل تونس ومتجانسة مثل تونس أن تقسم إلى 24 ولاية؟ ثم كيف لدولة متوسطة الحجم منقسمة إلى مربعات أمنية/ إدارية، أن تخطط لتنمية شاملة ومستديمة.

إن هندسة المكان المستندة إلى فلسفة الطغيان لا يقسم المكان إلى أجزاء صغيرة غير قادرة على الإنتاج فقط، بل هو يشتت المكان إلى مجموعات متطاحنة ومتحاسدة ومتعصبة ثم لا تلبث أن تتشظى إلى أفراد متناثرين غير منتجين، عاطلين ومعطلين، يقعون بين درجتي الرعية والمواطنة وتحت الابتزاز المعيشي.

سيدي الرئيس،

عليك أن تدرك جيدا أن ما يقع في قفصة باسم الفوسفاط، وفي الكامور باسم الغاز والبترول أو في قبلي باسم غابات النخيل أو الغاز، قد يتكرر في مناطق أخرى. وإن هذا كلّه نتيجة ذلك التقسيم الإداري والاعتباطي للجغرافيا التونسية. لا أدعوك إلى

نقل جبال الفوسفاط إلى الشمال. ولا غاز الكامور إلى الساحل.. ولا أعني بذلك أن سكان الشمال بعيدين عن تلك النزعة. ولكن ما أقصده جيدا، لو أن الجغرافيا التونسية مفتوحة على بعضها، فإن لا منطقة من المناطق ستشعر بالعزلة أو الطغيان.. إن الدول الذكية قد جعلت من سكان المناطق الفقيرة (من حيث الثروات الطبيعية) تتفاخر بأقطابها الصناعية أو الخدماتية أو السياحية أو حتى العلمية أمام المناطق ذات الثروات الطبيعية. وهكذا تم نوع من التكامل والشعور بالمساواة.. أما الأكثر شعورا بالغبن في بلادنا، أن المناطق الأكثر غنى، هي المناطق الأكثر فقرا.. فالسكان هنا يشعرون كما لو أنها «استعمار جديد». والحقيقة أن ما يسميه آخرون بالاستعمار الجديد أو «الاستعمار الداخلي» (حسب تعبير مؤلف الاستعمار الداخلي د.الصغير الصالحي) ما هو إلا استمرار في الماضي وعدم القدرة على التغيير. فلا الدولة غادرت تقسيم المربعات الأمنية لبلادها ولا السكان أدركوا، أن ما تمنحه لهم الدولة من (جرايات ومساعدات ومواطن عمل) ما هو إلا استمرار في اللا مساواة والخديعة وعدم التغيير..

لا شك أن المكان الفسيح هو الأكثر قدرة على إنتاج حياة أكثر رحابة وتنوعا. فهو يمنح السكان فرصا أكثر وخيارات أفضل وحركية ونشاط وأفقا. كما هو يدربهم على الاستقامة والإبداع والتسيير الذاتي تحت سلطة الضمير والمصلحة الجماعية لا تحت سلطة خارجية قمعية خادعة يمكن خداعها. إن الحريات هي السند الكبير لأي بنيان اجتماعي ناشط ومنتج. وبدونها أو بتعويضها بنظام سلطوي زجري وقمعي، يصبح كل بنيان اجتماعي لأي بلد يسير وفق إرادات خارجية مستغلة واملاءات مؤقتة تدفع نحو العصيان أو الانفلات والمقاومة.

إن الغريب هنا، وكما يحدث غالبا في بلادنا أن تلك « المقاومات

السلبية والإيجابية»، على حدّ سواء والتي تتخذ أشكال الممانعة العفوية مرة، والاحتيال والغش مرة ثانية والعصيان المدني في مرة ثالثة والتي قد تتطور إلى تمرد عنيف وصدام مع الدولة المركزية في مرة رابعة تتغذى جميعها من «هندسة المكان» السائدة التي لا تريد السلطة المركزية أن تتغير. وهنا نجد أن «خطاب الممانعات» المناطقية كثيرا ما يتطابق ولا يتناقض مع خطاب السلطة السائد. فهي تؤثث لمستقبل مغلق على نفسه برؤى مبهمة ومعالجات مؤقتة، دون إعادة نظر أو مراجعة لهندسة الفضاء المكاني.

إن من يعتقد أن الثورة أو التغيير أو التحول يحدث في اللحظة نفسها التي يحدث فيها الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر غالبا ما يرتدي ملابس الخداع! فالدعايات التي صاحبت تحولات ما عرف «بالربيع العربي» قد شددت على أن الخير كل الخير موجود في المستقبل، وأن الشرّ كل الشرّ موجود في الماضي، بيد أن حقيقة الخير والشرّ توجد في منطقة «الحيز الممكن»، ذلك أن الشرّ والخير يستمران في الإقامة في نفس المكان وهما يتخذان أشكالا أخرى وتفاهمات أخرى مع الأطراف التي كانت محلّ شكوى وصراع في الماضي.. وعموما فإن المعارضات غالبا ما تضع كل الأخطاء على ظهر السلطة فيما تنزع السلطة إلى اتهام المعارضات بالعرقلة وعدم النضج دون أن يلزم أي طرف نفسه بالبحث عن منطقة «الحيز الممكن».. وإذا كان الحيز الممكن في السياسة يعني إعادة تقسيم السلطة، فإن مناطق الخير الممكن والحيوي في الجيوبولتيكيا يعني إعادة رسم خارطة السلطة والثروة معا، أي السلطة والسكان والمكان (الدولة).

سيدي الرئيس،

أقول بكل صدق، إذا نحن لم نعرف كيف نعيد تقسيم جغرافياتنا من أجل تقاسم التنمية والعدالة، فإن هناك من يترصد

أخطاءنا ويتصيّد فرص الصدام مع الأهالي ليقوموا هم بتقسيم دولتنا بالعنف، باسم «العدالة الدولية» أيضا.! باختصار، إذا نحن لم نحلق لحيّنا بأيدينا، فإن هناك من يسعى إلى تحليق رؤوسنا كاملة!!

إن الدولة كائن حيّ، أي كائن متجذر في الأرض. فالدولة تعيش من سطح الأراضي ومن عمقها ومن بعدها المساحي والفضائي ومن وعي الشعب بذلك. وإذ ينعكس في الدولة المعطى الجغرافي الموضوعي والوعي الذاتي الوطني (القومي)، فإنه غالبا ما يتم التعبير عنه في السياسة التنموية والتقسيم الجغرا/إداري والسياسة الخارجية. فالدولة الطبيعية هي ذلك الكائن العضوي الذي يجمع بين الكميات المتغيرة للشعب، كالديموغرافيا والمساحات غير المتغيرة كالجغرافيا، في وعاء سياسي وثقافي!

وإذ تحتل بلادنا تونس، موقعا جيدا في الإقليم الشمالي لإفريقيا (أعلى نقطة) أو في الإقليم الجنوبي للمتوسط (أقرب نقطة بعد المغرب) وتتوسط الإقليم العربي بمساحة تزيد عن 160 ألف كلم مربع بريا وبحوالي 30 ألف كلم مربع بحرا وهي تتجاوز كل من هولندا وبلجيكيا وسويسرا والنمسا مجتمعة، فإن دعاية التبخيس لذلك الفضاء الجغرافي، ظلت مستمرة لدى النخبة التونسية حتى أصبحت ثقافة لدى عموم الشعب.. إن ذلك -الوعي البائس- لبلادنا هو ما يجعل بلادنا بائسة! فموقعها الإستراتيجي لن يكون إستراتيجيا إلا بفضل سياسيين إستراتيجيين ومساحتها القادرة على استيعاب 40 أو 50 مليون نسمة، لن تكون قادرة إلا متى استطاعت أن ترتقي فيه السياسة إلى درجة الوعي الكامل بالجيوبوليتيكا. وكما أن الحريات لا تنمو في الأماكن المغلقة ولا التنمية الدائمة تزدهر في التقسيمات الجغرافية الاعتباطية أو الأمنية، فإن ثروات الأرض ومميزات الموقع تصبح مفصولة

عن السكان، والقرار السياسي مطبوعا بالعصبية أو العشائرية أو الحزبية أو المناطقية!

وحين يتجاهل الساسة معطيات الجغرافيا والثقافة ومهارات وحاجيات السكان، لا تصبح التنمية عرجاء فقط، بل تذهب نحو إنتاج انفصام خطير بين السلطة والشعب. إن التركيز على وصف منطقة ما بالتمرد أو العصيان هو نقص قادح في سلطة الدولة وعدالتها بل هو دليل على علاقة انفصامية مريضة بين الدولة ومجتمعها.. وكذلك بين السلطة ووعيها الكامل بالجيوبوليتيكا. فبتراكم الزمن تصبح البلاد شبه منفصلة فيما تسود علاقات التصادم والانفصام مما يدفع بالدولة الناقصة إلى استكمال أو تعويض نقائصها عن طريق الترويع والقمع!! ولهذا يا سيادة الرئيس ما كنت أبدا موافقا على قرار نشر الجيش في تلك المناطق المتوترة ! إن الجيش منتشر بطبعه في البلاد، وهو الحارس الكبير لأمن الحدود والثروات، ولكن حين تدفع به كورقة سياسية، فإن ذلك يدل على إنسداد في الأفق واستعداد للتصادم!

سيدي الرئيس،

إن المسألة كلها توجد في التقسيم الإداري المعتمد حتى الآن، وليس في وجود الثروات في مكان ما من الجمهورية.! ذلك التقسيم الذي منع ولازال يمنع السكان من الاختلاط والتفاعل ومنع الجغرافيا من التوسع والنمو. وإني على قناعة أن التفكير في توزيع السلطة والثروة يبدأ من إعادة تقسيم الجغرافيا. فلو أن تونس قد أعيد تقسيمها الإداري إلى أقاليم جديدة مثلا، فإن مفاهيم كثيرة ستتغير عند التخطيط للتنمية والمستقبل. إننا لا نكاد نجد أسبابا أو دواعي موضوعية في استحداث أو اختراع –ولايات جديدة– في كل عقد من الزمن سوى هيمنة النزعة الأمنية على الذين حكموا هذه البلاد في العقود الماضية.. إن أكثر من دزينة من

ولايات الجمهورية قد تم استحداثها في العقد الأخير قبل الثورة. ولم يكن ذلك لا بداعي الطابع الثقافي أو الإتني ولا حتى بداعي التنمية، ولكن ذلك قد تم تحت إلحاح الدواعي الأمنية للقبض على أنفاس السكان ضمن مربعات خالية من الحياة وفارغة من أية مقاومة اجتماعية أو سياسية..

أنتج ذلك التقسيم الإداري جغرافيات عازلة وأخرى معزولة.. كانت البداية مع اقتطاع ولاية سيدي بوزيد عن ولاية قفصة ليجعل منها النظام البورقيبي فضاءا عازلا لثلاث مناطق كثيرا ما تسببت في صداع السلطة المركزية هي: القيروان وصفاقس وقفصة. ولأن التاريخ كثيرا ما سخر من الذين يحاولون إفراغه من جغرافيته، فقد كشفت سيدي بوزيد عن تلك السخرية المريرة، حين تجمعت لديها كل الفرص وكل الغضب لتنتفض ضد نظام أراد أن يجعل منها منطقة عازلة في قلب إقليم مقاوم لطغيان إقليم الساحل المحتكر للقرار السياسي.

وتبرز ولاية سليانة كمثال آخر على فشل منطق -المناطق العازلة-. فقد أعطيت مركز ولاية لتفتيت وبعثرة جهود الشطر الغربي لتونس، فإذا بها تحولت إلى منطقة معزولة جامعة لكل أسباب الانتفاضة ضد الطغيان. فسليانة التي أصبحت ولاية لم يتغير شيئا من حال أبنائها. بل باتت أكثر عزلة وفقرا وإنتاجا للحرمان والمقاومة. وهذا ما يمكن أن ينطبق عن ولاية توزر وولاية قبلي وولاية زغوان وولاية تطاوين، حتى أن جميع هذه الولايات الجديدة والمصطنعة إداريا لهندسة الطغيان، باتت هي «معاقل المقاومة والانتفاضة» ضد هذا الطغيان. ليس سيدي بوزيد وقبلي أو القصرين سوى أمثلة على سليانة المعزولة التي أدت في المدى المتوسط إلى عزل السلطة عن الشعب. أما إذا استمرت تلك الحال، فإنه من المحتمل أن تؤدي تلك العزلة على مدى بعيد إلى تفكك لجغرافيا الدولة!

سيدي الرئيس،

أصل بك هنا إلى سؤال يتعلق بمصير بلد ودولة وهو: كيف لنا بناء معادلة جيوبوليتيكية جديدة لتنمية شاملة ومستديمة تقوم على إعادة تقسيم المكان بما يتناسب وإعادة توزيع الثروة والسلطة من أجل إنسان جديد، مواطن جديد ووطن جديد؟

إقرأ إجابتي يا سيادة الرئيس بتمعّن عن هذا السؤال الذي طرحته على نفسي منذ أول أيام الثورة.. ثم قل لمن يسألونك عن الأمن القومي ما تراه مناسبا.

تبدو لي تونس يا سيادة الرئيس، في تقسيمها الترابي أو ترسيمها الإداري حاليا وكأنها مربعات اعتباطية أقيمت لا بقصد التواصل وبناء النسيج التنموي وإنما بقصد المراقبة والعزل والسيطرة والاستبعاد.

وبما أن التركيبة الجيوبوليتيكية الأكثر ثباتا هي التي تتكوّن من عناصر الاستقلال الذاتي أو الاكتفاء الذاتي، فإن مثل هذا الاكتفاء الذاتي (ثروات-مناجم- مداءات بحرية-أراضي زراعية) تتطلب بعدا أو مدى ترابيا غير منحرف يستجيب لشروط الفضاء الكبير (الأرض) وشروط و مهارات السكان. إن مثل هذه التكاملية الترابية ذات الاكتفاء الذاتي هي التي تستجيب لأية مركزية في التخطيط والتنمية والأمن القومي.

إن المحور السياسي /الاقتصادي شبه المنحرف الذي تم تثبيته على قاعدة - الغلبة والانحياز- خلال عقود الاستقلال قد أعطى تسمية منحرفة ومنفصلة حتى نكاد نجد مجتمعين يسيران بسرعتين في بلد واحد. وهنا وجب تثبيت محور جديد وفق منوال جديد تفاعلي بين الشمال والجنوب والشرق والغرب أو بين البرّ والبحر. وبما أن الجغرافيا التونسية تمتد طوليا (حوالي

800 كلم من العاصمة في الشمال إلى أقصى الجنوب رمادة) وعلى ساحل يمتد بنحو 1300 كلم، فإن تونس تبدو في خرائط غوغل الفضائية كما لو أنها شريط ساحلي للجزائر، إذ لا يتجاوز عرض البرّ في تونس من الجزائر حتى البحر بأكثر من 200 كلم كمعدل متوسطي. وتمنحنا هذه الوضعية فرصة لإعادة التقسيم الإداري عرضيا بحيث تصبح لجميع الأقاليم التونسية، منافذ مفتوحة على البحر، الأمر الذي سيكسّر واجهة هيمنة البحر على البرّ، أو هيمنة الساحل على الداخل. إن التقسيم الحالي يا سيادة الرئيس ليس قدرا، بل هو تخطيط بشري قد يكون وقع تجاوزه دون إدراك بفعل التقاليد والبيروقراطية وسياسة الهيمنة واحتكار الرفاهية! لقد ظلت مناطق الداخل شبه منفصلة، وهي متخلفة، عن واجهة الساحل البحري. أما أراضي الداخل فقد ظلت تحت هيمنة الدولة لاستخدامها كأداة للحكم والمركزة، دون إصلاحها أو إعادة توزيعها على أهاليها في الشمال الغربي أو الجنوب..

وإذ يظهر منطق التنمية المستديمة، إن تقسيم الفضاء التونسي يجب أن يقوم على ترسيم الخارطة الإدارية على قاعدة خطوط العرض.. أسميه هنا بالتقسيم العرضاني (الاكتفاء بسبعة أو ستة أقاليم متكاملة بدلا من 24 ولاية متنافرة ومتحاسدة)، يظهر كذلك المنطق الجيوبوليتيكي التطبيقي أن علاقة المركز والأطراف يجب أن تقوم على إعادة صياغة المحور ضمن مركزية جديدة في مجالات السياسات الكبرى واشتراطات الأمن القومي الإستراتيجي ثم على التحرير الأقصى للإمكانات والطاقات من أجل الإستقلال الذاتي وبعبارة بسيطة، فإن ما أعنيه هو أن المحور الجديد للدولة عليه أن يقوم ويتحرك على قاعدتين: الأولى، المركزي الإستراتيجي (عبر مجلس الأمن القومي) والثانية، الاستقلال الإقليمي الذاتي (تخطيطا وإنتاجا وتسييرا عبر مجلس الأقاليم).

عبر هذا النموذج الجديد لإعادة تنظيم القرار والمدى والقدرات. من المحتمل جدا أن تتوفر جميع شروط التنمية المستدامة وشروط الدولة الصاعدة والقائدة.. ستكون جميع الأقاليم مفتوحة على البحر. وهذا سيعيد الانتشار ويقوّي من انجذاب الاستثمار الداخلي والخارجي. كذلك سيوفر الاتساع الترابي والديمغرافي والزراعي. وسيفتح على استقطاب المهارات.. والأكثر أهمية، فإنه سيعمل على تفكيك الأزمة الديمغرافية ضمن إعادة تأهيل المناطق الطاردة، كذلك على إعادة توزيع وتنظيم الطاقة والمياه والكهرباء وكذلك إصلاح المواصلات وبناء الشبكات الرابطة بين هذه الأقاليم. وهذا كله سيدفع باتجاه استكمال منظومة الإصلاح الزراعي التي تخلفت كثيرا، كذلك إصلاح وتطوير منظومة القوات المسلحة وإدماجها في المنظومة الإنتاجية الوطنية..

سيدي الرئيس،

لا أظن أن مستشاريك «للأمن القومي»، يدركون جيدا ما معنى هذا المصطلح.. لا أنسى أبدا أنني حين نطقت به في إحدى البلاتوهات التلفزيونية في العام 2011، ضحك البعض وسخر البعض الآخر. كانوا يحسبون أنني أتكلم عن «القومية العربية». هؤلاء منهم من كان وزيرا ومنهم من أصبح الآن وزيرا، لذلك لا زلت على اعتقاد بأن الذين يشرفون على هذا الجهاز الخطير لا زالوا يتدربون على «السياسة الوطنية» وبعيدين جدا عن «السياسات الدولية».. ولكم شرحت من مرة للصحفيين والسياسيين ما معنى الأمن القومي. وما هي مهماته غير أنني لا زلت أجد أمامي من ينظر إلى الأمن القومي على أنه شرطة مرور أو بوليس سياسي أو ما شابه.

سألخص لك ما أراه نافعا الآن وما الذي يعنيه مصطلح الأمن القومي. إن مدى تغلغل الفكرة النابضة والرابطة بين الوجود

والبقاء لأية دولة هي ما يسمّى بالأمن القومي. وإذن فإن هذا المجال يحتوي على كل عناصر الحياة والبقاء لأمة في حدود دولتها بداية من الوحدة السياسية إلى الوحدة الترابية إلى اختيار موقع العاصمة إلى حماية خطوط التجارة والمواصلات إلى التحكم في الموارد والثروات الطبيعية وصولا إلى تطوير البنى التحتية وبناء التنمية المتوازنة بين الأقاليم ضمن نظام حكم عادل وقادر على العمل بمرونة لتجاوز كل المطبات والمهددات الداخلية والخارجية. إن هذا المصطلح الذي ساد في الأدبيات السياسية والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو عنوان التحرر الكامل من التهديدات الداخلية والإكراهات الخارجية. ثم هو الغياب الكامل للخوف لدى دولة وأمة، من فقدان السيادة والكرامة والقيم، على أن أفضل تعريف للأمن القومي بالنسبة لي هو ذلك الذي نطق به وزير الاقتصاد الأمريكي السابق مكنمارا حين قال: «إن الأمن القومي الشامل هو التنمية. وبدون التنمية لا يوجد أمن لأية أمة. فالدول التي لا تنمو لا يمكن أن تكون آمنة».

من هنا، لا يسعني إلا أن أكرر لكم بأن إعادة تقسيم الجغرافيا التونسية إلى ستة أقاليم وفق التكامل العرضاني (شمال - وسط- جنوب) هو المدخل الأول والضروري لبناء التنمية الشاملة، الذي سيرتكز على قاعدة التكامل التفاعلي الجيوبوليتيكي (زواج البر والبحر). إن أية محاولة تطوير للمدى المكاني بالاعتماد على التقسيم الطولي التقليدي (القائم على منطق الحشر والعزل) سيجعل من عدة مناطق داخلية مفرغة من ديناميكيتها. فما من منطقة أو ولاية داخلية سيكون بإمكانها أن تتوسع أو تنمو. وما ينطبق على «الدول المغلقة» أو «الدول المحشورة» ينطبق على الولايات المغلقة داخل كل بلد. إن أفقر الدول في العالم هي تلك التي لا تتمتع بحافة على البحر. فبلدان مثل تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو في

إفريقيا أو مثل أفغانستان وطاجكستان ومنغوليا في آسيا هي أكثر الدول فقرا بالرغم من أنها تحتوي على ثروات طبيعية وزراعية زاخرة، وذلك بسبب حرمانها من واجهة بحرية للتجارة العالمية. لن يكون التركيز على موقع الحافة للحصول على امتيازات خاصة بسكان الحافة، ولكن على العكس من ذلك، ينبغي التركيز على الحدّ الأقصى في المركزية الإستراتيجية في علاقتها التبادلية والتفاعلية بين المداءات المناطقية الداخلية والمركز والحافة والأماد. ومن هنا بإمكاننا صياغة قانون جيوبوليتيكي جديد لتونس تكون فيه الأفضلية في الداخل، لمحور التكامل العرضاني (غرب/شرق)، وفي الخارج لمحور التكامل (شمال - جنوب).

إن ديناميكية التكامل العرضاني هي التي ستوثق صلات المركز بالأطراف حين يصبح السكان جميعهم يمتلكون واجهات بحرية. وهذا مفيد كذلك للدولة حين تصبح علاقتها أفقية بالمكان والسكان لا عمودية (التدامج). وقد يؤدي هذا التغيير في البداية إلى نزاعات حول ما يسمّى بأراضي الدولة أو الأراضي المشاعة أو حتى المراعي أو بسبب دمج ولاية في ولاية أخرى أو بسبب بعض العصبيات المعطوبة، ولكنه في النهاية سيحقق توازنا على صعيد الملكية والإنتاج والتوزيع. فتونس الحالية لن تستطيع أن تقوم بإصلاح زراعي مفيد ونافع إذا لم تتبنّى تخطيط التكامل العرضاني، يجب أن نعترف أن ما يسمّى بأراضي الدولة (500 ألف هكتار). هي أراضي مهملة، حتى وإن منحت لفلاحين أو تقنيين أو رأسماليين. إنها بمثابة الرأسمال المجمد منذ عقود طويلة. وقد تم التلاعب بذلك الرأسمال، فلم ينتج غير المضاربة والإحتيال.. أعطيت ضيعات كثيرة من هذا الرصيد في بداية الاستقلال كمنح وجوائز ومكافآت لرجال النظام الجديد الذي حلّ محلّ نظام المعمرين الكولونيالي القديم. ثم تم اسناد أجزاء أخرى من هذه

الأراضي إلى - التعاضديات -. وبعد فشل هذه التجربة أعيد توزيع جزء من تلك الأراضي على بارونات جدد ضمن إعادة توزيع إرث - الاشتراكية الفاشلة-. واستمر ذلك «التدوير» مع النظام السابق ثم عاد ليظهر في النظام الجديد الحالي، دون أن يفكر أحد في مشروع زراعي وطني كبير يتبنى الإصلاح الزراعي على قاعدة التكامل والعدالة الاجتماعية وحاجيات السكان والأمن الغذائي للبلاد. للأسف يا سيادة الرئيس، لقد أعيد تدوير أراضي الدولة حتى غدت عبئا على الدولة وتفقيرا للمكان ومصدرا محتملا ومثالا من مصادر الغضب الاجتماعي والفوضى (لنتذكر ما حدث بشأن غابات نخيل قبلي-جمنة في العام 2016).

من المؤكد أن الدول التي أقامت إصلاحها الزراعي هي أفضل - غذائيا وصناعيا- من الدول التي لم تقم بذلك. لقد دفع الإصلاح الزراعي تركيا إلى مصاف الدول الصاعدة وهي التي لم تقم بذلك إلا متأخرا. وقد اعتبر معظم الاستراتيجيين أن الإصلاح الزراعي هو قاعدة أية تنمية لأن ذلك يحقق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والتراكم المالي وتوسيع القاعدة الصناعية وتقسيم المدى الجغرافي حسب حاجيات المكان وديناميكيتهم. إن التركيز على الزراعات السياحية أو الباكورات الذي اعتمدته تونس، ينهك الأرض والطاقة ويضيق من مساحات الزراعات الغذائية ويلتهم الاحتياطي النقدي لاستيراد الغذاء ويجعل من الدولة رهينة للبورصات العالمية!.

ولا أعتقد يا سيادة الرئيس أن أراضي «مطمورة روما» قد سافرت إلى روما، ولكن املاءات «نادي روما» ومعها املاءات «نادي باريس» واشتراطات «صندوق النقد الدولي» واكراهات «البنك المركزي»، هي التي جعلت من سكان «مطمورة روما» يستوردون حوالي الثلثين من غذائهم. إن تونس يا سيادة الرئيس

هي بلاد الحبوب والزيتون والنخيل. جاءها الفينيقيون فجعلوا منها موطنا جديدا لشجرة الرب المباركة: الزيتونة. وجاءها الرومان فجعلوا منها مطمورة للحبوب ثم جاءها العرب، فأضافوا إلى شجرة الزياتين شجرة التخيل... وهذا ما يجب أن يدرك جيدا. فإذا كنّا لا نتعلم من الشعوب التي سبقتنا في العيش على هذه الأرض.. وإذا لم تعرف أن أرضنا ومناخنا وتقاليدنا صالحة لمثل هذه الزراعات أساسا، فإننا لا نستطيع أن نذهب بعيدا لا في تشبيب غاباتنا من الزيتون والنخيل ولا في توسيع حقول قمحنا وشعيرنا.. لقد تأخرت تونس في تجديد غاباتها من الزيتون كما أنها لا تزال تفتقد إلى القدرة على تسويق منتوجاتها الحالية لأنها وضعت نفسها تحت الاحتكار الأوروبي. أما غابات النخيل فقد تفتت جزء كبير منها بسبب الملكيات الصغيرة، فيما لم يقع تجديد بعض الغابات الأخرى، دون أن ننسى ذلك الجزء الكبير المعرض لانتهاكات السياحة ونضوب المياه وتلوثها. إن عدد شجر النخيل في عموم تونس لم يزد عن عدده إبان الاحتلال الفرنسي. وبذلك فإن تونس هي من أقل الدول العربية المنتجة للتمور (190 ألف طن). فهي تأتي في المرتبة الأخيرة قبل ليبيا أمام مصر والسعودية والجزائر والعراق وعمان وإيران والباكستان والامارات. لم تهمل لا الجزائر ولا السعودية ولا عمان، وهي بلدان منتجة ومصدرة للطاقة، زراعة النخيل، بل عملت على أن تكون تلك الزراعة مصدرا للطاقة والعملة الصعبة.. أما تونس التي لا تملك مثل تلك الثروات، فقد أهملت النخيل إهمالا شنيعا حين أقلعت على توسيع الغابات والتفريط في مياهه واستبدال بساتينه بالفنادق السياحية.

ولكن حذاري يا سيادة الرئيس، فإن الذي يفرط في أساس وجوده، لا بدّ أن ينتهي إلى متشرد أو متسول. إن مشروع 2 مليون

نخلة لأفضل مشروع يمكن أن يتبناه أي رجل سياسي في هذه المرحلة، لأنه سيراكم سنويا أكثر من مليار دولار ونصف المليار، ويوفر أكثر من 30 ألف موطن شغل و يمنح للسكان الاستقرار.!

أعرف يا سيادة الرئيس، أن المشاكل التي تواجه الدول كثيرة ومعقدة ومتغيرة، لذلك فإن أفضل مواجهة للمشاكل هي إعداد أصحاب القرار للقدرة على التقدير الصائب والواضح والتشخيص الأسلم ثم اتخاذ القرار الأنسب في الوقت الأنسب. إن عبارة – تقدير– تعني الجرأة والكفاءة والجدارة والزمن. فهي عملية تقويم شاملة لكل المعلومات والوقائع والقدرات والحلول. وعندما تصبح تلك العملية جاهزة بانتظام في كل وقت تكون الدولة قادرة على حماية نفسها وشعبها حتى في الظروف الأشد قتامة مثل المفاجآت أو الصدمات أو الانزلاقات الكوارثية. إن التغييرات المفاجئة والبطيئة هي الحافز الأول لكي تبقى منظومة الأمن القومي تعمل بمثابرة على ردّ التأثيرات السلبية الناتجة عن تلك التغيرات. وهنا على منظومة الأمن القومي أن تتسلح بجرأة التفكير لاختراق المستقبل عن طريق التحليل العميق والإستراتيجي. إن كل حادثة صغيرة كانت أم كبيرة، داخلية كانت أم خارجية بالنسبة للأمن القومي هي عنوان ومؤشر على تغيير كبير. وهي حلقة من سلسلة طويلة تكشف عن تراكمات كمية قد تؤدي إلى تغيير نوعي غير منتظم وأحيانا مذهل.

إن توقع اللامتوقع ورصد الاحتمالات ورسم السيناريوهات هو، مبدأ أساسي في استراتيجيات الأمن القومي. فهي بمثابة الخطط المتوسطة والبعيدة المدى والخطط البديلة. فكما قد يطرأ في كل وقت السؤال: ما الذي تغيّر في الوضع؟ لا بد أن تكون هناك إجابة عاجلة وقائية وأخرى متوسطة احتياطية وقدرة استعدادية للتحرك والمباغتة والالتفاف والاستيعاب. إن الأمن القومي قد

يبدأ من نقطة بعيدة عن البلد نفسه، من عملية ارهابية في أحد مطارات أوروبا .. أو من باخرة في عرض البحر محملة بالقاذورات والملوثات أو من صفقة غذاء فاسدة لدى الجيران، أو من تشابك سياسي/عسكري قريب من حدودنا، لذلك فإن التأهب الدائم والاستعداد الكامل إستخباراتيا ولوجيستكيا وإستراتيجيا لا بد أن يكون واضحا ومعدّا من خلال سيناريوهات قابلة للتنفيذ.. إن الموارد الطبيعية والبشرية لا بد أن تكون محصّنة ومستعدة للردّ أو الحدّ من تأثيرات أي عمل معادي أو الاستفادة من أي عمل إيجابي.. لذلك يجب تقدير - كل عمل أو تغيّر أو علاقة، بموضوعية كاملة، كي لا تكون الدولة تحت التبعية أو ما دون المستوى، مستوى الثقة.. أو غير خاضعة للتحكم أو مهددة من الخارج أو غير قادرة على مؤهلات التعبئة!

إن الأمن القومي، هو باختصار شديد، تلك الإستراتيجية الرشيدة والشاملة للوقاية والحماية والردع من أجل الوجود والبقاء لأية دولة في عالم صراع القوة المفتوح على مداه. ومن أجل حماية مؤسسة الأمن القومي من أية تهديدات أو اختراقات، لا بدّ أن تكون مدمجة مع وكالة للإستخبارات العامة مهمتها الأمن الموحد في شقيه الداخلي والخارجي. وهذه الوكالة هي الذراع الضارب للأمن القومي والجهاز المختص في جمع المعلومات وتحليلها.. كذلك في مراقبة المؤسسات والشركات الأجنبية لتقييم أعمالها والإطلاع والاستطلاع بدافع حماية الوطن ضدّ الجوسسة ومخاطر ومصادر العنف. كذلك ضد تلويث المياه أو الأرض أو المناخ، أو ضد سرقة ثرواتنا البرية أو البحرية.. أو ضد سرقة عقولنا إلى الخارج.. أو سرقة شبابنا نحو المناطق المتوترة! أو شاباتنا نحو «جنان الدعارة» أو أموالنا نحو «جنان الضرائب»..

هذه الوكالة ستعمل في الداخل والخارج تحت إشراف رئيس

الحكومة للتأثير على مجرى الأحداث ولإبعاد الخطر أو لإضعاف الخصم أو لتوجيه الحدث، وذلك لتحقيق أهداف الدولة في الإقليم أو في سائر الساحات الأخرى ذات التأثير السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.. وهنا يا سيادة الرئيس ندخل معا إلى عالم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، لنرى ما إذا استطاعت الدبلوماسية التونسية في عهدك، أن ترتدي ملابس الطوارئ أو هي لا تزال في بيجاما النوم؟!

12

دبلوماسية البيجاما:
حيث لا صورة ولا حركة ولا امتداد..

«اسحب لسانك بلطف من سوق الثرثرة،
ولا تجاهر بفقرك أو نواقصك.. وسر في المقدمة
حتى لو كنت مع نفر قليل.. وأرصد جيدا حركة
النجوم وتنفس بقوة كلما اشتدت العاصفة..
الملاحون الكبار لا يتوهون ولا يصيبهم الدوار»
• من اعترافات القديس أغسطينو

سيادة الرئيس،

يمكنني أن أمدح ذكاءك وخبرتك وحتى دهاءك السياسي. لن أتورط في مديح خصالك أو مبادئك أو أخلاقك لأنني أعرف أن المبادئ بالنسبة إليك هي خدم الساسة السيئين.. لا تؤاخذني أيضا إذا أرغمت نفسي على القول، أن الدبلوماسية التي خبرتها أنت في أواخر الحرب الباردة وأواخر العهد البورقيبي قد إنقضى زمنها الآن. وأن الدولة التي باشرت دبلوماسيتها آنذاك قد تغيرت الآن وتغير معها العالم وكل قواعد اللعبة الدولية!

سأبدأ بقول ما يمكن أن يكون قاعدة عامة للدبلوماسية.. إن كل دولة تعتمد في تأمين مصالحها على الحرب والدبلوماسية معا.. فإذا كانت الحرب هي الدبلوماسية الساخنة والصلبة، فإن الدبلوماسية هي الحرب الباردة والسائلة.. وكلما تمكنت الدولة من الابتعاد عن خيار الحرب دون أن تخسر مصالحها، كلما كانت سياستها ناجحة (تاليران). فالحرب في حد ذاتها ليست إلا خسارة حتى للدولة التي تنتصر فيها، في آخر المطاف. فهي مكلفة وباعثة على الاحتجاجات السيئة وحاملة لبذور حرب أخرى. وبالنسبة لدولة مثل دولتنا تصبح الحرب أسوأ خيار يختاره أسوأ سياسي، لذلك فإن أفضل وسيلة لإبعاد خيار الحرب، هو أن تملك هذه الدولة أجهزة وقدرات استطلاعية لمنع الحرب من الاندلاع وشبكة من العلاقات الدبلوماسية متعددة الرؤوس إلى جانب جيش مندمج ومساهم في البحث العلمي وبناء التنمية.!

إنني كثيرا ما أشفق على وزراء خارجية تونس منذ أول حكومة بعد الثورة إلى آخر حكومة. لقد رأيتهم جميعا بلا قناعات محددة ولا حضور بارز أو متميّز، مهذبين أحيانا، ساذجين في أحيان كثيرة.. ومعتمدين في كل الأحيان على تلك «الصورة الشخصية» التي نسجتها الدبلوماسية التونسية عن بلادها منذ عدة عقود... أستطيع أن أعدد مهازل أولئك الوزراء من «تسييد» قطر على الثورة التونسية التي وصلت إلى حدّ البيعة، (حين أرغمنا على طرد السفير السوري وتسليم البغدادي المحمودي إلى الميليشيات الطرابلسية)، إلى بناء ما يسمّى بالجدار العازل بيننا وبين ليبيا (الشقيقة). ومن إدخال القواعد العسكرية الأجنبية إلى إجبارنا على توقيع اتفاقية الحليف المميز من خارج الحلف الأطلسي. ومن الدخول في الحلف الستيني المقاتل لداعش إلى الدخول في الحلف الإسلامي -السعودي للصمت على حرب اليمن الإجرامية.. ومن الارتماء في أحضان السفارات الغربية

إلى «ظهورات» السفير الفرنسي وكأنه المقيم العام الجديد. ومن الاعتذار للسفارة الأمريكية وتعويض خسائرها وإعطائها حق التصرف في حركة السير لمنطقة البحيرة والقبول باشتراطاتها المالية.. أستطيع أن أقدم لك حزمة أخرى من «دبلوماسية العار» مثل برودة العلاقة مع المغرب الشقيق لأسباب نجهلها، والعجز الواضح إلى حدّ التواطؤ في الملف الليبي، وعدم التعاون مع مصر.. وغموض العلاقة مع السودان والقطيعة الصامتة وغير المبررة مع إيران والتلعثم المستمر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية. ثم ذلك الصمت الرهيب والمريب تجاه الجرائم التي ترتكبها إسرائيل داخل بلادنا! أمّا غياب الصين وروسيا والبرازيل عن شاشة وزراء خارجيتنا، فذلك لا يكون إلا خيار الضعفاء الذين راهنوا ولا زالوا يراهنون على الغرب!

إن الدبلوماسية الناجحة والصائبة يا سيادة الرئيس، ليست هي البكماء أو العرجاء. إن نجاحها يقوم على حصيلة من الترتيبات بين مكونات الدولة ذاتها وأخرى بين الدولة ومجموع المجتمع الدولي. إنها طريق دائم وطويل نحو السلام والرخاء لأنها لا تتورط في رهانات على حساب المصالح والسيادة، ولا تتقاعس أمام -رهانات أخرى- تجلب السلام والرفاهية.. لذلك فإن مهمة الدبلوماسية الأولى هي: وضوح الرؤية لكي لا يغدو عملها مستحيلا أو غير مفيد. فإذا فقدت «التوافق الداخلي» (الشرعية) أو كانت مترددة وضبابية أو ضعيفة وغير مستندة إلى مجموعة من قواعد القوة الداخلية، تصبح مجرّد حفلات أو كوكتيل من الكرنفالات الرسمية!

سيدي الرئيس،

نحن نعرف أن من بديهيات العلاقات الدولية، إذا اندلعت حرب ما بين جارين أو بين حلفين، فإن ذلك يستدعي مراجعة

جدية لقواعد الدبلوماسية. والأمر نفسه حين تحدث ثورة في بلد ما. إن ذلك غالبا ما يستدعي النهوض بدبلوماسية جديدة، أي بناء قواعد اشتباك وتشابك جديدة للدخول إلى المسرح الدولي. إن القوى الثورية الجديدة غالبا ما تمتلك شجاعة قناعاتها السياسية، لذلك فهي عادة ما تكون مستعدة ومصرّة على السير وفق مبادئها الثورية حتى آخر الشوط. وهنا تنتصر سياسة الحسم والقطع على سياسات التفاهمات واللوبيات فتصبح الدبلوماسية، وهي فن استخدام وسائل القوة الناعمة، حادة وعنيفة وأحيانا عدوانية! وهنا نجد أن الدبلوماسية التي تدافع عن مصالح الدولة قد أصبحت أيضا تعبّر عن مصالح النظام الحاكم الجديد لتلك الدولة ! وإذا كان ذلك النظام ثوريا فعليا، فإنه سيجد نفسه في وضعية تصادمية مع كثير في الأنظمة الأخرى المحافظة.. أمّا إذا سار وفق القواعد القديمة، فإنه سيصبح محافظا. إن الاختلاف العميق في طبيعة الأنظمة الدولية المتسابقة والمتنافرة هو الذي يحدد طبيعة العلاقات بين الدول.. فالنظام الثوري هو نظام مختلف ومتنافر وأحيانا غير -عقلاني- سياسيا إلى حدّ الإفراط. وهو ينزع إلى الصدام من أجل إعادة التموقع على الخارطة الدولية. أما النظام المحافظ التناسقي، فهو الذي يكتفي بمكانه القديم لدى المنظومة الدولية ويلتزم، بل يخضع لمجموعة القيم والمبادئ للمجتمع الدولي.

إنك تعرف يا سيادة الرئيس، أن التعارض بين الدول هو في أصله تعارض بين الأنظمة السياسية ناتج عن تعارض في الرؤية والمصالح والمبادئ. وهذا التعارض غالبا ما يعود في أصله إلى تعارض بين الحكام أو رجال الحكم. في نظر هنري كيسنجر هناك نوعان من الحكام: الأول هو القائد -رجل الدولة- والثاني هو الثوري أو النبيّ. فالأوّل لا ينزع إلى التعارض لكنه واقعي ويؤمن بالتسوية بين الأهداف المتعارضة لأنه يطمح إلى الاستقرار. أما

الثاني فهو ينزع إلى الصدام والسيطرة الشاملة ويدعو البشرية باسم الدين إلى النعيم والتطهير! فهو يريد تكييف العالم حسب إرادته. وهنا يصبح تعارض رجل الدولة مع الثوري حتمي. أي الصراع بين الدولة والثورة حتمي.. وإذا لم تلعب الدبلوماسية دورها الصعب وهو: تكييف كل التعارضات وتخفيض نسبة الخسائر، فإن النتيجة غالبا ما تكون متساوية بالنسبة للطرفين لأن كل حرب هي خسارة شاملة..

أعترف لك هنا بالقدرة التي أبديتها في البداية حين أصبحت رئيسا للحكومة في العام 2011، في منع أي تصادم مع العالم الخارجي. وقد استطعت عبر انعطافات والتواءات أن تقود البلاد نحو أول انتخابات ديمقراطية فضمنت لذلك المسار، تعاطفا دوليا مرموقا. وما كنت أراك آنذاك تبالي بالحديث والنقاش الذي كان يدور حول «عزل» رجال النظام القديم، كما لو أنك حصلت على «استثناء خاص بك».. وفي نفس الوقت اتخذت «وضعية الثوري» في الأحداث العنيفة في ليبيا، ففتحت الأبواب لنقل الأسلحة إلى الثوار وتعاونت مع ممثلي «الثوار» في تونس وهم «الجماعات الإسلامية» بالتحديد، ومع داعميهم الدوليين من قطر إلى فرنسا إلى تركيا. انتهت معركة ليبيا الدولية التي كنت أحد أبطالها بسقوط العاصمة طرابلس التي دخلها -ثوار- كانوا يقيمون في تونس ويتلقون الدعم من الحكومة المؤقتة ومن «رفاقهم» في حزب النهضة ومن دولة قطر ومن باريس والخرطوم. بعد ذلك انتقلت تونس إلى الانتخابات لتجد نفسها محكومة من «الترويكا» التي هيمن عليها ما يعرف «بالإسلام السياسي» الذي تتزعمه قطر وتركيا بدعم من أمريكا. بات الخوف يسكن في عظام التونسيين، ولم يستسلموا لذلك الذي يسمّى «بالحمى الصفراء» ورأوا أن السماء أطبقت عليهم وأنك أنت شخصيا من فتح طريق السلطة إلى هؤلاء.. بعد ذلك بقليل أدرك بعض التونسيين

أن الجزائر هي أيضا أصبحت تقع في وسط هذه الحمى الصفراء، ذلك أن -الإسلام السياسي- أصبح من أمامها (تونس) ومن وراء ظهرها (المغرب) ومن تحتها في مالي وليبيا.. وهنا سرعان ما نهضت لاستنهاض الجزائر ثم لاستنهاض ما بقي لديك من همة لإصلاح ما ساهمت في صنعه!

سيدي الرئيس، يقال عادة في المعارك الكبيرة، بعد الأبطال، يأتي الأوغاد. كل الشعب رآك بطلا كبيرا حين كنت تتصدى لحكومة الترويكا. كان يدرك أن المعركة في جزء كبير منها هي معركة انتقامية لإسترداد شرفك، ولكنه في أغلبه كان معك لتخليصه من مرض «الحمى الصفراء».! استطعت في الداخل أن تبني حزبا على عجل، اخترت له اسم «نداء تونس» عملا بنداء ديغول إلى شعبه إبان سقوط باريس أمام النازية. قال بعضهم، أن الباجي أصبح يرى «الإسلام السياسي» بمثابة الطاعون النازي. وقال البعض الآخر أن الباجي: يريد أن يحمي نفسه من الإقصاء. و قال آخرون، إن «نداء تونس» هو «التجمع الجديد والقديم» الذي يريد أن يستولي على الثورة! بموازاة ذلك ذهبت إلى الجزائر بحثا عن حليف سياسي كبير ثم تشابكت العلاقات مع دولة الإمارات وباريس.. وفي بضعة أشهر فقط أصبحت الرقم الذي لا يقهر! وما إن وقع سقوط «الطائر الكبير» المحلق فوق الشجرة في مصر، حتى بدت الطريق مفتوحة أمامك للعودة كرئيس!.. وفي بلدي وبلدك كما نعرف جيدا يا سيادة الرئيس، أن السياسة هي فراشة الظهيرة الجميلة والمزركشة التي تصبح مصاصة دماء في منتصف الليل!

وها أنت الآن رئيس.. أصبحت تريد العيش في الزمن الحاضر. لم تعد ترغب في أي صدام يحدث في جمهوريتك. اخترت التوافق على الصدام. تدرك جيدا أنه توافق هش بين الزعماء وليس بين طبقات الشعب، ولكن أنت مضطر إليه إلى حين تتغير موازين

القوى! لقد عملت جيدا مع خصومك لإخضاع الصغار لإرادة الكبار. فلا جماهير «نداء تونس» راضية على هذا -التوافق- ولا جماهير النهضة تنظر بعين الرضا إلى ذلك التوافق! ولكن في خضم الخوف والخشية والرغبة في تحييد الخصم، يصبح «التوافق» ضروريا حتى مع الشيطان! لقد قال معمر القذافي مرة حين كان محاصرا: «لو دخل الشيطان إلى خيمتي، وأراد أن يحاورني، فسأحاوره».. وهكذا فعلت أنت من أجل إنقاذ تونس من سيناريوات الدم. ففي لحظة ما من العام 2013، تنادت أصوات كثيرة في اعتصام باردو إلى دفع 20 ألف ضحية من أجل إنقاذ تونس من «الحمى الصفراء»!.

إن كل دولة يا سيادة الرئيس، خارجة لتوّها من ثورة مثل تونس من العام 2011 إلى العام 2013، إنما تقع تحت الخوف من الاعتداء على ثورتها أو التدخل في شؤون الدولة بطرق خبيثة وعنيفة لعرقلتها والتحكم في مصيرها وتوجيه قواها إلى أهداف مشبوهة. ومن المحتمل أن يكون حافزها الثوري دفاعيا وغير خبيث أو تعبيرا عن إخلاصها لأهدافها الثورية، ولكن القوى الأخرى المحيطة بها، القريبة والبعيدة هي أيضا كثيرا ما تشك في نوايا القوى الثورية الجديدة. وحتى يتسلل الشك المزدوج إلى أوصال تلك الدولة ويصبح التعايش صعبا، على الدبلوماسية أن ترتدي بدلة رجال المطافئ وتهب إلى الميدان لتجعل من التعارضات أرضا للتسويات. إن الحروب بين الدول كالثورات في الدول ذاتها. ففي نهاية كل حرب أو ثورة هناك منتصرون وهناك منهزمون. إن مبدأ إذلال الخصم أو العدو مبدأ لا سياسي ولا أخلاقي، لأنه سيمنع من نشوء أية شرعية سياسية. فقد أمعنت دول كثيرة في إهانة ألمانيا عام 1918 بعد خسارتها للحرب. وهو ما استبعده الحلفاء بعد هزيمة ألمانيا في العام 1945. ولو أن النهضة وحلفاء النهضة لم يبالغوا في إذلالك يا سيادة الرئيس بعد خروجك من الحكومة

في نهاية العام 2011، فإنك ربما ما نهضت من فراشك وأطلقت نداء لإنقاذ تونس.. ها إنني أبدو حياديا وإيجابيا لأنني على يقين أن عدو الأمس من المحتمل أم يكون حليف الغد لإقامة السلام، تماما مثل خصم اليوم في أية ثورة أو انتخابات هو في آخر المطاف شريك ضروري لإقامة السلام الأهلي. ومن هنا يتأسس أي نظام جديد (خلاسي في الغالب) في الداخل والخارج على توازن القوى النسبي والاعتراف المتبادل.. وما أريد تثبيته هنا والتأكيد عليه هو أن المعادلة الأمنية لكل دولة متناسبة جدا ومتناغمة مع المعادلة الأمنية الداخلية والإقليمية على حدّ سواء. وهذا التوازن المحقق قد لا يحقق العدالة المبتغاة ، ولكنه بإمكانه أن يبعد شبح الحرب والعنف داخليا وخارجيا. وهنا تلعب الدبلوماسية أفضل أدوارها وأكثرها دقة وتعبيرا عن مصالح الوطن ووجوده في الحاضر والمستقبل.

* * * * *

إن دبلوماسية التوازن يا سيادة الرئيس بالنسبة لتونس الجديدة تفترض أولا بنية توافقية للسياسة الداخلية لأن كل سياسة خارجية، أكانت سيئة أو جيدة، هجومية أو دفاعية، هي غالبا حصيلة توافق السياسة الداخلية وحصيلة مجموع القوة للدولة والمجتمع (اقتصادا وتكنولوجيا، وإعلاما وقوة عسكرية). بعد ذلك يأتي التموضع في الإقليم. نحن هنا نتحدث عن الإقليم المغاربي، ونفترض وجود ثلاث قوى سياسية متماثلة في الإقليم. ولأن كل من المغرب والجزائر تنزعان إلى الشك في نوايا بعضهما بعضا وهما يتنافسان وفق صراع الهيمنة والنفوذ، فإن تونس بإمكانها أن تخفف من حدة ذلك التنافس لا في تضخيمه أو إشعاله بالانحياز الكامل للجزائر أو بوضع العلاقات مع المغرب في الثلاجة، ولا بتجاهل الأزمة الليبية وفقا لمبدأ «النأي بالنفس».

وبما أن ذلك يبدو من الصعب تحقيقه الآن وفي وقت قصير، فإن ما تقوم به تونس هو إيجاد الأرضية الوسطى للتعاون والشراكة وتقريب وجهات النظر بين الجزائر والمغرب لأن كل فائدة اقتصادية أو أمنية من ذلك التعاون بين الجارين الكبيرين سيعود بالفائدة على تونس.

إن الحذر الذي كانت تبديه الجزائر تجاه الحكم الجديد في كل من تونس وليبيا من المحتمل قد انخفضت وتيرته حين أبدت كل من تونس والجزائر انفتاحا على بعضهما بعضا. وقد كان يحق للجزائر التي اكتوت بنار الأصولية الإسلامية في عقد التسعينات أن تحذر من أنظمة إسلامية وشبه إسلامية قد انتصبت في تونس وليبيا والمغرب، ولكن كان على الجزائر أن تنظر إلى ذلك «التحول» على أنه مؤقت في الزمن ومحدود في المكان. فما من دولة من هذه الدول أو نظام من هذه الأنظمة قادر على التأثير في الجزائر، بينما تبقى الجزائر نظرا لجغرافيتها الكبيرة والملاصقة لكل هذه الدول وثروتها ونخبها السياسية وجيشها المتعاظم أكثر تأثيرا وفاعلية من كل هذه الدول المجتمعة. فالاستقرار السياسي إذا كان ميزة لدى الجزائر، فإن عدم الاستقرار في البلدان المجاورة (حتى وإن كان محدودا) يجب ألا يكون هاجسا للانكفاء أو دافعا للعدوانية أو مصدرا للحذر والريبة!.

إن سياسة المحاور التي سيطرت على بلدان منطقة المغرب في العقود الماضية والتي لا تزال مستمرة على نحو خفي قد انتهت إلى نتيجة صفر من التعاون والعمل المشترك حتى بدت وكأنها عقود ضائعة أو ساقطة من الزمن الحقيقي لهذه البلدان إذ منعتها من تكوين هوية سياسية حقيقية. إن سباق التسلح الواضح بين كل من الجزائر والمغرب يفيدنا بأن سياسة المحاور قد انتهت وانتهت معها سياسة الوفاق ومدّ الجسور. إن الوضع الانتقالي

الذي تعيشه كل من ليبيا وتونس يؤثر في الوضع الانتقالي الذي تستعد له الجزائر (بعد رحيل الرئيس بوتفليقة). وهذا ما لا يسمح ببناء وحدات سياسية إقليمية في المنطقة في الوقت الحالي! فالوعي التدريجي بأهمية الوحدات السياسية لا يزال يتشكل وهو ينزع إلى الانفصال أكثر منه إلى الوحدة. ذلك أن الشعور بالأمن لدى كل دولة لا يزال هشا وضعيفا وشروط التموضع الجديد لا تزال مستعصية. أمّا مسألة الأمن الجماعي فهي في طريقها إلى الاندثار التدريجي. فالمغرب العربي الذي كان أقرب إلى الوحدة في الماضي ما انفك يبتعد عن بعضه بعضا، حتى صار «الانفصال الكلي» بديلا عن «التكامل الوحدوي».

إن الدبلوماسية التونسية في الإقليم المغاربي عليها الآن أن تتجه إلى الميدان لنزع الألغام وتخفيض المخاطر وتعبيد الطريق أمام قطار التعاون والتنمية. فحتى لو ظهرت على السطح رقعات مظلمة، فهي ليست إلا انعكاسات لنهوض داخلي بحثا عن التغيير. فليس منطق هذا التغيير منطق سياسة القوة وإنما منطق الترابط الكامل والتكامل. ففي الميدان الاقتصادي كما في المجال الأمني لم يعد هناك من معنى لمنطق القوة أو الكسب السريع. كما لو يعد هناك من جدوى لإعلان أو إشهار المصلحة الوطنية الضيقة على حساب المصلحة المغاربية أو القيام بسياسات أحادية الجانب، وإنما المعنى كل المعنى يوجد في التكامل والتوازن والتخطيط الطويل المدى والدبلوماسية الناشطة والمتعددة الرؤوس والأهداف من أجل القطع مع تشويش الرؤية واضطراب الإقليم السياسي.

* * * * *

عاش المغرب العربي «حلم التوحيد» حين كان يمرّ بسنوات الجمر. فالعدو الخارجي (الموحد) قد وحّد حلم المغاربة. وحين أطلت دولة الاستقلال راح هذا الحلم يذبل فوق مكاتب

البيروقراطيين وفي رؤوس الحكام ذوي الأمزجة الحادة. إن كل الذين حكموا هذه المنطقة من الستينات حتى سنوات أخيرة كانوا حادي الطباع ومختلفي المشارب حتى كاد المغرب العربي أن يتبعثر تحت أرجلهم. فبورقيبة أو بن بلة أو بومدين أو الحسن الثاني أو القذافي كانوا خليطا من القادة المتنافرين والمتنافسين والمزاجيين. وحتى لو وجد بعض التفاهم بين فريق وآخر (سياسيا وإيديولوجيا) فإن ذلك ما أدى إلى سياسة المحاور التي اتخذت طابع البراغماتيّة والخوف والاستعجال. فالوحدة بين تونس وليبيا في العام 1974 أثارت عاصفة في الجزائر والمغرب. ولم يرتح لهؤلاء بال إلا حين مزقت اتفاقيات جربة. والوحدة التي تمت على عجل بين ليبيا والمغرب (وحدة 1984) أثارت الذعر في كل من تونس والجزائر. أمّا اتفاقيات حاسي مسعود بين الجزائر وليبيا، فقد أشعلت النار في قلب المغرب، الأمر الذي استدعى وجود ما يسمّى بقضية الشعب الصحراوي. إن جميع هذه الاتفاقيات السياسية التي غالبا ما تولد ميتة، قد أنهت حلم المغاربة في الاتحاد وجعلتهم يتوجسون من بعضهم بعضا. وفي التسعينات، سيعود هؤلاء إلى بعض رشدهم تحت ضغط الواقعية. وسيختارون طريق الاتحاد في مراكش علم 1989، ولكن لم تمض أكثر من سنتين حتى دخلت قضية الصحراء إلى تيه الأمم المتحدة بعد أن كادت تشعل المنطقة. ودخلت الجزائر في عقد الدماء مع الأصولية الدينية. كما دخلت ليبيا تحت حصار لوكربي الذي لم تنته أثاره إلا في العام 2000.

كانت تونس والمغرب تدركان أن انتصار الأصولية في الجزائر سيصيب الجميع بوبائه. ولذلك فقد تعاونتا وبتفاوت على الحدّ من هذا الوباء. كما كانت كل من تونس والمغرب يدركان أن انهيار الدولة في ليبيا بفعل عقوبات لوكربي أو بفعل الاجتياح الأطلسي قد يبعث ارتباكا على صعيد الخارطة السياسية للمنطقة برمّتها،

لذلك فقد أبديا المساعدة والوساطة مع الغرب والتعاون في مجالات تجارية عديدة.. ولكن ما إن انتهى ذلك العقد المضطرب والداكن والملبد بالخوف، حتى عاد الجميع إلى سياسة النكران والخصومات وإدارة الظهر للتاريخ المشترك والمصالح المشتركة.. لم يتعلم هؤلاء الكثير من تلك السنوات المرّة. ولم يأخذوا قراراتهم على محمل الجدّ، بل بالغوا في نكران تعهداتهم (مراكش 89) كما بالغوا في نكران تعهدات أجدادهم في طنجة (1958). إن نكران التاريخ لا بد أن يجعل التاريخ ماكرا. وحيث لم يفهم الحكام، ضرب التاريخ بمكره على ظهر الحكام. إن حكام أكثر البلدان قربا واستعدادا وحاجة للتكامل والتعاون والاتحاد وهي ليبيا وتونس ومصر هم الذين تعرضوا للعقاب. وإذا لم يفهم الحكام اليوم حاجة واستعداد هذه البلدان فإنهم سيخسرون المعركة كغيرهم من الذين سبقوهم. إن إقليم المغرب العربي أو إقليم شمال إفريقيا العربي بإضافة مصر إليه هو قطعة جيوبوليتيكية واحدة تتنفس الهواء نفسه وتسبح في نفس المياه وتتوالد من بعضها وتتأثر ببعضها إلى حدّ أصبحت فيه الجغرافيا مهيمنة على التاريخ بشكل يكاد لا نجده في منطقة أخرى.

* * * * *

إن الدبلوماسية هي «أن تقول لكل واحد ما يريد سماعه دون الكذب على أحد» حسب ريمون أرون. ويمكن أن نضيف هنا:«هي أن تفعل ما يروق لبلادك دون أن يشعر الجميع بأي أذى». ويتطلب هذا فتح الملفات الأكثر إحراجا في الوقت المناسب وتجنب التصعيد وتوضيح العناصر المكونة لأية محادثات أو اتفاق ومعرفة بسيكولوجية الخصم وحاجته النفسية والسياسية ثم الإصرار على التوصل إلى اتفاق حتى لو كان ناقصا أو كان محتواه أقل فائدة من عناء توقيعه.. وتدريجيا عبر فن المفاوضات وسحب

الأوراق الضاغطة في الوقت المناسب وتوضيح الفائدة التي ستعود على الجميع إلى أن تجد كل الأطراف نفسها متورطة في سياق التفاهم. إن فهم المفاوض (الخصم) وماضيه وتاريخ بلاده وأفكاره وطموحه الشخصي وتقدير حاجاته وإمكانات بلاده بدقة يمكن أن تساعد أي دبلوماسي على التقدم في مفاوضاته وكسب بعض النجاحات.

لقد كان بإمكان المغرب العربي لو أن نخبته الحاكمة تملك رؤية موحدة باتجاه المستقبل أن يتفوق على نفسه وأن يفوز في كثير من التحديات أمام خصومه أو منافسيه الخارجين. لقد تمت مفاوضات الاستقلال مع فرنسا منفردة ولذلك تم الاستفراد بكل بلد على حدة مما أتاح لفرنسا أن تجعل من «مغرب موحد» متنافسا ومتحاسدا وغافلا عن مصالحه الكبرى. وقد تأكد اليوم أن جيل آباء المقاومة والاستقلال كانوا أكثر خبرة وأقل طمعا. فنصف الملفات العالقة بين بلدان المغرب (الحدود ومناطق النفوذ والثروة) كانت من مخلفات فرنسا الاستعمارية لتتحول فيما بعد إلى ألغام على طريق أي نفاهم بين بلدان المغرب العربي. بعد ذلك دخلت هذه البلدان المغاربية في مفاوضات منفردة أخرى مع الاتحاد الأوروبي. ولو أن حكام هذه البلدان كانوا منسجمين ومتبادلين للمصلحة والخبرة والحكمة لفضّلوا المفاوضات المتحدة على أية مفاوضات منفردة. وهذا ما حصل أيضا مع «الأفريكوم» ومع ما عرف برابطة المتوسط. ومع أن بلدان شمال إفريقيا تحتل جنوب المتوسط بكامله، إلا أن كل دولة من دوله وضعت نفسها على حافة المائدة!.

إن كل دبلوماسية عليها ألا تبالغ في «قوتها الافتراضية» حتى تحقق واقعا ما يتعادل مع وزنها الحقيقي، ولكن في حالة بلدان المغرب العربي كان يمكن ولا يزال، أن تضع قوتها الافتراضية

المتحدة على طاولة كل مفاوضات مع الكبار في شمال المتوسط والاتحاد الأوروبي وأمريكا. إن هؤلاء الكبار يعتقدون بأن المغرب العربي فاقد لوعيه بذاته وبوزنه إلى درجة أنهم يقدرون أهميته بأفضل مما يقدرها حكامه أو نخبه.

وهنا تبدو لنا قوة هؤلاء الكبار معتدلة جدا في كثير من المستويات، إلا أن الصغار يبالغون في تحجيم قوتهم الذاتية وتضخيم قوة الكبار.. يجب أن نعرف أن القوة العسكرية لأية أمة قد تراخت في العصر النووي وكذلك في عصر إنتاج القوة الناعمة.. ففي جميع الدول تتفوق منذ مدة القوة الناعمة على غيرها من القوة الغليظة.. وقد حلّت مسألة إنشاء «الوسط التفاعلي الناعم» محلّ «الوسط الامتلاكي التقليدي». فالغزو العلني أو الهجوم المسلح واستخدام القوة المطلقة، قد استبدل بتقنيات التسلل غير العنيفة والغزو الثقافي وتوجيه القيادات والتشكيلات السياسية كالأحزاب والجمعيات. وهذا الوسط التفاعلي الناعم قد يكشف عن تغيير في الأساليب وكذلك عن عجز نسبي أمام الاستحواذ المطلق، ولكنه في النهاية يعطي فرصة لكل الدول الصغيرة أن تتسلح من جديد بدبلوماسية قائمة على ما يواكبها من إشارات وتحولات ورسائل رمزية من فك العزلة على مستقبلها والانخراط في صناعة السياسة الدولية.

ويبدو جنوب المتوسط، شمال إفريقيا الآن، كرقعة مصغرة لعالم مفكك يبحث عن توازنه. فقد كان يقع على مفترق التوترات بين الشرق والغرب. وهو يقع اليوم على مفترق التحولات بين الشمال والجنوب. فهو في الآن نفسه جزء من الشمال يمتد نحو أوروبا وجزء من الجنوب يمتد إلى ما وراء الصحراء الكبرى. إنه يمثل «الطبقة الوسطى» في البناء الدولي. وبما أن دول هذا الجنوب المتوسطي منها من يمتلك النفط والغاز والمواد الأولية ومنها

من يمتلك قوى العمل والمهارات، فإن بإمكانها الآن الدخول إلى الساحة الدولية كقوة إقليمية جديدة من أجل نظام إقليمي اقتصادي جديد قادر على بلورة سياسة عادلة تجاه الجنوب. إن آفاق المتوسط لا توجد كلها في الشمال كما تعتقد النخب الحاكمة والمغلقة على نفسها وثقافتها التقليدية. إن جزءا كبيرا منها، بل أن مصادر قوتها في إفريقيا. وعليه فإن السياسة الخارجية لكل دولة من دول جنوب المتوسط يجب أن تكون سياسة جامعة لقوة إفريقيا وقائمة على التعاون والتكتل ومستندة إلى سلسلة من الحلفاء واللاعبين الكبار في العالم ومدعومة بوسط تفاعلي ناعم. إن طلب المساعدات لهو أمر مهين بالنسبة لدول جنوب المتوسط كما أن إصدار المساعدات لهو تعبير عن نوايا الإحسان المذلة لدول الشمال. يجب أن تكون سياسة دول الجنوب المتوسطي متعددة الجوانب وشاملة بصدق وتتضمن الالتزام بمناقشة عميقة حول كل التحديات وحول قضايا تداخل الاستقلال ورافضة لكل إغراءات المساعدات والمديح الشفهي وتقاسم عبء المخاطر. وهذا الدور المستحث لوضع كل شيء في نصابه ومواجهة الأعباء بجدارة وفعالية وتعددية، يمكن أن تلعبه الدبلوماسية التونسية الجديدة إذا أرادت تونس أن تنهض من سبات المهادنة والقبول بأقل الأجزاء.

إن الديمقراطية إذا ما أثبتت جدارتها في تونس وعرفت كيف تنتعش، فإنها ستصبح أكثر الأسلحة فعالية لخوض هذه المعركة، معركة إعادة بناء المنطقة كوسط تبادلي وتفاعلي بين شمال المتوسط وبلدان إفريقيا ما وراء الصحراء.

إن الدبلوماسية التي تخدم التنمية هي التي تخدم الأمن، على أن لا التنمية يمكن أن تنجح ولا الأمن يمكن أن يكون فعالا إذا لم تنجح الديمقراطية للجميع وبالتساوي. ويمكن لهذا المثلث أن يتضمن إنشاء بنية تمركز إقليمي في تونس. وهذا ما يجعل

المغرب العربي منطقة كبيرة تمتلك مخطط تنمية شامل ومحدد للنشاطات التي يجب خلقها وتوزيعها وبالتالي تقييم الحاجيات والإمكانيات المالية والتكنولوجية لدول جنوب المتوسط. وفي هذا الأفق على الدبلوماسية التونسية الجديدة أن تعمق فكرة حلف متوسطي جنوبي للتعاون الهادف، من أجل إنشاء إستراتيجية إقليمية للتنمية بمساعدة الاتحاد الأوروبي والدول المتطورة الأخرى في آسيا وأمريكا. إن الدبلوماسية الفعالة عليها أن تخترق الجدران الأكثر صلابة لتمد الطرقات الأكثر سلامة لمرور عربات التنمية والديمقراطية.

سيدي الرئيس المبجل،

من المؤسف أن نرث البؤس ثم نسميه جزءا من التقاليد الوطنية. أو أن نرث -الضعف- ثم نسميه بالحكمة الوطنية.. أو أن نرث ثقافة «النأي بالنفس» ثم نسميها بالدبلوماسية الحيادية.. إني أسألك: إلى متى ستظل تونس «تنأى بنفسها» فيما الأعداء يتكاثرون من حولها، فيما المعركة لا بدّ منها.. فيما العالم لم يعد يحترم كل من يرفع ذلك الشعار. فالذي يحاول أن يبتعد عن - الشرّ- أو يداري الشرّ، إنما هو يعانق الشرّ والضجر معا.. إنني لا أفهم أبدا كيف يمكن لبلد يريد دائما أن «ينأى بنفسه» إلى أن يجد نفسه خارج دائرة الفعل؟ أقول لك هذا يا سيادة الرئيس لأني أجدك تقليديا جدا في نظرتك إلى العالم.. ومفتخرا جدا بمعرفتك الدبلوماسية إلى درجة تختلط فيها الوقائع في ذهنك فتصبح راويا وشاهدا على أحداث لم تعشها أبدا ثم ناصحا ومرشدا حول مسائل أو معارك قد أصبحت في بطن التاريخ!

إنك تعرف جيدا يا سيادة الرئيس، أن مبدأ النأي بالنفس هو مبدأ انعزالي لا يمت بصلة إلى عالم الدبلوماسية المتحرك.. عالم العلاقات الدولية المترابط والمتشابك، وأن من يتخذ هذا المبدأ

طريقا للعمل، إنما يجد نفسه كما لو أنه داخل مقصورة مغلقة وثابتة، وهو يتفرج على حركة المرور والعبور.. فمنذ البداية، أي منذ الاستقلال وجدنا من يقول للتونسيين « أن الدولة التونسية صغيرة وفقيرة وعليها أن تبتعد عن المطبات الإقليمية والدولية!»

في الحقيقة حدث ذلك حين وجد بورقيبة نفسه في «وضعية المعزول». فقد إندفع في البداية نحو العمل الخارجي من أجل تدعيم زعامته الإفريقية العربية، بعد أن أكمل بناء مؤسسات الدولة الوطنية.. ولأنه لم يكن يملك آنذاك المسانيد والمفاعيل والقدرات، فقد تورط بحماسه الفائض ولغته المتطايرة في المشكل الفلسطيني خلال ما عرف بخطاب أريحا عام 65، فنال عزلة عربية مقيتة وراكم الكثير من الأحقاد والتشنيعات في العالم العربي. قد يكون نال إعجاب الغرب لاستعداده للمفاوضات والاعتراف بالكيان الصهيوني، لكنه لم يحصد شيئا ماديا من ذلك الإعجاب.. وبعد أن عادت المياه إلى مجاريها مع مصر في عهد السادات، عاد بورقيبة ليطلب لقاءا مع غولدا مائير طارحا عليها السلام في بداية السبعين قبل حرب أكتوبر 73 بقليل، فوقع في المحظور مرة أخرى. إنني لا أقلل من شأن بورقيبة إذا قلت الآن (وقد قلته من قبل) أنه كان ضحية حماسه حتى أنه كثيرا ما سار مغمض العينين نحو تشويه زعامته لإبعاده عن ساحة الصراع. فالحقيقة أن بورقيبة كان يصطاد في غابة كثيفة ومليئة بالصيادين الآخرين. وقد عرفنا فيما بعد، أنه في المرة الأولى كان «ضحية اندفاع» أبداه أمام عبد الناصر في الإسكندرية عام 1965، حين طرح أمامه فكرة الذهاب إلى مخيمات أريحا وإقناع الشعب الفلسطيني بالاعتراف بالكيان الصهيوني كخطوة نحو الاعتراف المتبادل بالتقسيم الذي اقترحته الأمم المتحدة... آنذاك نظر عبد الناصر إليه وقال: «إذا كانت لديك الشجاعة لتقول ذلك، فاذهب

إليهم إلى أريحا.. أما أنا فلا أستطيع لأنني لا أملك لا الشجاعة ولا هذا الحق..!!»

في العام 71، كان السادات يعدّ للحرب، وكان يريد أن يبعث برسائل غامضة إلى قادة الكيان الصهيوني من أجل إرباكهم وقصد التمويه عن نوايا الحرب.. مرة عن طريق الحسن الثاني وأخرى عن طريق تشاو سيسكو الروماني وثالثة عن طريق المستشار كرايسكي في النمسا. ولا بأس أيضا أن يرسل السادات رسالة أخرى عبر الزعيم بورقيبة الذي سبق له أن طرح «الإعتراف المتبادل». تكلم بورقيبة فأبدى استعداده للقاء مع غولدامائير. وآنذاك سخرت منه غولدامائير قائلة: «وماذا يملك بورقيبة لكي يعقد معي السلام». أما بقية العرب، فقد ابتعدوا عنه، وأولهم السادات نفسه!

إن بورقيبة الذي أبدى استعداده للقيام بهكذا أدوار، لا بد أنه كان يريد «نيل» بعض الشرف أو بعض المكتسبات من الغرب! ولكن إذا لم تكن قادرا على فرض وجهة نظرك، فإنك ستفقد الشرف والمكتسبات معا.. ففي عالم الدبلوماسية لا وجود «الشيء مجاني» إلا إذا كنت مستعدا غرائزيا أو مبرمجا عقليا للتنازل عن شرفك كسياسي وعن - مصالح- بلدك كرجل وطني. حتى أن من عملوا إلى جانب بورقيبة في الحقل الدبلوماسي قد عانوا الأمرين من «شطحاته»!. فوزير الخارجية محمد المصمودي في بداية السبعينات قد شعر بالإضطراب، بل بالعار، حين وجد بلاده تونس، هي الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة إلى جانب كوستاريكا التي كانت تصوت لصالح أمريكا في القضية الفيتنامية. وحين حاول أن يغيّر من موقف بلاده وجد من يحذره ويقول له « أن تونس توجد تحت حماية أمريكا.. ولا يجب إزعاجها». مع ذلك نجد اليوم من يزوّر التاريخ، وهو ليس إلا السيد ونيس، زميلك في الخارجية سابقا يا سيادة الرئيس، وكاتب مذكراتك يقول، دون

أن يرف له جفن، «أن الزعيم «هوشي منه» كان يتلقى النصائح من بورقيبة». حقا، فلكي تكون «سياسيا ناضجا» في هذه البلاد، هو أن تكون قادرا على ابتلاع الضفادع دون الشعور بالقرف.!

إن السياسي الفقير هو الدبلوماسي المسكين والمقهور. فحين نذهب إلى الغرب، لا لشيء إلا لطلب القروض والبحث عن المساعدات، فإنما نحن نضع أنفسنا في خدمتهم مقابل وعود. ولا نستطيع أن نتناقش ندّا بندّ، ولا أن ندافع عن مصالحنا .. ولا حتى عن أمننا.. إن ملف الهجرة السرية مع إيطاليا أو مع الاتحاد الأوروبي الذي كان بالنسبة لرجل مثل أردوغان أو القذافي، مصدرا للعملة الصعبة وورقة ضغط على أوروبا، لم يكن بالنسبة للخارجية التونسية إلا -ملفا- أمنيا لإملاء الشروط وزيادة الأعباء وابتزاز العقود للاتحاد الأوروبي. كانت ليبيا (الغنية) وكذلك تركيا تطالب الاتحاد الأوروبي بدفع مليارات من الدولارات إذا كان يريد حماية نفسه من المهاجرين السريين. وقد أذعن الاتحاد الأوروبي لمطالب القذافي وأردوغان، بينما تونس تقبل اشتراطات الاتحاد المجحفة مقابل بعض القروض التي ستذهب عادة إلى حماية الشواطئ التونسية من الهجرة السرية.!

إن ذلك هو الأسلوب التونسي في المعاملات الدولية.. فنحن يجب علينا أن نرضي أوروبا ولا نكدر مزاجها ونحافظ على مصالحها حتى لا نخسر مبيعاتنا أو نضرب بسياحتنا أو نعطل قروضنا! فحين دخل بورقيبة في تجربة وحدوية مع ليبيا عام 1974، سرعان ما تراجع عن ذلك، لأن أوروبا، وخاصة فرنسا وإيطاليا، لا تريد لتونس أن تكبر ولا لثروة ليبيا أن تذهب إلى العرب.. دعك من اعتراضات الجزائر أو حتى مصر آنذاك. فالذي أحبط ذلك المشروع هم فرنسا وأبناء فرنسا الذين كانوا يحكمون مع بورقيبة! وفي بورقيبة نفسه!.

سيدي الرئيس،

لديّ قناعة أن الاستعمار لم يدخل إلى تونس إلا منقادا بأيدي أبنائها.. إنك تعرف أن هناك ثلاثة أنواع من الاستعمار. ذلك الاستيطاني الذي عرفته الجزائر وقد تم بالقوة لاغتصاب بلد بكامله. وهناك الذي عرف بالانتداب Mandat ، وهو نتيجة تسوية دولية من أجل تهيئة بلد ما للحكم المستقل كما حدث في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية أو في سوريا بعد الحرب العالمية الأولى.. ثم هناك ما يسمّى بالحماية Protectorat وهو النظام الذي فرض على بلادنا في العام 1881. ولكن هل فرض علينا من الخارج أم كان نتيجة «طلب» من الداخل. الحماية لمن؟ أما أن تكون حماية للشعب والجاليات أمام حكم قاهر ومستبد. وأمّا أن تكون حماية للحاكم (النخب المذعورة) من الشعب ! إني أعتقد دون الخوف من الخطأ أن ما تم هو أن النخبة التونسية هي التي طلبت تلك الحماية من فرنسا، وهي التي هيأت كل الطرق، لكي تستدعي فرنسا. ولكن استدعاء الدول ليس كاستدعاء الضيوف. فما أن يطأ جنود دولة ما، أرض دولة أخرى، حتى تفرّ الحرية ويعمّ الاستعباد (حاكما ومحكوما).. لقد رأينا أمثلة كثيرة في إفريقيا وفي العالم العربي. وليس المثال السوري أو الليبي في بازار الربيع العربي الدموي إلا دليلا على «خيانة النخب» التي راحت تطلب «الحماية» من أعداء بلدانها!

إنني لا أحبّ أن أطعن في خبرتك أو أبخس بعض انجازاتك.. ولكن لا أستطيع أيضا أن أصفق لما تراه أنت نافعا أو عبقريا.. فعندما انتقلت الجامعة العربية إلى تونس بعد قرار القمة في بغداد عام 1989، لم تتمكن تونس من استثمار ذلك الهيكل الإقليمي كما تفعل عادة الدول. ولم يكن لتونس أية دراية للإستفادة من وجود الجامعة العربية على أرضها، لا بل أن تونس قد باتت تئن

تحت الفاقة وتتوسل للبنوك الخارجية بينما هي تحتضن هيكل يضم عدة دول غنية جدا مثل العراق والسعودية والكويت وليبيا. وقد رأينا ذلك واضحا من خلال إدارة السيد الشاذلي القليبي (زميلك في الوزارة لعدة مرات) الذي أصبح «ساعي بريد» بين الرباط والرياض، أو خادم صغير لكل من الحسن الثاني (حيث تعقد القمم) وللملك فهد (حيث يدفع ثمن تلك القمم).. وحين انتقلت منظمة التحرير إلى تونس بعد غزو لبنان في العام 1982 إلى تونس ، قيل الكثير عن «حكمة» الرئيس بورقيبة وعن «ثورية» السيدة الماجدة دون أن يقال أي شيء عن الحقيقة المرّة وهي : أن واشنطن هي التي طلبت من تونس أن تستقبل قيادة منظمة التحرير. فبعد مفاوضات شاقة بين عرفات والمبعوث الأمريكي فيليب حبيب تحت القصف المكثف الإسرائيلي لبيروت، طلب عرفات من باريس وواشنطن أن يذهب إلى تونس ليستقل - بقراره- لأنه لم يكن مستعدا أن يضع نفسه تحت سلطة العراق أو الجزائر أو ليبيا ! وهنا التقت رغبة عرفات مع رغبة واشنطن وباريس. فعرفات كان يريد - الاستقلال وعدم التدخل في شؤونه - وأمريكا كانت تريد -تجميده ومراقبته- في تونس. وباريس كانت تريده قريبا منها في تونس.!

مرة أخرى لم تستفد تونس من ذلك - الوجود الفلسطيني- وجود أهم «قضية» في العالم على أرضها.. واتضح ذلك جليا من خلال المفاوضات السرية الطويلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي انتهت باتفاق أوسلو والتي لعبت فيها واشنطن وباريس أدوارا كبيرة.. تم كل ذلك من وراء ظهر الدولة المضيفة التي خرجت من الحفل بدون حمص.. وقد اكتفى بن علي آنذاك بأن نال لقب -زين العرب- من عرفات في محاولة لكسبه وجعله صامتا ومتعاونا بلا مطالب أو شروط..

سيدي الرئيس،

حين ذهبت إلى السعودية في أواخر العام 2015، عدت بخفين من الوعود من بيت خادم الحرمين.! ثمة من صفق لزيارتك كثيرا. وتكلمت الصحافة عن مساعدات بنحو 300 مليون دولار وعن أربعة أسراب من الطيران العسكري ستمنحها السعودية إلى تونس! بعد ذلك عرفنا أن ذلك، مقابل أن تنظم تونس إلى الحلف الإسلامي/السعودي لمحاربة الإرهاب.. آنذاك رأيت، أن الأمر يدعو إلى الريبة. وأن مبلغ الـ300 مليون دولار لا يساوي حتى المبالغ التي تذهب من بلادنا سنويا إلى السعودية عن طريق العمرة. وأن السعودية لا تستطيع أن تمنح كل تلك الطائرات إلى تونس لأنها في حاجة إليها ثم لأن هذه الطائرات نفسها تحتاج إلى قواعد وتدريبات.. وجيش من الطيارين والفنيين وإلى عشرات الملايين من الدولارات للذخيرة وقطع الغيار.. وما هي إلا أيامات قليلة حتى عرفنا أن المطلوب من تونس أن تقف إلى جانب السعودية في حربها الغامضة واللاأخلاقية ضدّ اليمن، وأن تلك الأموال الـــ300 مليون دولار هي لتكوين شركات فلاحية مشتركة ، أي ثمن أراض زراعية تونسية لصالح المستثمر السعودي العامودي، وهو من كبار المستثمرين الزراعيين في أثيوبيا حاليا.. وفي زيارة لك إلى الأردن ، دعاك الملك عبد الله في جولة بالسيارة على «أتوستراد عمان»، ليقول لك بطريقة مهذبة: أن الطائرات الـ48 من الفانتوم قد تقلصت إلى ثلاث طائرات فقط، وهي ستصل إلى الأردن لإجراء فحوصات عليها وتدريبات للطيارين التونسيين من أجل تسليمها إلى تونس.. هل أسقط في يديك؟ أبدا لأنك تعرف جيدا أن السعودية التي دخلت في حرب طويلة المدى في اليمن قد تحتاج حتى إلى سكاكين مطابخها ذات يوم.

في العام 2016 حين زرت بروكسيل، الاتحاد الأوروبي، بدا لك أن الأوروبيين منفتحون على تونس/الثورة ويريدون إنجاح

النموذج الديمقراطي الوليد في تونس. ثم وعدوك بالمساعدة وبتنشيط المبادلات وتحسين شروط الاتفاقية الإستراتيجية مع الاتحاد.. وفي غمرة تلك النقاشات رموا أمامك أكثر الملفات غموضا وتوترا.. إنه ملف عودة الإرهابيين التونسيين من ساحات القتال والتوتر. في البداية، كان الاعتقاد لديك أن الأوروبيين سيساعدون تونس في فرز هؤلاء الإرهابيين ومحاصرتهم.. ثم تطور الموضوع، فأصبح يعني، بناء ملاجئ وملاذات لإرهابيين ومهاجرين سريين على الأراضي التونسية، مقابل أن يقوم الإتحاد الأوروبي بالإنفاق على تدريبهم وإعادة تأهيلهم. استقبل الرأي العام ذلك النذير بالتحذير.. وذهب البعض إلى حدّ منع أي إرهابي تونسي من العودة إلى تونس! وتكلم حلفاؤك من النهضة فقالوا: «إنهم أبناؤنا الغاضبون ولا بد أن نعيدهم ونقوم بتأهيلهم»، بعد ذلك فتح النقاش على مصراعيه حول حق العودة للإرهابيين. ومن هم الإرهابيون؟. ومن الذي كان يقوم بتجنيد أولئك الإرهابيين؟ وهل هم إرهابيون حقا أم هم أبناء ضالون عادوا إلى رشدهم؟ ثم كم عددهم بالضبط؟ وهل جميعهم تونسيون أم هناك آخرون من جنسيات أخرى تريد أوروبا ترحيلهم. وهل جميع من سيعود، هم عائدون من جبهات القتال في سوريا والعراق.. أم هم في أغلبهم مهاجرون سريون لم تعد أوروبا ترغب في بقائهم!؟

كنت متيقنا أنك بلعت الطعم وأعطيت كلمتك بتسوية هذا الموضوع. ولكن حين لمست الجو ساخنا في تونس بعد عودتك، تركت «القدور تغلي» على نار ملتهبة ولذت بالصمت إلى أن ذهب رئيس الحكومة السيد الشاهد إلى ألمانيا ليضع اللمسات الأخيرة في هذا الملف مع المستشارة انجيلا ميركل.. ثم بدأت الأخبار تتسرب حول عودة هؤلاء الإرهابيين والمهاجرين السريين، لكن لا تأكيدات من جانبكم أو من جانب الحكومة.. وهكذا انتهى كل شيء إلى تشكيل لجنة برلمانية بلا صلاحيات لتتابع الموضوع

مع - الجهات المختصة -. أما الذين شاركوا ومولوا ودعوا إلى «الجهاد» في سوريا والعراق، وهم شركاء لك في الحكم، فقد استطاعوا أن يطفؤوا النار من تحت القدور!.

إنني لست ضد عودة هؤلاء الإرهابيين، فإذا لم يعودوا تحت إشراف الدولة، فإنهم سيعودون غصبا عن الدولة ذات يوم. فهم على علاقة بدوائر دولية ويملكون الخبرة والتدريب، وبإمكانهم أن يتجمعوا بالقرب من حدودنا ويمكن لهم أن يستغلوا بعض الظروف ليقفزوا داخل التراب الوطني.. ثم أن ليس من حق الدولة أن تمنع مواطنيها من العودة إلى أوطانهم، لكنها تستطيع أن تعاقب الذي أخطأ وتعيد تأهيل الذي تراجع وتراقب الذي قد أعيد إندماجه.. هذا ما أعتقده فعليا بعيدا عن أية مزايدات سياسية، ولكن ما أراه تقصيرا شنيعا في حق الدولة وسيادتها هو: كيف تقبل يا سيادة الرئيس، بأن يحلّ ملف الإرهاب الدولي على حسابنا؟ وكيف يمكن أن نطمس روح الديمقراطية العتيدة بأصابعنا؟ وكيف لا نضع مثل هذا الملف على الهيئات الدولية لإرغام أوروبا على تعويض خسائرنا المحتملة وكذلك إرغام بلدان مثل قطر وتركيا عملت طويلا على تسفير مواطنينا إلى جبهات القتال؟ ثم معاقبة المسؤولين التونسيين على تسهيل تلك المهمات الوسخة.. فهؤلاء بدأو يسافرون نحو سوريا وليبيا منذ أن كنت أنت رئيسا للحكومة المؤقتة. ثم تطور الأمر مع سقوط الدولة الليبية، حيث أصبحت الميليشيات الحاكمة هناك متعاونة ومتعاضدة مع حكومة الترويكا في تونس.. وما بدأته أنت يا سيادة الرئيس في العام 2011، حين فتحت الحدود لنقل السلاح والعتاد والرجال بالاتفاق مع قطر وفرنسا وتركيا، أكملته حكومة الترويكا وأضافت عليه، بأن غضّت الطرف على نشاطات الجماعات المسلحة الليبية في الجنوب التونسي، حيث باتت قادرة على تسفير الشباب التونسي للجهاد في سوريا عبر ليبيا، وكذلك على خطف

بعض قيادات النظام السابق في ليبيا. وبعد تسليم البغدادي المحمودي أو بيعه ضمن صفقة لئيمة ونتنة، بدت حكومة تونس آنذاك وكأنها عصابة بلا ضمير وبلا احترام لأية مواثيق دولية!

إني أعرف أنك لا تكنّ أي درجة من التعاطف للنظام الليبي حين كان القذافي لا يزال زعيما، لذلك حين جاء بعض رجال القذافي هاربين من الحرب ومن القتل، طالبين الحماية واللجوء، لم تكن متحمسا لهم. ولو كنت دبلوماسيا كبيرا كما يقال عنك، لما تغافلت أو امتنعت عن منح اللجوء السياسي لرجال مثل الخويلدي الحميدي، أحد رفاق القذافي أو البغدادي المحمودي، آخر رئيس حكومة لنظام القذافي.. كثيرون من رجال نظام القذافي وضعوا في السجن أو الإقامة الجبرية أو طردوا أو تعرضوا للابتزاز أو تم بيعهم في صفقات سرية! إن هؤلاء وغيرهم لو فتحت لهم باب اللجوء والحماية، وقلت لمن يلوموك، إن الدولة التونسية لا تسلم ضيوفها وتحترم المواثيق الدولية، لأصبحوا الآن «نواة بناء» لعلاقات متوازنة مع كل الأطراف المتصارعة على السلطة في ليبيا. أنظر ماذا فعلت مصر والجزائر وحتى الأردن وعمان والإمارات. فهذه الدول تستطيع اليوم أن تؤثر في مسار الأحداث في ليبيا أكثر بكثير من تونس، لأنها تستظيف قيادات ورجالات سياسة واقتصاد على أرضها وتوفر لهم حرية الحركة والحماية.. أما في تونس، الشقيق الأقرب حيث يحكم الهواة، فلم يعد يوجد حتى من يساعدنا على فك الطلاسم على ما يحدث في ليبيا. فبعد أن تم طرد كل – السياسيين– لم تتمكن أية حكومة من بناء علاقات مع أهل الحلّ والربط في ليبيا، وهو ما جعلنا نسير مغمضي العينين في اتجاهات لا نشارك في صنعها ولا تأثير لنا عليها.. ثم اكتمل العماء، بأن أصبحت تونس طاردة لأي مستثمر أو تاجر ليبي بعدما جمدت أموال البعض وضيقت الخناق على البعض الآخر.. فبالله عليك يا سيادة الرئيس،

قل لي: كيف يمكن أن نشارك في إعادة الأمن إلى ليبيا. الجارة، ليبيا التي تظل بحكم الجغرافيا والاختلاط الديمغرافي، الرافعة الأساسية للأمن والتنمية في تونس، وأنت لا تملك أية علاقة جيدة لا مع هؤلاء الذين في طرابلس ولا مع أولئك الذين هم في بنغازي.. لا مع ثورة الــ17 من فبراير ولا مع ثورة الفاتح من سبتمبر. قل لي: كيف يمكن أن تستعيد مواطنينا المخطوفين مثل نذير وسفيان أو بناتنا المغرر بهن أو أطفالنا أو حتى أموال مؤسسات التأمين والمستشفيات التونسية ؟!

إن الجدار العازل الذي رفعته حكومتك الأولى تجاه ليبيا ليس هو آخر الأخطاء التي ارتكبتها في حق تونس وليبيا معا. فعندما سيعود الأمن إلى ليبيا وتستعيد عافيتها وسيادتها، أتوقع أن ترفع أكثر الجدران عزلة أمام تونس منعا للهجرة والعمالة والمبادلات. ومن يدري؟ ربما أصبح ذلك الجدار الرملي والوهمي سببا في نشوب حرب حدودية بين ليبيا وتونس فيما لو أظهرت ليبيا خارطة الحدود ووضعتها على محك المراجعة ؟!

سيدي الرئيس،

إن الرؤساء لا يتكلمون إلا في حدود ما يملكون من قوة وإمكانات.. فحين سمعت أنك تعدّ لقمة تونسية/مصرية/ جزائرية حول الأزمة في ليبيا، لم أصدق ذلك أبدا، لأن ما تملكه تونس من أوراق تفاوضية لا يساوي شيئا بالنسبة للأوراق التي تملكها كل من الجزائر ومصر. ثم لآن - الورقة التونسية - قد وقع التفريط فيها لصالح قطر وتركيا. ثم للمحدودية التي يتمتع بها رئيس دبلوماسيتك.. ثم لفقدانك للقوة العسكرية.. وأخيرا لأن كل ما يهمك هو - حكومة الغرب- والجزء الملاصق لتونس. أما شرق ليبيا فهو بعيد عن تونس برأيك، وليس من مشمولاتها! وهذا في حدّ ذاته -اعتراف مبطن- بتقسيم ليبيا، الأمر الذي لن يغفره لك الليبيون أبدا.. إني أقول لك، أن الوقت لا يزال مفتوحا

أمامك، وبالإمكان تصيّد الفرصة لكي توقظ حواسك السياسية وتبعث الهمّة في أوصال الدبلوماسية التونسية، لكي تلتحق بصفوف الناجحين في الصراع الليبي وتمسك بالمبادرة، لأن تونس تبقى الدولة الأكثر قربا والأكثر تأثرا وتأثيرا في ليبيا.

إن الصراع على السلطة في ليبيا قد أوشك على الانتقال إلى مرحلة جديدة.. فمعظم القوى التابعة لجبهة 17 فبراير قد أنهكت ومال ميزان القوى لصالح «الجيش الليبي» الوليد الذي يقاتل كل المليشيات المتطرفة والسلفية والجهادية. وقد اكتسب الخبرة والسمعة والدعم الدولي. كما أن القوى الدولية الداعمة لتلك الميليشيات قد تقلصت وأصبحت في هدف نيران للجميع، يضاف إلى ذلك كله إطلاق سراح قيادات سياسية كبيرة وعودة قيادات أخرى من المهجر.. وهذا كله سيؤدي إلى «انقلاب سياسي» في ليبيا إلى حدّ يصبح فيه رجال النظام السابق ضرورة سياسية لإعادة بناء ليبيا: إن الدبلوماسي الماهر هو من يستطيع أن يلتقط الفرصة، فرصة تقدم الجيش الليبي وفرصة تراجع قطر وتركيا، ويصنع الحليف المناسب أو يلتحق بالحليف المناسب للحلّ المناسب.. ولو سألتني ما الذي أقصده، فإني سأشير عليك بمدّ الجسور مع الجيش الليبي (خليفة حفتر) وكذلك مع سيف الإسلام القذافي ورئيس الحكومة السراج. فدعوتهم إلى تونس واستضافتهم ومحاولة فتح حوار رصين بينهم، سيكون رصيدا لتونس يمكن أن يفتح آفاقا واعدة للجميع. أعيد عليك يا سيادة الرئيس، أسرع على هذه الطريق. ولا تتردد، قبل أن يسبقك الآخرون!.

سيدي الرئيس،

إن ما حدث في ليبيا هو سقوط دولة بكاملها لا سقوط نظام كما حدث في تونس أو مصر.. ولذلك فإن مسؤولية تونس السياسية والتاريخية هو المساعدة بكل ما تملك لإعادة بناء الدولة الليبية

لكي تستعيد أمنها وعافيتها وثرواتها المنهوبة.. إن تونس لأحق من غيرها (وكذلك مصر) لكي تتقدم وتشمّر على ساعديها لاسترجاع الثروات الليبية وبناء التنمية المندمجة والأمن المندمج. فليبيا وتونس ليسا مجرد جارين، وإنما هما كيان واحد مجزأ على قطرين. وإذا ما تركنا الآخرون يفعلون ما يريدون في ليبيا، فإننا لن نحصل في النهاية إلا على -نظام- معادي لبلدنا وهو ما سيظيف إلى أعبائنا أعباء أخرى.. لقد انتهى «الربيع العربي الدموي» في مرحلته المغاربية إلى تغيير النظام السياسي في كل من مصر وتونس، وتدمير الدولة الليبية، وهو الفضاء الممتد بيننا ومصر والمفتوح على دول الساحل والصحراء المترامية الأطراف. وها هو الربيع الدموي يوشك على النهاية في المشرق العربي، وذلك بإنقاذ كل من سوريا والعراق من التقسيم ومن حكم الجهاديين. ولكن الدبلوماسية التونسية لا تزال في المضيق نفسه. فهي إلى الآن لم تعرف ولم تدرك معنى إعادة العلاقات مع سوريا. يجب أن تعلم أن الربيع في مرحلته المشرقية قد أوشك على الرحيل، وأن المرحلة الخليجية الثالثة قد كشّرت عن أنيابها. أولا في اليمن حيث لم تعد السعودية قادرة لا على حسم الحرب ولا على إيقافها. وثانيا في قطر، حيث باتت إمارة قطر، «أمارة سوء» مقطوعة الصلة مع جيرانها وأشقائها. إن «هروب» قطر إلى الحضن التركي سيزيد في تسميم الأجواء حتى وإن ضمن بعض الأمن لهذه الإمارة الغنية والصغيرة.. وسيشعل الحنين الإمبراطوري من جديد في قلب أردوغان وهو يقترب من الحرمين.. أعرف أن قطر لن تتخلى عن حلفائها في تونس الذين هم حلفاؤك، ولكن حلفاؤك أنت في الخليج، الإمارات والسعودية لن يتركوا لك فرصة التلاعب على حبلين.! إن المعركة تبدو كما لو أنها تدور في قاعة من الزجاج الهش.. ويمكن للذي لا يثق في حكم الإخوان أو في صدق قطر أو حمية تركيا على الديمقراطية، أو حتى في أهلية السعودية أن يتمنّى لهؤلاء أن يذوقوا طعم الربيع

المرّ الذي ذاقه العرب طوال السنوات الماضية، ولكن لا يسعني إلا أن أقول لك: لو كانت لدينا قيادة حاذقة ورؤية واضحة، لرأينا كيف يمكن لتونس أن تستفيد من ذلك الصراع الذي سيستمر طويلا. فلا إيران ولا أمريكا ولا إسرائيل من مصلحتها أن تنهى ذلك الصراع الذي نشب بين أشقاء الجيل الثالث. ستفتح تركيا بنوكها ومطاراتها وموانئها لاستقبال الأموال المذعورة والباحثة عن السلام. أما تونس فسوف تنتظر كعادتها. إن الرساميل التي هاجرت من لبنان خلال الحرب الأهلية، قد ذهبت إلى قبرص والبحرين. وحين حلت الحرب الأهلية بقبرص وتزايد ضغط الثورة الإيرانية على البحرين، تجمعت تلك الرساميل في دبي. والآن فإن كثيرا من تلك الأموال تفكر في الرحيل إلى بلد آخر يتمتع بالنشاط والموقع الجيّد والإدارة الحديثة والجرأة السياسية.

إن تونس يا سيدي الرئيس، تستطيع أن توفر ملاذا آمنا لجزء كبير من تلك الأموال، لو أنها «تخلصت» من الخوف ومن عبء الشروط الخارجية ووجدت رجالا يتمتعون بالرؤية والمقدامية.. وهنا عليك يا سيادة الرئيس أن تفكر في تونس، في مستقبل تونس، لا في مستقبل العائلة أو حكومة الوحدة الوطنية، بعيون ثاقبة.. عيون لا يملآها التعب أو الإرهاق أو التثاؤب أو النعاس!

سيدي الرئيس،

إن سهرك وحرصك على التجربة الانتقالية نحو الديمقراطية، سيصبح إدعاءً كاذبا، إذا لم تعرف كيف تتخطى مربعات الفوضى والتردد والإعتماد على حكم الطوارئ وسياسة النأي بالنفس اللعينة! لقد انتهى عهد التزلف، والبهجات الزائفة، والدعايات الخسيسة ورجال الصفقة الواحدة. نعم يا سيادة الرئيس أن القوة تتكلم عن نفسها بنفسها ولا تحتاج إلى من يتكلم عنها بضعف، كالذي أشعر به وأنا أتصفح صحف بلادي ومواقع اتصالها الاجتماعي!.

13

تعميم التعمية والتعتيم..

«إذا أردت السيطرة على الناس، أخبرهم أنهم معرضون للخطر
وأن أمنهم تحت التهديد ثم حدثهم عن مجاعات قادمة واقتصاد منهار..
ثم خون معارضيك وشكك في وطنيتهم وولائهم..»

• **أودولف هتلر**

سيادة الرئيس،

أعرف جيدا أن ليست الجماهير التي تتغير ويتغير مزاجها بسرعة. وإنما كذلك السياسيون والمثقفون ورجال الدين وقادة الأحزاب هم أيضا يتغيرون بسرعة. وليس هذه سمة خاصة للجماهير أو للنخب في تونس، وإنما هي سمة عامة لدى جميع الشعوب.. في أقل من جيل بعد الثورة الفرنسية رأينا الفرنسيين الملكيين كيف أصبحوا ثوريين ثم إمبراطوريين ثم ملكيين مرة

أخرى.. كذلك كان الحال في البرلمان الفرنسي.. فمن ألدّ أعداء الملوك إلى أكثر الثوريين حماسا رافضين الآلهة والأسياد معا، ثم إلى خدم لدى الإمبراطور ثم إلى حاملي شموع في ظل الملك لويس الثامن عشر! كل ذلك يا سيادة الرئيس بسبب الدعاية المرعبة والخوف والطمع والانتهازية! ها أنك تراهم يكبلون لك المديح ويقدمون لك كل الإنجازات ويباركون خطواتك في البر والبحر.. ويصنعون منك تمثالا يحكمون به بالرغم من أنه لا يتحرك..!

إن الحريات التعبيرية والصحافية التي لطالما افتخرنا بها بعد الثورة، قد بدأت تتضاءل. كما أن مساحة المسائل الجدية في الصحافة التونسية اليوم قد بدأت تنحسر لتغرق في بحر من السذاجة والضحك على الذقون والتحريض على الرديء والمعلّب والانفعالي والانبهاري!

أعرف أنك لا تريد الدخول إلى ما أسميته ذات مرة «بعش الدبابير». ولكني أجد عدم دخولك أو امتناعك عن الدخول، هو أيضا جزء من سياسة قديمة وبالية، تريد أن تسيطر أو تهيمن على تلك الحريات الصحافية عن طريق إشاعة الأوهام المعلبة وإغراق الرأي العام في معارك طاحنة للطاقات ومهمشة للحقيقة وسالبة لكرامة المعارضين!

إن الصحافة التي تنتقد يجب ألا تكون بعيدة أو خارجة عن سلطة النقد. فالنقد المستمر شرط من شروط الديمقراطية. والديمقراطية هي ذلك النظام الذي توجد فيه الصحافة نفسها، مجبرة على نقدها الذاتي. إن الصحافة في بلادي يا سيادة الرئيس هي التي تجبر الشعب يوميا على السباحة في الصحراء فيما الشعب يريد الذهاب للبحر.

سيدي الرئيس، وأنا أحاول صياغة ما يختلج في صدري من

غضب واشمئزاز، على صحافتنا اليوم، فإنني أعترف أنها لا زالت تتمتع بشيء، شيء ضئيل جدا من الشجاعة والحرية. على أن ذلك يجب أن لا يجعلنا مطمئنين على مستقبلها إن كان ذلك فيما يتعلق بمستواها الفني أو تعلق الأمر بمستواها الموضوعي.. إن السياسيين ليسوا ضحايا لتجاوزات الصحافيين ولا الصحافيين ضحايا لتجاوزات السياسيين، ولكنهم جميعهم يتقاسمون مهمة «إذلال الرأي العام» حين يعملون على إغراقه في الهزل والتبخيس والتدليس. لا أعني ذلك أن الأشياء السيئة لا تحدث إلا في بلادنا، ولكن بلادنا «المنفتحة جدا»، منغلقة تماما على العالم. إن «الوجبات السريعة والطازجة» التي تعد لنا في استوديوهات الافتراضي، تبدو كما لو أنها معدة فقط لجمهور ساكن وثابت ومحدّد، وليست لجماهير متعددة الأهواء والرغبات ومتواجدة في الداخل والخارج. فالخبر، أي كان نوعه، الذي يعبر أوراق صحفنا وأثيرنا وشاشتنا، لا يمكن أن يفهمه إلا التونسي. ولا يصل إلى «الآخر» بل حتى النكتة التي من شأنها أن تضحك أكثر من شعب لا تضحك إلا شعبنا! والمقالات أو الريبورتاجات على قلّتها، لا تبدو مقنعة أو صادقة في أغلبها والادعاء بوجود صحافة استقصائية جديدة أكبر بكثير من إمكانياتنا ومواهبنا.. فكم من قضية تزوير وتدليس أمام المحاكم؟ وكم من عملية ابتزاز مارسها صحفيون ضد سياسيين أو رجال أعمال؟ وكم من الفيديوهات البذيئة تنشر أمام الجميع بلا أدنى عقاب! نعم، لا زلنا نتعلم ونتهجي أبجديات الحريات الصحافية، ولكن إذا كنّا قد تلقينا دروسنا الأولى من – معلمين سيئين- فإننا لن نتعلم شيئا!

سيدي الرئيس،

حين نقول أن الصحافة تمثل السلطة الرابعة في سلم السلطات، فلا نعني بها أن أهميتها تأتي في الدرجة الرابعة بعد

التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإنما نعني بها أنها «سلطة السلطات» لأنها ناطقة باسم الرأي العام الذي هو الشعب المتعدد في اتجاهاته ومصالحه. وهو ما يعني أنها سلطة الإشراف والتقدير والتشكيل والضمير ومقياس الحرارة الكبير لكل ما يجري ويحدث ويعتمل داخل المجتمع في جميع أطيافه وطبقاته.. إن للسلطة الرابعة جيشها، وهم الصحفيون. كما للسلطة التنفيذية جيشها، وهم رجال الأمن. وللتشريعية جيشها وهم البرلمانيون والحزبيون والسياسيون، وللسلطة القضائية جيشها وهم القضاة والمشرعون والمحامون. وفيما تدخل هذه الجيوش كلها مسرح العمليات الذي هو عادة متحولا وناميا ومعرضا لإرهاصات ومفاجآت، لتقوم بواجباتها، فإن جيش الصحافة هو الذي يراقب التجاوزات ويصنع المحرضات والإرادات لرأي عام جماعي من شأنه أن يظل متماسكا أمام كل اختراق أو فساد أو تهاون أو ظلم من قبل الجيوش الأخرى الثلاث.! إن الصحافة ومنذ أن بزغت في هذا العالم كانت بمثابة الإعلان عن الموطن الحرّ.! لذلك لا يوجد من هو أكثر خساسة من صحفي يخون مبادئ مهنته !

إن تلك السلطة الرابعة التي تمثل صوت المواطن المحلي الحرّ، ما انفكت تتطور وتتسع نحو «مواطنين آخرين عالميين». وحين نقول «الرأي العام» فإننا غالبا ما نصفه بالوطني والدولي معا.. فالصحافة التي تصنع المواطن، هي التي أيضا صنعت المواطن العالمي حينما تسافر أو تنتقل إلى الخارج سواء كانت ورقية أو أثيرية أو افتراضية. لذلك فكثيرا ما تحولت إلى «أداة» للتأثير على الداخل والخارج بيد الحكومات والدول، أي أنها تعبير عن تشكيل سياسي وثقافي واقتصادي في الخارج والداخل. لقد كانت المطبعة الورقية التي أنتجت الكتب والصحف هي التي منحت للمواطن

إحساسا بالمواطنة والزمن الوطني وبالمساواة داخل الوطن. وفيما خرج هذا المواطن من حدود الوطن والزمن الوطني مع أثير الراديو ثم مع كابلات التلفزيون الفضائي، فإن سيليكون الانترنيت قد جعله متحررا من جميع معاقله. فالانترنيت قد جعلت من جميع مواطنين العالم شركاء في إنتاج المعلومة أو الصورة ثم دمجها وبثّها واستهلاكها.. فهي لم تخرج المواطن البسيط أو المحدود الموارد من معقله فقط، بل أخرجته من سلطة المعلومات البيروقراطية والجاهزة سلفا ثم دفعت به إلى «الرأي العام الكبير» غير المحدود وغير المراقب لكي يصبح فاعلا باعتباره مواطنا عالميا منتجا ومستهلكا وموزعا للمعلومات على نحو تفاعلي.

هكذا لم يعد المواطن مرتبطا بمكان ما (تحرر من المكان أي الوطن الصغير) كما أنه لم يعد مضطرا إلى الوقوف أمام الأكشاك في انتظار الصحيفة أو مثبتا على كنبة البيت وهو ينتظر صورة أو خبرا من التلفزيون. بل بات مشاركا ومنتجا ومستهلكا وباثّا كفرد باتجاه الجماهير ومتلقيا كفرد من الجماهير، وذلك ما يسمّيه خبير الاتصالات «جول دي سناي» بإنتاج « إعلام الكل للكل». فمع اجتياح الانترنيت تغيرت قاعدة اللعب في السلطة الرابعة نهائيا وكذلك في السلطات الأخرى. لقد تقلص تأثير كل تلك السلطات الأربع، لتخرج سلطة أخرى خامسة. وهنا تغيرت قواعد الاشتباك بين السلطات وأصبح هناك ما يسمّى بالصحفي/المثقف -المشتبك. فمهما أوغلت سلطة الدولة في الحدّ من سلطة الرأي العام (الصحافة)، فإن الرأي العام قد طور بفضل التكنولوجيات من سلطاته وأصبح يمتلك سلطة المواطن الحرّ التي لا تقهر، وهي سلطة الردع الشامل ! فالانترنيت إذا كانت ثورية فلأنها حررت المواطن من احتكار المعلومة.. ومن معقله الترابي والمادي وكذلك من جميع السلطات الاحتكارية، وباتت

سلاحا لردع كل السلطات بما فيها السلطة الرابعة التقليدية !

إن كل نموذج اقتصادي أو لنقل كل نظام يقوم على الندرة (إدارة الندرة) يصبح بلا جدوى في اللحظة التي تكشف فيها الجماهير سرّه. أي في اللحظة التي يقوم فيها إلى جانبه، نظام متواز يعتمد على الوفرة. لقد كان «الإعلام» (المعلومات والأخبار والصور) على وفرته نادرا جدا. ومن ندرته بسبب الاحتكار، كان يستمد مصدر سلطته. وحين غزته الوفرة (إعلام الكل للكل) بات ذلك النظام تقليديا وباليا. لقد ضربت الانترنيت احتكار ما يعرف بالسلطة الرابعة التقليدية.. ومع أنها لا تزال تطفو مع الطوفان وتتعايش مع نظام الوفرة (الانفجار الفضائي والافتراضي) وتقاوم بكل بسالة وكل عنهجية أحيانا، إلا أنها لن تلبث حتى تغرق في بحر الكل للكل. فحين يضمحل الخوف، يضمحل إعلام الجهل المقدس، خزان الاحتكار في الغذاء أو الأمن أو الحريات الصحافية.! وآنذاك ستصبح الندرة شيئا كريها ومطاردا من الجميع..

ووفقا لمبدأ ضرب الاحتكار والتحرر من قانون الندرة الرهيب المرتبط بالخوف أو الجوع، فإن أرباب الإعلام التقليديين الذين هم غالبا ما يعبرون عن مصالح حكومات أو شركات أو طبقات معينة، لن يبقى لهم سوى إبداء بعض «المقاومات القانونية والمالية» هنا وهناك. إن هذا الفساد الذي سيضعف مع الأيام هو شبيه بمقاومة أولئك الذين وقفوا في البداية ضدّ المطبعة. إن طبقة واسعة من الخطاطين والنحويين والكتبة والرسامين والوراقين قد انهارت مع صعود المطبعة.. كذلك انهار مع تلك الطبقة جزء كبير من سلطات الحاكم الذي كان متمكنا من المراقبة الشاملة لأصحاب تلك المهن.. ولكن المطبعة

أيضا حررت المواطن والحاكم معا حين وفرت لهما إمكانية الانتشار والتأثير ورسم حدود الوطن وكذلك اجتيازه من أجل النفوذ والقوة. إن سلطات الحكومات اليوم ومهما كانت معادية للحريات الصحافية لا يمكنها الوقوف أمام الطوفان الهائل للانترنيت. وما يسمّى بالتتبع القانوني والعقوبات أو عدم بيع النماذج القياسية أو التشفير أو حرب الفيروسات التي نطلقها أو «حرب الإغراق» Dumping عبر وسائل الاتصال الاجتماعي، لن تجدي نفعا أولئك الذين يحاولون اليوم السيطرة عن طريق الثورة أو القرصنة أو الاعتراض، لأن مجتمع المعلومات الذي يقوم على مبدأ الوفرة بإمكانه أن يجعل من الندرة سلاحا باليا. فهذا المبدأ سيتيح ذكاءا جماعيا يمكن للجميع من الاتصال مع الجميع لإنشاء سلطة جماعية مشاعة ومتحررة يمكن وصفها بالسلطة الخامسة، ضدّ السلطة الرابعة المنظمة والمهيكلة تقليديا والمنحازة في الغالب لأصحاب القرارات الثقيلة!.

وآنذاك يا سيادة الرئيس، سيصبح للديمقراطية مذاق آخر ومحتوى آخر غير الذي عرفته البشرية فيما أنجز من ملحمة الديمقراطية حتى الآن.. إن قدرك يا سيدي الرئيس أنك ستكون أحد الشهود الكبار على اختفاء السلطة الرابعة في نسختها القديمة.! ها إن الإعلام الذي يصدر من قصركم أو من قصر الحكومة لا يزال يتغذي من الإرث القديم، ويتحصن بقوانين آيلة إلى التبخّر وصحفيين لا زالوا يتنفسون هواءا فاسدا، وأجهزة خارج الخدمة الحديثة وبرامج غاية في الإسفاف والحذلقة والخداع لضرب الذكاء الجماعي، ولكن يا سيادة الرئيس، فالذي سيفرض نفسه وجدارته في آخر المطاف هو من يمتلك التواصل مع محركات الذكاء الجماعي. وبما أن الدولة اختارت دائما احتكار الذكاء، فهي الآن مرشحة لكي تصبح في صف الغباء المزمن لأنها

لا تزال تعتقد أنها تحت سلطة الأذكياء !.

* * * * *

سيدي الرئيس، دع عنك أوهام الصحفيين الذين لم تعد لديهم لا صحافة ولا شرف الصحافة!. فلدينا اليوم لمن يريد أن يفهم المستقبل، «صحافة بلا صحافيين».. فمنذ أكثر من أربعين عاما أو أكثر تحدثت أمريكا ثم أوروبا عن صحافة بلا صحفيين. كانت الصدمة وحدها هي التي جعلت من مواطن عادي بسيط كان يتجول بكامرته، صحفيا كبيرا ومؤرخا للحظة خارقة ستشق تاريخ البشرية. ذلك المواطن كان يدعى «ابراهام زابردور» الذي التقط صورا لحادث اغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي في العام 1963. أطلقت «الواشنطن بوست» على هذا الرجل لقب «أول مواطن صحفي» ووصفته «النيويورك تايمز» بالصحفي البديل. ثم وصفته «الغارديان اللندنية» «بصحفي الشوارع والجموع». ولو أن ابراهام لم يكن يحمل كامراته في ذلك اليوم، لما أثار انتباه أحد. فكاميرته الرخيصة هي التي جعلته من مشاهير العالم. واليوم فإن هاتفا نقالا لا يساوي أكثر من مئة دولا ر بإمكانه أن يهزم أعتى أباطرة الأمن والإعلام والصحافة!.

وإذن، لا أريدك أن تظن ولو للحظة يا سيادة الرئيس، بأن فريق الصحافة الذي يسكن معك في القصر أو فريق الصحافة الآخر الذي يسكن مع رئيس الحكومة في القصبة، ولا مؤسسة الإذاعة والتلفزيون العتيدة ولا تلك الصحف التي ما عادت لتجلب أي نوع من القرّاء، ولا حتى مؤسسة الهايكا التي بإمكانها أن تراقب وتعاقب، يمكن أن يشكلوا لك غطاء أو حزاما أو مناخا جيد لسياستك، لأن الناس الذين تريد أن تذهب إليهم أو تقنعهم لم يعودوا يقعون تحت جاذبية الإعلام التقليدي والمهيكل..

إن الأدوات التي يملكها المواطن التونسي أينما وجد لكثيرة ومتنوعة وفعالة وقادرة على جعله صحافيا - مواطنا حرّا غير مرتبط بأي جهاز بيروقراطي حكومي. فالهاتف النقال والكاميرا الرقمية وآلات التسجيل الصوري والصوتي وشبكات النشر الفوري والمباشر ومنصات تبادل المعلومات وبوابات التدوين والمدونات، كل ذلك يتيح للمواطن أن يصبح منتجا ومستهلكا في سوق الصحافة والمعلومات، كما يتيح له الإفلات من الأجهزة الحكومية، بل والتشويش عليها والتأثير فيها عبر تدفق وسيولة المعلومات وضرب احتكار النظام الإعلامي الرسمي. إن المواقع الاجتماعية كاليوتوب والتويتر والفايسبوك والفايس تايم والبلوغات والمدونات الشخصية هي صفحات للنشر الحرّ والتدفق المتواصل الذي يعبّر عن ذلك التفاعل الانفجاري الرهيب لجماهير لم يعد بإمكان أية سلطة أخرى الاستحواذ عليها أو توجيهها.! وبحسب تقديرات وكالات الأنباء الكبرى ووكالات سبر الآراء العالمية، فإن كثيرا من المواقع الاجتماعية قد تفوّقت على وكالات الأنباء الكبرى في الحصول على المعلومات النوعية والصور ذات السبق العالمي. وبالتالي أصبحت أكثر تأثيرا منها حتى لو أنها لا تمتلك بعد رصيد الثقة والإحتراف الذي تمتلكه تلك الوكالات. فبرلسكوني ظهر منذ سنوات وهو يقبل فتاة مراهقة على صفحات الفايسبوك ولم يكن لأي صحفي أية جرأة في فعل ذلك. وأردوغان ظهر في بث خاص من هاتفه عبر «الفايس تايم»، استطاع به أن يفشل محاولة الانقلاب في صيف 2016. والرئيس الفرنسي السابق «هولند» ظهر على دراجته النارية مع عشيقته عند الفجر بفضل هاتف نقال لأحد جيرانه. وما كان بمقدور أي صحفي أن يلتقط آخر أنفاس القذافي لولا الهواتف النقالة المحمولة إلى جانب البنادق. وهكذا

فالمهاجمون قد صوروا والموقع الاجتماعية قد بثت الصور قبل أن يصل «الصحفيون التقليديون» لمكان الحادث!.

تلك المواد التي غالبا ما تسمّى بالصحافة الموازية وأحيانا بالتسريبات، والتي تسعى وراء السبق والخبر الغريب والمعلومة المضادة وتقتفي أثر الفاسدين والموظفين الحكوميين وتتعقب تجاوزات البوليس وتجارة الرقيق وعصابات التهريب وحتى تنطعات الوزراء، تكشف بوضوح أن المواطن العادي بإمكانه أن يصبح صحافيا. وأن هذا المواطن لم يعد مجرد متلق أو مستهلك مطيع. بل هو شريك فعّال. كما أنه لم يعد سجينا للأخبار الرسمية أو البيروقراطية. بل أصبح صانعا للأخبار ومتحكما فيها ومرسلا وناقلا ومحللا لها .. وبعبارة أخرى أن ذلك المواطن العادي أصبح اليوم صانعا للسياسة!

سيدي الرئيس،

إن هذا المواطن/ الصحفي لم يعد يحتاج إلى بطاقة صحافة ولا إلى أدوات احترافية متطورة ولا إلى أستوديوهات للمنتجة والمكسجة ولا حتى إلى ثقافة واسعة. فهو متحرر من كل ذلك. بالإضافة إلى أن رسائله أو صوره المرسلة طازجة ومعدة للاستهلاك بدون رتوش ولا لمسات ولا تركيب ولا تعقيد. وبالابتعاد عن تعقيد الاحتراف تمكن ذلك المواطن من الولوج إلى الشبكة العمومية للإهتمام والتأثير في الشأن العام.. بعبارة أخرى تمكن من الحضور حيث لا يحضر الصحفيون، صحفيو السلطة الرابعة..

إن فضائح سجن أبو غريب في العراق ما كانت لتصبح فضائح سياسية لولا ذلك الإعلام الجديد الذي أنهى الإعلام الرسمي البيروقراطي، كما أن بن علي ما كان ليرغم على مغادرة البلاد لولا القصف الإعلامي الجماهيري.. وما كان لملفات غاية في السرية

أن تفتح لولا موقع الويكيليكس. وها أنت ترى معي كيف أن هذا المواطن/الصحفي أصبح قادرا على صناعة التاريخ، لا صناعة المشهد السياسي فقط.. فموبايلات الجماهير التركية هي التي أفشلت الإنقلاب العسكري ضد أردوغان. وموبايل أحد المواطنين المجهولين هو الذي أطاح بالدكتاتور بن علي.. ففي ظل التعمية والتعتيم الذي يمارسه الإعلام البيروقراطي القديم باسم الاحترافية والموضوعية والحيادية، تمكن هذا المواطن في كل مكان من العالم من حبك تحالف رائع مع التكنولوجيا ليتحرر من عصر المافيات المغلقة ويدخل إلى عصر الشبكات المفتوحة والشفافة.. من أجل تعزيز الديمقراطية.

* * * * *

سيدي الرئيس،

لنعترف، أن الشيوخ قد أطالوا الجلوس على كراسي السلطة. وقد حكموا أكثر من جيل بأكثر من أسلوب، كما لو أنهم ليسوا في حاجة إلى دماء جديدة أو شرائح طبقية جديدة أو أفكار جديدة، حتى إذا ما انتشرت الانترنيت، استيقظ هؤلاء «القادة» الذين لا يكبرون ولا يشيخون ولا حتى يموتون، على حفرة وجدوا أنفسهم فيها، هذه الحفرة هي «الهوة المعرفية» أي هوة تفاوت الأجيال والثقافات والأدوات والمعلومات والتحولات الجديدة.. وهنا ازداد الانفصال بين الحاكم والمحكومين. وبين المواطن والبيروقراطيين.. إنني أسألك يا سيادة الرئيس ما إذا كنت تشعر بهذا الانفصال أم أنك لازلت تجد نفسك في انسجام ووئام؟. أعرف ما الذي يدور في عقلك لكي تجيبني. وأستطيع أن أخمّن التالي: «إن السياسي الذي يظن نفسه أنه أكبر مما هو، فلن يعرف نفسه على الإطلاق».. وها أنا أجادلك لكي أردّ عليك: إن السياسي

الذي لا يعرف قدراته جيدا، لا يعرف قدرات بلده جيدا. لذلك سيموت بينما هو ينحدر من السلم شيئا فشيئا، فيما يعتقد أنه أساس الاستمرارية، ودونه الخراب.. ودونه كلاب تأكل كلابا.!

سيدي الرئيس،

بعد ثورة 14 جانفي، عرفنا جميعا حرية الكلام وحرية التعبير وكذلك حرية الصحافة. ولولا تلك الحريات لما عدت أنت إلى السياسة ثم فزت بالرئاسة، ولما نشرت أنا كتبي التي كان تداولها ممنوعا، ولما صعدت إلى البلاتوهات لأتكلم عما أعتقده وأفكر فيه سواء في السياسة أو في الثقافة أو في الحياة. لست وحدي من فعل ذلك.. ولكن شجاعة النقد السياسي والفكري لم تمنحه لي فقط - حريات الصحافة والتعبير - وإنما صفاء الضمير والانحياز إلى الحقيقة. إن كثيرا من الأصدقاء لا يريدونني أن أظهر في هذا البلاتوه أو في ذلك.. مع ذلك السياسي أو مع ذلك الصحفي، ولكني كنت متأكدا من نفسي، سواء ظهرت هنا أو هناك، فإنني قادر على أن أكون أنا هو أنا.. أعرف أن هناك من يريدني -أداة- لضرب رجل سياسي ما. أو لإثارة معركة هناك. أو لتشويه سمعة فلان ولكن ذلك لم يحصل إلا في أوقات نادرة وبوعي تام منّي، حين تكون لدي مصلحة موضوعية في ذلك. فالتلفزيون الذي يريد أن يجرّني إلى معاركه وأجندته، قد أتواطأ معه وأجعله خادما ولو بقدر صغير لأجندتي!

وهكذا، فإن ما تطلبه الصحافة منا كسياسيين هو ما نطلبه نحن من الصحافة.. ولكن يا سيادة الرئيس، طوال السنوات الماضية، كنت مدللا في بلاتوهات الصحافة ومتمتعا بامتياز الظهور والنجومية كما لم يتمتع أحد من قبلك بما في ذلك الحكام المستبدين الذين سبقوك!. كنت تفرض شروطك. وقد

وجدت فيك بعض القنوات موضوعا مثيرا وناجحا. فكنت أحد أحصنة السباق. كنت تظهر لوحدك في البلاتوه وتلقن الأسئلة، وترمي بنكاتك وقصصك وآياتك القرآنية في كل مرة.. ثم تخرج منتصرا في سباق لم يحضره غيرك «سباق البطل الواحد» الذي يشبه سباقات روما في عهد الإمبراطور نيرون.

سيدي الرئيس،

أود أن تعترف، وتكتب الجزء الثاني من مذكراتك، لكي تتعلم الأجيال القادمة كيف يمكن لرجل ودّع الحياة السياسية وكتب مذكراته ثم نهض واعتلى المنصة الأولى في بلاده. ليس الحظ وحده كما يعتقد ماكيافيلي، وليست الشجاعة وحدها كما يدّعي بعض أصدقائك، وليس مكر التاريخ وحده كما يقول المحايدون ومنهم أنا، ثم ليس هو عناد السياسي الذي لا يعرف أن دورته قد انتهت كما يعتقد خصومك ! إنه ربما مزيج من كل هذا.

في العام 2012، اعتقد أغلب الناس أنك رفعت منديل الوداع، ولكن لم تمض ستة أشهر حتى أطليت براسك وأنت تدعو إلى تكوين حزب جديد من شأنه أن يعدل توازنات الحياة السياسية في البلاد التي بدت مائلة نحو الانهيار والخراب.. وما هي إلا بضعة أشهر حتى أصبحت «الرجل - الضرورة» الذي يجب أن يقف إلى جانبه دزينة من الأحزاب وهي تدفع به نحو الصدام مع حكومة الترويكا.. بدت لك اللعبة مثيرة والرهانات مفتوحة ثم وجدت كل الأدوات جاهزة: اتحاد الشغل الغاضب ، التجمع اليتيم ثم أموال السيد اللومي والخماسي وإدريس وشفيق الجراية وطائرة سليم الرياحي وغباء الرئيس المؤقت وهلع النهضة ووساطة بوتفليقة ثم تلفزيون العائلة لنبيل القروي. كانت قناة «نسمة» أهم وأروع سلاح. توالت التهريجات والتهديدات

المبطنة ثم التظاهرات حتى فقد المشاهد المحبط الخيط الرابط ونسي ما سبق أن قيل أو تمّ الوعد به. والمفارقة التي حصلت بعد مرور موكبك المنتصر، إن الذين آمنوا بك وقدموا لك من أموالهم وجيوبهم ومصداقيتهم الإعلامية هم الذين أحسوا بالخسارة. لم يحصل نبيل القروي لا في الوزارة الأولى ولا في الثانية على أي مكسب أو منصب. وأصبحت «كارها» للزهر العكرمي ومحسن مرزوق ورضا بلحاج وهم الذين أيقظوك من نومك ورفعوك نحو المجد. تم تهميش سليم الرياحي تدريجيا ثم جمدت أمواله طبقا لأوراق مزورة وإدعاءات مشبوهة أتت من جهات خارجية، وخارجة عن القانون. وقبل ذلك وضع شفيق الجراية في السجن بحكم قانون الطوارئ وصودرت أمواله وممتلكاته بتهم غاية في الإسفاف والضعف معتمدة على وشايات أجانب! هل عليّ أن أفهم أنك «رجل لا يوثق فيه» أو أنك رجل لا تقع تحت الابتزاز. أو أنك رجل لا تكافئ أحدا أو أنك «حيوان سياسي بلا قلب»، كما يقول عنك زملاؤك الذين عرفوك في عهد بورقيبة.. إن كثيرا من زملائك ممّن استمزجت أراءهم في شخصك وأدائك السياسي، لا يعترفون لك بشيء إلا بأنك تظهر ما لا تبطن، وأنك تقول الشيء ونقيضه في نفس الوقت. وأن بورقيبة كان يستبطن منك إتجاهات الوزراء بعد كل اجتماع.

لفترة طويلة كان التونسيون يشتكون من الخطب والتصريحات الجاهزة والتي تقرأ من الورق. وقد افتقدوا إلى ذلك -المسرح السياسي- الذي كان يقيمه الزعيم بورقيبة بحيث يظهر وكأنه السياسي الأكثر جاذبية وإقناعا لأنه أكثر انفعالية في خطاباته. وهذا ما جعلك «نجما سياسيا» استطاع بقدر الإمكان أن يبتعد عن الفصاحة الكهنوتية ويستخدم حركات جسده بكل نظارة ويستعمل الآيات القرآنية كما لو أنه يحفظ القرآن عن ظهر قلب

ويوجه التوبيخات حتى للصحافيين ويستفيد من زلات اللسان ويقول عبارات وأمثلة ضاربة في القدم وتحت الحزام حتى وجد فيك أكثر من جيل «الهبة» التي قد تمنحها السماء لبلاده.. وجد الجيل الذي عرف بورقيبة، صورة قريبة من بورقيبة.. ووجد الذي لم يعرف بورقيبة - الصورة المضادة- للرئيس بن علي الذي لم يتجرأ عن الكلام باللغة الدارجة، لغة الشعب طوال فترة حكمه، حتى أن خطابه الوحيد الذي صيغ بالدارجة، كان هو آخر خطاب له!

في بلاتوهات التلفزيون، يجد السياسي نفسه وقد تحول إلى مصارع. البلاتوه هو الحلبة. والصحفي هو بمثابة الحكم ومعه أحيانا الكرونيكور الذي يستخدم لضبط الإيقاع.. ثم هناك المصارعون وهم تحت ضغط -الدورة- الروندا وتحت خوف المقاطعة ثم تحت لهيب الأضواء.. وهنا لا ينجح إلا الذي يعرف كيف يسدد لكماته بسرعة في جمل قاسية وقياسية ومقتضبة وانفعالية وذات حشوة فعالة.. وبما أن دينامية الاستفزاز وردّ الفعل والبداهة هي أساس الفرجة التلفزيونية، فإن السياسي الذي يتكلم ببطء ويحاول أن يبدو هادئا لكي يبدو جادا في تفكيره والذي يجعل من جمله مادة مطاطية وتعابيره بلا إيقاع لا يرغب الناس في مشاهدته، بل تنساه الناس حتى لو ظهر مئات المرات.. لقد كنت أجدك دائما قادرا على تسميم الصراع السياسي. وقد نجحت في ذلك، خاصة حين قلت للشعب التونسي، أن شرعية المجلس التأسيسي قد انتهت ثم ناديت بشرعية الشارع . ورغم أن الشارع صعب المراس وبإمكانه أن ينقلب على الجميع، إلا أنك راهنت عليه إلى أبعد الحدود، ولكن بدون الإعلام، بدون تلفزيون صديقك الجنتل «نبيل القروي» وموهبته حتى في توظيف «زلاتك»، كانت ربما الزوبعة ستبتلعك يا سيادة الرئيس لأن ما ظهر وطفح وتأكد للناس اليوم، أن كل شيء مباح لرجل

السياسة حين يتزوج من الإعلام أو حين يصبح مادة للمضاربة الكلامية في عالم بالغ التشنج والاستفزاز.

سيدي الرئيس،

أنت تذكر جيدا كيف حطّ أغلب الإعلام من شأن الرئيس المؤقت المرزوقي ثم حط من شأن الدولة التونسية بسبب الأكاذيب والفبركات والفرقعات الإعلامية.. وكيف أصبح الشعب التونسي يعتقد أن رئيسه أكل كل الحوت بأموال الدولة وكيف ملأ حدائق القصر بقناني الجعة، وكيف يسكر حتى الصباح ثم يتبوّل في ردهات القصر. وكيف أنفق أموال الدولة على سفراته وفنادقه وكيف وكيف، ولكن لا أحد كان يمتلك الصورة أو الدليل سوى تلك الفواتير التي سحبت من دائرة المحاسبات بعد أن أرسلت من مكتب الرئيس مباشرة. كان الشعب وسط الحيرة وهو يلهث وراء القضايا المفتعلة ووراء كشف حميمية الأشخاص فيما كان الصحفيون منهمكون في هتك الأعراض والأخلاق وسط حمى حلّت بالشعب كله بسبب الفرجة التلفزيونية.. ولكن هل تعرف لماذا كل هذا.؟ لماذا كل هذا الانقلاب المفاجئ الذي حصل في المزاج العام ضدّ المرزوقي الذي استقبل في البداية كمناضل سياسي ثم بات كما لو أنه دجّال سياسي؟

كل ذلك حصل بسبب الصحافة وبأيدي الصحفيين وبأقلام الصحفيين، لأنه ما كان يعلم أبدا أنه فتح على نفسه «عش الدبابير» منذ أن أصدر ما أسماه «بالكتاب الأسود». وضع كل شيء في كيس واحد ثم رماه للشعب ليتسلّى بعض الوقت بالأكاذيب ثم يصبح آداة مضادة له ولمستشاريه. لم ينسى أحد ما جاء في ذلك الكتاب. ولم يتحل أحد بالشجاعة ليقول أنه كان وراء فكرة الكتاب، حتى بات ذلك الكتاب لقيطا بلا أب ولا

أم. ولكن هل تعلم من كان وراء إصدار ذلك الكتاب؟ آه لو تعلم يا سيادة الرئيس، كان وراءه صحفيون آخرون، هم الذين دفعوا بالمرزوقي لكي يهاجم الصحفيين والفنانين حتى أنني كنت مقتنعا منذ البداية، أن المرء يجب أن يكون مجنونا حتى يهاجم الصحفيين بهذه الطريقة، لأن دزينة من الصحفيين أكثر تأثيرا أحيانا من مئة ألف جندي حسب رأي نابليون!

واليوم يا سيادة الرئيس، فإني آراك قريب مما فعله المرزوقي بالصحفيين وما فعله الصحفيون بالمرزقي. فاعتمادك على صحفيين لا يتحلون بأي ثقة ولا يمتلكون الحرفية اللازمة ولا يحترمون الحريات والحميميات الشخصية ويتسابقون في تشويه خصومك ويزورون الأخبار ويخترعون الحكايات والفيديوهات ويؤلفون الكتب الدعائية على طريقة صحفيّ بن علي. وينقصون من قيم الديمقراطية والحريات، يجعلك بلا بوصلة وبلا ميزان، ذلك أن النقد، كل نقد يوجه إليك وإلى حكومتك هو القيمة المضافة لكل عمل تقوم به ولكل أداء سياسي إن كان ناجحا أو فاشلا..

إنك يا سيادة الرئيس لا تستطيع أن تجعل كل الصحفيين معك عن حق وعن باطل. وهذا الأمر عصي عليك كما كان عصيّا حتى على الدكتاتوريين.. فالذين يصفقون لك ويحطمون خصومك عن طريق الدجل والتدليس والشماتة، هم آخر مرتزقة الإعلام وآخر قراصنة الحقيقة. بل هم آخر نسخة من كتبة التقارير الأمنية. ففي السابق كانوا يكتبون تقاريرهم للبوليس، واليوم فهم يكتبون تقاريرهم الزائفة في الفايسبوك لتوجيه الرأي العام كالقطعان نحو حقولك ومراعيك!

إن الصحفيين الذين تعتمد عليهم أنت ورئيس الحكومة

شبيهون بأولئك السعاة في سوق التبادلات النقدية.. فبدون فهم جيد للسوق، لا يمكن أن تفهم اهتزازات البورصة. إن ما تقرأه على صفحات الفايسبوك أمر غاية في الإسفاف أحيانا خاصة وهو يصدر من مواقع معترف بها ومن صحفيين معتمدين. إن خبرا جيدا وصادقا يحتاج إلى مسؤولية أخلاقية ثم إلى عين مدربة ثم إلى خبرة في الصياغة ثم إلى ذكاء سياسي ثم إلى صدقية، وإلا فإنه سيتحول إلى كارثة على البلاد كلها. فإشاعة أخبار زائفة عن تمردات أو عن عمليات إرهابية أو عمليات فساد أو حتى عن اصطدام قطارين من شأنها أن تطيح بمستوى الدولة العام وتضرب الأمن لدى الناس وتدفع بآخرين نحو ردود فعل غير منضبطة.. كما أن الطعن في اسم فلان أو في أخلاق فلان أو في نسب فلان من السياسيين من شأنه أن يثير الفزع وعدم الاطمئنان والشكوك في كل الطبقة السياسية. وهو ما يضرب الثقة بين السياسي والمواطن والصحفي.

سيدي الرئيس،

يعتقد بعض السياسيين السذج والسطحيين أن - ظهورهم المتكرر- في الصحافة (إذاعات، تلفزات، صحف) قد يزيد من رصيدهم ويجعلهم أكثر قربا للجمهور، ولكن ذلك قد يؤدي بهم إلى التآكل والتلف، أي إلى جعل أنفسهم حطبا للفرجة. وهذا المطب لا يسقط فيه رجل سياسي على دراية بمحرقة الصحافة وقدرة على تجديد وتوسيع جمهوره، وأتباعه خطا سياسيا مستقلا عن - الدكاكين الحزبية - ومتصاعدا دون اضطراب أو خوف، وخطاب متجدد في اللغة والحساسية وقدرة على الالقاء وبسط أفكاره..

كذلك يعتقد بعض الصحفيين أنهم قادرون على المواجهات وإحداث الفرجة مع ضيوفهم، ولكن هذا لا يتوفر إلا نادرا، إذ

سرعان ما يسقطون في فخاخ السياسيين وإغراءات المال وحتى في السطحية والابتذال فيفقدون سلطتهم وحيادهم وحتى أخلاقهم.. لقد رأيت كثيرا من الناس ينتقدون الصحفيين رغم ما يقال عن نجاحهم بأكثر مما ينتقدون السياسيين. وإذ لا يستطيع الصحفي أن يتخلى تماما عن السياسيين، فإن السياسي لا يستطيع أن يتخلى عن الصحفيين.. ومع الزمن تنمو طبقة سياسية جديدة ذات مصالح وتشاركات وتفاهمات، لتحلّ محلّ الطبقة القديمة.. وهذه الطبقة الجديدة إذا لم تهتم بالجودة والجدوى والصدقية فإنها معرضة للخسارة وكذلك لكراهية الشعب. إن الشعب الذي يصعب إرضاءه، يصعب الاحتيال عليه، حتى إن أفضل وأذكى ما أسمعه من نقد، هو النقد الموجه للسياسيين والصحفيين معا وعلى حدّ سواء. إن اعتقاد الناس راسخ بأن هؤلاء يستعملون أولئك من أجل مصلحة مشتركة وفي عرض لا ينتهي.

حتى هذه اللحظة، لا زال عالم الديمقراطية الانتخابية، يتحرك طبقا لانفعالات شاشة التلفزيون. فأغلب الناخبين يذهبون إلى الصناديق بعدما يكونوا قد جمعوا - فكرة ما - عن كل مرشح. صحيح أن الانترنيت قد دخل على الخط وأصبح غوغل هو «إله الديمقراطية الجديد»، ولكن لا يزال التلفزيون حتى الآن هو المتحكم الكبير في بلورة رأي الناس واستمزاجهم. بل ودفعهم لاستيعاب اللحظة الانفعالية من خلال النقاشات والرسائل الموجهة والمتطايرة إلى جماهير متعددة الأهواء والمصالح.

إن التلفزيون، لا يزال أكثر تأثيرا من الانترنيت حتى الآن. فهو لا يلغي ربات البيوت أو الفلاحين أو الشيوخ المتقاعدين أو حتى الحزبيين المتعصبين لأحزابهم، ولكنه كذلك لا يلغي دور المال في بناء صرح الديمقراطية. لذلك فإن الصحافة الحرة الحاضنة

للسياسة والسياسيين، والمعبرة المخلصة على وجود ونوعية أية ديمقراطية، هي أيضا «سوق حرة» تحتاج إلى المال الكثير والإعلانات والإشهار. وبالتالي فإن من يدفع «ثمن الانتخابات» قد لا يكون هم السياسيون، وإنما الشركات والمؤسسات التي يدافع عنها أولئك السياسيون.. أما الذي يدافع عن مستقبل بلد برمته وسعادة شعب بلا تفرقة، فإنه غالبا ما يصبح «مهمشا» في حمى الانتخابات حتى لو كان نبيّا!.

ماذا سأضيف لك يا سيادة الرئيس؟

هل سأقول لك، أن صحافتنا لن تتطور لأنها ولدت عليلة؟ أم لأنها فقيرة وبالتالي تابعة أم لأنها بين أيدي أناس لم يعرفوا القيمة الحقيقية للصحافة، أم لأنها أصبحت مطية لسياسيين لازالوا يفتقدون إلى «الوطنية الحق»، أم لأنها لم تعلم ولم تدرس كما ينبغي لها أن تعلم وتدرس؟ أم لأن السياسيين يريدونها أن تبقى تحت القبضة! إنني أملك أجوبة عن كل تلك الأسئلة الاحتمالية، ولكن أرجح، بأنها ضحية للجهل المقدس والمغذى والمعمم. وما دامت الصحافة أم الحريات ضحية، فإن جميعنا ضحايا للوهم والأخبار الزائفة والتشنيعات. إن عليها أن تبدأ رحلة تغيير طويلة، ولكن لا يوجد من يريد ذلك التغيير، ولا أعتقد أنك مهتم أو متحمس أو قادر على إحداث ذلك التغيير، وإلا لاتجهت إلى تحرير «المعتقل الكبير» الذي اسمه مؤسسة الإذاعة والتلفزة الوطنية، وأشعت الحرية والإبداع والمبادرة الحرة وسط حوالي 1800 موظف قادرين على تشغيل أكثر من نصف دزينة من القنوات المتنوعة (رياضية- إخبارية- عامة، وثائقية- ثقافية، سياحية-تعليمية واقتصادية)..

سيدي الرئيس،

تذكر دائما أن القائد الذي يعجز عن إحداث التغيير يمكن

الاستغناء عنه. فكم من رئيس بات عاجزا عن التغيير أو الوعد بالتغيير أو شغف التغيير، قد أصبح مصدر إزعاج للجميع إن كانوا خصوما أو أصدقاء. جميعهم لو استطاعوا لركلوه وأطردوه. فلا الأصدقاء الذين أغدقت عليهم كل شيء، ولا خصومك الذين منحتهم بعض الشيء يتمنون لك البقاء أو النجاح! هل تعرف لماذا؟ لأن الفساد ينخرهم من الداخل..

14

فاسدون في دولة فاسدة..

«الإنسان قد ينسى موت أبيه بسهولة،
لكنه لا يستطيع نسيان ضياع ميراثه»
• **ميكافيلي**

«من كانت يداه قصيرة، قال لصاحبه يداي نظيفة»
• **مثل إيطالي**

سيادة الرئيس،

إن البلد الذي تحكمه الآن والذي تمسك بأمعائه وبخصيتيه مرة بالأسعار المرتفعة وأخرى بحكم الطوارئ، لهو مصنف عالميا بأنه أحد أكثر البلدان فسادا في العالم. ومثلما هناك أمراض كالسرطان تقتل ملايين البشر كل عام، هناك كذلك - الفساد- الذي يقتل الدول. وهنا لا أتحدث عن فساد الأفراد، وإنما أتحدث عن الفساد المعمم من الأفراد إلى المؤسسات، ومن الناس البسطاء إلى النخب. ذلك الفساد الذي علينا جميعا تحمل مسؤوليته، ذلك الفساد الذي أصبح القاطرة الميكانيكية

للتخلف.. ذلك الفساد الذي أصبح عنوانه: جرائم ضد البشرية، مثل استعمال أسلحة الدمار الشامل!

إن رجال السياسة في بلادنا هم أصل الفساد وصنّاعه، وذلك منذ أمد بعيد. وبدعوى حماية أسس الدولة من الانهيار، اخترعنا دائما الهروب إلى ما يسمّى بالإصلاح، أي أصلاح منظومة الفساد القديمة معتقدين أن الإصلاح يقضي على الفساد، دون أن ندري أن الفساد أكثر قدرة على الإطاحة بأية محاولة إصلاح.. نرفع الشعارات ونتهيأ نفسيا ونأخذ نفسا ثم نطلق الصيحة لمحاربة الفساد.. ولكن حين نشرع في فتح الملفات نكتفي بملفات بعض الأشخاص، أي بعض الأفراد غير المؤثرين والمسطحين والذين لم يصبحوا بعد جزء من المنظومة الصلبة للفساد، ثم نقف كما يقف حمار الشيخ عند العقبة!

إن العقبة يا سيدي الرئيس هي عقبات ومنها: أن الذين ينذرون أنفسهم لمحاربة الفساد هم في الغالب مسؤولون يحيط بهم رجال فاسدون أو مؤسسات فاسدة.. وأن الجرأة لقيادة تلك الحرب الأخطبوطية لا تزال مفقودة.. وأن الدول التي نعتمد عليها في تجارتنا ودبلوماسيتنا هي الحامية الكبرى لذلك الفساد الكبير.. وأن المعالجات التي نتقدم بها هي معالجات خاطئة لأنها تنطق من تشخصيات خاطئة. وفي الأخير نتوقف وننسى ثم نتجه نحو الفاسدين لكي نعقد معهم الصلح أو المصالحة باسم المصلحة العليا، كما لو أننا نشكرهم على قدرتهم على إفسادنا جميعا.

سيادة الرئيس، ليس الفساد اختصاصا تونسيا ولكنه بات صناعة وطنية. لقد وجد في العالم الثالث كله وكذلك في بلاد الشمال الغنية.. لم يرضعه التونسيون مع حليب أمهاتهم ولكنهم تعلموه عبر أجيال من تلك الدول التي ترفع حقوق الإنسان عاليا،

ثم تحمي صنّاع الفساد من العقاب. بل وتكافئهم وتقدم لهم التسهيلات والحماية والرشاوي وكل ما يجب لتشجيعهم كالتكتم عليهم وحفظ القضايا والتناسي المشبوه ومقاضاة كل من يحاول التشهير بهم أو كشف المستور عنهم..

إني أعرف جيدا أن من يسرق بيضة يقبض عليه، ومن يسرق عشر دجاجات يصبح تاجرا. وهذا أمر مألوف في عالم السرقة. بل هو قاعدة من قواعد العمل المافيوزي. كما أعرف أن السراق الكبار هم الذين يقبضون على السراق الصغار، لأنهم يمثلون إزعاجا لهم وتخريبا لمنظومتهم. وهذه أيضا قاعدة من قواعد العصابات. ولكني أعرف أيضا، قبل أن تزيل القشة التي في عين جارك، عليك أولا بإزالة الخشبة التي في عينك. ومعناه، قبل أن تستعد لضرب - العصابة الكبرى - عليك أولا بإزالة العصابة عن عينيك لترى جيدا العصابات التي تحيط بك..

* * * * *

قبل نحو أربعين عاما، أستعد الرئيس الزائيري موبوتو (الكونغو الديمقراطي حاليا) لحرب الفساد التي نخرت بلاده، فقال في خطاب لشعبه:«إذا رغبتم في أن تسرقوا قليلا فاسرقوا ولكن بذكاء وبطريقة محبّبة. أمّا إذا أردتم أن تسرقوا الكثير لكي تغتنوا في ليلة واحدة، فإننا سوف نقبض عليكم». وبما أن العالم كله يدرك أن موبوتو من أكبر سراق شعبه إلى جانب آخرين مثل نوريغا وبوكاسا وبابادو وماركوس والشاه وبن علي وعلي صالح وحسني مبارك وأمراء ورؤساء آخرون وكثيرون، فإن الذي وصل من رسالته إلى شعبه هو: أننا نحن السراق الكبار سنضرب كل سارق صغير إذا تجرأ ومدّ يده إلى أموالنا..

هذا هو بيت القصيد في عدم الإيمان بأن ما تفعله حكوماتنا

المتعاقبة هو حقا محاربة الفساد أم لحماية الفساد. إن الفساد الذي نريد أن نحصره عند بعض الأفراد في أسفل السلم هو نتيجة للفساد الواسع النطاق والضارب في عمق الدولة وإدارتها والمتعدد الرؤوس والشبكات والجنسيات. فثروة موبوتو الذي وصفه أحد الصحفيين بأنه على الأرجح «السارق الكبير» في سجل جريمة الفساد (لقبه سي سي سيكو يعني الديك الذي نكح كل الدجاجات)، قد قدرت عند الإطاحة به في العام 1996 بنحو 5 مليارات من الدولا رات، أي ما يزيد عن قروض بلاده في ذلك الوقت. فيما قدرت ثروة ماركوس عند الإطاحة به في العام 1986 بنحو 8 مليارات دولا ر، أقل بقليل من ديون بلاده.. وها أن التقديرات تشير إلى أن ثروة الرئيس المخلوع بن علي تبلغ نحو 12 مليار دولا ر عند الإطاحة به. وهو رقم يقترب من نصف ديون تونس لعام 2011. وحين ترفع حكومتنا الحالية شعار الحرب على الفساد، وهي لا تتجرأ أبدا على فتح تلك «الأموال المهربة»، فإنها لا تريد أن تصطدم أو تحارب - السراق الكبار- الذين لا زالوا يقبعون في البنوك والمؤسسات العمومية وشركات التأمين وشركات الطاقة.. ففي ظل نظام أو حكومة عاجزة، تصبح الدولة كلها وكرا للفساد.. فهي التي تغني الأغنياء وتفقر الفقراء، وهي غنيمة بيد مدرائها وموظفينها الكبار.. بل تصبح سدّا منيعا أمام كل الذين يحاولون الدخول إلى السوق أو الذين يحاولون النيل من مغانم سادتها، الأمر الذي يدفع إلى إقامة سوق موازية بالتعاون مع المهربين والموظفين الصغار على حدّ سواء. فالموظف الصغير المبعد من الغنيمة وكذلك التاجر الصغير المبعد من السوق كثيرا ما يتعاونان من أجل اختراق ذلك الجدار المنيع للدخول إلى «جنة الفساد الكبرى..!» وهي ليست إلا الدولة.

نعم الدولة يا سيادة الرئيس، هي «جنة الفساد» وبيت الداء.

فكما ثمة دول صاعدة وراشدة، هناك دول فاشلة وفاسدة. إن المجاعة التي تعصف بالبشر، والبؤس الذي يحاصر بلدنا والأمراض المستعصية والتي تزداد انتشارا هي كلها – صناعات- مستخرجة من دولة الفساد المعمم، وليست كلها نتيجة تقلبات مناخية أو فروق طبقية أو تقنية.. إنها نتيجة «تحالف كاثوليكي» بين سادة الشمال وسادة الجنوب لكي يبقى العبيد عبيدا والسادة سادة. إن فساد النخبة الحاكمة لم يعد خافيا على أحد. «فما دام كل «دولار» نسلّفه إلى العالم الثالث، يعود إلينا عشر دولارات، فإننا لن نمنع عنهم الديون حتى ولو كانوا فقراء» (ديستان). فالسادة في الشمال يقبضون عند الدفع والموافقة على القروض ثم يقبضون عند الشراءات أو التوقيع على المشاريع وأخيرا يقبضون مستحقات ديونهم.. وبمعنى ما، فإن كثيرا من القروض هي لشراءات غير ضرورية أو لمصانع جاهزة أو مشاريع فرعونية. وهذا كله ليس إلا لمصلحة السماسرة والوسطاء.. حتى القادة الكبار والذين ابتعدوا دائما عن المال وحاولوا أن يقاوموا إغراءاته، وقعوا بطريقة أو بأخرى في حفرة الفساد، حين تجاوب السماسرة مع «أناهم» المعظمة وغرورهم الكبير.. إن بورقيبة الذي لم يعرف عنه هوسه بالمال حين أصبح رئيسا، لم يتفطن إلى أنه كان موجودا في حفرة الفساد إلا حين اكتشف أن الخيانة تنام على سريره بالقرب منه، وهذا درس لا بدّ أنك تعرفه جيدا يا سيادة الرئيس. فليس المهم أن نستيقظ على الفساد وهو ينام إلى جانبا، بل المهم أن تكون لدينا القدرة وروح المبادرة على قتل ذلك العدو الأخطبوطي.. إننا نسمع الآن من بعض قادتنا أنهم سيحاربون الفساد. وفي الوقت نفسه نرى حكومات غربية تضغط على حكومات كثيرة في العالم الثالث لمحاربة الفساد. إن لا هؤلاء ولا أولئك صادقون في قولهم: فالغرب يستفيد كثيرا من فسادنا، لكنه لا يريد أن

ينهار الهيكل على الجميع. فهو يرى أن عتبة الحدّ المعقول لكي يجد أي طرف حسابه قد وقع تجاوزها. وبالتالي لم يعد لهذا الفساد من منفعة، أي بات صعب الاستغلال والإدارة أو خرج عن السيطرة. أمّا حكوماتنا فهي تريد أن تستجيب لدعوات الغرب ولكن إلى حدود معينة. وتريد أن تقضي على بعض الفساد غير المسيطر عليه أو الفساد المتمرد والذي قد يتحول إلى قوة سياسية وجاه بديل لجاه الحكومات.!

إن حكوماتنا التي تستمع جيدا للغرب إنما تفعل ذلك وهي تعرف جيدا أن ما يجب أن تفعله هو لمصلحتها في جزء منه، لكن الجزء الأكبر هو لمصلحة «سيّد الشمال» الساكن في الغرب. لنأخذ مثلا عن ذلك: أحيانا تأتينا تقارير تفيد بأن مجموعة من الأشخاص تقوم بتبييض الأموال، فتذهب حكوماتنا المرتعبة مباشرة إلى تجميد بعض الحسابات ثم تكتشف أن أصحاب الأموال الكبيرة قد سحبت أموالها ووضعتها في بلدان أخرى بداعي الخوف والحيطة. في أحيان أخرى يطلب من حكوماتنا أن تشدد الرقابة على تهريب البضائع الصينية، لنكتشف في النهاية أن ذلك يتم لتنفيذ عقود واتفاقيات مع حكومات الغرب. أو لاحتكار السوق وإخراج البضاعة الصينية من الأسواق. في أحيان ثالثة يهددون برفع السرية عن البنوك فنكتشف فيما بعد أن الغرب يرحب بكل من لم يعد له الثقة في بنوك بلاده. لذلك يا سيادة الرئيس، إذا كان الفساد إخطبوط، فإن رأسه في الغرب وأذرعه في تونس وفي غيرها.. لذلك أيضا يا سيادة الرئيس إذا كانت تونس بلاد مليئة بالفاسدين، فلأنها مليئة بالعملاء والسماسرة والطفيليين. وإني لا أصدق أبدا أن يكون هناك رجل واحد في هذه البلاد يحمل جنسية أجنبية ويعمل في وظيفة محترمة في الغرب ثم يأتي طوعا لخدمة «المصلحة العليا»، لو أنه لم

يأت أساسا للنهب أو لم يرسل أساسا لتأسيس قواعد نهب جديدة!

إن الدكتاتوريين الكبار هم أيضا كثيرا ما أعلنوا الحرب على الفساد، ولكن بلا جدوى. هناك ممن كان صادقا فنال عقابه من الإخطبوط. وهناك من أدرك أن الحبال كلها شدت على عنقه فتراجع. وهناك من استطاع أن يتحالف مع الفساد ليحكم السيطرة. وهناك من خرب مركزا أو شبكة من شبكات الفساد ليقيم لنفسه وحاشيته شبكة أخرى أكثر طاعة وانضباطية.. الرئيس موبوتو تحالف مع الفساد الكبير الداخلي والخارجي. الرئيس ماركوس قسم السلطة إلى سلطتين، السياسة تحت إشرافه والاقتصاد تحت إشراف زوجته أميلدا. الرئيس حافظ الأسد حاول أن يضرب الفساد، لكن الفساد أغرقه وجعله حارسا له. الإمبراطور بوكاسا أطاح به الفساد الكبير الفرنسي حينما انتفض لكرامته. أما الرئيس المكسيكي لويز بورتيلو، فقد شكل للفساد حكومة موازية استحوذت على كل ثروات ومناجم وبترول وبنوك المكسيك.. وهكذا ترى معي يا سيادة الرئيس أن إمكانية النجاح في الحرب على الفساد إمكانية ضعيفة إذا لم يكن وراءها قائد صلب له إستراتيجية طويلة المدى وقضاء وطني ومدرب وحزام سياسي غير قابل للاختراق.

قبيل موته بقليل، صرخ بورقيبة بما تبقى له من صوت آنذاك في الفاسدين والمفسدين الذين كانوا يحيطون به. وعبر عن وجعه بطريقة لافتة، كيف أنه بنى دولة حديثة لكنه لم يكن يعرف أن تلك الدولة ينخرها الفساد ! بدا كما لو أنه لا يعرف. ولكن الحقيقة أنه كان يعرف نصف الحقيقة إذا لم يكن يعرف كل الحقيقة. فالنظام الذي أقامه كان يؤسس منذ البداية لدولة الغنائم.. وبما أن توزيع المشاريع الكبرى كان يتم بمراعاة رأيه،

فإن الذين يحيطون به بداية من زوجته كانوا يتقاسمون المشاريع ويصدرون القوانين التي تتيح لهم المكاسب والمراتب. وجاء الجنرال بن علي فوعد بالديمقراطية وبمكافحة الفساد. ولطالما وثق فيه الناس في البداية ورأوا فيه رجلا يمكن أن يخرج البلاد من أمراضها السياسية والاقتصادية. كانت البلاد آنذاك في النقطة صفر. معدل النمو صفر والخزينة شبه فارغة من العملات الصعبة، وأجواء مكهربة مع الجيران ثم إن مستوى الحريات كان صفرا. ولم يكن هناك أي صوت يعلو فوق صوت الزعيم إلا إذا كان مهاجرا أو في المنفى.. في البداية صدق الشعب أن رئيسهم الجديد يمكن أن يكون جديدا، ولكن شيئا فشيئا وبسرعة بدا أنه قديم جدا بملابس جديدة.. ما من أحد ذهب إلى المحاسبة. وما من مؤسسة استدعيت للمراجعة، ولا حتى عائلة من عائلات الفساد الاقتصادي قد تعرضت للعقاب أو لمصادرة أملاكها.. ترك كل واحد في مكانه ثم ترك كل شيء يعمل بالطريقة نفسها ثم راح «ينحرف» بالقوانين لتأسيس نسخة أخرى من النظام ذاته. أصبح هناك برلمان يصدر القوانين وحكومة تنفذ وإلى جانبها حكومة أخرى من المستشارين تنفذ تعليمات الرئيس بعد أن يقع تطعيمها أو تطبيعها مع القوانين. وهنا اتخذ بن علي طريقة الأرجنتين وكذلك المكسيك في تأسيس حكومة خاصة لإدراة الفساد بالتعاون مع الحكومة الأم. فبدلا من الوقوع تحت سلطة الفساد والخضوع إليه أو بدلا من محاربته والصدام معه، رأى مستشارو الرئيس، أن يؤسس دولة فساد جديدة داخل الدولة.. كان بن علي نفسه يشرف على مجلس عائلي ليتحكم في خصومات العائلة ويقوم بتوزيع المشاريع ودراسة الأفكار التي من شأنها أن تكون جاذبة للأموال.. كان مركزه يفرض أن يكون صاحب الحصة الأكبر في أي مشروع، ولكنه

في أحيان كثيرة كان لا يريد أن يظهر نهما، فيبدو عازفا أو عزوفا أمام المجلس العائلي، ثم يأخذ حصة من كل حصّة إلى جانب حصة زوجته، فيكون صاحب أكبر الحصص. وهكذا فإن الذي نصب نفسه قاضيا على السراق، أصبح كبير السراق!.

سيدي الرئيس،

لا أود لك أن تكون مثل بورقيبة في آخر عهده. ولا مثل بن علي طوال عهده. ولا مثل ماركوس وزوجته إميلدا ولا حتى مثل الشهيد الرئيس الجزائري بوضياف، الذي ما إن فتح فمه ليتحدث عن الفساد حتى دخل عليه أحد الضباط ليمزق جسده بالرصاص. أعرف أنك أكثر مكرا من هؤلاء، أو لأطيب خاطرك، وأقول أنك رجل أصبحت مليئا بالحكمة والسعادة، الأمر الذي قد يجعلك بعيدا عن الإغراءات الطائشة أو الرغبات المنحرفة أو الاستجابات المرضية والعاطفية.. لقد وجد السحرة علاجا لكل الذين ترغمهم السلطة على التحالف مع الفساد. وهذا العلاج هو الصيام والراحة المطلقة وطرد الأنانية من الداخل، لكن الذين يريدون النيل منك ويمنعوك عن الصيام والراحة المطلقة، هم أنفسهم الذين يصفقون لك ولابنك وكذلك لبقية أبناءك وأحفادك. إن السحرة في بلادنا لا يشبهون سحرة الهند الزاهدين والسابحين مع ملكوت الصفاء والسعادة، بل هو يشبهون الفئران التي تنشر وباء الطاعون في كل مكان.

هل تعرف يا سيادة الرئيس أن المكسيك، بلد زاباتا العظيم، هي البلد الوحيد الذي يوجد فيه «متحف للفساد»، من أجل إشعار الشعب بخطورة هذا الوباء. وقد تستحق تونس لهكذا متحف»، لكن التونسيين لا يريدون متحفا للفساد يبنيه الفاسدون كما فعل الرئيس المكسيكي لوبيز بورتيلو حيث جعله من

أكبر المزارات وقد أقيم على الطراز القوطي الحديث في مزرعة شاسعة، ثم وضع أحد أكبر الشخصيات فسادا في البلاد وهو رئيس البوليس السياسي مديرا عليه.. إن التونسيين يريدون فقط نصبا تذكاريا تكتب عليه أسماء أكبر الفاسدين في البلاد منذ نحو قرن ونصف لكي يتعظ الآخرون.. ها إنني أعطيك فكرة قد تنقذك من العجز وتجعلك حكيما ومرشدا في نفس الوقت.. مجرد فكرة لعلها أهم من فكرة «العلم التركي»!

أقول لك، إن القائمة لن تحتوي على كل المحتالين أو المهربين الصغار، وإلا فإن ألف رخامة لألف نصب لن تتسع لهم. فلتكتب فقط أسماء الفاسدين المشاهير.. ومن هؤلاء المشاهير؟ هم مستخدمو السلطات وحاشية الزعماء وأصحاب البنوك وآبار النفط ومالكو شركات الاتصال وتجار السلاح وكذلك مدبجو القوانين ومستشارو الزعيم. لا أقصد إحراجك كما لا أقصد أحدا بالتحديد، ولكني أحاول أن أحرضك على فعل أي شيء من شأنه أن ينقذ وجهك ووجه السيد رئيس الحكومة الذي يستعد لركوب العربة الرئاسية.!

سيدي الرئيس، لا تحاول أن تقنع الشعب بشيء لا تملكه أو بشيء تملكه وأنت تخفيه.. فأنا شخصيا بدأت أسمع من الآن دقات أحذية تجار الهواء وبائعي الأكاذيب والمضللين والمنتفعين والنصابين وهم يهرولون أفرادا وجماعات نحو «القصرين»: قصر الحكومة بالقصبة وقصر الرئيس في قرطاج.. ها أنني أراهم قد بدؤوا يدفعون بنظرياتهم البراقة وبرجالهم المخادعين نحو المكان الذي يفكر فيه كل من ألمت به حمى السياسة في هذه البلاد!!

إن «السلطة» حيوان مفترس بألف رأس: إنها توزع الألعاب والمخصصات والهدايا وكذلك الخرافات لإخضاع من لا يقبل

الخضوع. حيوان أخفى رؤوسه المؤذية والقبيحة، يبشر بحياة أفضل بينما هو يزرع الهلع والخراب.. يتغذى من أوهام النخبة وطمعها ونهمها. لذلك فإن مسؤولية هذه النخب ثقيلة وكبيرة أمام التاريخ وأمام شعوبهم. لقد كانوا في الغالب الأعم صناعا للفساد الثقافي والأخلاقي والمالي. وكان حبهم للمال والفخفخة أقوى من حرصهم على مصلحة الشعب. إنهم يتكلمون باستمرار عن الإصلاحات والمعالجات المؤلمة ولكن لا أحد قال: لنبدأ بأنفسنا. تلك الإصلاحات ليست حتى من خياراتهم أو نابعة من إرادتهم بل هي ناتجة عن خضوعهم للقبول باشتراطات الذين هم أقوى منهم.. إنهم يتحدثون عن قوانين جديدة للاستثمار ولكن الاستثمار لا يحتاج إلى قوانين. وهو لا يأتي بالقوانين. فإمّا أن هناك بيئة جاذبة وحاضنة أو هناك بيئة راكدة ومطاردة! فالبلدان التي «تحكمها» نقابات قوية ومتذمرة ومترصدة في كل وحدة إنتاجية لا يقصدها المستثمرون. والبلدان التي تحقق معدلات نموّ قريبة إلى الصفر، ليست مقصدا للرساميل الباحثة عن الأمن والربحية. إن الاقتصاد يا سيادة الرئيس نزاهة ومعايير ومعدلات وموازين وليس أكاذيب.. وكل ما يدور من نقاشات في الوزارات أو في الحكومة لا يزال ينتمي إلى السياسة البائسة.!

هل تعرف يا سيادة الرئيس أن هناك 14 دولة فقط في العالم تستجيب، بل تطلب أن تكون تحت وصاية F.M.I صندوق النقد الدولي؟ هل تعرف أن تونس إلى جانب الأردن وموريتانيا هي من الدول الـ14؟ ثم تجد من يحاول إقناعك بأن تونس مستقلة وأن تونس دولة ناهضة، وأن تونس تزخر بالخبراء والمواهب. شيء من التواضع يمكن له أن يجعلنا نرى الأشياء على حقيقتها. فلو أننا أغلقنا عيوننا عن القروض وعن صندوق النقد الدولي، فإننا لن نطلب الدعم لدعم صندوق الدعم. إننا

ندعم المواد الأساسية وهي مواد رديئة ولا تستحق الدعم الذي تحصل عليه بسبب الدعم الذي نتلقاه من الخارج. ولكن ذلك الدعم الخارجي هو في الحقيقة ضدّ دعم جهود التنمية وجهود الإنتاج.. إن صندوق النقد الدولي يعرف جيدا أن حوالي النصف من الدورة الاقتصادية في تونس تدور خارج سيطرة الدولة.. إن الدولة التي تحتكر مثلا التبغ لا تجني إلا حوالي النصف من سوق التبغ، لأن المهربين والمتعاونين معهم في الدولة يسيطرون على النصف الآخر.. كما أن صندوق النقد الدولي يعرف جيدا أن الطاقة الشمسية مثلا من ملكية الشعب والدولة ولكن حين نرى أن مشاريع الطاقة الشمسية لا تسيطر عليها الدولة التونسية بنسبة 51 ٪ فقط، يصبح متأكدا أن املاءاته ستفرض في الأخير، وأن تلك الإملاءات هي التي تحقق أرباحا للدول المساهمة فيه والتي تتحكم في سياساته. إن دوره هو تهيئة الأرضية للنهب الدولي. وإرغام الحكومات على القبول بشروط البنوك.. إن تونس التي حصلت على نحو 25 ٪ من قروضها خلال نحو ست سنوات فقط، لا يمكن لها أن تبني أية تنمية ناجحة مهما بالغت في عبقرية خبرائها وحكامها.. فمنذ ست سنوات ونحن نبحث عن القروض. وزراء وحكومات ورؤساء. بل إن كل واحد من هؤلاء أصبح يفتخر بأن القرض الفلاني هو الذي استطاع أن يحصل عليه بفضل علاقاته الدولية! حتى وصلت فائدة أحد القروض إلى 42 ٪ وهو ما لم يحصل أبدا في التاريخ!.

إننا في تونس يا سيادة الرئيس نقتل المرضى ونعالج الموتى. فكم من ميت له دفتر علاج كما كم من ميت له بطاقة انتخاب.. إن العرب، ونحن جزء منهم تمكنا من اختراع أكثر الأساليب دناءة لجمع المال. ففي العراق وجدوا ألاف الناس مسجلين تحت بند رواتب أمنية وهم غير موجودين لا كأشخاص ولا كرجال

أمن. وفي ليبيا سابقا كان ثمة آلاف الموظفين الذين يتلقون أكثر من راتب لأنهم مسجلون في أكثر من وزارة وأكثر من مؤسسة. وفي اليمن كان هناك نحو 20 ألف من الجنود الوهميين الذين يتلقون رواتب من الدولة.. أما في تونس فقد بتنا نعالج الموتى الذين رحلوا عن الحياة؟. فإلى أين تذهب تلك الأموال؟ وكيف سيتفطن خبراء صندوق النقد الدولي لمثل تلك الاحتيالات التي يشترك فيها كبار المسؤولين والحاكمين؟

أقول لك يا سيادة الرئيس، إن الأمل ضعيف جدا لديّ. بل لا أمل لي في بلد يبيع أو هو مستعد لبيع كل شيء.. فكيف سيتنقل الفقير والطالب وذو الاحتياجات الخاصة إذا بيعت الحافلات العمومية والميترو والقطارات؟ ومن الذي بإمكانه أن يؤمن على سياراته وبيته ومعمله الصغير إذا بيعت شركات التأمين الوطنية؟ ولماذا نبيع شركات الاتصال إذا كانت توفر للدولة مداخيل سنوية قارة من عموم المستهلكين؟ وكيف سنصل إلى العالم ونجعل من بلدنا نقطة عبور كبرى إذا نحن بعنا شركة خطوطنا الجوية؟ وما الفائدة التي سنجنيها إذا نحن بعنا فنادقنا إلى شركات أجنبية؟

إن أغبياءنا يتحالفون مع لوبيات النهب الدولي بكثير من الخفة وعدم المسؤولية والروح الماركنتية، وهم يصرون على السير في الطريق نفسها التي سار عليها أباؤهم السياسيون من الجيل الماضي.. إن موضوع الديون لا يثار في أوساط الحكم إلا بكيفية تقنية أو في حدود الضرورة التي لا بدّ منها. فلا أحد يشكك في نجاعتها ما دامت الحكومة قد قررت. والأصوات القليلة التي تحتج لا تسمع، وكثيرا ما يسخرون منها. ولا أحد من أهل الحلّ والربط يدعو إلى إعادة التفكير. أو المراجعة للآلية التي تفرز أو تقرر هذه الديون، هذه الرغبة الجامحة في الارتهان التي كادت أن

تصبح عقيدة اقتصادية لمن لا عقيدة له. إن كل المؤسسات المانحة للديون لا تهتم عادة إلا بفوائد الديون أي بالأرباح والمكتسبات، لا بالأسباب ولا حتى بالعواقب التي تلحق بالشعوب.. صحيح أن تونس تحتاج إلى العملات الصعبة، ولكن كيس العملات لا تملؤه القروض وإنما تفرغه وتبتلعه القروض. فحين يكون علينا أن ندفع نحو 55 ٪ من مبيعاتنا بالعملة الصعبة إلى البنوك سنويا لكي نظل داخل «نظام التلميذ النجيب»، نكون في الواقع قد وضعنا أنفسنا تحت سياسة السلب والنهب بجدارة وطواعية.. إن جمع أكثر ما يمكن من العملات الصعبة لا يأتي إلا عبر التجارة الدولية. وهذه التجارة لن تتوسع وتصبح موردا كبيرا للعملات إلا إذا رفعنا من الإنتاج وراقبنا أموال السياحة وطورنا من الخطوط الجوية وأممنا ثرواتنا الوطنية واسترجعنا أموالنا المهربة والمنهوبة وشجعنا مهاجرينا في الخارج وفتحنا خطوطا بحرية وجوية جديدة، وطورنا من جهازنا البنكي وانفتحنا على الأموال القادمة إلى بلدنا وحافظنا على سرية بنوكنا ومؤسساتنا ودفعنا بجهازنا الدبلوماسي إلى اختراق الأسواق الخارجية.. إن القروض يا سيادة الرئيس هي أصل النكسة في النمو الكامن في بلادنا!

لا تصدق أحدا من الذين يدبّجون لك وصفات ووصايا صندوق النقد الدولي.. فكل مليون من القروض لا يوفر شيئا من النمو إنما هو يشارك في حبس النمو، لأنه يعطل الإنتاجية من ناحية توجيهها نحو ميدان غير ضروري ثم لأنه يمتص ربحية كل إنتاج قد يباع في الخارج أو يمتص ربحية إنتاج آخر يكون أكثر طلبا في الخارج.. بعبارة أخرى يا سيادة الرئيس، يعطوننا قروضا لتغطية نفقات أو مستلزمات مشاريع ثم يعيدونها سلعا مباعة وفوائد واقتطاعا أو حصصا من ثرواتنا الوطنية!

ثمة زعماء في إفريقيا أمسكوا بغول الفساد من عنقه. منهم موديبوكيتا في مالي (الستينات) ومرتضى الله في نيجيريا في (السبعينات) وروالينغز في غانا في (الثمانينات) ومعه سانكارا في بوركينا فاسو، ولكن غول الفساد تمكن منهم في آخر المطاف وحطمهم جميعا مع قادة آخرين كثيرين.. حوكمت عائلات موغلة في الثراء الفاحش وأممت مصانع وثروات كثيرة وصودرت مؤسسات مشبوهة، ولكن لا أحد أفلت من عقابهم. فروبسبيار الذي لم ينجح في تصفية الفاسدين في صفوف الأرستقراطية الفرنسية، لم ينجح كذلك لا في افريقيا ولا في العالم العربي.. ثمة آخرون نجحوا إلى حدّ بعيد لأنهم تعلموا كيف يضعون إستراتيجيات طويلة المدى لمحاربة الفساد ثم تحالفوا مع الديمقراطية والعدالة. ومن بينهم داسيلفا البرازيلي ومحمد مهاتير الماليزي. لقد استطاعا هذان القائدان أن يخرجا بلديهما من الفقر ومن شبهات الفساد، حين أداروا ظهورهم لنصائح وإرشادات البنوك الدولية، وأوقفوا العمل بالقروض واتجهوا إلى تدعيم العدالة الاجتماعية وحافظوا على وتيرة الديمقراطية! واعتمدوا على أنفسهم وإمكانياتهم وعقدوا الثقة في شعوبهم. وهنا أسألك يا سيادة الرئيس، أي من هذه النقاط التي تعتمدها «حكومتكم» في محاربة الفساد؟ هل أوقفت اللهاث وراء القروض، هل أممت ثروات الشعب؟ هل أقامت العدالة الاجتماعية واتجهت نحو تقليص الفوارق بين الطبقات وبين المناطق؟ هل حافظت على وتيرة الديمقراطية، هل استطاعت أن تقنع الشعب بأن معركة الفساد هي من أجله ولصالحه؟

أقول بصراحة: لا أرى من ذلك شيئا.. لا بل، أعتقد أن يوسف الشاهد لن يكون «شهيد الفساد» مثل سانكارا أو مرتضى الله في نيجيريا، ولا «بطل حرب الفساد» مثل داسيلفا ومهاتير، لأنه

لا يحمل مشروعا كبيرا ولا يصنع استراتيجيات كبرى، ثم لأنه لا يؤمن أساسا، بأن الحرب على الفساد تبدأ أولا من مراجعة القروض والديون الخارجية ثم تتدرج نحو تنمية الديمقراطية والاعتماد عليها، لا الاعتماد على حكم الطوارئ.. وأخيرا لأنه يفتقد لرجال صادقين وكفوئين ومؤمنين بتلك الحرب الخطيرة جدا.

ليس من الحكمة دائما أن ننتظر المساء حتى ننسحب إلى النوم. فالحكمة تقول: حين نشعر بالتعب نذهب إلى النوم. وأنا على اعتقاد راسخ أنك متعب يا سيادة الرئيس، متعب جدا ومتخم بالأسئلة المحرجة وكذلك بعدم الثقة في رجالك وكذلك في شعبك. فنحن لو تغلبنا على بعض الفاسدين هنا في تونس، فسوف يوجد فاسدون آخرون في الخارج لحماية الفساد ونحن لا نستطيع مراقبتهم أو عقابهم. وحتى لو عثرنا على «أسلوب تونسي» لمكافحة الفساد، فإن الفاسدين يملكون أشكالا جديدة للفساد ولإفساد غير الفاسدين! علينا إذن يا سيادة الرئيس أن نستنبط إستراتيجية جديدة لمكافحة كل أشكال الفساد. لست متشائما ولكني أعرف أن الشعب متى أحسّ أنكم تتجاهلون العدالة المدنية تحت جنح الفساد وتصادرون الديمقراطية والحريات باسم الحرب على الفساد.. وتستولون على ممتلكات البعض لحسابات سياسية باسم الفساد، فإن الشعب لن يغفر لكم أبدا لأنكم زورتم إرادته وخدعتم نواياه الطيبة وطعنتم في شرفه. فالذين يلقون خطبا رنانة عن محاربة الفساد ليسوا بالضرورة من أصحاب الأيادي البيضاء، أو القلوب الطيبة، وإنما هم قد تكون أياديهم نظيفة لأنها لا تزال قصيرة، وقد يكونوا هم السراق الكبار الذين ينددون بالسراق الصغار من أجل أن يقتسموا الغنيمة.. فلننتبه يا سيادة الرئيس من الخداع. من خداع أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع ليطالبوا بالمحاسبة

قبل المصالحة مع الفاسدين ثم خرجوا مرة ثانية وثالثة للدفاع عن معركة الفساد دون جنود أو ذخيرة أو خطط..

يستطيع «الإعلام» الذي عاد إلى مربع التكبيل أن يعيد رسم جهنم بألوان الجنة، ولكن هذا كله لن يعوض المبادئ الثابتة والسياسات الممنهجة. فإذا كانت مبادئ ثابتة ومعركتي عادلة، فإنني لن أستطيع أن أقبل بأن أكون وغدا في مسرحية تهكمية عن شعب فقير!

إن الدولة الفاسدة يا سيدي الرئيس غير مهابة، ولا هيبة لها..

15

نداء المستقبل !

«لكي لا يشيّع المثقف إلى مثواه الأخير ككلب، عليه أن يدفع بالسياسي إلى التفكير في المستقبل أو إلى الانتحار»

• بيار بورديو

سيادة الرئيس،

قلت لك، أن الدولة الفاسدة، لا هيبة لها. والآن أقول: أن دولة فاسدة هي دولة فاشلة ولا مستقبل لها. ما المستقبل الذي أعنيه يا سيادة الرئيس؟ إنه باختصار، المسافة الفاصلة بين المجد والانحطاط. إنه حصيلة تجربة الماضي وانجازات الحاضر وإبداع وخيال الغد. أضيف، أنه مجموع الإجابات على الأسئلة المصيرية لأي شعب أو أمة: إلى أين نتجه ونسير؟ وما هي الأهداف الكبرى؟ من هم الأعداء والأصدقاء؟ وما هي الاستعدادات للتكيّف مع المتغيرات والأزمنة العاصفة؟ وما هي القدرات على الاستمرار والعيش المشترك والمنافع؟ وكيف يمكن أن نجتاز

المطبات والثقوب السوداء ونظل متيقظين لمكر الزمن وخداع الإيديولوجيات ومفاجآت المناخ وارتدادات التقدم وتقلبات الأسواق؟

أقول لك بصراحة: أن ما نعيشه من عشوائيات في السياسة والاقتصاد إنما يعود أساسا إلى فقدان الرؤية. فما من سياسة (فاشلة أو ناجحة) لا تستند إلى رؤية ولا تتأصل من فلسفة. وما من خطة سياسية-اقتصادية (صغيرة أو كبيرة) لدى أية حكومة في هذا العالم المتغيّر والمتقلب وغير الخاضع لأية هيمنة مطلقة، لا تستند إلى فلسفة بعيدة المدى يتقابل فيها الاقتصادي مع السياسي والاجتماعي مع الثقافي ويتلاحم فيها التاريخ مع الجغرافيا لتشكيل ما يمكن أن يسمّى بالإستراتيجيات الكبرى. بدون ذلك تصبح الدول وحتى الإمبراطوريات عمياء. فالدولة هي المكان المفكر والمفكر فيه. وما إن تلغي الدولة التفكير حتى تبدأ في رحلة الانحطاط. ها إنني أعيد قول ما قلته وكتبته تكرارا ومرارا.. وإنني لا أفعل إلا أن أصرّ على التكرار، لإعتقادي بأن هذه البلاد قد ابتعدت عن التفكير منذ مدة واختارت الارتجال السياسوي!.

لقد عرفنا هنا في تونس، كما في بلدان أخرى كثيرة، الارتجال والمزاج والولاءات والمحاباة والمحازبة والتعصب الإيديولوجي والديني والتخبط والعشوائية وحتى الفهلوة والشطارة والاحتيال، لكننا لم نعرف التفكير الإستراتيجي، حتى أن ما أنجز على مدى ستة أو سبعة عقود قد تبخّر جزء كبير منه في عاصفة الربيع العربي. لم يكن يوجد إلا قدر ضئيل من الفكر والثقافة في فضاء الدولة العربية الحديثة عموما. وهذا القدر الضئيل هو الذي أنقذ بعض الدول من الانحطاط التام. إن دولة لا تفكر هي دولة تخبط خبط عشواء، تعيش بالغرائز البسيطة (اندفاع- تهور- إشباع-

تجويع- تعصب وكراهية) هي دولة لا تصنع مستقبلا. إننا لا نزال نفكر بطريقة الستينات ونعتقد أن من يرفع علم البلاد عاليا هو الأكثر فطنة ووطنية، وأن من يدعو إلى الحفاظ على «مصداقيتنا» مع البنوك الأجنبية هو رجل الدولة المسؤول. وإن من يطيع أوامر الغرب عبر سفرائه، هو الدبلوماسي الناجح. وأن التفكير خارج «المعتقل الغربي» هو مجرد «صبيانية سياسية». وإن من يدعو إلى مراجعة الاتفاقيات السرية (في الاقتصاد أو في العسكرة) هو رجل مخرّب. وإن من يتساءل عن دور البنك المركزي، يتهم بالجنون أو الجهل؟ وإن من يدعو إلى مراقبة السلع الأجنبية يُتّهم بالإنغلاق. وأن من يفضح نشاطات الصناديق السوداء التي تخضع لرئيس الحكومة يتّهم بالتشويش والإبتزاز.

إن تونس توجد اليوم في منعطف تاريخي دقيق جدا. وعلى النخب الحاكمة أن تختار الطريق جيدا قبل أن تسير في الاتجاه الخاطئ (مع اعتقادي إننا إنطلقنا في ذلك الاتجاه)، وذلك للإجابة عن سؤال التخلف المرير والمقيت والمستوطن والقديم. وهو السؤال الذي طرحته كل الأمم على نفسها بأصوات نخبها: لماذا نحن متخلفون؟ وإلى متى نحن متخلفون؟ وهل التخلف قدر أم اختيار؟ وما الذي يجب أن نفعله لكي نخرج من التخلف؟

كانت الثورة هي إحدى الإجابات الحاملة لمشروع المستقبل، لدى كثير من النخب، لكنها ظلت إجابة مبهمة وغير معقلنة ما لم تتحول فعلا إلى إنجازات.. ولأنها (أي الثورة) جاءت عفوية أحيانا ومدفوعة من الخارج، فقد تحولت في أكثر البلدان العربية إلى «انفلات كبير» يسدّ الأفاق ويستحضر الإكراهات ويعيد إنتاج التخلف.

إن الحروب والمجاعات والفوضى والغزو الخارجي والثورات لم تنته بعد. فهي لا تزال توجد في الواقع وفي اللاوعي الجمعي. فعندما

تراكم الصين اليوم المال عن طريق التجارة، فلأنها تجيب عن سؤال اللاوعي: هذا هو الطريق لكي ننتصر على مجاعات الماضي. وحين ترسل أمريكا جنودها إلى آخر حدود الأرض، فلأنها تريد أن تحمي رفاهيتها وازدهارها وتفوقها على برابرة الصحراء، وحين ترسل فرنسا جنودها إلى جنوب الصحراء فلأنها تريد أن تحمي «ثروات فرنسا» من نفط وايرانيوم.. هكذا إذن تتحرك الدول من نوازع كثيرة حتى الدفينة منها مثل الخوف من المجاعات.. وطبيعي إذا كانت الثورات هي غضب الشعوب للتخلص من حكامها وحماة حكامها، فإن على هؤلاء الحماة أن يتحولوا إلى «غزاة» لتدمير تلك الثورات وإعادة توجيهها أو إدماجها في النظام القديم الذي سيظهر بلباس جديد!

إن الأسئلة التي على أية حكومة أن تجد لها أجوبة هي: كيف نحمي دولتنا من السقوط أو من الضعف أو من الإكراهات؟ وكيف نستفيد من تجارب الآخرين دون أن نكون خاضعين أو معرضين للابتزاز؟ مثل هذه الأسئلة هي أسئلة الحكم يا سيادة الرئيس.. وفي حالة تونس وأنت «رئيسها الديمقراطي» في هذه الأيام، أصبح من الواجب عليك أن تسأل ما إذا بلغ المنوال التنموي الذي تعتمده تونس منذ عقود طويلة، أي منذ أن كنت وزيرا في حكومة الباهي الأدغم ، مداه الأقصى ولم يعد قادرا على الاستجابة والتطور، أم لا يزال من الممكن إصلاحه واعتماده لنصف قرن آخر؟ وهل علاقتنا بدولة مثل فرنسا «صحية» أو «ندية» إلى الحدّ الذي لا يجب أو يجب أن يعاد فيه فتح ملفات مثل التعليم والتعاون الزراعي والصحي والتجاري؟ وإلى متى ستظل تونس في موقع المتلقي والمتأثر في سياستنا الإقليمية؟ وهل لدينا استعداد لكي نتحوّل إلى دولة رافعة، دافعة لبناء الإقليم المغاربي، أم دولة خاضعة لتأثير الجيران والمحيط الممتد حتى دول الساحل

والصحراء ؟ ثم ما الذي تعنيه القارة الإفريقية لتونس؟ وما الذي يجب أن نفعله لكي تجد تونس مكانتها في تلك القارة الواعدة؟ وإلى متى ستظل تونس خاضعة للابتزاز أو التجاهل الأمريكي وكذلك الاستخدام ضدّ جيرانها؟ وكيف يمكن لتونس أن تضع نفسها بجدارة في الخرائط الجديدة التي يجرى إعدادها حاليا؟

إن الخوف من الانحطاط المفاجئ يأخذ بتلابيب الجميع (حكاما وأفراد وأمما ودولا).. ففي عالم السياسة لا ينام الحكام دائما مع اليقين. فمن المحتمل جدا أن تنقلب الرؤى الجميلة إلى كوابيس.. وكمثال على ذلك، حين تريد دولة أن توسع في الطبقة الوسطى بزيادة التعليم والصحة والتمدن والقدرة الشرائية، فإن عليها أن تحارب الفقر وتزيد من الإنتاج، ولكن حين تفعل ذلك دون دراسة في الأثار والعواقب تقتل المحيط وتسمم البيئة. وحين تريد الدولة أن تطيل في معدلات الأعمار، فإنها في الجانب الآخر تطيل من عمر الشيخوخة فينخفض مستوى الطاقة والإنتاج وتجعل الأكثر شبابا رهينة للأكثر شيخوخة. وفي حالات أخرى مثل تونس، فإنها قد تصبح أمة بلا طاقة عمل!! (طاقات معطلة وعاطلة وأخرى مهاجرة وأخرى تتهمش). إن ارتدادات التقدم هي المسائل الأكثر تعقيدا أمام المستقبليين وصناع القرار. فأحيانا تجد الدولة نفسها أمام أكثر من خيار واتجاه. وقد يتراءى لها أن كل الاتجاهات متساوية من حيث الأداء والمسافة والزمن، ولكن ما يصعب تقديره هو مستوى الارتداد، أي ردود الفعل المستحقة، الآنية والبعيدة والمتأخرة!. إن غاز الشيست مثلا يمكن أن يحلّ مشاكل الطاقة لدى بعض الدول، لكنه قد يعطل من التنمية في دول أخرى لأنه يلحق أضرارا جسيمة بمخزون المياه.. إن تقدير أضرار هذا الغاز لا تزال مبهمة لدى الخبراء. وما تقدمه الشركات المتعددة الجنسيات من دراسات يجب أن لا يعتدّ به لدى

الحكومات ما دامت هذه الحكومات لم تدرس الموضوع بنفسها.!

إن التكنولوجيات قادرة على صناعة الحلول الكبيرة لأكثر مشاكل البشرية تعقيدا. ولكنها كما هي ساعدت وتساعد على تخطي الصعاب وتحقيق الكثير من الرغبات، فإنها ترغمنا وسترغمنا دائما على الخضوع لها والتكيف معها. فمثلا فهي قد تساعد على إنتاج أكثر ولكن ليس بالضرورة أن يكون أحسن أو أجود أو في متناول العموم. إنها تجعل منا أقوى وأكثر قدرة على المقاومة، ولكنها ستجعل من الحروب أكثر ضراوة ومن «الإرهابيين» أكثر شراسة وقدرة على التخفي والانتشار معا.. إنها تجعل منا أكثر حصانة ولكن أكثر خوفا وأقل يقينية !

* * * * *

سيادة الرئيس،

في أواخر 2010، ما كان لأحد أن يتوقع حدوث الثورة في تونس وهروب رئيسها بعد أسبوعين من الاحتجاجات. حتى الذين كانوا يتخيلونها أو يحلمون بها ما كانوا يتخيلون «السهولة» أو «الأسلوب» الذي حدثت به. فالمفاجأة التي أذهلت الجميع (حكاما وشعبا ونخبا ومراقبين وناشطين سياسيين) قد أحدثتها التكنولوجيا، لا درجة الوعي لدى الشعب. لذلك فإن الشعب حين استيقظ من ذهوله، لم يعثر على تلك الثورة!. إن وسائل الرصد والمراقبة والتعقب والضبط والاتصال والإرسال التي كانت تحقق التفوق للدولة والنظام، قد تحولت فجأة إلى أيدي «أعداء النظام». ففي لحظة ما، تفتت مركز المراقبة والرصد وتناثر، وأصبح سلسلة من المواقع المتحركة والمجهولة.. وفي لحظة ما لم يعد يعرف الجميع أين يقعون وكيف يتحركون ولصالح من يتحركون؟! وفي لحظة خاطفة يا سيادة الرئيس، أصبح الكل تحت مراقبة الكل حتى أن الكل بات يحارب الكل.. وإلى هذه اللحظة لم يعد كل القطيع إلى زريبته!

سيدي الرئيس،

إن مؤتمر الاستثمار 2020 الذي نظمته الحكومة سنة 2016، لم يكن إلا رقما لا تاريخا. علينا أن ننظر وننتظر حتى العام 2035 أو العام 2040، لكي نتوقع لتونس أن تكون أفضل مما هي عليه الآن. إن الأسوأ هو ما قد نعيشه من هنا إلى العام 2020. أما الأفضل فيتطلب زمنا أطول وجهودا خارقة وقدرة على التحكم ورؤية شاملة. وحتى لو تمّ لنا ذلك كله، فإنه ليس من المؤكد أن تكون تونس أكثر قوة وأكثر سعادة أو رفاهية. فقد تكون أكثر عددا إذ من المحتمل أن يبلغ السكان ما بين 18 و19 مليون في العام 2040، ولكن من المحتمل أيضا أن تكون نسبة الشيخوخة أكثر ارتفاعا. إن تقلبات الديمغرافيا في بلد شاب وفتي (نحو 70 ٪ من الشباب) تشير إلى أن الأغلبية بعد نحو 30 عاما ستكون من الشيوخ. إن خطأ ما من الحكومة أو حتى من المناخ قد يؤدي إلى خسارات فظيعة لأمة بكاملها. فنحن في آخر الأمر نعيش في عالم مترابط ومتداخل ومضطرب ومليء بالكوابيس. فمهما فعلنا، فإن العولمة لن تتركنا نخطط لمصيرنا بأيدينا.. ومهما كنّا حكماء في الداخل، فإن الخارج بدءا بالجيران له تأثيرات كبيرة علينا. إن اعتمادنا على الخارج سيرتفع (تجارة وسياحة وأمن وتعاون) كما سترتفع ديوننا فيما لو لم نوقف هذا النزيف. والأكثر مدعاة للقلق حتى الآن، أننا سنحتاج إلى المياه لتغذية احتياجات نحو 22 مليون نسمة (سكان مع سياح). أما الطرقات وسكك الحديد فإنها لن تكون جاهزة للتغلب على الاكتظاظ. وإذا لم نحدث القفزة النوعية في «تفكيرنا» لاستحداث الثروة وتهيئة البنية التحتية والتخلص من ديوننا (بيعها مثلا إلى إحدى الدول أو إلى مجموعة دول)، فإن مستقبلنا لن يكون أفضل من حاضرنا. فقد عاشت تونس دائما في -حضن الخارج- منذ نحو 160 عاما وقد كانت دائما شبه معلّقة. فلا هي غارقة تماما ولا

هي قادرة على السباحة.. وفي كل جيل (ما بين 20 و25 سنة) تعيش أزمة سياسية/ اقتصادية غالبا ما تخرج منها بصعوبة وبجروح كثيرة. ولكن ما من مرة استطاعت نخبنا الحاكمة أن تستوعب الدرس، إذ سرعان ما تنهض من ذهولها وترتدي ثياب التوبة ثم تعود إلى عاداتها القديمة ! هذا الأسلوب راكم ثقافة الهروب والإفلات من العقاب، والاعتماد أو الإستقواء بالخارج ثم امتهان الأنا.. لهذا كله يا سيادة الرئيس، كانت النخبة التونسية تقبل بالشيء الصغير وتطبق سياسة الصغار وتطلب المساعدات الصغيرة وتقبل بوضعية الصغير والمحتاج والمتسول.. فليس ثمة من فاجأ التونسيين حتى الآن بفكره الإستراتيجي الوقاد وبطموحه الكبير وصراعه مع الكبار.. وباختصار ليس ثمة في هذه النخبة القديمة-الجديدة من سعى إلى أن يكون في المقدمة.. وليس ثمة من خرج من جلباب أبيه وغادر البيوت الوطئة وصعد إلى الجبل لا ليراه العالم، ولكن ليرى العالم تونس عالية!

* * * * *

سيادة الرئيس،

حين يصعد الراهب إلى الجبل في بلاد التبت، فإنه لا يفعل ذلك للصلاة أو العبادة وإنما بحثا عن الطهارة وكذلك عن الرؤية الجديدة. من فوق الجبل نتمكن من معرفة فضاءاتنا الإقليمية والدولية، وكذلك إمكاناتنا وثرواتنا وموقعنا الجيوبوليتيكي. وهذا كله لا يكفي إذا لم نعرف كيف نقدّر ونثمّن عاليا حريتنا وإرادتنا. إن ثرواتنا يا سيادة الرئيس قد تكون عامل تفتت أو تفكك كما يمكن أن تكون عامل تلاحم وقوة. فإذا أرادت أوروبا مثلا أن تجعل من تونس مجرد ممر فضائي أو محطة عبور نحو إفريقيا، فإن تونس ستكون غير واعية بموقعها الإستراتيجي وإمكاناتها. عليها أن تبادر هي بتأسيس ذلك الممر وتلك البوابة.

وتجعل أوروبا وغيرها في حاجة إلى تونس، لا أن تجعل من نفسها خادما لأوروبا.. إنه يجدر بنا أن نفكر منذ الآن ونحن نرى كيف أن مراكز المال في الخليج بدأت تستشعر الخطر، في تأسيس وتهيئة المنصة التي ستنطلق منها تونس إذا أرادت أن ترث دبي، كما ورثت دبي البحرين وكما ورثت البحرين قبرص وكما ورثت قبرص لبنان حين عصفت به الحرب الأهلية بداية من 1975. إني أرى من الآن أن دورة الرساميل قد أخذت منحاها نحو العودة إلى المتوسط. وتونس بإمكانها أن تلعب الأدوار التي لعبتها بيروت وقبرص سابقا، إذا ما هيأت نفسها جيدا من الآن.. فإذا كانت القوى التجارية الكبرى مثل أوروبا وأمريكا والصين والهند ترى في تونس، منصة مناسبة نحو إفريقيا، وهي التي تقع في قمة القارة بين دولتين نفطيتين وتتوسط ساحل يمتد من قناة السويس حتى مضيق جبل طارق، فإن على تونس أن تكون حاضرة وفاعلة في هذا الإقليم وهي تستجيب لنداء موقعها الجيوسياسي. بعبارة أخرى، أن التونسيين هم الذين عليهم إعادة الاعتبار لبلدهم ليجعلوا منها مرفأ كبيرا لاستقبال العالم، وزاوية واسعة لرؤية كل العالم. وفي هذا الإطار على الحكومات التونسية الحالية والمقبلة أن تراجع علاقاتها مع أوروبا ثم مع أية دولة أخرى.. عليها كذلك أن تتخطى المساحات الخارجية التي تتحرك فيها لتتجه نحو الشرق (الصين- الهند- ماليزيا) ثم نحو الجنوب، أي إلى إفريقيا، معطف تونس والعرب الإستراتيجي.

لقد تأخرت الدولة التونسية كثيرا عن دخول الأسواق الإفريقية. ولو تصفحنا اتفاقياتنا مع إفريقيا، فسوف نجد معظمها قد وقعت في الستينات والسبعينات. ومن المؤكد أن سياسيين كثيرين يرغبون في تطوير تلك العلاقات والاتفاقيات، ولكن تونس لا تملك حاليا لا الخبرة الدبلوماسية ولا حتى الرأسمال

للدخول إلى قارة شاسعة (وواعدة) مثل إفريقيا. ومع ذلك فإن تونس بإمكانها أن تتموقع داخل هذه القارة عبر البرّ والبحر والجو لتصبح خلال عقد واحد أكبر محطة عبور للمسافرين نحو القارة وأكبر مرفأ للسلع والاستثمارات. فحين بدأت دبي التفكير في بناء مرفأها المالي والسلعي لم تكن آنذاك تملك لا مهارات تونس ولا حتى موقعها الإستراتيجي. وبالرغم من أن تونس قد منحت اسمها القديم (إفريقيا) إلى كل القارة، إلا أن التونسيين هم الأكثر جهلا وتجاهلا بهذه القارة. لا بل لا يوجد أي درس عن إفريقيا في الكتب المدرسية ولا يوجد أي اختصاص إسمه إفريقيا في كليات العلوم السياسية أو في معهد الصحافة. أما دورة السياح فهي مغلقة على أوروبا، كما لو أن الأفارقة لا يعرفون السياحة مع أنهم يتواجدون في الصين وأوروبا والخليج.

إن المستقبل لا يوجد في أوروبا كما يفكر أغلب سياسينا، بل يوجد في بلدان أخرى وفضاءات أخرى. الآن ونحن نشق طريقنا نحو أواسط القرن الـــ21 ، وقد افتتحنا عقده الثاني بثورة 14 جانفي 2011 ، علينا أن نفتح عيوننا جيدا لنرى العالم في تحولاته وتقلباته من خلال ما يحدث في تونس وفي محيطها العربي والإفريقي. فالعالم سوف يتغير بشكل راديكالي خلال الـــ30 سنة القادمة. ولو استحضرنا العالم قبل نحو 30 عاما من الآن، فإننا لن نتعرف عليه من فرط ما تغير. فمن كان يتوقع انهيار جدار برلين؟ ومن كان يتوقع انهيار الإتحاد السوفياتي أو موجة الثورات الملونة في أوروبا الشرقية أو موجة الربيع العربي؟ لذلك فإن مستوى التحولات المقبلة قد تكون صادمة للجميع، للدول كما للأفراد. فماذا لو انفجرت حرب بين إيران والسعودية؟ وماذا لو هاجمت كوريا الشمالية إحدى قواعد أو بواخر أمريكا؟ ثم ماذا لو أن داعش بعد هزيمتها في العراق وسوريا، تجمعت من

جديد في ليبيا، أو على حدودنا؟. من المحتمل أن يدفع ذلك إلى اصطفافات أخرى جديدة لمفهوم القوة والسلطة. كما من الصعب أن تحتفظ أي دولة كبرى بالهيمنة لوقت طويل على عالم يتحرك بقفزات عالية. إن تفكك وتناثر القوة هو الذي سيميز العقدين المقبلين وذلك لتعدد القوى الصاعدة وكذلك لصالح الشبكات الموازية ثم لصالح الأفراد والمنظمات غير الحكومية بفعل التحرر وانتشار الديمقراطية وليبرالية السوق..

وثمة تحولات أخرى أكيدة ستطرأ على تونس بالإضافة إلى تحرر الفرد وتناثر قوة الدولة، هي تحولات الديمغرافيا المتقلبة ووتيرة الطلب المتزايد على الغذاء والماء والطاقة. هذان التحولا ن سيخيمان بقوة على تونس خلال العقدين المقبلين. فتزايد السكان بنحو الثلث من الآن وحتى 2040، شيء ضروري لتجديد المجتمع والطاقة، ولكنه سيزيد من الضغط على مصادر الطاقة والمياه. ولكي تتحكم الدولة التونسية في هذين الإتجاهين عليها أن تستعد للتغيرات الإقليمية والدولية وللأدوار التي ستلعبها في المنطقة وكذلك لاكتساب التكنولوجيات في جيلها الجديد من أجل توفير المياه والطاقة. إن بلدان المغرب العربي جميعها تعاني من نقص في إنتاج الغذاء. وعليها أن تجد الآن منوالا آخر لزيادة إنتاج الغذاء وكذلك أساليب وخطط جديدة للتبادل والتوزيع. وهذا المنوال يبدأ بإعادة الاعتبار للريف والأرض والفلاحين وحماية مصادر المياه وكذلك ببناء محطات نووية لتحلية مياه البحر. إن بلدان الإقليم المغاربي كلها لا تنتج من الزراعة ما كانت تنتجه في سنوات السبعين بحسب عدد السكان. وقد تكون الآن تتعافى، ولكنها لكي تنهض بالزراعة عليها أن تضاعف من الاستثمارات الزراعية ثلاث مرات في العقدين المقبلين. فالزراعة هي الحامل أو المحرك الكبير لمستقبل أي بلد سواء في العصر القديم أو العصر

الحديث. إني أعتقد يا سيادة الرئيس أن الاستثمارات التي اتجهت إلى السياحة خلال العقود الأخيرة لو تمّ تخفيضها بنحو الثلث فقط، كانت ستجعل تونس مكتفية ذاتيا في إنتاج الغذاء وذات قدرة عالية على المقاومة والمنافسة. أسألك: ماذا ربحت الدولة التونسية إذا هي جنت حوالي مليار ونصف مليار دولار من قطاع السياحة سنويا وأنفقت حولي مليارين من الدولارات على استيراد الغذاء. ولعلمك يا سيادة الرئيس، أن تونس تستهلك من الحبوب حوالي 3 ملايين طن بينما هي لا تنتج إلا نحو 35٪ وحسب التقديرات فإن حاجيات الغذاء سترتفع بنحو 35 ٪ خلال العقدين المقبلين كما سترتفع الحاجيات المائية بنحو 40 ٪.

سيدي الرئيس،

حين نتحدث عن «منوال جديد» للتنمية، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار، المناخ الإقليمي والدولي وكذلك اصطفاف تونس في هذا المناخ. وهذا ما قد يعرض بلادنا على أن تفتح عيونها باتجاه أنماط أخرى من العمل والتعاون وأقطاب تكنولوجية أخرى وحلفاء سياسيين واقتصاديين آخرين. لقد جربت الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، ونحن واحدة، التعاون والاصطفاف طويلا وراء فرنسا من الاقتصاد إلى التعليم إلى التجارة إلى الأمن إلى السياحة، ولكنها لم تجن من ذلك الاصطفاف الأعمى غير الفقر. فقد ظلت العلاقات تحكمها معادلة: مركز وأطراف. وقد اتسمت بالتبعية وكذلك بالانتهازية لصالح فرنسا، حتى أن هذه الدول ظلت شبه عوراء لا ترى إلا بعين واحدة هي: الفرنسية.. وفعليا، فإننا لا نكاد نجد بلدا واحدا من هذه البلدان الفرنكفونية قد حققت تنمية شاملة أو متوازنة أو اكتفاء ذاتيا في الغذاء أو تعليما قويا ومميزا أو حتى ديمقراطية سياسية. وأراهن يا سيادة الرئيس، لو أن واشنطن لم تساند انتفاضة الشعب التونسي،

لتدخلت فرنسا إلى جانب الدكتاتور وأفشلت تلك الثورة. إن فرنسا كعقل سياسي حاكم وكشركات لا تتصرف في إفريقيا إلا بعيون النهم ولا تتعاون إلا مع العملاء والدكتاتوريين ولا تدافع إلا عن مصالحها. ولو أن تونس قد فكرت قبل نحو ثلاثة عقود أو حتى بعد الثورة مباشرة في شركاء آخرين وأسواق أخرى، لكانت نتائجها الاقتصادية أفضل مما هي عليه الآن. فالاقتصاد التونسي ظل في غالبيته مشدودا بعدة خيوط ظاهرة وخفية إلى الاقتصاد الفرنسي (تعليم، هجرة-سياحة-تجارة، نظام بنكي، نقل ، بوليس) حتى أن تونس تكاد تكون مزرعة للتجارب الفرنسية! لقد خرجت تونس مما يسمى بالاستعمار السياسي، لكنها لا تزال ساكنة في عمارة الاقتصاد الفرنسي.. إن معدلات النمو المتوسطة (من 4 ٪ إلى 5 ٪) التي حققتها تونس خلال العشرية الأولى من هذا القرن قد تمّت بفضل تدفقات مالية عربية (العراق - ليبيا- الجزائر). فقد تمكنت تونس من جذب أموال هذه البلدان خلال الحصارات التي عاشتها، ولكن فرنسا قد عملت كل مجهودها من أجل أن تشوش على تلك التدفقات، بل استطاعت أن تحول جزءا كبيرا منهما إلى بنوكها عبر ضغوطات كبيرة على النظام السابق واتهامه «بتبييض الأموال». وحتى اليوم لازالت باريس تمارس الوصاية على تونس. ونرى ذلك في حركة سفيرها الذي يتجول في أرجاء البلاد طولا وعرضا وهو يمارس عروضه الفلكلورية في كل حيّ تقريبا! ثم نرى ذلك من خلال مقايضة القروض القديمة بأخرى جديدة على المنوال القديم أو بالاستيلاء على مواقع الإنتاج التونسية أو بالدفع برجالاتها إلى مواقع القرار السياسي، حتى أن ما من حكومة منذ الثورة حتى الآن، قد خلت من تكنوقراطيين يحملون الجنسية الفرنسية! أقول لك يا سيادة الرئيس، أن تونس التي تحكمها الآن، لن تستطيع تحقيق أية معدلات مهمة في التنمية الشاملة ما لم ترسم لنفسها خط سير للخروج من التبعية

الفرنسية وخط سير آخر للدخول إلى روابط اقتصادية أخرى للحصول على استثمارات وتكنولوجيات وأسواق ذات قيمة ثابتة..

إن الديناميكيات الإقليمية لن تجعل تونس بعيدة عن أية عملية تأثر وتأثير. فدينامية الربيع العربي نفسه قد انطلقت من تونس وبلغت مداها حتى ارتدت إلى شرق المتوسط! وما لم يعاد بناء نظام عربي/ إقليمي، فإن منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي ستظلان تتراوحان بين المد والجزر الدولي.. يجب أن تعرف تونس أن أمنها لا يوجد فقط في ليبيا أو الجزائر، وإنما هو يمتد إلى تركيا وإيران والخليج. إن جنوب آسيا وغربها وكذلك شرق المتوسط ثم جنوب المتوسط من مصر حتى المغرب، هي المنطقة التي ستظل مستعصية على الاستقرار إلى أكثر من عقدين من الآن. فلا مشكل فلسطين سيجد حله على قاعدة التعايش المشترك، ولا الطاقة ستتقلص قيمتها، ولا القوة النووية (الباكستانية - الإيرانية - الإسرائيلية.. وربما السعودية غدا) ستختفي من هذه المنطقة.. وإذا كانت هذه المنطقة تضج بالمشاكل والطاقة والنوويات والإرهاب والاستبداد، فإن ذلك لا يجعل العالم آمنا أو غافلا عما يحدث من حوله.. إن القوى المحيطة تترصد الفرص وتراقب كل الاتجاهات، وهي على أهبة الاستعداد للتدخل من أجل الاحتواء أو تحويل الاتجاه أو الاستيعاب.. فبعد ثلاثة عقود سيصبح الربيع العربي كما لو أنه ذكرى رومانسية عند البعض وذكرى تراجيدية عند البعض الآخر. ولا شك أن موجة شباب الربيع ستمضي بعيدا وسيشعر هؤلاء بالشيخوخة.. إن مستقبل هذه المنطقة سيظل خاضعا بالأساس إلى التطور السياسي.. فحصول إيران على قنبلة إيرانية سيثير الفزع لدى الجيران وقد يدفع إسرائيل إلى إعلان الحرب وقد يدفع السعودية ومعها مصر والإمارات إلى الحصول على قنبلة نووية. وفي كل الحالات سيجعل المنطقة منطقة

عواصف. كما أن الصراعات الخليجية قد تتطور لتسقط البيت الخليجي على ساكنيه! وتصبح المنطقة كلها منطقة نزاع نفوذ بين إيران وتركيا وإسرائيل.. وهذا قد يؤدي إلى حرب إقليمية كبيرة وحاسمة جدا تنتهي بتقسيم أرض نجد والحجاز على أسس الطاقة والطائفة والسند الإقليمي.!

إن مستقبل تونس السياسي هو الذي سيحدد في النهاية مدى ديناميتها على الساحة الدولية. فإذا سارت التجربة الانتقالية نحو ديمقراطية تشاركية قوية، فإن البلاد قد تصبح قطب جذب نحو الاستقرار في منطقة تمتد من بلدان جنوب الصحراء إلى بلدان غرب آسيا. أما إذا تحولت الديمقراطية التونسية إلى بازار كاذب، فإنها لن تستطيع أن تخرج من الشرنقة أو تحمي نفسها من الفوضى.. علينا أن ندرك جميعا أن تجربة «الإسلام السياسي» قد تمضي ويمضى معها كل تعصب ديني، حتى أن الإسلام لم يتضرر يوما مثلما تضرر من أبنائه الذين يدعون نصرته وصحوته! لقد تحطمت «هيبة الإسلام» على أيدي أبنائه الجهلة والمتعصبين ولم يكسب من تلك الحرب الفظيعة والثورات البائسة إلا الذين يمتلكون القوة والوعاء القومي (الدولة). إن ما يسمّى بالإسلام السياسي قد بات مرفوضا من خلال التجربة سواء في الجزائر أو تونس أو مصر أو حتى فلسطين. لقد لعب «الإسلام السياسي» على الطبقات الدنيا والمعتقدات البالية من المجتمع إلا أن الطبقة الوسطى قد تصدت له وأسقطته بأشكال عدة.. إن البراغماتية السياسية هي التي ربحت في بلاد الربيع العربي. فهذا الربيع قد بات عبارة عن مجزرة لما تبقى من «عروبة» و«مذبحة» لمن يرفع راية الإسلام. وإذا كانت التجربة مختلفة في إيران أو تركيا، فلأن - إسلام - هذين البلدين قد قام على وعاء القومية الفارسية والقومية التركية، بينما قام «إسلام العرب» على معاداة الوعاء القومي للعرب.

لقد ضعفت الدولة العربية بشكل عام. والضعف الكبير أصاب دول الربيع العربي. وبدرجات متفاوتة نجد تونس في المرتبة الأقل ضررا وبعدها مصر. وإذا لم تعرف تونس أو مصر كيف تنهض بدولتها، فإن الاستقرار سيعم منطقة كاملة تمتد ربما من الجزائر إلى الخرطوم.. إن خارطة جديدة لهذه المنطقة قد تصبح جاهزة. فليبيا إذا لم تستجب للأمن القومي المصري والتونسي والجزائري، وتعمل على المصالحة بين مناطقها وقبائلها، فإنها قد تصبح أكثر من دولة. والسودان إذا لم يبلغ درجة من الرشد ويكف عن تحالفاته المشبوهة واصطفافه الديني، فإنه سيجعل من نفسه أكثر من دولة.. إن التوغل في العنف مثلما يحدث في اليمن والفشل في اجتياز التجربة الانتقالية كما في ليبيا قد يعيد للدكتاتورية بريقها وتصبح مطلبا شعبيا مقابل الفوضى. إن دولة محاصرة بالعنف والانقسام الديني والفقر من كل جانب، حتى لو كانت ناضجة أو راشدة لا تستطيع أن تلعب أي دور كبير على الصعيد الإقليمي أو الدولي. فإذا غابت مصر أو توغلت في حروب جانبية.. وإذا تقاعست تونس أو تغافلت عما يحدث بالقرب منها من الشرق ومن الجنوب، فإن إقليم الشرق الأوسط سيبقى تحت أسياده الحاليين/ القدماء: إيران - تركيا وإسرائيل. إن السيناريو الأفضل للخروج من هذه الحالة المستعصية والتي قد تصبح «منطقة صيد للجيش المصري والجيش التونسي والجزائري» هو إيجاد آلية إقليمية لمساعدة ليبيا على بناء دولة مدنية جديدة وذلك بمساعدة الأمم المتحدة.. إن الوصاية أو الانتداب قد أصبحت من الماضي، ولكن بإمكان الأمم المتحدة أن تساعد مصر وتونس والجزائر على إيجاد «بنية» دولة مدنية جديدة. فما دامت ليبيا فضاء مفتوحا على الإرهاب الإقليمي والدولي، فإن لا أوروبا ولا الشرق الأوسط ولا الدول الإفريقية ستعرف الاستقرار. إن عملية إسقاط نظام القذافي وتدمير الدولة الليبية التي قام بها الناتو قد بدت فيما بعد

خطأ إستراتيجيا فادحا. لقد سارعت فرنسا إلى ضرب طرابلس لاعتقادها بأن ليبيا تزاحمها في الفضاء الإفريقي، ولكن فيما بعد رأى بعض الإستراتيجيين الفرنسيين أن القذافي كان يشاركهم الأعباء في محاربة الإرهاب. لقد ازدادت أعباء فرنسا الآن وباتت مضطرة إلى التدخل العسكري العلني، بل راحت تبحث عن حليف إفريقي يمكن أن يلعب الدور الذي كان من أعباء ليبيا. وهذا الحليف هو تشاد الذي لا بدّ من مشاركته في لعبة الأمن بليبيا إذا أرادت مصر أن تؤمن حدودها الغربية والجنوبية وإذا أرادت تونس أن تؤمن حدودها الجنوبية، والشرقية. إن رقعة الشطرنج الليبية واسعة جدا. وهي تمتد إلى نحو ست لاعبين. وهؤلاء جميعا سيكونوا مرغمين على التعاون المشترك إذا أرادوا أن ينظفوا المنطقة من الإرهاب.

وتبرز العربية السعودية من جهة الشرق كتحدي كبير مثل التحدي الليبي. فرغم أن السعودية تعيش حاليا استقرار إلا أنه استقرار ملبد بالغيوم والانتظارات السيئة. إنها ستعيش فترة انتقالية صعبة. وهذه الفترة قد تمتد إلى أكثر من عقدين، لأن قائمة الأحفاد الطموحين أطول من قائمة الملوك الشيوخ. وسوف يصادف هذا الانتقال القلق بتصدعات في الجدران العازلة للسعودية. فلا قطر بعيدة عن الاهتزاز ولا الإمارات بعيدة عن الخطر ولا البحرين بعيدة عن الإنقسام. أما العراق وسوريا واليمن فهي بلدان لازالت مفتوحة على كل المآسي. ولن يكون مصب تلك المآسي إلا في بلاد الحجاز. فالذين يقاتلون في سوريا أو العراق أو اليمن هم يؤمنون بأن وجهتهم النهائية هي تحرير «البقاع المقدسة» من العائلة السعودية.! إن مصر هي التي فكّت الحصار والعزلة ونفست على القلق السعودي. ولو ظل الإسلاميون على رأس السلطة في القاهرة لضاق الخناق على السعودية أكثر. ولا يعني هذا أن ما حدث يوم 30 جوان 2013

هو انقلاب سعودي، ولكن السعوديين قد التقطوا الحدث وتبنوه ليأخذوا منعرج خط الرجعة. لقد انتبه السعوديون متأخرا إلى أنهم كانوا يقفون إلى جانب حفاري قبورهم!. ولكنهم لم ينتبهوا بعد أنهم بدأوا يحفرون قبورهم بأيديهم!

إن أي صدام عنيف في بلاد الخليج سيصيب مصر بالهلع وتونس بكثير من الوجع. فبلاد الخليج تبقى دائما مصدرا للاستثمار والسياح والديون. وهي على «بخلها» فإن تونس أو المغرب أو مصر كثيرا ما استفادت من البحبوحة الخليجية.. وعلى أية حال فإن أي صدام سيورط أكثر من طرف إقليمي ودولي في تلك المنطقة كما سيؤثر سلبا على الاستثمارات وأسعار البترول والغاز.. وقد يؤدي إلى فصل دموي أشنع من كل الفصول التي سبقته. ونحن في تونس، حتى لو كنا نوجد على بعد 6 ساعات طيران، فإن حرب العراق الأولى مع إيران أو تدخل العراق في الكويت أو حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت قد كشفت لنا كم نحن نتأثر بما يحدث في تلك البقعة من الإقليم. ومثلما تجد تونس نفسها قلقة بشأن الوضع في الخليج، فإنها كذلك تجد نفسها على موعد قريب مع التحدي في منطقة أخرى تقع بالجنوب. ونعني بها دول جنوب الصحراء. إن خارطة جديدة تعد الآن لتلك المنطقة.. وقد تصبح جاهزة في العقدين المقبلين. ومثلما قد يحدث أن يتفق الإيرانيون والأتراك والعرب في العراق وسوريا والأمريكان على ولادة وطن قومي للأكراد، فإن الطوارق في مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر يمكن أن يعلنوا هم أيضا وبمباركة إقليمية ودولية عن وطنهم القومي!.. فالمغرب اليوم لا يعارض إقامة دولة للطوارق كما تفعل الجزائر. كما أن ليبيا قد تجد نفسها غير قادرة على وقف المسار لأنه سيبرز كخيار أمني وإقليمي. إن دول الساحل هي الامتداد الطبيعي لدول المغرب العربي. وما يحدث في تلك البلاد لا بد

أن يؤثر في إقليم المغرب العربي. وبما أن أمن المغرب العربي لا يزال مهدّدا من الجنوب، فإن أمن تونس سيظل معرضا للخطر. فمستقبل النظام المغاربي هو الذي سيحدد الطبقة الأولى من النسيج الاقتصادي والسياسي والأمني لتونس. وما لم نقرأ جيدا الخارطة الجيوسياسية للمنطقة (تجارة - إرهاب-طاقة - مياه) يا سيادة الرئيس، فإننا لن نرى جيدا الطريق التي سنسير عليها إلى المستقبل..

سيدي الرئيس،

قد أبدو لك أنني رجل طافح بالمرارة والغضب.. هذا ليس عين الصواب.. إنني أعلم جيدا أن أمرّ المرارات هي التي يتجرعها السياسيون، وخاصة أولئك الذين يمارسون السلطة المطلقة، لأن خسارتهم أعظم الخسارات. لست كذلك عنيدا وإنما أنا رجل ثابت وفي ثباتي لا يوجد الحنين إلى الماضي، وإنما يوجد الاستعداد الفطري للمستقبل.!

16

سيناريوهات النجاح والفشل

«العدو لا يريد شيئا غير الاستهزاء بنا.
يمكننا ارتداء قمصان عليها صورة المطرقة والمنجل وصورة غيفارا..
يمكننا أيضا أن نحمل علما ضخما..
أو نحاكي الأبطال والزعماء القدماء..
لكن ما الفائدة إذا كان الشعب لا يفهمنا ولا يصدقنا..»
• بابلو أغليسياس

سيادة الرئيس،

ها إنني أختم خطابي المفتوح هذا بوضع ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل تونس خلال العقود الثلاثة المقبلة.. إن تشاؤمي المفرط أحيانا هو شيء ضروري من «لا معقولية التاريخ»، لكي يتحرك التاريخ نحو المعقول، ذلك أن الهدم هو أساس البناء الجديد.. فإذا كنت غاضبا على هذا الحاضر، فلأن المستقبل يدعونا جميعا إلى النهوض من أوهام الماضي.. إن مستقبل أي بلد

يا سيادة الرئيس لن يكون إلا تركيبا وتجميعا لعدة سيناريوهات (من الأكثر تفاؤلا إلى الأكثر تشاؤما). وهو ما يعني أن مستقبل تونس لن يكون مختلفا كثيرا عن هذا التركيب. وسوف تلعب فيه الصدف والكوارث والمواسم الجيدة وغير الجيدة ومستوى الحوكمة والتخطيط والجيران والأصدقاء والأعداء حتى يكون ما سوف يكون!

سيدي الرئيس، إن الهيبة أو الكاريزما الشخصية لا تكفي لصناعة المستقبل، إذا كانت قادرة في وقت ما على قيادة الشعب. إن هذه الكاريزما سرعان ما تختفي مع الفشل. ولأن أكبر عائق أمام النجاح هو الخوف من الفشل، فإن البطل الذي يخاف من الفشل لا يمكنه أن يقود شعبه إلى المجد. وهكذا فالكاريزما التي أخذت بتلابيب الجماهير ذات يوم قد تتحول إلى احتقار. فبعد أن انحنت أمامها الجماهير ذات يوم، هاهي الجماهير لم تعد تعترف بها.. أمامنا شخصيات تاريخية كثيرة قد فقدت هيبتها لأنها خافت من الفشل أو أدار الحظ لها ظهره، أو تقاعست عن واجباتها أو ضعفت وساومت على إغراءات السلطة، أو كشفت عن خداعها..إن القائد الذي يضعف حتى لو كان «محلّ شرعية» انتخابية أو ثورية تلحقه اللعنات. إن الذين حطموا تماثيل لينين وصدام حسين وروبسبيير، هم أولئك المؤمنون بهم الذين خاب أملهم لأن «البطل» لم يحقق لهم أمالهم، وليسوا دائما هم ضحاياه! وهذا ما يجب أن يأخذه أي رئيس في الحسبان. فتماثيل الآلهة التي حطمها المؤمنون بها أكثر من الآلهة التي حطمها غير المؤمنين بها..

سيدي الرئيس،

لا تقل لي أن السياسة هي فن الممكن.. ذلك قول قديم، لأن السياسة التي هي قيادة بالنسبة لموقعك، هي فن صناعة المستحيل لا الممكن. والقائد الذي لا يصنع المستحيل لشعبه، من

المستحيل أن يرسم صورته في ذاكرة شعبه أو على جدارية التاريخ.. إن بورقيبة الذي تقمصت شخصيته، ما كان ليهيمن عليك بهذا الشكل وإلى هذا الحدّ لو لم يحاول صناعة المستحيل!. لا أتحدث هنا على نجاحه أو فشله وإنما أتحدث عن تلك الجذوة التي ظلت تشتعل بداخله إلى آخر يوم له على عرش قرطاج. عبد الناصر أيضا لا يزال يحتل أفئدة وقلوب العرب، لا لأنه نجح، ولكنه لأنه كان يريد أن يصنع ذلك «المستحيل» الذي إسمه: الوحدة العربية..

سيدي الرئيس،

بعد نحو 30 أو 40 عاما سنكون أنا وأنت قد شبعنا موتا، ولكن موتنا يجب أن لا يعفينا من مسؤولية المستقبل. إن ما سوف تقرأه في هذا الفصل الأخير من خطابي، قد كتبته قبل نحو 4 سنوات بحثا عن صناعة ذلك المستحيل..

سيدي الرئيس،

إن تونس التي أنت رئيسها الآن، وإلى وقت لا يعلمه إلا الله، إنما هي توجد فيما يسمّى بمدار الفوضى الملتهب حسب المفكر السياسي «كريستيان بارنتي». إنه مدار المتغيرات المناخية والجغرافية الجديدة للعنف. يبدأ ذلك المدار من نهر السنغال فموريتانيا ومالي ثم يذهب باتجاه كينيا والصومال وهو يضم كل البلاد العربية حيث يتفاعل الجفاف مع الفقر وارث الحروب الباردة والجهادية والأهلية مع السياسات المتوحشة للسوق والمهربين ثم يتوجه إلى آسيا الوسطى فيبدأ انحداره من افغانستان وهو يجر عنفه متفاعلا مع الباكستان والهند فإيران حتى يطل على شبه جزيرة العرب ناشرا هواجسه وتهديداته في كل أرجاء الشرق الأوسط وعلى سواحل المتوسط..

إنه مدار مغلق يا سيادة الرئيس، على العنف والفوضى وحروب

المياه وتجارة المخدرات والسلاح والهجرات السرية والجهادية العنيفة واللاجئين والحروب والتدخلات العسكرية.. ذلك المدار هو أيضا المجال الحيوي لمناورات الامبريالية الجديدة والقديمة حيث تجري تجارب من كل نوع للتحكم والتكيف وتخفيف العنف أو تعميمه حسب الضرورة، حيث تعتمد سياسات زوارق النجاة المسلحة حينا وإغراق الزوارق الهاربة أو المكافحة في أحيان أخرى.

في هذه «الفجوة» حسب تعبير مفكر الحرب الأمريكي «توماس بارنيت»، حيث يتضح لنا مستوى التطور المتفاوت للرأسمالية على المستوى العالمي، وحيث نعيش مستوى منخفضا أو فاحشا من العولمة وهي تتجه إلى أن تصبح فاشية جديدة، توجد تونس اليوم.

وفي الواقع، فإن هذه الخارطة هي الخارطة القديمة منذ فجر الرأسمالية. فالدول الساكنة في هذا المدار (مدار الفوضى) تزيد عن خمسين دولة وهي تعد حوالي 2.5 مليار نسمة.. وهي بالنسبة للقوى الإمبريالية لا تزال في طور التشكيل رغم مرور عقود كثيرة على نشأتها.. ولا يوجد أدل من ذلك على ما يحدث في البلدان العربية أو الساحل الإفريقي أو شرق إفريقيا أو شرق المتوسط أو غرب آسيا.. وثمة من يتنبأ منذ الآن بأن أغلب هذه الدول سيعاد تشكيلها وتقسيمها حسب ضرورات «القلاع المحصنة» لمجتمعات الدول القوية.. أي بالإمكان، أن ينزلق العالم نحو الانهيار دون أن تتضرر تلك القلاع المحصنة.. أو بإمكان «جزر الفاشيات الجديدة» أن تعيش وسط الفوضى، دون أن تشعر بالخطر. إنه ما يشبه العودة إلى نظام روما القديم: (حضارة وبرابرة) !!..

إن قوى الكبح تبدو غير متساوية مع قوى الدفع في هذه

المنطقة من العالم. وحتى لو أراد أبناء هذا المدار أن ينطلقوا، فإنهم سيجدون عراقيل ومعوقات كثيرة.. ولا شك أن مجموع الإرادات للمجتمع أو للدولة في هذه المنطقة ضعيف بالمقارنة مع سياسات الجذب والتكيف والكبح والابتزاز التي تمارسها دول المركز القوية، ولكن لا يزال بإمكان هذه الدول أن تحارب على جبهات عدة وأن تتكيف مع الواقع المرير وأن تجاهد للحصول على أجوبة للمستقبل العنيد..

إننا أمام مفترق صعب من الطرق. وثمة أكثر من اتجاه. ولا شك أننا سنكون مسؤولين حتى وإن كنا مدفوعين أو مضطرين، عن أي اتجاه نختاره، على أن لا أحد، بل لا دولة بإمكانها أن تملك الإجابة المتكاملة عمّا يوجد في آخر ذلك الاتجاه.. إننا لن نعرف ما إذا كان النهار جميلا أو كئيبا إلا عند المساء.. وآنذاك لن ينفع أن نعود إلى الوراء، لأننا غير قادرين على إعادة الزمن..

على الورق، يمكن لخبير ما، أن يتساءل بمرارة: كيف يمكن لبلد مثل تونس يقع في هذا المدار الفوضوي وهو لا يملك ثروات باطنية ولا يصنع تكنولوجيات عالية أن يتطور ويخرج من الفقر؟ كما يمكن لخبير آخر، أن يتساءل عكس ذلك: كيف لنا أن نصدق أن تونس فقيرة وهي تقع على ساحل المتوسط وبالقرب من الأحواض النفطية الكبرى وتتمتع بمناخ جيد ومستوى خصوبة شبابية جيدة ولا تحتوي على أية تعقيدات إثنية أو دينية؟!.

في الحقيقة، توجد الإجابة في مستوى الإرادة السياسية والإدارة الاقتصادية.. ولكن بالنظر إلى تراكمات الماضي والمستوى المتدني للإنتاج والإدارة والثروات المنهوبة والسياسات الحذرة والمشوبة بالخوف والتردد والاستسلام لابتزاز الأقوياء. فإنه من الصعب أن يتجرأ أحد ليؤكد بأن مستقبل تونس سيكون باهرا

وذلك بالاعتماد على حصيلة الماضي. وجهد النخبة ودرجة تماسك الدولة. ولكن بالاعتماد على ثقافة سياسية جديدة ونمط حكم جديد ونمو الإدارة الوطنية، فإنه لن يحق لأي أحد أن يتجرأ على القول أن تونس ستظل دولة فقيرة بعد نحو 30 أو 40 عاما من الآن. إن التونسيين بالنظر إلى جغرافيتهم وأرضهم ومكاسبهم التاريخية وشبابهم وحتى جيرانهم لا يحق لهم أن يكونوا فقراء. فتونس ليست صغيرة ولا فقيرة كما يريد لنا الآخرون أو الحاكمون المستبدون أو الناهبون أن نعتقد..

* * * * *

سيدي الرئيس،

يمكن أن يرتفع مستوى الجدل حول ما إذا كانت تونس هي الفقيرة أم النخب الحاكمة هي الفقيرة؟ ويمكن أن نؤكد بأن النخب إذا كانت فقيرة فإنها تبدد أكبر الثروات الوطنية. أما إذا كانت غنية في خيالها ونشاطها، وديناميّة وانضباطية، فإنها تصنع من أكثر البلدان فقرا أكبر البلدان غنى وقوة.. إن الأمثلة على ذلك كثيرة سواء في العالم العربي أو في إفريقيا أو حتى في أوروبا.. إن صربيا التي استقلت قبل نحو 12 عاما فقط والتي خرجت من حرب مدمرة قد أصبحت بسرعة من البلدان الصاعدة والمنافسة بينما هي لا تملك لا نفطا ولا أية ثروات باطنية، أما العراق الغني جدا بالنفط والماء فهو لا يزال يتخبط في فوضى قروسطية.. إن الأجوبة عن ذلك لا توجد فقط في المناخ أو في فقر الأرض أو في كسل الشعب أو في الحصار الخارجي، وإنما هي لدى النخب. فما تنتجه الأمم على عدة قرون قد تبدده النخب الفاسدة في عدة سنوات.. وكذلك، ما تصنعه الشعوب لا تحافظ عليه ولا تطوره ولا تجعل منه قوة إلا النخب الراشدة.. إذن فإن النخب في النهاية هي التي تصنع بؤس أو مجد الأمم. فإذا كانت هناك دولة

فاشلة، طاردة أو شاردة، فهي دولة بلا عقل وبلا رؤية وبلا إرادة. وإذا كانت هناك دولة صاعدة أو راشدة، فلأن عقل تلك النخب على قدر كبير من الأرجحية والنضج والتفكير الحرّ.. ولا شك أن الجمود أو الركود التي تعيشه الدولة التونسية ليس إلا جمودا وركودا لنخبها في آخر المطاف..

ويمكن أن نشتم النخب إلى آخر المساء ولكن ذلك لن يجعلنا نتعشى. كما يمكن أن نمدح النخب إلى آخر مدى. ومع ذلك لن يصنعوا لنا رفاهية. فجغرافيا العنف (الفوضى) أو الاستقرار العنيف (الطغيان) قد سلبت من النخب في العالم العربي كل إرادة على التغيير كما سلبتهم خيالهم وطاقتهم وجعلت منهم مجرد «خدم مطيعين» للدولة الحديثة التي شكلها العصر النيوكولنيالي.. فإذا كانت ثروات كل بلد قد ظلت من حيث القيمة والمعيار والإنتاج في يد المركز، فإن الاستعمار الذي وضع رجاله /خَدَمَهُ على رأس تلك الدول المستقلة منذ نحو ستة عقود، ها هو يضع الآن «أبناءه البررة» العائدين من المهجر/ المركز على رأس هذه الديمقراطيات الناشئة والحديثة!. ماذا حدث في العراق وكذلك في ليبيا؟ ألم يصل الحكام الجدد على ظهور الدبابات الأطلسية؟ ألا يريد حكام سوريا الجدد أن يركبوا أية طائرة أطلسية؟ ثم كيف لثورة مثل ثورة تونس أن تنتهي بأن تمنح الحكومة لأشخاص/ تكنوقراط قدموا من الخارج لتوّهم، لا زالوا يتكلمون بلغة الأجانب ويحملون جنسيات أجنبية؟..

يأتي هؤلاء كما أتى غيرهم من قبل، بدعوى النهوض بالوطن وبإدعاء كسب الخبرات اللازمة وهم يتفاخرون بأنهم أكثر استعداد للتضحية وبأنهم يشعرون بالفخر وهم يخدمون الوطن وبأنهم تركوا النعيم في الخارج وعادوا إلى الوطن، ليتقاسموا مع أهله الألم. (أليست تلك التعويذة القديمة لمبدأ الاستعمار الذي أشاع

مفكروه بأنه جاء لتحرير العبيد وتعليم الناس؟). هؤلاء تقريبا كغيرهم عادة لا يملكون برامج ولا رؤى ولا سند شعبي ولا إرادة. فهم يطبقون برامج هيئات دولية وشركات متعددة الجنسيات من أجل ضبط المحاسبات حتى تعدل المراكز الكبرى في الخارج مدى تدفقاتها المالية والتجارية. إنهم في الحقيقة ليسوا أكثر من حراس لسواحل وحدود تلك الأسواق، يشاركون في تعديلها وتوازناتها بما يحفظ للرأسمال العالمي نموه ومستوى توسعه. ومع ذلك فهم أحيانا ينجحون ولكن في أغلب الأحيان عليهم أن يفشلوا. وهذا كله يتوقف على «عنصر المفاجأة» البشري.. وهو ما يمكن أن نسميه «بالتمرد» على تلك المهمة القذرة!!

هنا تبدأ دورة أخرى من الصراع الجهنمي مع قوى المركز تنتهي بضرب «نواة التمرد» (انقلاب أو اغتيال) أو تخريب فضاء التمرد (إعلان حروب وتوترات) أو «احتواء التمرد» كالحصار والمقاطعة.. وهذه الدولة التي يعاد إنتاجها في كل منعطف تاريخي منذ عدة عقود هي التي أنتجت في النهاية ثلاثة أصناف من الدول في حزام العالم الثالث: الأولى: الدول الفاشلة أو الدول الشاردة والطاردة. والثانية هي:الدول الراكدة أو الجامدة. والصنف الثالث هي: الدول الراشدة أو الصاعدة!. إن مثل هذه التسميات (التوصيفات من اختراع نخب المركز القوي). قد وضعت معايير كثيرة لتصنيف تلك الدول على هذا الأساس حتى ليبدو أن كل تصنيف هو قدر أو خيار خارجي أكثر منه داخلي.. فكل دولة تريد أن تندمج في نظام العولمة وتلتزم بكراس الشروط يمكن أن تسمى دولة راشدة.. وإذا أثبتت جدارتها يمكن أن تصبح صاعدة.. وكل دولة لا تريد الاندماج وتريد لسيادتها أن لا تمسّ وتحافظ على ثرواتها وتبني اقتصادها برؤية وطنية، فهي دولة مارقة. خارجة عن القانون الدولي أو شاردة. وإذا تمادت في التمرد فيمكن زجها في حروب

أهلية جانبية إلى أن تصبح دولة فاشلة ! أما الدولة التي لا تملك لا مؤهلات الاندماج ولا مؤهلات التمرد. وليس بها ثروات كبيرة، وغير فاعلة في الساحة الدولية ولا تملك دبلوماسية ناشطة، فإنها دولة جامدة وراكدة وغير قادرة على إحداث القفزة النوعية. فأي نوع من الدول التي ستكون عليه تونس بعد نحو 30 أو 40 عاما؟ وما هي السيناريوهات المحتملة؟

ها إنني أقدم لك قراءتي يا سيادة الرئيس. لا تقلق.. ولكن أريدك أن تأخذ هذه القراءة على محمل الجدّ.. أريدك أيضا أن تتأكد أن تونس تغفو بسرعة، ولكنها حين تستفز تستيقظ غاضبة!

* * * * *

1. السيناريو / الصفر - الدولة الفاشلة

إن فشل الدولة التونسية لن يكون بسبب «تمرد» هذه الدولة عن مركز القرارات الدولي؟ فالفشل قد لا يبدأ من التمرد أو الخروج عن القانون الدولي، وإنما هو قد يبدأ من التفكك في أجهزة الدولة وتناثر سلطتها أو من انهيار نظامها الاجتماعي شيئا فشيئا أو من خراب بنيتها التحتية أو من تدخلها في حرب جانبية أو إقليمية ذات تكاليف عالية.. ففي مثل تلك الحالة قد تتحول الدولة إلى شبح تظهر ثم تختفي.. يمكن رؤيتها لكن لا يمكن الاعتماد عليها أو الشعور بوجودها.. وثمة نوع آخر من الدول الفاشلة حيث نجد الدولة في كل مكان.. فهي هنا ليست شبحا وإنما هي حارس دائم الاستعداد للعقاب. وتشترك الدولة الفاشلة في درجة الخراب أو درجة الاستبداد في كون موظفيها يتحولون إلى مسؤولين لاستخلاص «وجودهم» عن طريق الرشاوي. كما تشترك هنا وهناك في كونها تتحول إلى «دولتين» واحدة تسكن في المكاتب لا تعمل ولا تقوم إلا بالتعطيل. والثانية في الشارع تعمل

كوسيط بين المواطن والموظف.. فليست الدول الفاشلة هي مناطق حرب مفتوحة فقط مثل الحالة الصومالية أو الأفغانية. وإنما هي ساحة مغلقة على الإبداع والحرية والإنتاج حيث الرشوة والفساد.

حين ندخل إلى مركز شرطة أو إدارة عامة أو حتى مدرسة حكومية. لا نلحظ أي شيء لوجود الدولة فيما عدا الطابع والعلم الرسمي واليافطة المعلقة. أما الموظف فهو شارد وكاره لنفسه ومنطو وينتظر فرصته لكي يتربح شيئا من المال من ذلك الزائر. يوحى لك الموظف بوجود الدولة عن طريق المبالغة في طلب الأوراق والكشوفات والصعود والذهاب من فوق إلى أعلى والانتظار في مكان ضيق قرب الحمام، فيما هو يبدو شبه مسترخي، نازعا حتى الحذاء من قدمه، مترشفا قهوة مشتركة يطن حولها الذباب ويرن بالقرب منها الهاتف.. كل شيء واضح لعرض «مفاتن» تلك السلطة، لكن سلطته لا مفاتن لها. فهي فاسدة، عاجزة مترهّلة وفاشلة وغرفها خالية من الدفء وما يكفي حتى من الكهرباء أو الورق.. تلك هي بعض علامات إدارة الدولة الفاشلة. أمّا معايير الدولة الفاشلة حسب مجلة «فورين افيرز»، فهي تربو عن 13 معيارا.. تبدأ من المؤشرات في الضغط الديمغرافي وحركة السكان وإرث النزوح والهجرة المستمرة والتنمية غير العادلة وعدم المساواة والتحولات المفاجئة والفساد والجريمة المنظمة والتهريب وتدهور الخدمات العامة وبيع مستلزمات الدولة (كالأدوية والدعومات) والاستخدام الاعتباطي لعنف الدولة والتعدي على حقوق الإنسان والابتزاز الأمني والانقسام العرقي أو الديني أو القبلي بين نخب الدولة وأخيرا التدخل الأجنبي أو الانزلاق إلى حرب خارجية.. وطبيعي أن يكون الدخل الفردي منهارا ونسبة النمو متراجعة والسفر داخل البلاد أو التبادل التجاري قد أصبح غير مؤمن.. وقد يصل ذلك في لحظة ما إلى إعلان إفلاس الدولة

أو عجزها عن صرف رواتب موظفيها ومستخدميها.. إن مثل هذا السيناريو قد يبدو بعيدا عن الحدوث في تونس، ولكن ماذا لو انزلقت المنطقة في حرب مفتوحة بسبب غياب الدولة والأمن في ليبيا ؟ وماذا لو انهار الأمن في الاتحاد الأوروبي واندلعت حرب بين أوكرانيا وروسيا استوجبت تحالفات وتشابكات جديدة؟ وماذا لو أن صراعا مسلحا قد اندلع في شمال مالي وامتد نحو الجزائر فجنوب ليبيا ثم دخلت عليه تحالفات إقليمية جانبية أدت إلى تقطيع أوصال الدولة التونسية أو انفصال الجنوب عنها. وماذا لو أن تمردا شعبيا في الجنوب بسبب النفط والغاز أو مناجم الفوسفاط، تطور إلى تمرد مسلح نتج عنه انفصال مؤقت أو تشابك مفتوح بين الأهالي والجيش؟ في هذه الحالة سيصبح الجنوب شبه دولة منفصلة، ستجد في الجريمة المنظمة والتهريب والمساعدات الدولية سندا لكي تتحول إلى فضاء معترف به. إن الأحزاب ليست دائما ظاهرة صحية أو دليل على ديمقراطية ما يسمى بالدولة الحديثة.. إنها أحيانا تثير حساسيات الجيش وأجهزة الدولة كما هي تشيع الشخصنة في الدولة وتنشر ثقافة العصيان وبث أنواع أخرى من الشرعية لمزاحمة الشرعية القانونية للدولة. من هنا يمكننا أن نتساءل: ماذا لو أن الانتخابات المقبلة قد أفرزت نتائج مبهمة أدّت فيما بعد إلى عصيان دائم وحرب أهلية غذتها خلافات النخبة وتدخلات الخارج؟ ألم يحدث ذلك في مالي وفي الكوت ديفوار وكذلك في كينيا؟ إن كاريزما الزعيم أو كاريزما الحزب قد تنزع الكثير من شرعية الدولة ثم ترسل بها إلى ساحة الإنكار حين يصبح إنكار الدولة جزء من فكر الزعيم أو الحزب أو الجماعة المتمردة!

في الثورات أو الانتفاضات المستمرة عادة ما يحدث الانهيار لفكرة الدولة ثم يسير الجميع نحو شخصنة السلطة وتخصيص

وسائل الإدارة والمراقبة والإكراه. آنذاك تصبح المؤسسة المركزية من ملكية أشخاص هم عادة المديرون وطبقة الموظفين الذي يتحكمون بجهاز الدولة: مكاتبها، وثائقها، ملفاتها، أرشيفها، وزاراتها، برامجها، مخططاتها، أسلحتها، وخزاناتها وسجونها ثم خرائط سيرها ونقاط عبورها.. وحين يعاد استخدام كل هذه التقنيات والفضاءات بطريقة مشخصنة ومجزأة، يصبح كل شيء يباع على قارعة الطريق، من الخطط والتقارير الأمنية إلى المخدرات.. وهنا يحدث الانهيار الشبيه بانهيار أوروبا في العصور الوسطى أو انهيار أوروبا الوسطى لما بعد سقوط جدار برلين.. ليس انهيار ناتج عن التخلف وإنما هو ناتج عن انهيار لنمط حياة، لنموذج سياسي واجتماعي. إنه حطام سياسي لمؤسسات تدعى الحداثة بينما هي تعيش على الحثالة!. ولكن هل الانحدار هو ضروري كضرورة الصدمة للنهوض والإقلاع من جديد كما تحدث في كثير من الأحيان وكثير من البلدان؟. وكم يلزمنا من زمن للنهوض ثم كم سيستغرق ذلك الانحدار حتى لا تصبح إمكانية الإقلاع مستحيلة ؟ بعبارة أخرى متى يمكن لتونس أن تشمر على سواعدها وتسير نحو الاعتماد على الذات من أجل أن تنهض وأن تصبح دولة صاعدة وراشدة.

2. سيناريو الإقلاع - الدولة الراشدة

هل يحق لنا أن نكون ونظل فقراء؟ هذا السؤال لم يرفعه أي زعيم تونسي لا قبل الثورة ولا بعد الثورة. والسبب لا يوجد في عدم إدراك الفقر. وإنما في عدم إيجاد الإجابة عن سؤال ذلك الفقر.. إن تونس ظلت فقيرة لأن الذين حكموها لم يدركوا أبدا حقيقتها الجيوسياسية.وحتى هذه اللحظة لا تزال النخبة التونسية مريضة بالإيديولوجيات. فالإسلام السياسي هو تنويعة جديدة على موسيقى الإيديولوجيات التي اخترقت تونس خلال

القرن العشرين. لم تكن هذه النخبة ترى في الهوية التونسية إلا الجانب الفلكلوري (التونسة) وحين استقلت تونس بات الصراع بين الحداثة والسلفية ينطلق من الهوية ثم يذهب باتجاه طمس هذه الهوية عن طريق ارتهانها لدى الغرب وارتهانها لدى الماضي السحيق. كان الاصطفاف التونسي مع المعسكر الغربي نتيجة خيار إيديولوجي للنخبة الحاكمة. ثم جاءت العولمة فوقع الاندماج فيها دون أسئلة ودون تحصينات. وخلال الثورة كشفت لنا النخب التونسية أنها لا زالت تستحم في أحواض الإيديولوجيا. وهكذا حدث مرة أخرى أن فقدت تونس قيمتها الجيوسياسية.. فما لم يعد الاعتبار للجغرافية السياسية والدولة والزراعة والتعليم. فإن أي طموح نحو دولة الرفاهية سيؤدي إلى فقدان التوازن.. هل نحن قادرون؟ نعم تونس تستطيع.. إنها الإجابة السحرية التي وضعها أمامه مهاتير محمد في ماليزيا قبل نحو 35 عاما. وهي الكلمة الشافية التي نطق بها «لولا داسيلفا». في البرازيل قبل نحو 20 عاما. وهي الكلمة نفسها التي وضعها الرئيس أوباما أيام حملته الانتخابية في العام 2008.. «أن تونس تستطيع» إذا وضعت نصب أعينها بلوغ نسبة نمو سنوية أكثر من 8 ٪: فبهذه النسبة يمكن لتونس خلال عقدين أن يصبح دخلها الفردي يرتفع إلى نحو 10 آلاف دولار. بذلك ستتوسع الطبقة الوسطى، سيضمحل الفقر نهائيا. وستصبح الديمقراطية مكسبا تاريخيا لا يمكن التراجع عنه أو التفريط فيه.

قال مهاتير لشعبه: «لقد قرأت تاريخكم جيدا ثم قرأت تاريخ شعوب أخرى مثل مصر. ها أنا سأبدأ معكم من التاريخ.. وسوف نتقدم.. نعم نحن نستطيع ذلك .» كان ذلك قبل نحو ثلاثة عقود .. وحين غادر مهاتير السلطة ترك ماليزيا التي كانت أفقر من تونس في الستينات، دولة صاعدة تلقب «بالنمر الإسلامي الآسيوي»

ذات تعليم متقدم وبنى تحتية قوية وديمقراطية مستقرة ودخلا فرديا يزيد عن 14 ألف دولار. ما قام به مهاتير محمد في بلاده ماليزيا بات تجربة مقدامة أثارات إعجاب الكثيرين. ومن الذين أثارت حماسهم هو الزعيم التركي أردوغان والقائد العمالي «لويس لولا داسيلفا» في البرازيل. فبعد انتخابه في بداية العشرية الأولى للألفية الثالثة كرئيس للبرازيل، أخذ هذا الرجل المقدام على عاتقه مهمة إعادة التوزيع وتنمية الانتاج وتثوير البنى التحتية في البرازيل.. بعد ذلك حاول إيقاف زحف الليبرالية المتوحشة ثم وعد شعبه بالحرب على الفقر دون الإيذاء بالأغنياء ثم مضى إلى إصلاح برامج التكيف مع المناخ ومع العولمة. وهكذا استطاع «لولا داسيلفا» في سنوات قليلة سداد ديون بلاده التي لا تحصى والتي كانت تمثل كابوسا لكل الحكومات التي سبقته، وهي ديون ما انفكت تتراكم منذ خمسينات القرن الماضي.. وحين رحل داسيلفا عن الحكم بعد ولايتين، ترك بلادا مزدهرة متعافية حيث هبط فيها مستوى الفقر إلى أقل من 5 ٪ ومستوى الجريمة إلى جانب ديمقراطية مستقرة واحتياطيا نقديا يقدر بنحو 140 مليار دولار وبرامج تنموية جبارة وضعت البرازيل على طريق العمالقة في العالم..

إن الدولة هي التي قادت في كل من ماليزيا والبرازيل وتركيا وكذلك روسيا الجديدة والصين والهند تجربة إعادة بناء وإعادة الاعتبار للدولة ثم للزراعة كوعاء للتنمية المستدامة ومحاربة الفقر. إن الفقر هو الآفة الكبرى التي تقف ضد أية تنمية شاملة.. ولكن الفقر لا يمكن محاربته إلا بمنظومات جديدة من المساواة. وهذا رأيناه في ماليزيا عبر تعميم المشاريع الصغرى وفي الهند عبر برنامج الأنشطة التضامنية الوسطى والصغرى. وفي البرازيل عبر برنامج تسريع النمو.. اعتمدت كل هذه البرامج

على الدولة وكذلك على رجال الأعمال ثم رسمت هدفا أساسيا هو القضاء على الفقر والبطالة والعودة إلى الاعتماد على الذات والمبادرة الخاصة والأرض.. إن الدولة التونسية إذا أرادت أن تعيد الاعتبار لنفسها لتبقى دولة قوية وصاحبة السيادة، عليها أن تستنهض كل قواها من أجل العودة إلى الزراعة ومحاربة الفقر والتخطيط المحكم للتنمية وإلا فإنها ستصبح مجرد طرف مع عدة أطراف أخرى قد يصبحون في وقت ما أكثر قوة منها!..

إن تأميم ثرواتنا الباطنية وحماية سواحلنا وتجارتنا الخارجية وإعادة الاعتبار للزراعة والأرض ومراجعة السياسة السياحية، هي الأبواب المغلقة التي على الدولة التونسية أن تفتحها بسرعة لكي تمضي إلى محاربة الفقر والتنمية الشاملة والمتوازنة. ومهما كانت درجة الاستقرار الداخلي أو الإقليمي، فإن تونس متى اعتمدت على ديناميكية جديدة في الإنتاج أو في التجارة أو في العلاقات الخارجية، فإنها قادرة أن تبلغ الأهداف التي تضعها نصب عينيها.. فتونس إذا عرفت كيف تكون جسرا إيجابيا للمغرب العربي. فإنها ستنجح كذلك في العبور إلى شركاء جدد في دول البريكس (روسيا – الصين – البرازيل – الهند وجنوب إفريقيا). أما إذا عرفت كيف تبني مظلة أمنية مشتركة في إقليم المغرب العربي. فإنها ستشارك في «تنظيف» الشرق الأوسط من كل تعصب وتهديد أمني.. ففي تونس ومهما قيل عن عصر الأحزاب والمنظمات غير الحكومية، تبقى الدولة هي رمز السيادة والقوة.. وتتمثل القوة هنا أولا في وجود رئيس قوي لتبقى الديمقراطية قوية والبلاد قوية والدولة قوية.. إن سيناريو الإقلاع نحو الدولة الراشدة يبدأ أولا بالإيمان بأن ليس لدى التونسيين أي حق بأن يظلوا فقراء!. أما إذا لم تستطع تونس أن تكون دولة راشدة أو صاعدة وقائدة فإنها في أقل الحالات سوءا ستظل دولة راكدة وجامدة!

3. سيناريو الدولة الراكدة أو الجامدة

كثيرا ما يصف التونسيون بلدهم «بأنها كانت دائما أمّا عطوفا على الأجانب وزوجة أب قاسية على أبنائها التونسيين»..فالأجنبي يستطيع أن يملك في تونس، ويدخل إليها بلا فيزا ويغادرها بلا مراجعات إدراية ويحتال على تجارها وإدارتها دون أن يعاقب.. ويمكن أن تكون كلمته مسموعة وطلباته جاهزة دون أن يحرك يديه كثيرا.. يسمّى البعض ذلك بالانفتاح، ولكنه انفتاح للأجنبي الأوروبي أو الأمريكي فقط حتى ليصبح في أغلب الأحيان انبطاحا، أما الأجنبي العربي - أو الإفريقي أو الآسيوي فهو شبيه بالمواطن التونسي.. تلك النظرة إلى الأوروبي لم تتغير أبدا بعد الثورة، بل أصبحت أكثر ثراء وتنوعا.. لقد عادت الماكينة القديمة تشتغل بنصائح الأجنبي وأوامر الأجنبي واعتمادات الأجنبي حتى بدا واضحا أننا نعيد إنتاج الماضي بطريقة بلهاء: فمنذ العام الثاني للثورة أصبحت كلمة «ثورة» ممجوجة ومملة ولا يجرأ أي زعيم على نطقها أكثر من مرة أو مرتين لرفع العتب!. لقد سرنا بسرعة في طريق ديمقراطية شكلية مغلقة على نخب ضيقة الآفاق والصدور. وأنجزنا دستورا يقول عنه أصحابه أنه أحسن دستور في العالم فيما هم لم يدركوا بعد لماذا احتلت تونس في العام 1881 بعد عشرين سنة فقط من الدستور الذي قال عنه أصحابه آنذاك «أنه كان أول دستور في العالم العربي». إن خطاب الوطنيات المعطوبة المرتفع والمتوتر ناتج عن عزلة كبيرة تعيشها النخب التونسية عن العالم.. فهي لا زالت تستحم داخل الأحواض الإيديولوجية الآسنة وتستمد ثقافتها من قواميس قديمة وتؤثث للإنجازات المبهمة بالكلمات المنمقة حتى جعلت من الثورة جسرا للعودة إلى الماضي لا للعبور نحو المستقبل.

إن ركود أية دولة يبدأ من عدم الإيمان أو عدم القدرة على التغيير.. إن الفكرة الوحيدة التي سيطرت على رجال النظام القديم

هي: كيف تمضي الثورة دون أن نمرّ نحن بالعقاب. أي كيف يمكن الإفلات من العقاب؟! أما الفكرة الثانية التي سيطرت على رجال الحكم الجدد فهي: كيف يمكن لنا أن نحصل «على حصتنا من الكعكة (السوق/الثروة) بطريقة مدروسة ودون أن نبدو كمجموعة من السراق الجدد ؟»

كيف نفلت من العقاب؟ وكيف نسرق على نحو مدروس وبالقانون؟ ذلك ما يمكن أن يلخص تاريخ تونس لمدة تزيد عن قرن ونصف. لقد سجلت لنا مدونة التاريخ بأن حكاما كثيرين وحكومات كثيرة قد سرقت وأغتنت ورهنت البلاد وأثقلتها بالديون وزجت بالمواطنين في السجون وقتلت وعذبت، ولكن لم يحدث أن سجلت لنا تلك المدونة التاريخية أن من قام بذلك قد تعرض للعقاب أو للحساب.. لم يحدث هذا لا قبل الاستعمار ولا بعد الاستعمار، لا قبل الثورة ولا بعد الثورة.

كان قتل المناضلين أو عقاب أو تعذيب المناضلين يبدو كما لو أنه حق بيد الحكام (ولا يزال) وكانت سرقة الدولة والدفع بالدولة إلى الإفلاس وتخريب ممتلكات الدولة كما لو أنها واجب مقدس لدى الحكام.. ولأن لا عقاب ولا ضمير ولا قانون. فإن ما سوف يحدث لتونس يبدو وكأنه قد حدث بالفعل. إن ذلك ما يجعلنا نعتقد بأن سيناريو الركود سيكون هو الأقرب للتحقق من سيناريو الإقلاع. سوف لن تسقط الدولة التونسية وتصبح فاشلة على الطريقة الصومالية، ولكنها من الصعب أن تصعد وتصبح من المحلقين في الأعالي مثل ماليزيا. فقد حكمت عليها نخبها الصغيرة والمتكالبة والكسولة والمتملقة بأن تظل في منزلة بين منزلتين.. إنها لا تغرق، ولكنها ليست قادرة على السباحة!.

إن الاكتفاء بعلاقات باردة مع بلدان المغرب العربي، والنأي بالنفس عن الشرق الأوسط وعدم الذهاب إلى إفريقيا ودول

البريكس وعدم مراجعة علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي أو فرنسا فيما يتعلق بالهجرة والإرهاب والمبادلات والديون، كل ذلك لا يشجع على القول بأن تونس ستنطلق أو ستقلع باقتصادها وتنميتها، كما أن عدم إصلاح البنوك وعدم القدرة على جذب الاستثمار وعدم وقف نزيف القروض وعدم فتح الملف الزراعي أو السياحي وعدم المساس بمنهجية التعليم ومضامينه والهروب من معركة التأميم للثروات الوطنية، هو أيضا لا يعطينا أي انطباع بأن هناك من سوف يتجرأ على فتح كل هذه الملفات المحرمة! وحتى لو انتظرنا قليلا وما سوف تفرزه صناديق الانتخابات المقبلة، فإنه ليس من المحتمل أن نحصل على حكومة قوية مصارعة، مستعدة للمعارك والصراع مع القوى المهيمنة في الداخل والخارج، مع محتكري الأسواق والبنوك والطاقة.. لقد استبدلنا منذ البداية اللحظة المرتجأة باللحظة المرتجلة فتم كل شيء على عجل. وهذا ما سوف يعيد إنتاج الإرباك نفسه، والرداءة نفسها والركود نفسه.. سوف يصبح عدد أفراد الشعب التونسي في العام 2035 حوالي 18 مليونا، ولكن الدخل الفردي سوف لن يزيد عما هو عليه الآن، لأن ليس ثمة ما يدلّنا أو من يحرضنا على إنتاج أكثر وانضباط أكثر وتهاون أقل. غدا سوف لن تنفع الاحتجاجات وكل احتجاج سيصبح أبكم أو مدجنا أو ممنوعا ديمقراطيا، إننا لم نسمع بأي حزب قد دعا إلى حملة تطوع لغراسة النخيل أو الزياتين ولم نسمع بأية جمعية أو جبهة دعت إلى حملة تنظيف الشوارع أو الشواطئ.!

سيدي الرئيس، إن البلاد ما انفكت تغرق في الأوحال والأوساخ وأغلب الاحتجاجات سلبية. فالشعار الكبير للاحتجاج هو :«لا تعملوا.. لا تذهبوا إلى المصانع.. اقطعوا الطرقات والحنفيات».. وطبيعي حين تنغلق الدولة على نفسها، يصبح الشعب كسولا ومعاديا للعمل ومنفلتا لتبقى البلاد تسير على حواف الخصاصة!!

إن سيناريو الدولة الراكدة هو يا سيادة الرئيس، أن تعتقد أنك تسير بينما أنت واقف.. فيما العالم الآخر هو الذي يسير ويتقدم!. فهل أنا بالغت في التشاؤم يا سيادة الرئيس؟ ربما ولكن ما ذنبي إن كنت أشعر أن أحلامي تكبر بينما أرى بلادي تتقلص.. بلادي التي هي أنا وأنت يا سيادة الرئيس..!

الفهرس

المؤلف

الصافي سعيد

صحفي وكاتب وخبير في العلاقات الدولية. كان مرشحا للانتخابات الرئاسية 2014.
وذلك كتتويج لمسيرة مهنية، سياسية وفكرية بداية من صفوف اليسار العربي والدولي إلى الصحافة وصولا إلى الكتابة في مجال المستقبليات التي طبّقها على تونس في رؤيته الإستراتيجية «المعادلة التونسية: كيف نصنع المستقبل؟».

● بدأ ظهور الصافي سعيد الإعلامي بعد الثورة. كان خطابه متفردا حيث تتداخل فيه فضاءات السياسة والثقافة والعلاقات الدولية والرؤى الإستراتيجية.

● لقيت آراؤه الكثير من التقبل الجماهيري حيث تميز بلغته النابضة وتوضيح مسارات المرحلة الانتقالية للتونسيين، فإنتقد مغالطات السياسيين وكواليسهم محافظا على استقلاليته وخطه السياسي النقدي، المنهج والبناء.

● يعتبر الصافي سعيد من صناع الرأي في تونس والوطن العربي. وكثيرا ما ظهر في وسائل الإعلام التونسية أو العربية لإبداء رأيه في الشؤون الدولية، نظرا لتمكنه من أدوات التحليل السياسي إذ يقف على أرضية صلبة باعتبار مسيرته السياسية والصحفية الطويلة واقترابه من مواقع القرار.

● كان أول من أطلق تعبير «الربيع العربي» منذ جانفي 2011 الذي كان قد تعرض له في أحد كتبه: «خريف العرب» (2005)، وهو الكتاب الضخم والموسوعي الذي عرض فيه موهبته في التحليل والقراءة لتاريخ العرب السياسي المعاصر خلال القرن العشرين.

● عرف والتقى الصافي سعيد خلال مسيرته الصحفية والسياسية بزعماء وقادة عرب وأجانب، مثل القذافي، عرفات، بن بلة، اليوسفي، أورتيغا، أوتيلو دي كالفالهو، شافيز، سنغور، سيكوتوري، أجاويد، وغيرهم..

● أصدر الصافي سعيد عددا من المجلات في بيروت وباريس ثم تونس. مثل: «وعي الضرورة»، «الرواق4»، «أفريكانا»، «جيوعرابيا»، «جون أفريك بالعربية» و«عرابيا» التي ظهرت بعد الثورة في شكل صحيفة أسبوعية.

● للصافي سعيد أكثر من 21 مؤلفا تبحث في التاريخ والعلاقات الدولية والمذكرات والمستقبليات منها:

منقول عن ويكيبيديا

- **مثلث الشياطين الاستوائي**
- **بن بلة يتكلم (مذكرات)**
- **العتبات المدنسة في الشرق الأوسط**
- **سنوات المتاهة في القرن الحادي والعشرين**
- **عودة الزمن الإمبراطوري**
- **الحمى 42: لا أنبياء ولا شياطين**
- **بورقيبة سيرة شبه محرمة**
- **المضاد الحيوي: مخاضات بين زمنين**
- **خريف العرب: البئر والصومعة والجنرال**
- **المعادلة التونسية: كيف نصنع المستقبل؟**
- **جدل ما بعد الثورة..**
- **حوارات الثورة.**
- **جيوبوليتيك الدم.**

من رواياته:

- **كازينو+**
- **حدائق الله**
- **سنوات البروستاتا**
- **الإغواء الملكي**
- **الكيتش**



الكاتب: الصافي سعيد

الطبعة الأولى: أوت 2017

الناشر والموزع: سوتيميديا للنشر والتوزيع
العنوان: 85 شارع بالفي - تونس
صندوق بريد: 570 تونس - حشاد
تونس 1049
الهاتف: 31400756 (216+) الجوال: 97126757 (216+)
الفاكس: 32400756 (216+)
البريد الإلكتروني:
contact@sotumedias.tn

المعرف الدولي للكتاب
978 - 9938 - 918 - 26 - 7



الطباعة: المغاربية للطباعة واشهار الكتاب - تونس

سيادة الرئيس،

سأفترض أنك لا تعلم بكل شيء.. ولا تعرف كل شيء.. سواء في القصر أو خارج القصر.. ولكن هذا لا يجعلك بعيدا عن تهمة الانزلاق بالرئاسة إلى مربع الاستبداد.. والانحراف بالدستور والاعتماد على أحكام وقوانين قديمة وموغلة في العنف واحتقار إرادة الشعب. سأفترض أنك لا تسمع ولا ترى كل شيء، ولكن ما إن تضع حراسا فاسدين حولك ومستشارين متملقين إلى جانبك لكي تنعم أنت بالسكينة والاطراء والثناء، حتى يرتاب كل المخلصين لك ولهذا الوطن.. أتفهم حاجتك إلى أقزام وأقرباء وماكرين ومتملقين ليطردوا المزعجين والغاضبين والصادقين والطموحين والمثقفين والقلقين، ولكنني لا أستطيع أن أصدق تلك الحالة من التزلف والتملق والتذلل التي أصابت نخبنا، ومعها تلك الحالة البائسة التي تعيشها بلادنا منذ أن صدقت أنها انتخبت «هرقل الديمقراطي» لتنظيف أوساخ هرقل الاستبدادي!..

الصافي سعيد

المانفستو

النداء الأخير.. إلى الباي الكبير



الثمن : 25 د.ت



سوتيميديا

ناشرون عرب